حُرّاسُ الأتَاتُوركيّـة

موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا

أ.د. خليل علي مراد



حُرّاسُ الأتَاتُوركيّة

موقف المؤسسة العسكرية من

الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2015/8/4009)

مراد، خليل علي

حراس الأتاتوكية موقف السياسة العسكرية من الإسلام / خليل علي مراد :-
عمان:- دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥

( ) ص

ر.إ : (2015/8/4009).

الواصفات:/ الأحوال السياسية //تاريخ تركيا//الأحزاب الإسلامية /

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-152-7



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

حُرّاسُ الأتاتُوركيّـة

موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا

1950 - 1997

أ.د. خليل علي مراد

كلية الآداب – جامعة صلاح الدين (أربيل)

الطبعة الأولى

2016م – 1437 هـ

الفهرس

تمهيد

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

المقدمة

أثار موضوع الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة اهتمام الكُتاب والباحثين منذ عدة عقود من الزمن. وقد ازداد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ بعد فوز حزب الرفاه الإسلامي الذي يترأسه نجم الدين أربكان في الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في كانون الأول 1995، الأمر الذي مهد لتشكيل حكومة ائتلافية في حزيران 1996 برئاسته، وكانت تلك المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي إلى رئاسة الحكومة في تركيا العلمانية. وفي سياق ذلك الاهتمام أيضاً تم التطرق إلى موقف القوى العلمانية في تركيا، ومن بينها المؤسسة العسكرية، تجاه الإسلام والحراك الإسلامي في البلاد. وقد انقسمت ميول الكُتاب والباحثين في هذا الباب ما بين مدافع عن النظام القائم والقوى العلمانية، ومتعاطفٍ مع ذلك الحراك وغاياته، أو محايد بينهما، كما تباينت أعمالهم من حيث مدى دقة المعلومات والتفاصيل. ومن خلال متابعة العديد من الكتب والدراسات في هذا المجال ارتأيت أن تكون لي مساهمةٍ متواضعة في الموضوع من خلال هذا الكتاب الذي يتابع موقف المؤسسة العسكرية في تركيا تجاه الإسلام والحراك الإسلامي في هذا البلد منذ خمسينات القرن العشرين ولغاية الإطاحة بحكومة أربكان في حزيران 1997. ومن المعروف أن المؤسسة العسكرية التركية من أبرز القوى المدافعة عن النظام العلماني الذي أقامه مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية في عام 1923 وأول رئيس لها حتى وفاته عام 1938. والواقع أن تلك المؤسسة عدّت نفسها حارسةً للنظام القائم والمبادىء الأتاتوركية وأعلنت عن ذلك مراراً، وتحرّكت على هذا الأساس في عدة حالات كانت الدولة والنظام العلماني خلالها في مواجهة "تهديد" صريح أو كامن، حسب تصور قادة تلك المؤسسة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الانقلابات العسكرية الأربعة التي شهدتها تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين، فضلاً عن الحرب ضد حزب العمال الكردستاني "ب. ك. ك" منذ عام 1984.

يتألف هذا الكتاب من تمهيد وستة فصول، جاء التمهيد تحت عنوان "من الدولة العثمانية إلى تركيا العلمانية"، وهو بمثابة مدخل إلى موضوع الكتاب. وقد تناولتُ فيه قيام النظام العلماني في تركيا، وطبيعة العلمانية الكمالية التي اقتدت بالعلمانية الفرنسية، وفُرضت على المجتمع "من الأعلى"، واتخذت موقفاً مُتشدّداً تجاه الإسلام وأشكال التعبير عنه، وما ترتب على ذلك من انقسام مجتمعي وثقافي في تركيا ما بين مناصرين للعلمانية ومناهضين لها.

وخُصص الفصل الأول لدراسة دور الجيش التركي بوصفه "حارساً" للمبادئ الأتاتوركية. وقد تضمن محورين أساسيين، أولهما موقع الجيش في هيكلية السلطة في تركيا منذ قيام الجمهورية التركية، وتنامي دوره السياسي لاحقاً، وخصوصاً بعد الانقلاب العسكري الأول في عام 1960 وسن دستور جديد لتركيا في عام 1961 نصّ على تشكيل "مجلس الأمن القومي"، الذي صار مدخلاً لأداء الجيش دوراً مهماً في عملية صنع القرار السياسي في البلاد. كما تطرقتُ في هذا المبحث إلى القوانين والقرارات الأخرى ذات العلاقة التي عزّزت الدور السياسي للجيش، فضلاً عن اعتبارات أخرى مثل قوة الجيش التركي، والاحترام الذي يحظى به بين الأتراك عموماً. أما المحور الثاني فقد خُصص لدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي جعلت قادة المؤسسة العسكرية التركية يؤدون دور "حُرّاس الأتاتوركية"، ويحرصون على ديمومة النظام القائم في البلاد.

ويُغطي الفصل الثاني موضوع الانبعاث الإسلامي في تركيا منذ تولي الحزب الديمقراطي السلطة عام 1950، والذي تسامح نسبياً تجاه الإسلام والطرق الدينية خلافاً لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال عام 1923 وانفرد بحكم البلاد حتى الانتخابات البرلمانية عام 1950 التي فاز فيها الحزب الديمقراطي. ومثلما كانت وعود الحزب الأخير بالتخفيف من تشدّد الدولة تجاه الإسلام وممارسة الشعائر الدينية من أسباب فوزه في الانتخابات، فإن تنفيذ تلك الوعود نسبياً بعد وصوله إلى السلطة كانت من بين أسباب الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الحزب الديمقراطي في 27 أيار 1960. وقد أكد البيان الأول الذي أصدره الجيش بعد الانقلاب على المحافظة على المبادىء الأتاتوركية وحمايتها "من عبث العابثين". بيد أن قادة الانقلاب العسكري أدركوا أيضاً مغزى الانبعاث الإسلامي وأهمية المشاعر الإسلامية في المجتمع، وأهمية توظيف الدين لصالح سياسات الدولة، والعمل في الوقت نفسه على حظر الطرق الدينية، ومنع الأحزاب السياسية من استغلال الدين لتحقيق مآرب سياسية، وانعكست رؤية الجيش هذه على مضامين دستور عام 1961.

وتابعتُ في الفصل الثالث موقف الجيش من الإسلام والتيار الإسلامي في تركيا إبان عقدي الستينات والسبعينات. إذ اتسمت هذه المرحلة بعدد من السمات المهمة، من بينها تأسيس أحزاب سياسية ذات توجه إسلامي (حزب النظام الوطني عام 1970، وحزب السلامة الوطني في 1972) ومشاركتها في حكومات ائتلافية، وحدوث أعمال عنف سياسي مرتبطة

بالأحزاب والتنظيمات السياسية اليسارية والقومية المتطرفة، وخصوصاً في عقد السبعينات. كما كان ذلك العقد صعباً على تركيا من حيث تفاقم المشكلات الاقتصادية، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت تركيا إلى التقارب أكثر مع الدول العربية والإسلامية، وخصوصاً الدول المصدرة للنفط، فضلاً عن تطور علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد تطرقتُ في هذا الفصل إلى موقف الجيش من كل تلك التطورات، والانقلاب العسكري الثاني في آذار 1971، والعلاقة مع حزب السلامة الوطني منذ تأسيسه حتى الأيام القليلة التي سبقت الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980.

وتناول الفصل الرابع من الكتاب مرحلة الأعوام الثلاثة الواقعة بين قيام انقلاب 12 أيلول 1980 وبين الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1983 التي فاز فيها حزب الوطن الأم برئاسة توركوت أوزال. أما أهم المحاور في هذا الفصل فهي عوامل قيام الانقلاب العسكري، ومحاولة المؤسسة العسكرية التوفيق بين الأيديولوجية الأتاتوركية والإسلام من خلال تبنّي ما عُرف بـ"التوليف التركي – الإسلامي"، واستغلال هذه الأطروحة "القومية – الدينية" في مواجهة الايديولوجية اليسارية والحركة القومية الكردية في تركيا. كما تناول هذا الفصل أيضاً دستور عام 1982، وأبرز مواده ذات العلاقة بموضوع هذا الكتاب.

ولما كانت الحقبة الأوزالية (1983 – 1993) واحدة من أهم الحقب في تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين على صعيد السياستين الداخلية والخارجية لهذا البلد فقد تم تناولها بشكلٍ مُركّز في الفصلِ الخامس. لقد استطاع أوزال كرئيسٍ للوزراء (1983 – 1989)، ورئيس للجمهورية (1989 – 1993)، تأكيد سلطة الحكومة المدنية بعد أن كانت اليد العليا للمؤسسة العسكرية. والأهم من ذلك أن سياسات أوزال الليبرالية فتحت آفاقاً واسعة أمام التيار الإسلامي في تركيا من خلال تعزيز دوره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، الأمر الذي جعل ذلك التيار يتحول إلى حركة ذات وزن وتأثير في الحياة السياسية التركية. وقد مهد كل ذلك السبيل لوصول أحزاب إسلامية إلى السلطة في مرحلة ما بعد أوزال، وأولها حزب الرفاه الإسلامي الذي فاز في الانتخابات البرلمانية التركية في كانون الأول 1995، وشكّل حكومة ائتلافية في حزيران 1996.

أما الفصل السادس والأخير من هذا الكتاب فقد خُصص لدراسة موقف المؤسسة العسكرية من حزب الرفاه الإسلامي لغاية الإطاحة بحكومة أربكان في حزيران 1997. ويتألف

هذا الفصل من ثلاثة محاور، تناولتُ في الأول منها تأسيس حزب الرفاه الإسلامي في عام 1983، وصعوده السريع منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين بحيث استطاع أن يحرز المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول 1995. كما تمت الإشارة في هذا المحور إلى العوامل الداخلية والخارجية، التي كانت وراء ذلك الصعود السريع للحزب. وتابعتُ في المحور الثاني من الفصل موقف المؤسسة العسكرية من صعود حزب الرفاه، ومن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة أربكان في حزيران 1996، والعلاقة مع تلك الحكومة خلال الأشهر الأولى من عمرها. أما المحور الثالث فقد خُصص لدراسة "عملية انقلاب 28 شباط 1997" ضد حكومة أربكان، بدءاً من المذكرة التي قدمها مجلس الأمن القومي التركي في ذلك اليوم إلى حكومة أربكان بخصوص ضرورة تنفيذ إجراءات عديدة كان الهدف منها تقويض أسس الحركة الإسلامية في البلاد، وما أعقب ذلك من حملة قوية ضد حكومة أربكان من جانب القوى العلمانية، وخصوصاً وسائل الإعلام التابعة لها، وضغوط وتهديدات من جانب المؤسسة العسكرية عليها، أدت في نهاية المطاف إلى استقالتها في 18 حزيران 1997.

تشمل قائمة مصادر هذه الدراسة الكثير من الكتب، والدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث، أو المنشورة في الدوريات، فضلاً عن العديد من المجلات والصحف، والمعلومات المُتاحة على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنيت"، باللغات العربية والانكليزية والتركية. وقد حاولتُ توخي الدقة والموضوعية قدر الإمكان في معالجة الموضوع، ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة في ضوء تباين المعلومات، وتعدد وجهات نظر تلك المصادر حول الموضوع. ولا أُريد الإطالة على القارئ الكريم، وأترك له الحكم على هذا العمل سلباً أو إيجاباً. ومن الله السداد والتوفيق.

المؤلف

تمهيد

من الدولة العثمانية إلى تركيا العلمانية

تمهيد

من الدولة العثمانية إلى تركيا العلمانية

ترتب على هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) خسارة معظم ممتلكاتها، فيما عدا الأناضول في القسم الآسيوي وإسطنبول والمناطق القريبة منها في القسم الأوربي. وحتى هذا الذي تبقى واجه تحديات عديدة، فقد احتلت قوات تابعة للحلفاء (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) العاصمة إسطنبول، وأخضعت السلطان العثماني محمد السادس وحيد الدين (1918-1922) والحكومة العثمانية لنفوذها وإرادتها. واحتلت قوات حليفة أخرى مدن ومناطق متفرقة في الأناضول، وفي 15 أيار 1919 احتلت القوات اليونانية ميناء أزمير وتوغلت داخل الأناضول لاحقاً معلنةً بأنها جاءت لبعث الإمبراطورية البيزنطية، وارتكبت مجازر بحق السكان المدنيين. وفي مثل هذه الظروف تطلعت زعامات سياسية أرمنية وكردية إلى تحقيق طموحاتها القومية، وقامت باتصالات مع الحلفاء لهذا الغرض. وفي 10 آب 1920 فرض الحلفاء معاهدة "سيفر" على الحكومة العثمانية وكانت تتضمن شروطاً سياسية وعسكرية مُذِلّة، كما تضمنت بنوداً بخصوص إمكانية إقامة دولة أرمينية وأخرى كردية في شرق وجنوب شرق الأناضول على التوالي.

كان من ضمن ردود الفعل الداخلية على هذه الأوضاع بروز حركة مقاومة مسلحة في الأناضول. وفي 19 أيار 1919 وصل مصطفى كمال باشا[1] (1881-1938) إلى ميناء سامسون على البحر الأسود بصفة مفتش للفيلق العثماني التاسع المنتشر في ولايتي أرضروم وسيواس. وبدلاً من تولي مهام منصبه الجديد بادر إلى تنظيم وقيادة حركة المقاومة في الأناضول. وفي 19 آذار 1920 أعلن مصطفى كمال أن الأمة قد شكلت برلمانها الخاص باسم " المجلس الوطني الكبير "، والذي عقد أولى جلساته في أنقرة بتاريخ 23 نيسان 1920 وانتخب مصطفى كمال رئيساً له. وفي 20 كانون الثاني 1921 صدر شبه دستور باسم "قانون التشكيلات الأساسية" أكد على مبدأ السيادة الشعبية وجعل المجلس الوطني الكبير الممثل الوحيد للأمة، وعهد إليه ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية. في حين أن الدستور العثماني لعام 1876، والذي أعيد العمل به بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي على السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) في تموز 1908،

نص على أن السلطنة العثمانية هي بمنزلة الخلافة العظمى (المادة 3) وأن السلطان حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها (المادة 4) وأنه مقدس وغير مسؤول (المادة 5)[2].

دامت حرب الاستقلال التركية بين عامي 1919-1922 وانتهت بانتصار حركة المقاومة وانتهاء الاحتلال الأجنبي للأناضول. وقد أدرك مصطفى كمال أثناء تلك الحرب أهمية الإسلام في تعبئة الجماهير ضد الاحتلال الأجنبي، لذا عمل على استغلال المشاعر الدينية للسكان في خطبه، كما أظهر نفسه بمظهر المدافع عن الإسلام والخلافة [3]. وعمل على كسب الأكراد إلى جانبه في تلك الحرب من خلال وعود إضافية بخصوص نيل حقوقهم القومية [4].

ومنذ نهاية معارك حرب الاستقلال في أيلول 1922 ولغاية قيام الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923 حدثت تطورات مهمة عزّزت قبضة مصطفى كمال على السلطة وأدواتها الأساسية في البلاد.

تمثل التطور الأول في إلغاء السلطنة العثمانية في 1 تشرين الثاني 1922 بموجب قانون صدر عن المجلس الوطني الكبير في ذلك اليوم بعد تلميح مصطفى كمال وأنصاره بقتل من يعارض إلغائها[5]. وقد جاء ذلك بعد الدعوة التي وجهها الحلفاء إلى حكومتي إسطنبول وأنقرة لإرسال مندوبين عنهما إلى مؤتمر لوزان للتفاوض حول معاهدة صلح جديدة تحل محل معاهدة سيفر التي ولدت ميتة أصلاً. فاستغل مصطفى كمال الفرصة لإنهاء ازدواجية السلطة في البلاد، وبرر إلغاء السلطنة بأن السلطان محمد السادس كان خائناً للبلاد ولم يعد مؤهلاً لتمثيل إرادة الدولة التركية، وأن حكومة أنقرة هي الأكثر تمثيلاً لسكان البلاد[6]. ومن خلال إلغاء السلطنة تحقق فصل السلطة السياسية عن الدينية في قمة الهرم السياسي العثماني. وبعد ورود نبأ فرار محمد السادس على متن بارجة حربية بريطانية إلى مالطة في17تشرين الثاني 1922، بادر المجلس الوطني الكبير في اليوم التالي إلى تنصيب الأمير العثماني عبد المجيد "خليفة" فكان "صورة لا قيمة لها ولا شأن" [7].

كانت خطوة مصطفى كمال الثانية تأسيس "حزب الشعب" الذي شارك في انتخابات المجلس الوطني الكبير في حزيران 1923، وحصل على أغلبية المقاعد فيه فصار حزباً حاكماً. وقد عقد الحزب المذكور مؤتمره التأسيسي في 9 آب 1923 وانتخب مصطفى كمال رئيساً للحزب. وفي 11 آب بدأ المجلس الوطني الكبير المنتخب أولى جلساته وانتخب مصطفى كمال رئيساً له

أيضاً[8]. وكانت أولى مهام هذا المجلس المصادقة في 23 آب على معاهدة لوزان التي عقدتها تركيا مع الحلفاء منذ 24 تموز 1923، وقد ضمنت هذه المعاهدة اعترافاً دولياً بالنظام الجديد في تركيا.

ولأجل قطع صلة أخرى لتركيا مع الماضي العثماني أصدر المجلس الوطني الكبير، وبناءً على مقترح كان قد قدمه عصمت باشا [9] قبل أيام قليلة، قانوناً في 13 تشرين الأول 1923 جعل مدينة أنقرة عاصمة لتركيا بدلاً من إسطنبول [10]، وكان هذا القانون يعني قطيعة أخرى مع الماضي العثماني، كما كان نتيجة منطقية لإلغاء السلطنة [11].

وجاءت الخطوة الأخيرة في 29 تشرين الأول 1923 عندما أصدر المجلس الوطني الكبير، وبترتيبٍ من مصطفى كمال، قانوناً قضى بأن تكون تركيا جمهورية لها رئيس ينتخبه المجلس الوطني الكبير، وتكون له صلاحية تعيين رئيس الوزراء. وفي مساء اليوم نفسه انتُخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية التركية [12]، كما جرى بعد فترة إضافة كلمة "جمهوري" إلى اسم الحزب الذي أسسه مصطفى كمال فصار "حزب الشعب الجمهوري"، وقد انفرد هذا الحزب بالسلطة حتى عام 1950.

بانتخابه رئيساً للجمهورية التركية نجح مصطفى كمال في وضع اللبنة الأخيرة في هيكل السلطة الذي أقامه بنجاح في سنوات حرب الاستقلال. فهو، بصفته رئيساً للجمهورية، يعين رئيس الوزراء، ويعني ذلك ضمناً اختيار الوزراء أيضاً. وبصفته القائد العام للقوات المسلحة كان يسيطر على الجيش وأجهزة الاستخبارات، وهي أدوات أساسية للسلطة والقوة. وبصفته رئيساً لحزب الشعب الجمهوري، الذي كانت له الأغلبية في الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الكبير، ضمن لنفسه السيطرة على السلطة التشريعية. وبذلك حقق ما ذكره في يومياته بتاريخ 18 حزيران 1918 قائلاً: "إذا حصلتُ على سلطة وقوة عظيمة فإنني سأحدث الثورة المرغوبة في حياتنا الاجتماعية..." [13].

بعد أشهر قليلة من قيام الجمهورية التركية دشّن مصطفى كمال وأعوانه عملية تغيير سريعة وجذرية في المؤسسات، والنظم والقوانين، والرموز الإسلامية الهوية بهدف علمنة الدولة والمجتمع في تركيا، وقطع صلة تركيا بتراثها ومحيطها الإسلامي. والحقيقة أن الدولة العثمانية سبق وأن شهدت منذ القرن الثامن عشر محاولات متواضعة للاقتباس من أوربا، ولاسيما في المجال العسكري. ثم تطورت في القرن التاسع عشر إلى التوسع نسبياً في مجال تحديث واستحداث بعض المؤسسات والنظم والقوانين. ومع أن نقاشات جوهرية جرت، في سياق تلك المحاولات،

في أوساط الساسة والبيروقراطية والمثقفين، على اختلاف مشاربهم، حول المدى الذي ينبغي الذهاب إليه في عملية الاقتباس تلك ما بين داعٍ إلى اقتباس تقنية الغرب حصراً، وداعٍ إلى اقتباس مؤسساته وقوانينه، بل وأسلوب الحياة الغربية أيضاً [14]، إلا أن أكثر دعاة التغريب شجاعة لم يتجرأ على المطالبة بتعديل الدستور العثماني تعديلاً يستند على الفصل بين الدين والدولة [15]. وعلى أية حال، فإن عهد حزب الاتحاد والترقي، الذي حكم الدولة العثمانية خلال معظم الفترة الممتدة من 1908 إلى 1918، شهد نقاشات أكثر وضوحاً وحِدّة حول الإسلام والتحديث والعلمانية. كما طرحت أفكار، ستنفذ لاحقاً على يد مصطفى كمال منذ عام 1924، بخصوص إغلاق المدارس الدينية، وإغلاق تكايا وزوايا الطرق الصوفية، وإدخال الحروف اللاتينية في الكتابة التركية بدلاً من الحروف العربية، وارتداء القبعات الأوربية بدل العمائم، وسفور المرأة، وترجمة القرآن وكتب الحديث النبوي إلى التركية [16]. وعن هذا الأمر يقول الباحث التركي المعروف شريف ماردين "كانت العلمانية قيد العمل في عهد الاتحاديين كوعي، بل حتى كإيديولوجية مموهة، ولكن تم إيصالها إلى نهايتها المنطقية من قبل مؤسس الجمهورية [التركية] " [17]. وجدير بالذكر أن هناك من يرى أن المشروع الكمالي لتحديث وعلمنة تركيا كان أمراً فرضته الظروف والحوادث حسب [18].

إن التغييرات التي شهدتها تركيا في عهد مصطفى كمال تمت في إطار ما صار يُعرف بالعقيدة الكمالية "Kemalizm" أو الأتاتوركية "Atatürkcülük" (نسبة إلى تسمية أتاتورك "أب الأتراك" التي أطلقها المجلس الوطني الكبير على مصطفى كمال في عام 1934). وقد شكّلت الكمالية الإيديولوجية الرسمية التي وجهت المؤسسة السياسية التركية في عهد الجمهورية العلمانية، ولاسيما في العشرينات والثلاثينات [19]. وتتألف تلك العقيدة من ستة مبادئ صارت شعاراً لحزب الشعب الجمهوري يرمز إليه بسهام ستة وهي؛ الجمهورية، القومية، العلمانية، الشعبية، الإنقلابية (بمعنى الثورية) والدولتية أو الدولوية (بمعنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووضع البرامج والخطط الاقتصادية) [20]..

ومن بين هذه المبادئ كان مبدأ العلمانية "Laiklik" ومبدأ القومية "Milliyetçilik" [21] الأكثر مدعاة للنقاش والاختلاف، بل حتى الصراع، في تركيا إلى يومنا هذا بين العلمانيين والإسلاميين بالنسبة للمبدأ الأول، وبين الحكومة التركية ومواطنيها الكرد بالنسبة للمبدأ الثاني الذي ينفي، حسب المفهوم الكمالي، وجود أية قومية أخرى في البلاد غير القومية التركية.

والواقع أن هذين المبدأين شكلا أبرز الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية، ويُعزى ذلك إلى خشية مصطفى كمال من مزيد من الانقسام والتجزئة في الأناضول وفق خطوط دينية وإثنية، بعد أن لاحظ خسارة الدولة العثمانية لممتلكاتها في الشرق الأوسط والبلقان[22]. وحتى بعد وفاة مصطفى كمال في عام 1938، استمرت النخبة الكمالية في استغلال هذه النقطة من اجل الحفاظ على مؤسساتها، وعلى هيمنتها الإيديولوجية [23]، ومحاولة تبرير سياستها القمعية تجاه جماعات المعارضة الدينية والقومية.

إن العلمانية مفهوم غربي النشأة شكلاً ومضموناً،وهي حصيلة تطورات سياسية، اقتصادية – اجتماعية وثقافية مرت بها المجتمعات الغربية في تاريخها الحديث منذ القرن السادس عشر. وبغض النظر عن المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذا المفهوم [24]، فإن أبرز ملامح العلمانية هي الفصل بين الدين والدولة، أو السلطتين الدينية والدنيوية، وعدم تدخل أي منهما في مجال الآخر.

وفي شرحه لمبدأ العلمانية في منهاجه حدّد حزب الشعب الجمهوري أربعة عناصر أساسية فيه وهي [25]:

1- قيام قوانين الدولة وأنظمتها على أساس ما يقرره العلم والفن ويتفق مع أصول الحضارة الحديثة ومقتضياتها.
2- إن فصل الدين عن السياسة والدنيا وسيلة رئيسة لتقدم الأمة وسموها.
3- إن الدين أمر وجداني له حق الصون من كل تجاوز وتدخل ما دام في نطاق القوانين.
4- إن صيانة اللغة القومية والثقافة القومية من تأثير اللغة والثقافة الأجنبية اللذين يمكن أن يأتيا عن طريق الدين أمر ضروري لمصلحة الأمة في حاضرها ومستقبلها.

اندفع مصطفى كمال والنخبة البيروقراطية والعسكرية المؤيدة لمشروع علمنة الدولة والمجتمع في تنفيذ المشروع بسرعة، وبصورة جذرية، إذ اعتقد مؤسسو الجمهورية التركية إنه ليس هناك وقت كافٍ لانتظار عملية تطور بطيئة [26]. وقد اتسم ذلك المشروع بموقف عدائي واضح من الإسلام، الذي عدّه أولئك المؤسسون عقبة حقيقية في طريقهم على أساس تصور مفاده أن الدين أدى دوراً محافظاً conservative في الهيكلة الاجتماعية _ الاقتصادية للدولة العثمانية، وأن النزعة المحافظة مناهضة لعملية التغريب Westernization [27]. والمقصود هنا، طبعاً، عملية التغريب الشاملة التي أرادها الكماليون في المؤسسات والنظم والقوانين والرموز الإسلامية،

وسعيهم إلى تبني اسلوب الحياة الغربية، متجاهلين واقع مجتمع بلادهم وثقافته وتقاليده الإسلامية العريقة.

من جهة أخرى عبّر الفهم الكمالي للعلمانية عن رغبة قوية في تأكيد الطابع القومي للغة والثقافة التركية والعمل على إزالة المؤثرات العربية والفارسية عليهما، وكان هذا يعني، فيما يعنيه، قطع صلة تركيا بمحيطها الإسلامي الشرقي لصالح توجهها الغربي.

في آذار 1924 ألقى مصطفى كمال خطاباً في المجلس الوطني الكبير أكّد فيه على صيانة وضمان استقرار الجمهورية التركية، وإقامة نظام تعليم قومي موّحد، والحاجة إلى "السمو بالعقيدة الإسلامية عن طريق إنقاذها من كونها أداة سياسية على مدى قرون" [28]، وفي 3 آذار أصدر ذلك المجلس المذكور ثلاثة قوانين مهمة استهل بها مشروع علمنة الدولة والمجتمع في تركيا.

نص القانون الأول على إلغاء "الخلافة العثمانية" [29] ونفي آل عثمان إلى خارج البلاد دون رجعة. ونص القانون الثاني على إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الشرعية، وإلغاء منصب المفتي الأكبر "شيخ الإسلام"، وتم في اليوم نفسه إحالة أكثرية علماء الدين على التقاعد [30]. أما القانون الثالث "قانون توحيد التدريسات" فقد ألغى المدارس الدينية،إذ نصّ على إقامة نظام تعليمي حديث وموّحد في البلاد. ومع أن مادة الدين أدخلت في المناهج الحديثة، إلا إنها حذفت منها بعد سنوات قليلة. أما مدارس الأئمة والخطباء التي افتتحت عام 1924 تحت إشراف الدولة، فإنها ما لبثت أن أغلقت أبوابها منذ مطلع الثلاثينات، وكذا الحال بالنسبة لكلية العلوم الدينية "كلية الإلهيات" في جامعة إسطنبول، إذ قل الإقبال عليها فأغلقت أبوابها في عام 1934 ولم تُفتح مجدداً إلا في أواخر الأربعينات [31].

الواقع أن صدور "قانون توحيد التدريسات" بالتزامن مع قانون إلغاء الخلافة، وقانون إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الشرعية ومنصب "شيخ الإسلام"، يعكس الأهمية التي أولاها مصطفى كمال والنخبة الكمالية للتعليم الرسمي. فقد حاولوا إقناع الناس، أو دفعهم للإيمان بفضائل المجتمع العلماني من خلال نظام جديد للتعليم القومي وجدوا فيه أداة مهمة بيد الدولة لتحويل الناس إلى مواطنين ملتزمين بالمبادئ العلمانية [32]. وقد لوحظ أن التعليم الرسمي في تركيا سعى إلى إعداد خريجين متفوقين ثقافياً، ومتضلعين جيداً في صياغاتٍ نظرية – معيارية مع تأكيد خاص على "وعي قومي، وإيديولوجيات وقيم تختلف عن تلك التي كانت موجودة سابقاً" [33].

وفي إشارة واضحة إلى النزعة القومية المتشددة للعلمانية الكمالية، صدر في يوم 3 آذار 1924 أيضاً مرسوم يحظر التخاطب باللغة الكردية أو التعليم أو النشر بها، وقد اتهم مصطفى كمال الكرد بأنهم "رجعيون عثمانيون" ورسم خطة متكاملة لتقويض دعائم الهوية الكردية طالت اللغة والذاكرة، بل حتى الأعراف والتقاليد [34]. وقد شكل هذا تراجعاً كبيراً عن وعوده للكرد، وعن موقفه من الإسلام والإسلاميين إبان سنوات حرب الاستقلال.

وبالإضافة إلى موقفه من المؤسسات الإسلامية الرسمية اتخذ مصطفى كمال موقفاً متشدداً من مؤسسات الإسلام الشعبي المتمثل في الطرق الصوفية العديدة ومراكزها (التكايا والزوايا) الكثيرة المنتشرة في عموم البلاد، والتي كانت تؤدي دوراً ثقافياً واجتماعياً – تضامنياً على مدى قرون عديدة. ففي 30 تشرين الثاني 1925 أصدر المجلس الوطني الكبير قراراً بحظر كل الطرق الصوفية وإغلاق التكايا والزوايا، وحظر كل الألقاب الخاصة بتلك الطرق، أو استعمال أية عناوين وصِفات أو أزياء تدل عليها، وإغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق الصوفية [35]. وأرغم هذا القرار الطرق الصوفية على مواصلة أنشطتها وطقوسها سراً، ولاسيما في المناطق الريفية.

وفي مجال القوانين اتخذ الكماليون إجراءات عديدة مثيرة للجدل أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في هذا المجال[36]. ففي 8 نيسان 1924 صدر قانون باسم "تشكيلات المحاكم" قضى بإلغاء المحاكم الشرعية وعهد مهامها إلى محاكم الصلح والمحاكم المركزية. وفي عام 1926 تم إقرار قانون مدني تركي مقتبس عن القانون المدني السويسري ليحل محل قانون الأحوال الشخصية السابق المستند على الشريعة الإسلامية،كما تم إقرار قانون جنائي مقتبس عن القانون الجنائي الإيطالي، وقانون تجاري مقتبس عن القانون التجاري الألماني [37]. وقد اختلف القانون المدني الجديد اختلافاً جذرياً عن قانون الأحوال الشخصية السابق، إذ نصّ على حرية المرء في الانتساب إلى أي دين يشاء، وأجاز زواج المسلمة من غير المسلم، وساوى بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث [38]، وغير ذلك.

والحقيقة أن تغييرات سابقة كانت قد طرأت على قانون الأحوال الشخصية فيما يخص أمور الأسرة، لكنها لم تخرج عن نطاق أحكام ومفاهيم قانون الأسرة الإسلامي. ففي عهد الاتحاديين تشكلت لجنة في عام 1916 لصياغة قانون مدني للدولة العثمانية، وقد درست هذه اللجنة القوانين الرومانية والبريطانية والفرنسية والألمانية والسويسرية والأمريكية والنمساوية

والهنغارية. وفي 25 تشرين الأول 1917 شُرع "قرار حقوق الأسرة – حقوق عائلة قرارنامه سي" وكان هذا أول تقنين للأحكام الإسلامية الخاصة بالأسرة في التاريخ. وقد عكس هذا القانون دمجاً لآراء مختلف المدارس الفقهية الإسلامية، وأكد على تنظيم حالات الزواج والطلاق قانونياً طبقاً لإجراءات رسمية في المحاكم الشرعية [39]، فضلاً عن قضايا أسرية أخرى لم تخرج، كما ذكرنا، عن أحكام ومفاهيم قانون الأسرة الإسلامي. وبعد قيام الجمهورية التركية جرت محاولة لتغيير النظام القانوني في عام 1924 بتشكيل لجنة خاصة في وزارة العدل لهذا الغرض. لكن نتائج عمل اللجنة أظهر التأثير الكبير للتقاليد الإسلامية في التغييرات المقترحة [40]، ولذا تخلت الحكومة عن هذا المشروع وقررت تبني قوانين أوربية جاهزة، ومنها القانون المدني السويسري في عام 1926. وفي تصريح يكشف عن العقلية والطريقة التي تعاملت بها النخبة الكمالية مع هذا الجانب الحساس من النظام القانوني، قال وزير العدل التركي حينئذٍ محمود أسعد بوزقورت "نحن في حاجة ملّحة لقانون علمي جيد. لماذا نضيع الوقت في محاولة إنتاج شيء ما جديد، بينما يمكن العثور على قوانين جيدة تماماً جاهزة للصبغ. إن الشيء الوحيد الذي ينبغي عمله هو أخذ قانون جاهز جيد توجد عليه شروحات جيدة، وترجمته جملةً وتفصيلاً"[41]، كما صرح أيضاً "ليس غرض القانون أن يحافظ على المعتقدات والعادات القديمة المتأصلة في الدين، بل أن الغرض ضمان الوحدة الاقتصادية والاجتماعية لأمة... "[42]. أما مصطفى كمال فقد أوضح الغرض من تغيير النظام القانوني في تركيا بقوله "إن غرضنا هو خلق قوانين جديدة تماماً وهكذا نمزق الأسس الحقيقية للنظام القانوني القديم" [43].

أما قانون العقوبات الجديد فقد تضمن بنوداً تتفق وأهداف السياسة الكمالية في إقصاء الدين عن الحياة السياسية، إذ نصت المادة (163) على معاقبة كل شخص يُسيء استغلال الدين، أو المشاعر الدينية، أو أية أشياء ذات صفة مقدسة دينياً لإثارة وتحريض الناس على عمل يلحق الضرر بأمن الدولة، أو تشكيل جمعيات لهذه الغاية. كما نصت تلك المادة أيضاً على حظر تشكيل جمعيات سياسية على أساس الدين والمشاعر الدينية. ونصت المادتين (241) و (242) من هذا القانون على معاقبة الأئمة والخطباء الذين يقدمون، أثناء أداء وظيفتهم، على الإساءة إلى القوانين أو الإجراءات التنفيذية الحكومية، أو التحريض على عدم إطاعتها. كما نصت المادة (529) منه على معاقبة من يقوم منهم، أي الأئمة والخطباء، بأداء الشرائع والمراسيم الدينية خارج أماكن العبادة المُعترف بها [44].

وجه مصطفى كمال والنخبة الكمالية جزءاً من اهتمامهم إلى مجال إزالة الرموز والشارات ومظاهر الحياة الاجتماعية ذات الهوية الإسلامية، وإحلال رموز ومظاهر ذات طبيعة مسيحية أو أوربية، وقد صدرت قوانين وقرارات عديدة في هذا الاتجاه. ففي عام 1925 مُنع أي شخص من ارتداء الزي الديني، باستثناء الموظفين الدينيين (الأئمة والخطباء والمفتين والمؤذنين...)، ثم تطور الأمر إلى عدم السماح بارتدائه خارج المساجد. كما صدر قرار ألزم الموظفين بارتداء القبعة الأوربية، ثم عمم ارتدائها لاحقاً على جميع الرجال بدلاً من الطرابيش والعمائم. وصدر في عام 1925 قانون يقضي باستعمال التقويم الغربي (الميلادي) بدلاً من التقويم الإسلامي (الهجري). وفي آذار 1927 صدر قانون نصّ على إزالة كل الشارات والعلامات والنقوش والمدائح السلطانية عن كل مباني الدولة والبلديات، وعدم استعمال تلك المباني لمصالح ودوائر الدولة حتى تُزال عنها تلك الشارات والعلامات والنقوش، وبوضع كل ما يزال من لوحات حجرية ومعدنية في المتاحف، وتغطية كل ما يمكن أن تسبب إزالته ضرراً بقيمة المكان الفنية والتاريخية [45]. وفي الثلاثينات مُنحت المرأة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات المحلية (البلدية) منذ 1931، وللانتخابات البرلمانية منذ 1934. كما صدر في 21 حزيران من هذا العام أيضاً قانوناً ألزم الأتراك بتبني اسم العائلة بدلاً من الألقاب العثمانية القديمة (باشا، بيك، أفندي، خوجه...) واستناداً إلى هذا القانون خلع المجلس الوطني لقب "أتاتورك" على مصطفى كمال حصراً [46]. وفي بداية عام 1937 تقرر أن تكون العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدلاً عن الجمعة، بحجة أن العالم الغربي يُعطل أعماله السياسية والمالية يوم الأحد، وأن تركيا ستشتد صلتها بهذا العالم أكثر من ذي قبل، وعليها أن تتوائم مع ما هو عليه من عادات عامة [47].

إن العنصر المهم الآخر في الفهم الكمالي للعلمانية، وكما سبق ذكره، هو "صيانة اللغة القومية والثقافة القومية من تأثر اللغة والثقافة الأجنبية اللذين يمكن أن يأتيا عن طريق الدين...". وقد تمثل التطبيق العملي لذلك في القانون الذي صدر في 3 تشرين الثاني 1928 بخصوص استخدام الحروف اللاتينية بدلاً من العربية في الكتابة التركية. وقد أظهر مصطفى كمال والنخبة الكمالية حماسة كبيرة وتشدداً في تطبيق هذا القانون في البلاد. ولا يخفى أن الحروف العربية كانت ذا مغزى ديني لأن لغة القرآن الكريم عربية، وفضلاً عن ذلك كان هناك دافع آخر لصدور هذا القانون وهو قطع صلة الجيل الجديد من الأتراك بتراثهم الثقافي والأدب

التقليدي الذي غلب عليه الطابع الديني، ومن جهة أخرى فإن النزعة القومية لنظام الحكم الجديد كانت تُفضل نمط كتابة تركي مميّز [48].

واستكمالاً لقانون استخدام الحروف اللاتينية تقرر في عام 1929 إلغاء مادتي اللغة العربية واللغة الفارسية من المناهج الدراسية في مدارس البلاد. وفي هذا السياق أيضاً جاء تأسيس "الجمعية التاريخية التركية" في عام 1930، وقد عُهدت إليها مهمة إعادة كتابة التاريخ التركي، وتقديم رواية جديدة للتاريخ التركي تتجاوز المرحلة العثمانية، وتركّز على الإنجازات الحضارية للأتراك في آسيا الوسطى، وتمجّد تاريخ وآثار الحيثيين الذين استوطنوا الأناضول في الألف الثاني قبل الميلاد. وقد عقدت الجمعية التاريخية أول مؤتمر لها في أنقرة في تموز عام 1932 تحت رعاية مصطفى كمال. واتسمت مساهمات المؤرخين والباحثين المشاركين في ذلك المؤتمر بالتوكيد على المنجزات الحضارية للأتراك في آسيا الوسطى، وبأن تلك المنجزات شكّلت أساس كل الحضارات في تاريخ البشرية، وإن مساهمة الأتراك كانت بارزة في نشر الحضارة الإسلامية، وأن التفسير المحافظ للإسلام أبقى الدولة العثمانية في معزل عن النهضة الأوربية وكان سبباً في تأخر الدولة العثمانية عن أوربا بعد القرن السادس عشر [49]. وكان هذا التصور الأخير متفقاً مع رؤية النخبة الكمالية للإسلام ودوره في التاريخ العثماني، وبمعنى آخر أن المؤتمر عُقد أساساً لغرض دعم تلك الرؤية وليس لمناقشة مدى مصداقيتها.

وفي عام 1932 أيضاً تأسست "الجمعية اللغوية التركية"، وعُهدت إليها مهمة تنقية اللغة التركية من المفردات الأجنبية، والمقصود هنا تحديداً المفردات العربية والفارسية، إلا إن جهود الجمعية اللغوية لم تصادف نجاحاً ملحوظاً يُذكر في هذا المجال [50].

ولن يكتمل الحديث عن المشروع الكمالي لعلمنة تركيا دون الإشارة إلى قيام الحكومة التركية بتشكيل لجنة في عام 1928 لغرض "إصلاح الحياة الدينية" بهدف "أوْرَبَة – Europeanize" الإسلام وجعله أكثر انسجاماً مع دافع مصطفى كمال للتحديث، وتكييفه مع النزعة الجمهورية والقومية التركية. وقد ترأس هذه اللجنة المؤرخ والسياسي التركي المعروف محمد فؤاد كوبرلو، وضمّت عدداً من أساتذة "كلية الإلهيات" في إسطنبول. وقد صرح كوبرلو بأن "الحياة الدينية، مثل الحياة الأخلاقية والاقتصادية، يجب أن يجري إصلاحها وفق أسس علمية لتكون منسجمة مع المؤسسات الأخرى" [51]. وقد أنجزت اللجنة عملها ونُشر تقريرها في حزيران من ذلك العام، وتضمن توصيات عدة منها ؛ أن تكون التركية لغة العبادة، وتغيير مواقيت الصلاة

لتتناسب مع إيقاع العمل اليومي، وأداء الصلاة وقوفاً، وأن لا يخلع المصلون أحذيتهم في المساجد التي يجب تنظيمها على غرار الكنائس الأوربية بوضع صفوف من المقاعد فيها، وإدخال الترانيم الموسيقية بدلاً من تلاوة القرآن الكريم فيها [52]. وخشيةً من ردود أفعال قوية أهملت توصيات اللجنة، باستثناء رفع الأذان باللغة التركية ابتداءً من كانون الثاني 1932. لقد كان ممكناً، على حد تعبير برنارد لويس "تحويل السلطنة العثمانية إلى جمهورية قومية لها رئيس جمهورية، ووزراء وبرلمان، إلا أن ما لم يكن ممكناً هو تحويل المسجد إلى كنيسة إسلامية" [53].

استلزمت الإجراءات التي اتُخذت لعلمنة الدولة والمجتمع في تركيا، ولاسيما في السنوات الخمس الأولى من تاريخ الجمهورية، إجراء تعديلات تتناسب معها في الدستور. إن أول دستور في عهد الجمهورية صدر في 20 نيسان 1924، وقد نص في المادة (2) منه على أن دين الدولة هو الإسلام، كما أشارت ديباجة المادة (26) من ذلك الدستور إلى اختصاصات المجلس الوطني الكبير، وبضمنها تنفيذ الأحكام الشرعية [54]. إلا إن إلغاء الخلافة ووزارة الأوقاف والشؤون الشرعية في عام 1924، واقتباس القانون المدني السويسري في عام 1926 جعل تلك المادتين مغايرتين لواقع النظام القائم في البلاد. وفي 10 نيسان 1928 أقّر المجلس الوطني الكبير تعديل عدد من مواد دستور 1924، فقد حُذفت عبارة "دين الدولة هو الإسلام" من المادة (2)، كما حذفت عبارة "تنفيذ الأحكام الشرعية" من ديباجة المادة (26). وعُدلت المادتين (16) و (38) بحذف لفظ الجلالة "والله" من القسم الذي يؤديه أعضاء المجلس الوطني الكبير ورئيس الجمهورية وحل محلها كلمة "بشرفي". وفي شباط 1937 تم إضفاء صفة دستورية رسمية على النظام العلماني في الجمهورية التركية عندما أصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً دمج بموجبه المبادئ الكمالية الستة في المادة الثانية من الدستور، التي صار نصّها "دولة تركيا جمهورية، قومية، شعبية، دولتية، علمانية، انقلابية، لغتها الرسمية التركية، وعاصمتها مدينة أنقرة" [55]. وقد تكرر هذا النص الدستوري في الدستورين التركيين اللاحقين اللذين صدرا في عامي 1961 و 1982 على التوالي.

إن إحدى السمات الأساسية للنظام العلماني في تركيا هي إخضاع الدين للدولة ومحاولة استغلاله، أو توجيهه الوجهة التي تخدم سياسات الجمهورية العلمانية الجديدة. فقد أدرك مصطفى كمال، والنخبة الكمالية من بعده أيضاً، مدى قوة الإسلام وتجذّره في عقول وقلوب سكان البلاد، وخصوصاً في الريف الذي كان يمثل أكثر من ثلاثة أرباع تعداد سكان البلاد [56].

بل إن العديد من رفاق مصطفى كمال وقيادات حرب الاستقلال التركية كانوا متعاطفين مع السلطنة والخلافة العثمانية، ولم يكونوا راضين عن الاندفاع نحو العلمنة والمركزية بتلك الصورة [57]. والحقيقة أن سمة العلمانية التركية هذه عبّرت عن طبيعتها الانتهازية أيضاً فيما يتعلق باستغلال الدين لغايات سياسية، وقد تعارض هذا مع ما ذكره مصطفى كمال في خطابه أمام المجلس الوطني الكبير في 1 آذار 1924 بأنه يريد "إنقاذ الدين من أن يكون أداة سياسية".

بعد إلغاء الخلافة ووزارة الأوقاف والشؤون الشرعية ومنصب شيخ الإسلام في عام 1924، تم تأسيس دائرة باسم "رئاسة الشؤون الدينية" وأخرى باسم "مديرية شؤون الأوقاف". وقد عُهد إلى الدائرة الأولى، التي ارتبطت برئاسة الوزراء مباشرة، مسؤولية إدارة شؤون المساجد والجوامع، والأئمة والخطباء والمؤذنين، كما صارت مرجعاً للمفتين في أنحاء البلاد [58]. وفضلاً عن ذلك كان من بين مهام هذه الدائرة إصدار بعض النشرات والكتيبات لغرض تعليم الدين للناشئة بطريقة متناغمة مع الإيديولوجية الكمالية [59]، وهكذا كانت تلك الدائرة "وكالة خدمة عامة أكثر من كونها هيئة روحية عليا للمجتمع الديني" [60].

إن تأسيس رئاسة الشؤون الدينية، والتي ازداد حجمها ودورها بشكل كبير فيما بعد، كان يعني الانتقال من نظام "الدولة المرتبطة بالدين" إلى نظام "الدين المرتبط بالدولة" حسب تعبير الباحث التركي المعروف علي فؤاد باشكيل [61]، فيما يرى باحث آخر أن الدولة أخذت لنفسها دور "مُجتهد" علماني [62]. والواقع أن إخضاع الدين، وتوجيهه بما يخدم الغايات السياسية ومصالح النخبة الكمالية على نطاق واسع فيما بعد، كما سنلاحظ، عكس الطابع السلطوي وغير الديمقراطي للفهم الكمالي للعلمانية. فالدولة لم تتخل عن التزامها بالحياد الديني حسب، بل أنها منحت نفسها حق احتكار تفسير الدين والسيطرة عليه. وكانت نتيجة ذلك تسييس الإسلام من الأعلى، أي من قبل الدولة، بهدف علمنة المجتمع، وخلق تجانس بين مكوناته الدينية، وتهميش الهوية الكردية، وبذلك تُضمن وحدة الأراضي التركية في مواجهة القوميين الكرد [63].

حملت التجربة العلمانية في تركيا بعض ملامح التجربة العلمانية في فرنسا منذ الإطاحة بالنظام الملكي فيها بعد الثورة الفرنسية 1789، بل إن حزب الشعب الجمهوري في تركيا اقتبس مصطلح العلمانية Laiklik من مصطلح Laicite الفرنسي. وتتضح أوجه التشابه بين التجربتين من خلال الموقف المتشدد في فرنسا من الكنيسة الكاثوليكية ورجال الدين بوصفهم دعامة من دعامات النظام القديم، والعمل على قطع صلة الكنيسة بالبابوية في روما، وتشجيع الناس على

تغيير أسمائهم إذا كانت لها صلة بالنظام القديم، أو الأسرة المالكة ورجال الدين، وتشجيع ارتداء زي "ثوري" جديد، والعمل على إزالة الشارات والرموز والممارسات الدينية من الأماكن العامة، ولاسيما في المرحلة الأولى من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1871-1940) (64). ويُعزى هذا التشابه إلى حقيقة أن فرنسا كانت على الدوام مصدر إلهام ثقافي وسياسي لدعاة التحديث في الدولة العثمانية (65)، وينطبق هذا على مصطفى كمال أيضاً الذي كانت الفرنسية لغته الأجنبية، وكان يتطلع إلى فرنسا من أجل الأفكار، لاسيما وأنه قرأ منذ شبابه أعمال فلاسفة وعلماء اجتماع وضعيين فرنسيين، ومنها أعمال اميل دوركهايم (1858-1917). وتأثر بهم(66).

وعلى أية حال، هناك نقاط اختلاف مهمة بين التجربتين تستحق الذكر هنا. ففي فرنسا صدر قانون في عام 1905 أقرّ الفصل بين الدين والدولة، وتعهدت الدولة بموجبه بعدم ممارسة أي ضغط سياسي على التعليم الديني ومؤسساته(67)، إلا إن مثل هذا لم يحصل في تركيا، إذ هيمنت الدولة الكمالية على المجال الديني وحاولت تبرير ذلك تحت ستار "التحديث والتقدم". وفضلاً عن ذلك فإن أهداف مصطفى كمال والنخبة الكمالية في مجال التحديث السياسي والاجتماعي لم تكن مطلباً شعبياً، أو نتيجة ضغط شعبي كما في فرنسا، كما كان ضحاياها من الطبقات الدنيا على الأغلب، وليس من الأرستقراطية كما في فرنسا (68).

الواقع أن المشروع الكمالي، أو ما يُسمى أحياناً الثورة الكمالية، لعلمنة وتغريب الدولة والمجتمع في تركيا نُفذ على يد نخبة بيروقراطية وعسكرية قليلة العدد، وحتى حزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه مصطفى كمال ليكون أداة لتنفيذ مشروعه، لم يكن حزباً جماهيرياً حقيقياً. ورغم أن هذا الحزب استخدم مصطلحات "أمة" و"شعب" كثيراً في خطبه، إلى أنه كان أقرب إلى مؤتمر حزبي منه إلى حزب جماهيري. صحيح أنه حاول أحياناً تعبئة الرأي العام بشأن قضايا معينة، إلا أنه لم يحاول أبداً تحويل تنظيماته إلى أداةٍ لاستيعاب أو حشد الجماهير على أساس دائم على غرار الأحزاب الاشتراكية والفاشية الأوربية (69). وقد فرضت تلك النخبة مفاهيمها وسياساتها العلمانية على مجتمع تقليدي، محافظ ثقافياً ودينياً، امتعض من العلمانية وتقليد الحياة الغربية (70). ولم تناقش تلك النخبة مسألة علمنة وتتريك الأمة مع الشعب بطريقة جدية، بل أنها حاولت ببساطة استخدام "الدولة القوية" لإرهاب المعارضة والتغلب عليها(71). ومن الأمثلة المبكرة على ذلك الطريقة التي قمعت بها الدولة الكمالية الانتفاضة الكرديةالتي اندلعت بزعامة الشيخ سعيد بيران (النقشبندي) عام 1925 واتخذت طابعاً قومياً كردياً ودينياً

تعارض مع سياسات العلمنة والتتريك في الجمهورية حديثة النشأة [72]. كما استغل مصطفى كمال تلك الانتفاضة لإغلاق حزب الترقي الجمهوري الذي أسسه في 17 تشرين الثاني 1924 عدد من رفاق مصطفى كمال في حزب الاستقلال، مثل كاظم قره بكر ورؤوف اورباي ورفعت بله وغيرهم من الذين لم يؤيدوا سياساته المناوئة للإسلام. وقد برر مصطفى كمال إغلاق الحزب في 3 حزيران 1925 بوجود صلة بينه وبين ما أسماه "الرجعية الدينية"، ولم يكن لهذا التبرير أساس من الصحة [73]. وبحلول عام 1926 كان مصطفى كمال قد أزال منافسيه السياسيين، ومعظمهم من قادة حرب الاستقلال، من خلال سلسلة من المحاكمات السياسية الاستعراضية[74].

كان أثر سياسات التحديث والعلمنة في تركيا محسوسا في المدن، ولاسيما في غرب البلاد أكثر من المناطق الأخرى في البلاد[75]. وكان تأثيرها محدوداً جداً في المناطق الريفية والنائية، التي كان سكانها أقل علماً بالقوانين العلمانية وأكثر استعداداً لتجاهلها. وفي هذا الصدد يرى الباحث التركي شريف ماردين أن مصطفى كمال، الذي اختار ضرب أسس الإسلام الرسمي، فعل القليل لأجل فرض الأساليب الجديدة في الحياة اليومية على جماهير الفلاحين أو البلدات الريفية[76]. والحقيقة أن تلك المناطق عُدّت من قبل النخبة الكمالية مناطق سخط وتمرد كامنة لعوامل دينية، أو قومية كما بالنسبة للمناطق الكردية في جنوب شرق البلاد ، ولذا فإن الدولة أبقتها تحت مراقبة شديدة على مدى سنوات طويلة. وحتى عندما دخلت تركيا عهد التعددية الحزبية في عام 1946 وتأسس حزب منافس لحزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب الديمقراطي الذي سنأتي على ذكره لاحقاً، كان التحذير الذي صدر عن حزب الشعب الجمهوري لافتاً للانتباه؛ "لا تذهبوا إلى البلدات الريفية أو القرى للحصول على الدعم، إن ذلك سيقوّض وحدتنا القومية"[77]، والمقصود أن ذلك يؤدي إلى انبعاث سكان تلك المناطق كأحزاب سياسية.

إن هذا التمايز الذي حصل بين المركز "Center"، ممثلاً في العاصمة أنقرة والمدن الكبرى في غرب البلاد، وبين الأطراف "Periphery" ممثلاً في المناطق الأخرى من البلاد، ولاسيما الريفية منها، أدى إلى بروز انقسام حاد بين الثقافة القومية للطبقة البيروقراطية، الغربية الثقافة والتوجه، المتمركزة في أنقرة، وبين الثقافة الإسلامية في المدن الصغيرة والقرى، ولاسيما في شرق الأناضول[78]. ولذا فإن تاريخ السياسة التركية المعاصرة هو قصة توتر معقد بين هاتين الثقافتين، أو الهويتين والرؤيتين للعالم. ومع مرور الوقت عدّ أفراد النخبة الجمهورية للدولة المركزية

العلمانية، والمجموعات المؤيدة لها، أنفسهم بأنهم "العلمانيون" وبأن الآخرين، أي الجمهور العام "مسلمين متخلّفين"، وبذلك لم يعد مفهوم العلمانية يشير إلى الفصل بين الدين والدولة، بل أصبح دلالـــــةً علـى "المجموعـــات الحاكمة"[79]. وهذا المصطلح الأخير يشير إلى أحزاب سياسية علمانية، وقادة المؤسسة العسكرية التركية، ومجموعات مصالح اقتصادية، ومؤسسات إعلامية ملتزمة بدعم النظام العلماني القومي في البلاد والحفاظ على المبادئ الكمالية بوصفها إيديولوجية رسمية. وهناك شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة التي تربط ما بين هذه المجموعات أيضاً. والمفارقة أن هذه المجموعات، ولاسيما بعض الأحزاب السياسية وقادة المؤسسة العسكرية، سيتوسلون لاحقاً بالدين والمشاعر الدينية من أجل الوصول إلى السلطة، أو إضفاء الشرعية على إجراءاتهم السياسية الداخلية والخارجية أحياناً، وهذا ما سنوضحه فيما بعد. وستواجه هذه المجموعات الحاكمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين حركة إسلامية تسعى إلى إعادة تأكيد هوية تركيا الإسلامية، وضمان مشاركة أوسع في السلطة السياسية، وفرص أفضل في المجال الاقتصادي بالنسبة للمصالح الاقتصادية التي تمثل الأطراف "Periphery". لكن مسعى الإسلاميين هذا لن يكون سهلاً بسبب ردود الفعل المضادة من جانب تلك المجموعات الحاكمة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية التركية التي حرص كبار جنرالاتها، أو "كبار رهبان الكمالية"[80] فيها، على إدامة وظيفة تلك المؤسسة بصفتها "الحارس الأمين" للجمهورية العلمانية والمبادئ الاتاتوركية.

هوامش التمهيد

(1) هو مصطفى بن علي رضا ولد بمدينة سالونيك عام 1881 لموظف بسيط في دائرة الجمارك. دخل الثانوية العسكرية هناك في 1893، وبسبب ذكائه واجتهاده أطلق عليه أحد مدرسيه لقب 'كمال' فصار يعرف بمصطفى كمال. دخل الكلية الحربية في إسطنبول عام 1899، وبعد تخرجه منها خدم في دمشق وإسطنبول، وانضم لمدة معينة إلى جمعية الاتحاد والترقي، وهي جمعية سرية تأسست عام 1889 ولها اتصالات مع الماسونية وقامت بانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني في 23 تموز 1908. شارك في الحرب العثمانية – الإيطالية في ليبيا (1911–1912)، وعمل ملحقاً عسكرياً في بلغاريا وألمانيا. برز اسمه أثناء الحرب العالمية الأولى في معركة الدفاع عن مضيق الدردنيل ضد هجوم أسطول الحلفاء عام 1915، وحصل على رتبة ميرلوا(=عميد) ولقب " باشا ". كما خدم في جبهة القفقاس، ثم في بلاد الشام عام 1917. قاد حركة المقاومة في حرب الاستقلال التركية (1919–1922) حصل خلالها من برلمان أنقرة (المجلس الوطني الكبير) على لقب غازي (أي مجاهد) ورتبة مارشال. ومنحه نفس المجلس لقب 'أتاتورك'، أي أبو الأتراك، في 1934. شغل منصب رئيس جمهورية تركيا منذ قيام الجمهورية في 29 تشرين الأول 1923 إلى حين وفاته في 10 تشرين الثاني 1938. وهو في نظر أنصار العلمانية والقومية التركية بطل قومي، ومؤسس تركيا الحديثة، بينما يرى خصومه ومنتقدو سياسته، ولاسيما العلمانية منها، أنه في الأصل من يهود الدونمة، أو أن لديه صلات مع الماسونية، أو أنه كان عميل بريطاني.

(2) راجع نص هذه المواد في، اطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2 (بيروت – دار العلم للملايين – 1960) ص 257.

(3) راجع على سبيل المثال، أحمد السعيد سليمان،التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة (القاهرة – دار المعرفة – د.ت) ص 61 ؛ أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938 (بغداد – دار الحرية للطباعة – 1990) ص ص 75-76.

(4) لقمان أ. محو، الكورد وكوردستان : بيبلوغرافيا مختارة ومعرّفة، ترجمة هفال (أربيل – مؤسسة اراس للطباعة – 2007) ص 119.

(5) بشأن نص الخطاب الذي ألقاه مصطفى كمال في المجلس الوطني الكبير وتضمن تهديداً باحتمال قطع رؤوس من يعارض إلغاء السلطنة، راجع،

Nutuk 1919-1927 (Ankara – Turk Tarih Kurumu Basimevi – ،Kemal Atatürk
1989) S. 459 ؛ مجموعة من الباحثين السوفييت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة هاشم صالح التكريتي (السليمانية – مؤسسة حمدي للطباعة والنشر – 2007) ص 77.

(6) Richard D. Robinson ،The First Turkish Republic (Cambridge – Harvard University Press – 1963) P.78.

(7) مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية – 1984) ص 97.

(8) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد – بيت الحكمة – 2000) ص ص 124-125 ؛ مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص 112.

(9)هو مصطفى عصمت بن رشيد بك. ولد في أزمير عام 1884 لأسرة أصولها كردية من مدينة ملاطية. تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول عام 1903. انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وشارك في قمع ثورتين قامتا ضد الدولة العثمانية في الروملي واليمن. كما شارك في حروب البلقان 1912-1913 على الجبهة العثمانية – البلغارية، وعمل في أكثر من جبهة خلال الحرب العالمية الاولى، من ضمنها جبهة القفقاس مع مصطفى كمال باشا. واصل رفقته للأخير في حرب الاستقلال التركية حيث برز اسمه في معركتي إينونو (كانون الثاني – نيسان 1921) التي أوقف فيها زحف القوات اليونانية، ونسبة إليها منح لقب إينونو منذ 1934 فصار يعرف بعصمت إينونو. خلف مصطفى كمال أتاتورك في رئاسة الجمهورية (1938-1950) وزعامة حزب الشعب الجمهوري (1938-1972)، كما تولى رئاسة الوزراء أكثر من مرة، آخرها في 1961-1965، توفي في 25 كانون الأول 1973.

(10) أحمد، المصدر السابق، ص 125. Atatürk ،op.cit ؛ p.529

(11)Bernard Lewis ،The Emergence of Modern Turkey (London – Oxford University Press – 1966) P. 255.

(12) أحمد، المصدر السابق، ص 126.

(12)rick Kinross ،Ataturk : the Rebirth of a Nation (Istanbul – Remzi Kitabevi – 2004) PP. 378 – 381.

(13)A. L. Macfie ،Ataturk (London – Longman – 3rd impression – 1998) PP. 132137 ،.

(14)Ihsan Yilmaz ،Muslim Laws ،Politics and Society in Modern Nation State (England – Ashgate Puplishing Limited – 2005) p. 83.

(15)Niyazi Berkes ,The Development of Secularism in Turkey (New York– Rout ledge – 1998) p. 368.

(16) للمزيد من التفاصيل بخصوص تلك الأفكار والدعوات والجدال الذي دار بشأنها بين الإسلاميين، وذوي النزعة القومية التركية، ودعاة التحديث راجع،

Ibid ،pp. 347-366 ; Paul Dumont ،" The Origins of Kemalist Ideology " ،in ، Jacob M. Landau (ed.) ،Atatürk and the Modernization of Turkey (Leiden – E.J. Brill – 1984) pp. 37-38.

(17)Şerif Mardin ،" Ideology and Religion in the Turkish Revolution " International Journal of Middle East Studies ،Vol. 2 ،No. 3 (July – 1971) P. 208.

(18)Dumont ،op. cit ،p. 37 ويدخل ضمن هذا الرأي، حسب اعتقادنا، وجهة النظر القائلة بأن ما قام به مصطفى كمال من قطع صلة تركيا بالإسلام، وإلغاء الخلافة، وإخراج أنصار الخلافة والإسلام من البلاد، واتخاذ قانون مدني بدل القانون القديم على الشريعة الإسلامية، إنما كان استجابة لشروط فُرضت على مصطفى كمال من قبل اللورد كرزون، وزير خارجية بريطانيا ورئيس وفدها إلى مؤتمر لوزان 1922–1923، راجع، عبد القديم زلوم، إبراهيم الداقوقي، كيف هدمت الخلافة (د.م– د.ت) ص 181 ؛ محمد، المصدر السابق، ص ص 105–106 صورة الأتراك لدى العرب (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 2001) ص 69.

(19)Dragoş C. Mateescu ،" Kemalism in the Eara of Totalitarianism: A Conceptual Analysis " ،Turkish Studies ،vol. 7 ،No. 2 ،June 2006 ،p. 225.

(20) بخصوص شرح مضامين هذه المبادئ في منهاج حزب الشعب الجمهوري، راجع،

محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة (بيروت – دار الكشاف – 1946) ص ص 174–176 ؛ ولمزيد من التفاصيل عن المبادئ الكمالية وأصولها، راجع، Dumont ،op. cit ،PP. 25-44.

(21) اختلف هنا مع ما ذكره فيروز أحمد من أن مبدأ الجمهورية والقومية تبناهما الجميع "باستثناء الرجعيين الذين كانوا لا يزالون يتشوقون لاستعادة السلالة العثمانية وسلطانها" وأن مبدأ العلمانية قُبل من قِبل الجميع تقريباً. (راجع، احمد، المصدر السابق، ص ص 146–147). إن رأي فيروز أحمد هذا يتعارض مع ما شهدته تركيا في عهد مصطفى كمال، وما تشهده حتى الوقت الحاضر من معارضة لمبدأ العلمانية تتمثل في الأحزاب والحركات الإسلامية في تركيا، ومعارضة لمبدأ القومية (بالمفهوم الكمالي للمصطلح) من قبل الكرد الذين يمثلون ما بين 15–20٪ من سكان البلاد،

والذين قاموا منذ بداية عهد الجمهورية التركية بحركات مسلحة عديدة، فضلاً عن كفاحهم السياسي، من اجل الاعتراف بهويتهم الكردية المميّزة.

(22)Cemal Karakas ،Turkey : Islam and Laicism between the Interest of the State ،Politics and Society (Frankfurt – Peace Research Institute ،Report No.78 – 2007) p.9.

(23)M. Hakan Yavuz ،" Towards an Islamic Liberalism ? : The Nurcu Movement and Fethullah Gülen ". The Middle East Journal ،vol. 53 ،No. 4 (Autumn – 1999) pp. 584-585.

(24) هناك مصطلحان للدلالة على مفهوم العلمانية هما "Secularism" و "Laicite"، الأول مشتق من الكلمة اللاتينية "Saeculum"، التي تعني لغوياً "العصر – age" أو "الجيل من الناس – generation" والتي اتخذت بعد ذلك معنى خاصاً في اللاتينية الكنسية يُشير إلى العالم الزمني في تميزه عن العالم الروحي، وقد اعتُمد هذا المصطلح في البلدان البروتستانتية عموماً. أما في البلدان الكاثوليكية فقد استخدم المصطلح الثاني، وهو مشتق من كلمتين يونانيتين هما laos، أي الناس، و Laikos أي عامة الناس في تميزهم عن الأكليروس، أي رجال الدين، وكانت تعني في تلك البلدان إقصاء النفوذ الكهنوتي عن الدولة. لمزيد من التفاصيل عن مضامين المصطلحين، وما يُميز بينهما في التطبيق، راجع،

عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1992) ص ص 18-19 ؛ النعيمي، المصدر السابق، ص ص 138-153 ؛

Karakas ،op. cit ،PP. 6-8 ; Taha Parla & Andrew Davison ،" Secularism and Laicisim in Turkey ". in ،Janet R. Jakobsen & Ann Bellegrini (eds.) ، Religion (U.S.A – Duke University Press – 2008) PP. 59-61.

(25) راجع نص الشرح في،

دروزة، المصدر السابق، ص 175 ؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص 247.

(26)Ihsan Yilmaz ،" Secular Law and the Emergence of Unofficial Turkish Islamic Law " ،The Middle East Journal ،Vol. 56 ،No. 1 ،(Winter – 2002) P. 117.

(27)Pinnaz Toprak ،Islam and Political Development in Turkey (Leiden – E.J. Brill – 1981) P. 38.

(28)Lewis ،op. cit ،pp. 258-259 ; Kinross ،op. cit ،p. 385.

(29) يختلف المؤرخون حول صحة تنازل المتوكل على الله، آخر خلفاء بني العباس في القاهرة، عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الأول (1512-1520) بعد فتح بلاد الشام ومصر في عامي 1516-1517. ومع عدم وجود أدلة واضحة تؤيد حصول مثل هذا التنازل، إلا إن الملفت للنظر أن ابن سليم وخليفته السلطان سليمان القانوني (1520-1566) قد مال إلى إدعاء "الخلافة العظمى" وحمل لقب خليفة المسلمين، وأراد بذلك أن يؤكد تفوقه على بقية حكام المسلمين وحمايته للإسلام. وبعد أكثر من قرنين ذكر السلطان العثماني بصفة "خليفة" في معاهدة كوجك كينارجي المعقودة بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية عام 1774. وقد أصّر السلاطين الذين جاؤوا بعد ذلك على شرعيتهم بصفتهم "خلفاء" لهم سلطة روحية على جميع المسلمين، وسعوا لترويج هذه الفكرة، ولاسيما السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909). راجع،
خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م. الأرناؤوط (بيروت - دار المدار الإسلامي - 2002) ص92 ؛ دونالد كواترت، الدولة العثمانية 1700-1922، تعريب أيمن الأرمنازي (الرياض - مكتبة العبيكان -2004) ص 93 ؛ وبخصوص مناقشة وافية وموضوعية لمسألة التنازل عن الخلافة العباسية للسلطان العثماني سليم الأول راجع،
جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول 1512-1520، أطروحةدكتوراه - كلية التربية - جامعة الموصل - 2004، ص ص 283-296.

(30)Stanford J. Shaw & Ezel K. Shaw ،History of the Ottoman Empire and Modern Turkey ،vol. 2 (Cambridge – Cambridge University Press – 1977) P. 348 ; Ahmet Mumcu ،Tarih Açisindan Türk Devriminin Temeleri ve Gelişimi8 ،. Baski (Istanbul – Inkilap ve AKA Kitabevleri – 1983) pp. 136-137.

(31) دروزة، المصدر السابق، ص 72 ؛ محمد نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت - مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق - 1998) ص ص 151، 160 ؛ Parla & Davison ،op. cit ، P. 65

(32)Soon-Yong Pok ،" Cultural Politics and Vocational Religious Education : The Case of Turkey " Comparative Education ،vol. 40 ،No. 3 ،August – 2004 ،P. 326.

(33)Metin Heper ،" Political Modernization as Reflected in Bureaucratic change : The Turkish Bureaucracy and " Historical Bureaucratic Empire

" Tradition ". International Journal of Middle East Studies ،Vol. 7 ،No.4 ، (October – 1976) P. 512.

(34) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين (بيروت – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – 2006) ص 50.

(35) دروزة، المصدر السابق، ص ص 76–77 ؛ رضا هلال، السيف والهلال : تركيا من أتاتورك إلى أربكان (القاهرة – دار الشروق – 1999) ص ص 70–71.

(36) للباحثة دورا نادولسكي رأي خلاصته أن مصطلح العلمنة هنا يستخدم لوصف عملية تغيير طرأت على القانون المدني الإسلامي بين 1451–1926، وهي تشير إلى الإجراءات التي أدت إلى تنقيح تدريجي و/ أو تغيير في القوانين الإسلامية العثمانية منذ بداية عهد السلطان محمد الفاتح (1451–1481). وأن تلك الإجراءات هي ؛ (1) الإضافات التي وردت في الأحكام التي أصدرها الفاتح باسم "قانوننامه". (2) إصلاحات القرن التاسع عشر وتقنين القانون المدني الإسلامي بصدور "مجلة الأحكام العدلية" في سبعينات ذلك القرن. (3) إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية Capitulations. (4) تبني القانون المدني السويسري في تركيا عام 1926، وعلى هذا الأساس ترى أن تبني القانون المدني السويسري لم يكن "تغييراً ثورياً" بل كان مرحلة أخيرة في تطور بدأ منذ قانوننامة محمد الفاتح. ورأي الباحثة المذكورة قابل للمناقشة لأن ما ورد في "قانوننامة" محمد الفاتح، وبعض السلاطين الذين أعقبوه، كان بمثابة إضافة إلى الشريعة الإسلامية وليست بديلاً عنها كما أنها تخص القانون العام والقانون الإداري. أما التغييرات اللاحقة في القرن التاسع عشر ممثلةً في صدور "مجلة الأحكام العدلية" فقد عالجت موضوعات مستجدة على صعيد المعاملات الاقتصادية إثر ارتباط الاقتصاد العثماني بالسوق العالمية الرأسمالية، وتأسيس مصارف أجنبية في الدولة العثمانية... الخ. وبقيت أحكام الشريعة الإسلامية هي الإطار العام. لكن إحلال القانون المدني السويسري محل القانون المدني الإسلامي كان خروجاً على كل ما سبق، وجاء في إطار سياسة مدروسة لقطع أي صلة بين قوانين الدولة التركية الحديثة وبين الإسلام، كما أنه كان متعارضاً مع واقع المجتمع التركي، بشأن رأي دورا نادولسكي راجع ؛

Dora G. Nadolski ،" Ottoman & Secular Civil Law ". International Journal of Middle East Studies ،Vol. 8 ،No. 4 ،(October – 1977) PP. 517-518528 ،.

(37)Toprak ،op. cit ،PP. 52-55 ; Mumcu ،op.cit ،pp. 148-150 ; Yilmaz ، Muslim Laws … ،PP. 97-99.

(38)Toprak ،op. cit ،PP. 52-53. هلال، المصدر السابق، ص 73

(39)Yilmaz ،Muslim Laws ،P. 93.

(40)Yilmaz ،Secular Law … ،P. 118.

(41) Ibid ،PP. 118-119.

(42)Report N. Bellah ،" Religious Aspects of Modernization in Turkey and Japan ". The American Journal of Sociology ،Vol. 64 ،No. 1 ،(July – 1958) P. 3.

(43)Yilmaz ،Secular Law … ،P. 119.

(44)Lewis ،op. cit ،P. 406.

(45) دروزة، المصدر السابق، ص ص 69، 78-79، 86 ؛ سليمان، المصدر السابق، ص 64.

(46) Shaw & Shaw ،op. cit ،P. 386. ومن الجدير بالذكر أن لقب أتاتورك حل محل لقب (الغازي)، أي المجاهد، الذي خلعه المجلس الوطني الكبير على مصطفى كمال أثناء حرب الاستقلال، فظلّ يلقب به حتى صدور قانون الألقاب الجديد في عام 1934. راجع ؛ أحمد، المصدر السابق، ص 147.

(47) دروزة، المصدر السابق، ص ص 83-84.

(48) المصدر نفسه، ص 120 ؛ Robinson ،op. cit ،PP. 85-86.

(49)Resat Kasaba ،" Kemalist Certainties and Modern Ambiguities ". in ، Sibel Bozdoğan & Resat Kasaba (eds.) ،Rethinking Modernity and National Identity in Turkey (Washington – Washington University Press – 1997) P. 29.

(50) Kinross ،op. cit ،PP. 465-467، وتجدر الإشارة إلى تعليق ذا مغزى على عواقب السياسة الثقافية والقومية الكمالية من قبل بناز طوبراق Binnaz Toprak جاء فيه "إن إغلاق الباب على التراث الثقافي الإسلامي – العثماني [خَلَقَ] أمةً من الناسين forgetters "، نقلاً عن، Banu Helvacioğlu ،" ' Allahu Ekber ' ،We are Turks : yearning for a different homecoming at the periphery of Europe " ،Third World Quarterly ،Vol. 17 ،No. 3 ،(September – 1996) P. 505.

(51)Kasaba ،op. cit ،P. 25 ; Omar Taspinar ،Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey : Kemalist Identity in Transition (New York – Routledge – 2005) P.30.

(52)Lewis ،op. cit ،PP. 408-410 ; Taspinar ،op. cit ،P. 30 ; Karakas ،op. cit ، P. 10.

(53)Lewis ،op. cit ،P. 409.

(54) سليمان، المصدر السابق، ص 63 ؛ Atatürk ،A.G. E ،SS. 474-475.

(55) بخصوص تلك التعديلات الدستورية راجع، دروزة، المصدر السابق، ص 112 ؛ سليمان، المصدر السابق، ص 68. Mumcu ،op.cit ،p. 139

(56) مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص 127.

(57) من هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر، الجنرال كاظم قره بكر، ورؤوف اورباي، والجنرال علي فؤاد جبسوي، والجنرال رفعت بله وغيرهم. إن بعض هؤلاء، مثل رؤوف أورباي ورفعت بله قد عبّروا لمصطفى كمال شخصياً، قبل إلغاء السلطنة العثمانية في 1 تشرين الثاني 1922، عن ارتباطهم وولائهم للسلطنة والخلافة العثمانية، وبأنه لا يمكن أن يكون هناك أي شكل للحكم سوى السلطنة والخلافة، لمزيد من التفاصيل، راجع،

أحمد، المصدر السابق، ص ص 131-132 ؛ Atatürk ،op.cit ،p. 455

(58) Ramazan Buyrukçu، Din Görevlisinin Mesleğini Temsil Gücü (Ankara –Türkiye Diyanet Vakfi – 1995) pp. 36-37.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يعد للمفتي دور في مجال إصدار الفتاوى كما في السابق، بل اقتصر عمله على إعلان مواعيد العُطل والمناسبات الدينية (الأعياد وشهر رمضان) على أساس الرؤية الشرعية للهلال. راجع،

Berkes ،op. cit .P. 485.

(59)Taspinar ،op. cit ،P. 30 ; Parla & Davison ،op. cit ،P. 66.

(60)Berkes ،op. cit ،P. 485.

(61) مقتبس عن، Buyrukcu ،op.cit ،p. 36.

(62)Yilmaz ،Muslim Laws … ،P. 101.

(63)Karakas ،op. cit ،P. 3.

(64) راجع وقارن،

Taspinar ،op. cit ،PP. 31-32 ; Kasaba ،op. cit ،P. 24 ; Nilüfer Göle ،" Secularism and Islamism in Turkey : The Making of Elites and Counter – Elites." The Middle East Journal ،vol. 51 ،No. 1 ،(Winter – 1997) P. 49 ; Soner Cağaptay ،Secularism and Foreign Policy in Turkey (The

Washington Institute for Near East Policy – Policy Focus No. 67 ،April – 2007) PP. 7-8.

(65)Taspinar ،op. cit ،P. 34.

(66)Cağaptay ،op. cit ،P. 8.

(67)Taspinar ،op. cit ،PP. 34-35.

(68)Mardin ،op. cit ،PP. 198-199.

(69) Erik J. Zurcher ،" The Ottoman Legacy of the Turkish Republic : An Attempt at a new Periodization." Die Welt Des Islams ،New Series ،Bd. 32 ،Nr. 2 ،(1992) P.243.

(70)Ibid ،P. 250.

(71)Angel Rabasa & Stephen Larrabee ،The Rise of Political Islam in Turkey (Santa Monica – Rand Corporation – 2008) P. 32.

(72) لمزيد من التفاصيل حول دوافع وطبيعة الانتفاضة الكردية في تركيا عام 1925، راجع ؛ كمال مظهر أحمد، انتفاضة 1925 في كردستان تركيا (بيروت – منشورات رابطة كاوا للثقافة الكردية – د.ت) ص ص 75-123 ؛ خليل علي مراد، "القضية الكردية في تركيا 1919-1925." في، خليل علي مراد وآخرون. القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار (الموصل – جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية – 1995) ص ص 27-29.

(73) Serif Mardin. " Center – Periphery Relations : A Key to Turkish Politics." Daedalus ،vol. 102 ،No. 1 ،Post – Traditional Societies (Winter – 1973) P. 182.

ولمزيد من التفاصيل عن حزب الترقي الجمهوري، راجع، سليمان، المصدر السابق، ص ص 70-72 ؛ النعيمي، المصدر السابق، ص ص 201-208 ؛ Kinross ،op. cit ،PP. 393-396

(74)Zurcher ،op. cit ،P. 238.

(75) حتى هذه المناطق لم تخلُ من مؤشرات على رفض العلمانية، ومنها حادثة وقعت في قصبة مِنْمِنْ، قرب أزمير في غرب تركيا، عام 1930 عندما زحف حشد بقيادة درويش نقشبندي يُدعى محمد من الجامع بعد أداء صلاة الصبح إلى ساحة المدينة وهم يطالبون بإعادة الشريعة الإسلامية والخلافة. وقد أرُسل ضابط احتياط يُدعى قوبلاي من قوة الجندرمة، التي كان الشعب يمقتها بوصفها ذراع الدولة العميقة، لمعالجة الموقف لكن الحشد ألقى القبض عليه، ثم قطع رأسه ووُضع على سارية علم وطافوا به في شوارع المدينة. ومع أن الدولة قمعت الحادثة بسهولة وسرعة، لكنها كانت

صدمة كبيرة للنظام، إذ أنها لم تحدث في بقعة متخلفة من الأناضول بل في واحدة من أكثر مقاطعات تركيا تقدماً، وعدّ مصطفى كمال ذلك عاراً كبيراً على الجمهوريين والقوميين. وكانت هذه الحادثة مؤشراً على تواصل نشاط الإسلام الشعبي ممثلاً في الدراويش وشيوخهم. يُنظر، أحمد، المصدر السابق، ص 139 ؛ Lewis، op. cit، PP. 410-411.

(76)Mardin ،Center – Periphery … ،P. 208.

(77) Ibid ،P. 182.

(78)Jeremy Salt ،" Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey." Middle Eastern Studies ،Vol. 31 ،No. 1 ،(January – 1995) P. 14.

(79)M. Hakan Yavuz ،" Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey." Comparative Politics ،Vol. 3 ،No. 1 ،(October – 1997) P. 64.

ويستشهد ياوز في بحثه هذا بقول تانسو چيلر، رئيسة حزب الطريق القويم، في حملة الانتخابات البرلمانية لعام 1995 " نحن العلمانيون العقبة الرئيسة في طريق الإسلاميين"، مقابل هتافات ترددت في مظاهرة حاشدة في إسطنبول في 10 نيسان 1994 دعماً لمسلمي البوسنة تقول "المسلمون هنا أين العلمانيين".

(80) الوصف مقتبس من،

Erig Margolis ،" Turkeys Generals Warm Up their Thanks." The Wisdom fund ،release date ،June 21997 ،.

www.twf.org/News/Y1997/Generals.html

الفصل الأول

حُرّاس الأتاتوركيّـــة

الفصل الأول

حُرّاس الأتاتوركيّة

اتسم تاريخ تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين بتزايد تدخل الجيش في السياسة، وتجلى ذلك في الانقلابات العسكرية الأربعة التي حدثت في الأعوام 1960، 1971، 1980 و 1997. وقد ألقت تلك الانقلابات ظلالاً من الشكوك حول "الديمقراطية" التركية، ووفقاً للصحفي التركي المعروف أحمد آلتان فإن الجيش التركي وقف عائقاً أمام تحول تركيا إلى بلد ديمقراطي، مضيفاً بأن الجيش هو القوة المهيمنة على النظام السياسي في البلاد بقوله "إن معظم دول العالم تمتلك جيشاً، لكن في تركيا الجيش هو الذي يمتلك دولة"[1]. وفي السياق ذاته يرى باحث آخر "أن الجيش التركي لا يعطي الانطباع بأنه في خدمة الأمة، لكن يبدو أنه يحكمها، بل يُملي عليها إرادته تقريباً بطريقة غريبة"[2].

الواقع أن التطورات التي مرت بها تركيا منذ الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960 أظهرت بأن الجيش صار صاحب الكلمة العليا في معظم قضايا السياستين الداخلية والخارجية، وأن السياسة في هذا البلد خضعت لرقابة الجيش الذي يقف وراء الكواليس مستعداً للتدخل عندما يرى "ضرورة" لذلك. ومنذ ثمانينات القرن العشرين تركّز اهتمام الجيش التركي على مسألتين من مسائل السياسة الداخلية، والتي لها مضامين بالنسبة لعلاقاتها الخارجية أيضاً وهما ؛ الحركة الكردية المسلحة بقيادة حزب العمال الكردستاني "ب.ك.ك" منذ 1984، والحركة الإسلامية التي برز دورها المؤثر في السياسة التركية في وقتٍ متزامن.

إن دراسة موقف الجيش من الحركة الإسلامية في تركيا تقتضي توضيح موقع الجيش في هيكل السلطة في تركيا اولا، والعوامل التي رسمت دوره بوصفه "حارساً" للعقيدة الأتاتوركية ثانياً، كمدخل لفهم محددات موقفه هذا.

- موقع الجيش في هيكل السلطة :

يمكن القول، من منظور تاريخي، أن دور الجيش في السياسة، وموقعه المهم في هيكل السلطة في تركيا ليس ظاهرة حديثة. فمنذ عهد الدولة العثمانية شكّل الجيش، ولاسيما وحدات الإنكشارية التي كانت تمثل قوات النخبة فيه، والبيروقراطية والعلماء (الهيئة الدينية) الدعامات

الثلاث التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي التقليدي [3]. فقد كان للجيش دور أساسي في قيام الدولة العثمانية وتوسعها، كما أنه كان أداةً بيد الدولة في محاولتها حكم السكان غير المتجانسين اجتماعياً واثنياً، وإخضاع المجموعات المحلية. كما تعزّز الموقع النخبوي للجيش من خلال الفكرة القائلة بأنه يمثل الفضيلة العليا للدولة، وإن الأخيرة هي المرادف للمجتمع وهويته الثقافية والدينية [4].

ومع بدء عوامل الضعف والانحلال في الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، اختل الضبط والنظام في الجيش الإنكشاري الذي بدأ التدخل في الشأن السياسي بصورة متزايدة. وقد تمثل ذلك في تدبيرهم المؤامرات وتمرّدهم ضد السلطة في مناسبات عديدة انتهت أحياناً بعزل وقتل السلاطين أو الصدور العظام (رؤساء الوزارة)[5]. وفي الوقت ذاته تحول الإنكشارية إلى قوةٍ تحافظ على الوضع الراهن وتدافع عنه، مدعومة في ذلك من قبل عدد من العلماء، ضد محاولات التحديث العسكري التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، ولاسيما محاولة السلطان سليم الثالث (1789–1807) بناء جيش جديد، إذ أدرك الإنكشارية أن ذلك ينطوي على تهديد لمركزهم ومقدمة لإزاحتهم. ولإزالة هذه العقبة من أمام تحديث الجيش العثماني دبّر السلطان محمود الثاني (1808–1839) أمر تصفية قادة الجيش الإنكشاري في عام 1826، وتشتيت أفراده. وبذلك أصبح الطريق ممهداً لإجراء إصلاحات عسكرية في القرن التاسع عشر، تضمنت إعادة تنظيم الجيش العثماني، والاهتمام بتجهيزه وتسليحه، وتطوير قدرات أفراده من خلال الاستعانة ببعثات تدريبية أوربية، أو إرسال بعثات إلى أوربا لغرض التدريب وتلقي العلوم العسكرية. وكان من نتائج ذلك أيضاً تأثر العديد من ضباط الجيش العثماني بالأفكار الإصلاحية الليبرالية، وظهور مجموعات وجمعيات سرية داخل الجيش [6]. ومهد ذلك لعودة الجيش إلى التدخل في السياسة مجدداً، ومن الأمثلة البارزة على ذلك انقلاب عام 1908 الذي أفضى إلى إعادة العمل بالدستور العثماني لعام 1876، ثم عزل السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان 1909.

أخذ الجيش يخوض في السياسة بشكل متزايد بعد انقلاب عام 1908، وأدى ذلك إلى هزائم العثمانيين المأساوية في حرب البلقان 1912–1913، وتحكّم ثلاثة من قادة حزب الاتحاد والترقي في السلطة وهم، أنور باشا وجمال باشا وطلعت باشا، ثم إقحام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى انهيارها النهائي [7].

كان مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال باشا معاصراً للحوادث السابقة، كما كان عضواً في حزب الاتحاد والترقي لبعض الوقت. وقد تعلم درساً مُهماً من فترة حكم الاتحاديين، ولذلك وضع حواجز أمام التورط المباشر للضباط الناشطين في الحياة السياسية اليومية، وأراد بذلك حماية الجيش من المخاطر الناشئة عن مثل هذه المغامرات [8]. وقد عبّر مصطفى كمال عن موقفه المعارض لتدخل الجيش في السياسة منذ وقت مبكر عندما حضر المؤتمر السنوي لحزب الاتحاد والترقي في مدينة سالونيك في صيف 1909 بصفته مندوباً عن فرع الحزب في طرابلس الغرب (ليبيا). فقد ذكر في ذلك الاجتماع أن المحافظة على الدولة العثمانية والدستور لا يتطلب حزباً عسكرياً. بل جيشاً قوياً من جهة وحزباً قوياً من جهة أخرى، وأوضح قائلاً إن الجندي الذي يحاول أن يخدم سيّدين سيصبح، في الحال، جندياً سيئاً وسياسياً سيئاً" [9]. وفي نهاية ذلك العام استقال مصطفى كمال من الحزب [10].

بعد وصول مصطفى كمال إلى ميناء سامسون في 19 أيار 1919 وتوليه قيادة حركة المقاومة هناك استقال من الجيش في 8 تموز من ذلك العام بعد أن أصدر السلطان محمد وحيد الدين أمراً بإعفائه من منصبه مفتشاً للجيش التاسع. وعلى أية حال، لم يتردد مصطفى كمال في استخدام تشكيلات الجيش في الأناضول في مقاومة الاحتلال الأجنبي، إلا أنه لم يتخذ لقب القائد العام حتى آب عام 1921 أثناء مواجهة التقدم اليوناني نحو العمقالأناضولي. وفي 19 أيلول 1921 منحه المجلس الوطني الكبير رتبة مُشير (ماريشال) ولقب "غازي" بعد انتصاره على القوات اليونانية في معركة سقارية [11].

وفي أثناء حـــرب الاستقلال أيضاً، وخلافاً للتقليد العثمانـــــي الذي جعل رئيس .

هيئة الأركان العامة للجيش تابعاً لوزير الدفاع، أصّر مصطفى كمال على أن رئيس هيئة الأركان العامة يجب أن يكون في الوزارة. وفي 25 نيسان 1920 وافق المجلس الوطني الكبير على طلب مصطفى كمال بأن يعمل العميد عصمت باشا، رئيس هيئة الأركان العامة بالنيابة، مع النواب الستة الذين تم اختيارهم للعمل كوزراء لحين تشكيل وزارة كاملة. واستناداً إلى ذلك صدر القانون رقم (3) في 2 أيار 1920 الذي نص على أن منصب رئيس هيئة الأركان العامة مركزاً نظامياً ضمن الوزارة [12]. وفضلاً عن ذلك كان المجال مفتوحاً أمام العسكريين للترشيح لعضوية المجلس الوطني الكبير.

وبعد انتهاء حرب الاستقلال حرص مصطفى كمال على ضمان بقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه القانون الذي أقرّه المجلس الوطني الكبير في 19 كانون الأول 1923 واشترط استقالة العسكريين من مناصبهم العسكرية قبل تولّي مقاعدهم النيابية في المجلس. ومع أن القانون المذكور كان قد استثنى العسكريين الذين سبق أن فازوا في الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران 1923، إلا أنهم شملوا ببنوده لاحقاً في تشرين الأول 1924 [13]. ومن الجدير بالذكر أن المادة (23) من الدستور التركي لعام 1924 نصّت على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الكبير وبين المنصب الحكومي، بما في ذلك المناصب العسكرية، في وقت واحد. كما أن المادة (40) منه عهدت بالقيادة العليا للقوات المسلحة إلى المجلس الوطني الكبير ممثلاً في رئيس الجمهورية التركية [14].

وكان مصطفى كمال قد أنهى في 3 آذار 1924 الموقع الذي كان يشغله رئيس هيئة الأركان العامة ضمن الوزارة ليصبح رئيساً لمديرية عامة ملحقة بمكتب رئيس الجمهورية، أي أنه صار مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية فقط متجاوزاً وزير الدفاع الوطني الذي كان بمثابة قناة لنقل وجهات نظر قادة الجيش إلى الحكومة، بدلاً من ممارسة سلطة فعلية على الجيش [15]. واستمر هذا الوضع حتى عام 1949 عندما وُضع رئيس هيئة الأركان العامة تحت سلطة وزير الدفاع الوطني [16].

إن الإجراءات الهادفة إلى منع تدخل الجيش في السياسة تعزّزت من خلال المادة (148) من قانون العقوبات العسكري التي نصت على "تجريم العسكري الذي ينضم إلى حزب سياسي، أو يعقد اجتماعات سياسية أو يشترك فيها، أو يلقي خطاباً سياسياً على الناس، أو يُهيئ أو يُوّقع أو يُرسل أي إعلان سياسي الطابع إلى الصحافة [17]. ومضت هذه العملية إلى أبعد في عامي 1946 و 1950 عندما تم تغيير قانون الانتخابات النيابية بحيث حُرم الضباط والجنود وطلاب الكلية العسكرية كافةً من حق الانتخاب [18].

إن إبعاد الجيش عن السياسة في تلك الحقبة لا يعني تراجع مكانة أو موقع الجيش في هيكلية السلطة بدرجة كبيرة. فقد كان لرئيس هيئة الأركان العامة العتيد المُشير فوزي چقماق [19] مكانة مهمة في الدولة وكانت له الأسبقية على جميع الوزراء. كما أنه كان بمثابة الناطق باسم الجيش، ويعبّر عن رغباته في الظروف العادية ويعرضها على المجلس العسكري الأعلى، الذي تأسس في عام 1936، حيث يلتقي كبار قادة الجيش مع وزير الدفاع لبحث القضايا التي

تخص الجيش. وكان چقماق يحضر اجتماعات مجلس الوزراء في مناسبات عديدة، كما كان بإمكانه الوصول مباشرةً إلى قادة الحكومة وأعضاء المجلس الوطني الكبير، الذين كان العديد منهم ضباط سابقون في الجيش. وكانت الدولة تستشير كبار قادة الجيش في مسائل عديدة مثل إنشاء الطرق ومد السكك الحديدية، وتحديد مواقع المنشآت الصناعية، والتشريعات التي على وشك الصدور، كما كان للاعتبارات العسكرية أثر كبير في صياغة البرنامج الاقتصادي للحكومة في الثلاثينات [20]، وفضلاً عن ذلك كان العديد من كبار رجال الدولة من خلفية عسكرية، إذ أن كل الوزارات التي تشكّلت بين عامي 1920-1948 ضمت وزراء كانوا ضباط في الجيش أصلاً [21]. ومما يجدر ذكره هنا أن عصمت اينونو، الذي تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة أتاتورك في عام 1938، كان قد استشار قادة الجيش بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بخصوص الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، مؤكداً لهم أن ذلك لن يشكل تهديداً للسياسات والمبادئ الأتاتوركية، وأن الجيش سوف يستمر في أداء دوره بوصفه راعياً للدولة أو قيّماً عليها[22].

وبالرغم من الانسجام الذي كان قائماً بين الجيش والدولة في عهد حزب الشعب الجمهوري 1923-1950، إلا أن هناك إشارات حول تبّرم العديد من الضباط من ذلك الحزب في نهاية الأربعينات بسبب قمعه للمعارضة، وبأن بعض الضباط كانوا على وشك القيام بثورة ضده في عام 1950 [23]. وعلى أية حال فإن حزب الشعب خسر في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 أيار 1950 لصالح الحزب الرئيس المنافس له، وهو الحزب الديمقراطي [24].

استمر الحزب الديمقراطي في السلطة حتى الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960. وخلافاً لحزب الشعب الجمهوري كان زعماء الحزب الديمقراطي من المدنيين، كما إن جميع الوزارات التي تشكلت في عهدهم كانت تتألف بشكلٍ رئيسي، وليس حصري، من المدنيين [25]. كما يجب التذكير هنا بأن رئيس هيئة الأركان العامة كان تحت سلطة وزير الدفاع المدني منذ 1949. ومع أن العديد من كبار ضباط الجيش رحبّوا بانتقال السلطة إلى الحزب الديمقراطي، إلا أن سياسات هذا الحزب في سنواته الأخيرة تجاه المعارضة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فضلاً عن إرخاء الحزب الديمقراطي قبضة الدولة نسبياً في الشؤون الدينية، قادت في النهاية إلى قيام الجيش بأول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية التركية فجر يوم 27 أيار 1960.

تميزت الفترة التي أعقبت الانقلاب، وصدور دستور جديد للبلاد في تموز 1961، بتعاظم شأن الجيش وموقعه في هيكلية السلطة في تركيا، وازدياد تدخله في السياسة. إن المادة (110) من الدستور الجديد جعلت رئيس هيئة الأركان مسؤولاً أمام رئيس الوزراء مجدداً وليس أمام وزير الدفاع الوطني. أما المادة (111) فقد نصت على تأسيس هيئة باسم "مجلس الأمن القومي" تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، وقائد قوات الدرك (الجندرمة)، ووزراء الدفاع الوطني والداخلية والخارجية. ويعقد المجلس اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية، وينوب عنه رئيس الوزراء في حالة غيابه. ويمكن دعوة وزراء آخرين لحضور جلسات المجلس حسب متطلبات المسائل المطروحة على جدول أعماله [26]. وكانت وظيفة المجلس مساعدة مجلس الوزراء والتنسيق معه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وكان مصطلح "الأمن القومي" واسعاً وشاملاً بحيث كان للمجلس ما يقوله في كل المسائل المعروضة أمام مجلس الوزراء [27]. وفي آذار 1962 ازدادت سلطة مجلس الأمن القومي بعد صدور قانون سمح له بالتدخل في مشاورات مجلس الوزراء من خلال الاستشارات المنتظمة والمشاركة في المناقشات التمهيدية [28].

وفي تطور مهم آخر صدر القانون رقم 1324 في 13 تموز 1970 بخصوص صلاحيات رئيس هيئة الأركان العامة. وقد حصل بموجبه على استقلالية ذاتية في تقرير السياسة الدفاعية، والميزانية العسكرية، وأنظمة الأسلحة المستقبلية، وإنتاج وشراء الأسلحة، وجمع المعلومات الاستخبارية والأمن الداخلي والترقيات في الجيش[29]. كما أن القانون المذكور حصر أي اتفاق عسكري دولي أو أي تمثيل لتركيا في أي اجتماع عسكري برئيس هيئة الأركان العامة. فكان رئيس هيئة الأركان العامة، وليس وزير الدفاع الوطني التركي، الوحيد الذي يمثل بلاده في اجتماع مجلس وزراء حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبعد انقلاب 12 آذار 1971 صدر القانون المرقم (1612) بتأسيس "المجلس العسكري الأعلى" الذي ضم كل الجنرالات والأميرالات الكبار، وكان مستقلاً في اتخاذ أي قرار خاص بالجيش، ومنها التعيينات العسكرية. ويمكن لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني المشاركةفيه، لكن دون تأثير فعلي في قراراته مع اعتبار مشاركتهما غطاءاً سياسياً لهذه المقررات [30]. وفي عام 1973 جرت تعديلات دستورية تم بموجبها توسيع المهام الأساسية لمجلس الأمن القومي إلى تقديم "توصيات".إلى الحكومة [31].

وفي عام 1974 قام رئيس هيئة الأركان العامة ولأول مرة، بصياغة "مفهوم الإستراتيجية العسكرية القومية". لقد أخذ الجيش على عاتقه تقييم التهديدات كلياً اعتماداً على معلومات مخابراتية من مصادره الخاصة، ولم يكن لوزيري الدفاع الوطني ووزير الخارجية المدنيين رأي في ذلك تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجيش أي إشراف على ميزانيته، إذ كانت رئاسة الأركان العامة تضع الميزانية وترفعها إلى وزير الدفاع الوطني الذي يقدمها بدوره إلى لجنة الدفاع في المجلس الوطني الكبير، والذي يُتوقع منه التصويت بالموافقة عليها [32].

وبعد الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980 صدر دستور جديد في تشرين الثاني عام 1982 في ظل حكم عسكري عزّز دور مجلس الأمن القومي كثيراً. إن المادة (118) من ذلك الدستور حددّت عضوية المجلس المذكور ومهامه، ومما جاء فيها "... يقدم مجلس الأمن القومي إلى مجلس الوزراء آرائه حول اتخاذ القرارات وضمان التنسيق الضروري بخصوص صياغة، ووضع، وتنفيذ سياسة الأمن الوطني للدولة. وسيولي مجلس الوزراء اهتماماً خاصاً بقرارات مجلس الأمن القومي، ولاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات التي يعدّها ضرورية للحفاظ على استقلال الدولة ووجودها، وسلامة البلاد ووحدتها، وأمن المجتمع وسلامته" [33]. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن يصدر "توصيات" فقط حسب هذه المادة، إلا أن الجيش عادةً ما يرى أن تلك التوصيات أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قبل الطرف المدني للحكومة، الذي قلما يجرؤ على عدم تلبية المطلوب. وهكذا أصبح الجيش، عن طريق مجلس الأمن القومي "عملياً جزءاً من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية، دون إضفاء الصفة الشرعية رسمياً على مثل هذا الوضع" [34].

لا يقتصر الموقع المهم للجيش في هيكلية السلطة في تركيا على دور رئيس هيئة الأركان العامة، أو صلاحيات مجلس الأمن القومي فقط، بل أن هناك مجال آخر يمارس الجيش دوراً فيه وهو مجال القضاء، ولاسيما محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية في المحافظات التي تُعلن فيها حالة الطوارئ وتخضع للأحكام العرفية، وفي مقدمتها المحافظات الكردية في شرق وجنوب شرق البلاد. إن محاكم أمن الدولة لا تختص فقط بالنظر في الجرائم التقليدية المرتكبة ضد الدولة، بل تنظر في جميع القضايا ذات العلاقة بقانون "مكافحة الإرهاب". وحتى أوائل عام 1999 كان بين كل هيئة من هيئات هذه المحاكم قاضٍ عسكري [35].

إن مجلس الأمن القومي، وصلة الجيش بالقضاء والمحاكم الخاصة بقضايا الأمن الداخلي، واستقلال رئيس هيئة الأركان العامة عن وزارة الدفاع الوطني بصورة كاملة، جعل الجيش التركي يتمتع بمكانة مهمة في تركيا، مكانةً فريدة تُمكنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه. ونظراً لوزنها وسمعتها التاريخية في أوساط المجتمع التركي أصبحت قيادة الجيش قادرة على ضمان تطبيق برنامجها رغم مقاومة أكثرية المدنيين [36]، باستثناء جزء من العقد الذي تولى فيه توركوت اوزال[37] رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية1983-1993. .

لقد نجح اوزال إلى حد ما في توكيد سلطة الحكومة المدنية في مواجهة رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش. ففي صيف 1987 تجاوز توصيات القيادة العسكرية العليا بخصوص تعيين الجنرال نجدت اوزتورن رئيساً لهيئة الأركان العامة ونصب بدلاً منه مرشحاً آخر هو الجنرال نجيب تورمتاي. كما قرر اوزال كسر الحواجز القديمة وطرح مسألة الميزانية الدفاعية للمناقشة العامة، وأصدر أمراً بوقف التدريبات العسكرية فوق بحر ايجة بسبب اتفاق توصل إليه مع رئيس وزراء اليونان اندرياس باباندريو دون إبلاغ قادة الجيش أو التشاور معهم مسبقاً [38]. وفي تعليقه على رفض ترشيح الجنرال اوزتورن وتعيين الجنرال نجيب تورمتاي بدلاً عنه قال اوزال " منذ عام 1960 لم تُعيّن حكومة مدنية رئيس هيئة الأركان العامة، لقد كان المنصب يُشغل بالتعاقب التلقائي. إن الحكومات يجب أن تُعيّن بنفسها رئيس هيئة الأركان العامة وفقاً للجدارة، ومن الآن فصاعداً سيصبح هذا أمراً اعتيادياً "[39]. وعندما نشبت أزمة الكويت في آب 1990 وتطورت الأمور إلى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ارتأى اوزال الانضمام إلى ذلكالتحالف. وقد أدى موقفه هذا إلى استقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال تورمتاي في 3 كانون الأول 1990 احتجاجاً على إبقاء اوزال الجيش مراراً خارج عملية صنع القرار في قضايا بالغة الأهمية. وكانت هذه المرة الأولى التي يستقيل فيها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش بسبب خلاف في الرأي مع مسؤول مدني[40]. وبعد وفاة اوزال في نيسان 1993 عادت الأطر السابقة للعلاقة العسكرية – المدنية مجدداً حيث عادت المؤسسة العسكرية إلى ممارسة تأثير سياسي كبير على الحكومات المدنية. حتى عام 2003 عندما بدأت الحكومة التركية بتنفيذ حزمة من الإصلاحات بهدف تقليص الدور السياسي للجيش [41].

وفضلاً عن المواد الدستورية، والقوانين والإجراءات العسكرية، التي رسمت الدور المهم للجيش في السياسة في تركيا توجد عوامل أخرى مهدت السبيل أمام الجيش لأداء ذلك الدور، وهذه العوامل هي :

أولاً : التنظيم الداخلي المحكم للمؤسسة العسكرية التركية، وولاء الضباط القوي لتلك المؤسسة وشعورهم بأنهم يمثلون "طبقة مستقلة"[42]. إن الجيش التركي يضم نحو 35000 ضابط، منهم حوالي 300 جنرال (باشا) وأدميرال[43]. ومنذ الدراسة الأكاديمية العسكرية يُلقّن هؤلاء على أنهم يدّربون للحصول على معرفة ومؤهلات أفضل، وبأنهم متميزون عن المدنيين[44]. ووفقاً لأحد الدبلوماسيين العرب فإن المؤسسة العسكرية التركية أشبه بـ"المؤسسة البابوية" من حيث "اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية، والتجدد من داخلها وليس من خارجها..."[45]. وعلى أية حال، هناك من يرى أن هذا الوضع تغيّر نسبياً مؤخراً، وإن من غير الممكن بعد الآن "أن نتحدث عن قوات مسلحة تركية لها رؤية موحّدة، وتتبنى الأفكار التي يُعبّر عنها قائدها... إن هناك رؤى مختلفة داخل الجيش أيضاً"[46].

ثانياً : قوة وضخامة الجيش التركي الأمر الذي يشكل مصدر قوة سياسية لا يمكن للمدنيين تجاهلها، فالقوات المسلحة التركية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بين دول حلف الناتو. وقد وصل إجمالي عدد القوات المسلحة التركية في عام 1996 إلى 1,206,700، منهم 639,000 من القوات العاملة و 387,000 من قوات الاحتياط، و 180,000 من القوات شبه العسكرية (الجندرمة والحرس الوطني)، و30,000 جندي في قبرص الشمالية[47].

ثالثاً : الاحترام الذي يحظى به الجيش في أوساط الشعب التركي بسبب دوره في حرب الاستقلال، وأن جميع الأتراك، بما فيهم الإسلاميون، يعدون الجيش منقذاً وطنياً[48]. ونظراً لأن تلك الحرب كانت ضد المسيحيين، من يونانيينوأوربيين، فإن "الجيش التركي لا يزال يعتبر منذ ذلك الحين جيشاً للنبي [محمد]" على حد وصف أحد الباحثين الأتراك[49]. والحقيقة إن المناهج الدراسية عززّت هذه الصورة من خلال تشديدها على أن الجندي التركي هو مدافع ودرع عن الأمة[50]، كما تُثقف المجتمع على احترام الرموز العسكرية التركية مثل مصطفى كمال وفوزي جقماق وعصمت اينونو وغيرهم

من الذين يتردد ذكرهم في المناسبات الرسمية مثل عيد النصر في (30 آب) وعيد تأسيس الجمهورية في (29 تشرين الأول) [51].وبالإضافة إلى ذلك ينظر كثير من الأتراك إلى الجيش على أنه مؤسسة غيرفاسدة، في حين تطال اتهامات الفساد المالي وسوء استخدام السلطة العديد من الساسة المدنيين. كما أن المنافسات بين هذه الأحزاب، وعجزها عن حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جعل كثير من الأتراك ينظرون بعين الرضا إلى تدخل الجيش لوضع حد لتفاقم الأوضاع. لقد كتب أحد الصحافيين الأتراك في 1982 قائلاً "القوات المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب التركي، وعندما تتفاقم المشاكل إلى أقصى حد، ويدب اليأس في نفوس الشعب، تتأثر القوات المسلحة بهذه المشاكل والمشاعر، وحينها تتدخل القوات المسلحة للقيام بما يعجز الشعب عن القيام به "[52]. ومنذ عقد الثمانينات أيضاً ظلت استطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أن الجيش هو الأكثر تمتعاً بالثقة في الدولة التركية [53].

– الجيش حارساً للنظام الأتاتوركي :

يُبرّر قادة المؤسسة العسكرية التركية دائماً تدخلهم في السياسة عن طريق الانقلابات العسكرية بضرورة المحافظة على خصائص الدولة التي أقامها مصطفى كمال أتاتورك في البلاد، وفي مقدمتها العلمانية والقومية. ووفقاً لأحد الكتّاب الأتراك فإن شعور الجيش بأنه يحمل مسؤولية المحافظة على الدولة "هو شعور يجري في دمائه "[54]. ومما يعزّز هذا الرأي التصريحات ووجهات النظر التي عبّر عنها في مناسبات متكررة قادة بارزون في المؤسسة العسكرية التركية. فقد صرح أحد هؤلاء قائلاً "نحن جيش النظام (الكمالي)، إن واجبنا هو المحافظة على رسوخ الدولة وصيانة النظام". أما الجنرال كنعان ايفرن قائد انقلاب 12 أيلول 1980 ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركي (7 آذار 1978 – 1 تموز 1983) فقد ذكر أن زعماء الأحزاب السياسية يميلون إلى الانحراف عن المبادئ الأتاتوركية، وأن الجيش يقوم بما يقوم به تجاه الحكومة المدنية (أي الانقلاب العسكري) لأنه يحظى بدعم من الشعب. كما ذكر الجنرال نجيب تورمتاي رئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركي (24 تموز 1987 – 3 كانون الأول 1990) بأن أتاتورك قد عهد إلى الجيش بمهمة السهر على المعايير التي تقوم عليها الجمهورية التركية، في حين

ذكر خلفه الجنرال دوغان كوروش (تولى رئاسة هيئة الأركان العامة بين 6 كانون الأول 1990 – 30 آب 1994) بأن الجيش التركي حارس الأفكار والمُثل الأتاتوركية[55].

استمد الجيش التركي هذا التصور بخصوص مهمة المحافظة على النظام الأتاتوركي من ثلاثة مصادر أساسية هي :

أولاً : الدور الذي قام به الجيش في قيام الجمهورية التركية وتنفيذ مشروع تحديث وعلمنة الدولة والمجتمع. وقد سبقت الإشارة إلى أن ذلك المشروع قد نُفذ على يد نخبة بيروقراطية – عسكرية في عهد أتاتورك. وكانت المهمة الحيوية للجيش في تلك الفترة هي العمل، بصفته إحدى الأجهزة الأكثر أهمية بالنسبة للدولة، في نشر أفكار التحديث والقومية والعلمانية، وخصوصاً بين المجّندين[56].

ثانياً : تصريحات مصطفى كمال أتاتورك بخصوص المهام الملقاة على عاتق الجيش في المحافظة على المبادئ الأتاتوركية. ومن أبرز تلك التصريحات ما ورد في الخطاب الذي ألقاه في نادي الجيش في مدينة قونية بتاريخ 22 شباط 1931 بأن الأمة التركية تنظر دائماً إلى الجيش "بوصفه طليعة تحقيق المُثل القومية النبيلة... وعندما نتحدث عن الجيش فإنني أتحدث عن النخبة المثقفة (الانتلجنسيا) للأمة التركية، المالكين الحقيقيين لهذه البلاد. إن الأمة التركية تعد الجيش حارس مُثلها العليا"[57]. وفي إشارة إلى ديمومة هذا الدور بالنسبة للجيش أضاف أتاتورك قائلاً "في المستقبل سيتقدم أبناء الجنود الأبطال المسيرة للمحافظة على المُثل العليا للشعب التركي"[58]. كما ذكر في خطاب آخر له في 1 تشرين الثاني 1937 "أن الجيش، الذي هو مدرسة عظيمة للانضباط الوطني، سيساعد ويدعم بشكل خاص كفاحنا الاقتصادي والثقافي والاجتماعي"[59]. ومن نافلة القول أن مثل هذه التصريحات من قبل مؤسس الجمهورية التركية تركت انطباعاً قوياً لدى الجيش بأن مهمته لا تنحصر في الدفاع عن حدود الدولة التركية، بل عن النظام الأتاتوركي أيضاً.

ثالثاً : القوانين الخاصة بالخدمة في القوات المسلحة التي تؤكد على هذا الدور للجيش التركي. إن المادة (34) من "قانون المهام الداخلية" للجيش التركي الذي صدر في عام 1935، والتي تكرّرت في المادة (35) من "قانون المهام الداخلية" للجيش الذي صدر في عام 1961، تنص على أن "مهمة القوات المسلحة التركية حماية الوطن التركي

والجمهورية التركية كما هي محدّدة في الدستور"[60]. ولما كانت المبادئ الأتاتوركية قد أدمجت في الدستور التركي منذ عام 1937، كما سبقت الإشارة، فإن المادة المذكورة صارت تعني حماية النظام الأتاتوركي. كما أن المادة (84) من قانون عام 1935 نصت على "حماية الوطن التركي والجمهورية التركية في الداخل والخارج بالسلاح عندما تدعو الحاجة"[61]. والحقيقة أن الناشطين من قادة الجيش فسّروا المواد السابقة أعلاه بأنها تعني أنهم ملزمون بالتدخل في السياسة إذا تعرض وجود الدولة لخطر كبير[62]. كما اعتمدوا عليها في تبرير الانقلابات العسكرية، فبعد انقلاب 12 أيلول 1980، على سبيل المثال، أشار الجنرال كنعان ايفرن إلى المادة (35) من "قانون المهام الداخلية" للجيش لعام 1961 كأساس قانوني لحجته القائلة بأن للقوات المسلحة حق مطلق لاستلام السلطة لأن عدم استلام الجيش السلطة يعني أن الدولة ستنهار[63].

إن القيادات العليا في المؤسسة العسكرية التركية لم تشدّد فقط على دور الجيش بوصفه حارساً للنظام الأتاتوركي، بل حرصت على تلقين ذلك لضباط المستقبل، والدقة في اختيار هؤلاء من خلفيات غير معارضة للمبادئ أو العقيدة الأتاتوركية.

إن تعليم وتدريب سلك ضباط المستقبل يجري في تركيا من خلال نظام خاص يبدأ من المدارس الثانوية العسكرية إلى الأكاديمية العسكرية العليا. وإن القسم الأكبر من ضباط المستقبل يدخلون إلى المدارس الثانوية في سن مبكرة (بين 12 و14 عاماً). ويخضع هؤلاء إلى تدريب وانضباط عسكري صارم، كما يرتدون الزي العسكري ويفصلون عن أسرهم وذويهم إلى حد كبير، إذ لا يلتقون بهم إلا في فترات الإجازات المتباعدة [64]. وتتمتع هذه الثانويات والأكاديميات العسكرية بوضع أفضل من الثانويات والجامعات في تركيا من حيث ظروف الإقامة والخدمات في الأقسام الداخلية، والمكتبات والمختبرات، والأساتذة الكفوئين، ودروس الرياضة والتدريب العسكري. ومع أن الانضمام إلى الثانويات والأكاديميات العسكرية مفتوح نظرياً أمام الجميع، إلا أن واقع الحال إن قبول الطلاب فيها يتم عبر عملية اختيار دقيقة. ومن أهم شروط القبول أن يستوفي المتقدم كل الشروط المطلوبة لانضمام أي طالب إلى مدارس النخبة في العالم (درجات جيدة، خاصة في الدروس العلمية، واللياقة البدنية المناسبة، والمظهر اللائق). والأهم من ذلك التحقق من شخصية المتقدم، بل أسرته ومهنة والديه، وتاريخ العائلة للتأكد من عدم وجود أي فرد فيها، حتى لو كان بعيد الصلة بالمرشح، ذو اتجاه يساري أو

إسلامي [65]. كما إن الأكاديميات العسكرية التركية هي من ضمن المؤسسات القليلة التي لا تقبل انتماء خريجي "معاهد إمام – خطيب" إليها، ولذا فإن واحدة من الشعارات التي رفعها حزب الرفاه الإسلامي في حملته الانتخابية عام 1995 كانت "الرفاه إلى الحكومة، وخريجو إمام – خطيب إلى الجيش" [66].

يُكرّس جزء من المنهج الدراسي في الأكاديميات العسكرية لتلقين ضباط المستقبل المبادئ الأتاتوركية من خلال محاضرات عن "الثورة التركية"، ومصطفى كمال أتاتورك وعقيدته السياسية، ودوره في تاريخ تركيا، وقوانين القوات المسلحة المستندة إلى كتاباته. وتشكل هذه المحاضرات 20٪ من الساعات الدراسية في الأكاديمية العسكرية، بواقع 160 ساعة من مجموع 960 ساعة في السنة الدراسية[67]. إن الهدف الأساسي من كل ذلك إعداد نخبة قادرة على الدفاع عن حدود البلاد، وعن الأفكار الأتاتوركية، ومواجهة المشاكل الداخلية في البلاد، وبذلك تقوم الطبقة العسكرية في تركيا بإعادة إنتاج نفسها، وقيّمه[68]. وبعد سنوات التدريب والتلقين العقائدي يعد الضابط التركي الجديد نفسه إنساناً استثنائياً، ومسؤولاً عن منع أي تدهور جديد في تركيا. إنه الآن حارس الجمهورية المُعين من الدولة والمكّلف بالدفاع عنها، ليس ضد التهديدات الخارجية حسب بل الأخطار الداخلية أيضاً متمثلةً في "الإسلاميين، الشيوعيين، التخريب، والكرد الانفصاليين" [69].

وعلى أية حال، إن هذا لا يعني أن كل طلبة وخريجي الأكاديميات العسكرية محصّنون تماماً ضد الاتجاهات الفكرية – السياسية الأخرى في البلاد، ومن بينها الاتجاه الإسلامي، كما يتضح من عمليات "تطهير" سلك الضباط من الإسلاميين في أكثر من مناسبة، كما سنأتي على ذكرها لاحقاً. ولذا فإن عملية متابعة وجمع المعلومات وكتابة التقارير عن الضباط من حيث الكفاءة والاتجاه الفكري تبقى مستمرة، ويعّول عليها كثيراً في الترقية إلى المراتب العسكرية العليا (الجنرالات والأدميرالات) والتي تتم عادةً بعد خدمة طويلة في وحدات عسكرية في مختلف أنحاء البلاد. ويتم الترشيح للترقيات هذه من قبل "المجلس العسكري الأعلى" الذي تأسس بعد انقلاب 12 آذار 1971، كما سبقت الإشارة. ويجتمع هذا المجلس عادةً في شهر آب من كل عام حيث يتم ترقية ما بين 30–50 مرشح، ومع أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني أعضاء في هذا المجلس، ولكن لا يُسمح لهم المشاركة في المناقشات، ويتم اختيار أسماء المرشحين للترقية من قبل رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية والجندرمة [70].

ولا يقل أهمية عما سبق انتماء تركيا إلى حلف الناتو منذ عام 1952 وما تركه من تأثير كبير على توجهات المؤسسة العسكرية التركية. ففي داخل ذلك الحلف بدأت شخصية الضباط الأتراك تتغير، فالضباط الشباب الذين اطّلعوا على تقنيات الحرب الحديثة واستراتيجياتها أصبح لديهم إحساس بالأهمية والثقة بالنفس لم يتمتعوا به من قبل [71]. إن إرسال آلاف الضباط الشباب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية للدراسة والتدريب، والاشتراك في مناورات عسكرية مع جيوش دول الناتو، وإلحاق ضباط أتراك في قيادة الناتو كشفت للضباط الأتراك مدى تأخر بلادهم، وأنها لا تستطيع اللحاق بالدول الأوربية إلا من خلال إصلاحات اجتماعية جذرية [72].

لا يمكن تفسير التوجه والأداء السياسي للمؤسسة العسكرية التركية بالعامل العقائدي فقط، بل أن وراء ذلك عامل يتعلق بالوضع الاقتصادي – الاجتماعي لقادة تلك المؤسسة والدفاع عنه، من خلال الدفاع عن النظام القائم في البلاد. ويبدو هذا العامل بشكل واضح بعد الانقلاب العسكري في عام 1960 عندما أصبحت القيادة العامة للمؤسسة العسكرية جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية – الاجتماعية في البلاد. فقد تحسّنت رواتب العسكريين، وبُنيت بيوت فخمة للباشوات (أي الجنرالات) في مجمع قريب من قصر الرئاسة في أرقى مكان في العاصمة، كما صار الضباط الصغار ينعمون بحياة الطبقة الوسطى المريحة. وانضم الضباط المتقاعدون إلى أعلى مستويات البيروقراطية، كما أُرسل الجنرالات المتقاعدين إلى الخارج بصفة سفراء في البعثات الدبلوماسية التركية، أو منحوا وظائف اسمية بصفة مدراء للشركات الخاصة والمصارف [73].

ومما يستحق انتباهاً خاصاً هنا "جمعية التعاون العسكري المتبادل – Oyak" التي تأسست بموجب القانون رقم (205) في عام 1960 [74]، والتي أدت إلى زج الجيش بشكل مباشر في مجال التجارة والصناعة. وقد ألزم ضباط القوات المسلحة النظاميون على المساهمة بنسبة 10٪ من رواتبهم في هذه المؤسسة، على أن يعاد إليهم المبلغ في وقت لاحق. وبذلك تم جمع رأسمال معقول استُثمر في بعض فروع الاقتصاد التي تحقق أرباحاً طائلة. وأُلحقت الجمعية بوزارة الدفاع الوطني على الرغم من أنها كانت تدار من قبل مدراء مدنيين وفنيين أشبه بالشركة. وكان الهدف المعلن لهذه الجمعية توفير الحياة المرفهة لأعضائها بمنحهم القروض والفوائد الأخرى. وقد أنشأت "الحوانيت العسكرية" لبيع السلع للقوات المسلحة بأسعار مخفّضة. واستطاعت هذه

الجمعية التوسع بشكل سريع وكبير. فخلال عقد من الزمان تمكنت من الحصول على أسهم كبيرة في مصانع وشركات عديدة في تركيا، منها مصانع الشاحنات والجرارات، والتعليب، والإسمنت، والبتروكيمياويات، والإطارات. وكانت إحدى أكثر مساهمات الجمعية نجاحاً هي امتلاكها 42٪ من أسهم شركة صناعة سيارات "رينو" الفرنسية في تركيا. ومع تضاعف رأسمال الجمعية دخلت مجالات استثمارية أخرى في السبعينات والثمانينات مثل الفنادق والسياحة. وبسبب توسعها وتشعب أعمالها أصبحت الجمعية توصف بـ"القطاع الثالث" جنباً إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص. ونتيجة لكل ما سبق أصبح الجنرالات فئة مرفهة في المجتمع وكرّسوا أنفسهم للحفاظ على الوضع القائم[75].

وبالإضافة إلى "جمعية التعاون العسكري المتبادل"، فإن للقوات البرية والبحرية والجوية التركية أسهم في العديد من المؤسسات الاقتصادية التركية، كما إن هناك علاقات وروابط مباشرة بين المؤسسة العسكرية والشركات الصناعية البارزة في تركيا مثل قوج Koç، وأجزاجي باشي Eczacibaşi، وصبانجي Sabanci، وكذلك مع شركات صناعة حربية، وتكنولوجيا متقدمة، أمريكية وألمانية وفرنسية وإسرائيلية وروسية[76]. وبسبب هذه العلاقات والروابط أصبحت القوات المسلحة التركية متشابكة مع الرأسمالية بحيث لم يعد بإمكانها أن تبقى حيادية أو فوق السياسة[77]، وصار من مصلحتها الإبقاء على الترتيبات الاقتصادية القائمة في البلاد [78]. ولإجلاء الصورة أكثر تجدر الإشارة إلى أن معظم الشركات التجارية والصناعية التركية التي كانت للمؤسسة العسكرية صلة بها كانت تمثل القوى الرأسمالية للمركز "Center" المدافعة عن النظام العلماني بقوة.

ولا بدّ من التذكير هنا أن للعامل الخارجي دور أيضاً في رسم موقف المؤسسة العسكرية إزاء الحركة الاسلامية في تركيا.فقد حرصت أطراف خارجية،ولا سيّما الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، على ديمومة النظام العلماني في تركيا واستمرار التوجهات الغربية في السياسة التركية. وسنوضّح دور العامل الخارجي بشئ من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن الانقلاب العسكري الرابع في تركيا عام 1997.

هوامش الفصل الأول

(1) Graig S. Smith ،" Terror attacks and Politics put Turkey's Military on edge " ،New York Times ،Nov. 302003 ،.

(2)Chris Kutschera ،" Turkey: The little Known World of the military hierarchy". www.chris-kutschera.com

(3)Lewis ،op. cit ،P. 456 ; Frank Tachau and Metin Heper ،" The State ،Politics and Military in Turkey." Comparative Politics ،Vol. 16 ،No. 1 (October – 1983) P. 18.

(4)Kemal H. Karpat ،" The Military and Politics in Turkey 1960-1964 : A Socio-Cultural Analysis of a Revolution." The American Historical Review ،Vol. LXXV ،No. 6 ، (October – 1970) 1656-1657.

(5) من الأمثلة المبكرة على ذلك تمردهم في عام 1622 الذي انتهى بعزل وقتل السلطان عثمان الثاني (1618–1622) وقتل الصدر الأعظم دلاور باشا. وتدخلهم في عام 1623 الذي أدى إلى عزل السلطان مصطفى الأول وتنصيب السلطان مراد الرابع (1623–1640) في مكانه، وتمردهم في عام 1628 الذي انتهى بقتل الصدر الأعظم الداماد حافظ أحمد باشا، وتمرداتهم في عهد السلطان ابراهيم 1640–1648 ودورهم في عزله، أما آخر مثال بارز فهو تمردهم وعزل السلطان سليم الثالث (1789–1807) وتدبير مقتله في 1808.

(6) Tachau & Heper ،op. cit ،P. 19.

(7) وليم هيل، "الجيش التركي والسياسة." في، تركيا : المجتمع والدولة، تحرير أندرو فنكل ونوكهت سيرمان، ترجمة حمدي حميد الدوري وعدنان ياسين مصطفى (بغداد – بيت الحكمة – 2002) ص 69.

(8)Gerrassimos Karabelias ," The Evolution of Civil – Military Relations in Post-War Turkey 1980-1995." Middle Eastern Studies ،Vol. 35 ،No. 4 (October – 1999) P. 132.

(9)Kinross ،op. cit ،P. 38.

(10)Robinson ،op. cit ،P. 236.

(11)George S. Harris ،" The Role of the Military in Turkish Politics." Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Winter – 1965) P. 54.

(12)Ibid ،P. 55.

(13)William M. Hale ،Turkish Politics and the Military (New York – Rout ledge- 1994) P. 72 ; Robinson ،op. cit ،P. 238.

وكان القانون المذكور قد صدر على خلفية شكوك مصطفى كمال في نوايا عدد من كبار ضباط الجيش وقادة حرب الاستقلال الذين لم يتفقوا مع توجهاته فيما يخص إلغاء السلطنة والخلافة، أو بسبب كونهم ليبراليين أو دعاة إقامة ديمقراطية تعددية،

Harris، op. cit ،PP. 56-57 ; Hale ،op. cit ،P. 67.

(14)Hale ،op. cit ،P. 72.

(15)Harris ،op. cit ،P. 58.

(16)Umit Cizre Sakallioğlu ," The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy." Comparative Politics ،Vol. 29 ،No. 2 (January – 1997) P. 159.

ويذكر مصدر آخر أن رئيس هيئة الأركان العامة وضع تحت سلطة مدنية كاملة بشكل مباشر منذ عام 1943 عندما أصبح مسؤولاً أمام الوزارة ورئيس الوزراء. وبأن خطوة أخرى اتخذت في عام 1949 بتشكيل مجلس أعلى للدفاع الوطني يضم عدداً من الوزراء المدنيين، وأن هذا المجلس وازن سلطة رئيس هيئة الأركان العامة جزئياً. يُنظر،

Daniel Lerner & Richard D. Robinson ," Swords and Ploughshares : The Turkish Army as a Modernizing Force." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military and Modernization (New Brunswick N.J – 2008) P. 119.

(17) هيل، المصدر السابق، ص 70. إن القانون المذكور لم يستطع أن يضمن عدم تغلغل الأفكار السياسية في صفوف العسكريين أحياناً. ففي عام 1938 اعتُقل الشاعر التركي المعروف ناظم حكمت ران لأنه كان ينشر الدعاية الشيوعية بين بحارة المدمرة" ياووز". وفي عام 1939 قيل أن مجموعة شيوعية قد اكتُشفت في الأكاديمية البحرية. واعتنق ضباط آخرون أفكاراً طورانية، ففي عام 1944 عُرض 23 من هؤلاء أمام المحاكم، كان بينهم النقيب الب ارسلان توركيش. وبعد حوالي عام أطلق سراحهم وعاد توركيش إلى وحدته العسكرية. ينظر، Harris، P. 62.

(18) هيل، المصدر السابق، ص 70، Lerner & Robinson ،op. cit ،P. 119.

(19) المشير فوزي جقماق (1876-1950) تخرج من الكلية الحربية في إسطنبول عام 1898، وصار وزيراً للحربية في عام 1918. وفي 1920 التحق بمصطفى كمال وأيده في حرب الاستقلال، وضَمَن ذلك تأييد الجيش لمصطفى كمال بشكل كبير. وكان له دوره في معارك حرب الاستقلال ورُقّيَ إلى

مرتبة مشير مع مصطفى كمال،وتولى منصب رئيس وزراء في حكومة أنقرة بين 24 كانون الثاني 1921 – 10 تموز 1922. كما تولى منصب رئيس هيئة الأركان العامة لفترة طويلة (من 12 تموز 1922 إلى 12 كانون الثاني 1944) وكان چقماق معروفاً بورعه، ولم ينظر باستحسان إلى العديد من سياسات مصطفى كمال في مجالي التحديث والعلمنة، كما أنه بقي يستخدم الحرف العربي في الكتابة. وقد اشتكى العديد من الضباط والجنرالات المؤيدين للتحديث والعلمانية من بقاء چقماق في منصبه لمدة طويلة. توفي عام 1950 ودفن في جامع أبي أيوب الأنصاري في إسطنبول.

(20)Harris ،op. cit ،P. 60 ; Kenneth Fidel ،" Military Organization and Conspiracy in Turkey." in Kenneth Fidel (ed.) ،Militarism in Developing Countries (New Jersey – Transaction inc. – 1975) P. 172.

(21)Karpat ،op. cit ،P. 1659.

(22)Simon V. Mayall ،Turkey : Thwarted Ambition (Washington – D.C – Institute for National Strategic Studies – McNair Paper56 ، – January 1997) P. 29.

(23)Fidel ،op. cit ،P. 173.

(24) تأسس الحزب الديمقراطي في 7 كانون الثاني 1946 من قبل جلال بايار ورفيق كورالتان ومحمد فؤاد كوبرلو وعدنان مندريس. وقد دخل في منافسة قوية مع حزب الشعب الجمهوري واستطاع أن يصل إلى السلطة بعد انتخابات 14 أيار 1950، وبقي فيها حتى الانقلاب العسكري في 27 أيار 1960، وأغلق رسمياً بقرار من المحكمة المختصة في 29 أيلول 1960. وكان الحزب يُعد ممثلاً لمصالح الوجهاء والملاكين في المقام الأول. للمزيد من التفاصيل ينظر،

إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل- دار الكتب للطباعة والنشر – 1992) ص ص 266-280 ؛

M. Serhan Yücel ،Türkiye'nin Siyasal Partileri 1859-2005 (Istanbul – Melisa Matbaacilik – 2005) p. 29 .

(25)Karpat ،op. cit ،P. 1659.

(26) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998) ص 21.

(27) في تعليقه على هذا الأمر ذكر أورخان اركانلي، وهو من الضباط الذين شاركوا في انقلاب عام 1960، قائلاً " لا توجد أية مشكلة في هذا البلد إن لم تكن لها علاقة بالأمن القومي من سعر الرز

إلى الطرق والمواقع السياسية. وإذا ما كنت من المفكرين، فإن هذا أيضاً موضوع له علاقة بالأمن القومي...". ينظر، أحمد، المصدر السابق، ص 292.

(28) المصدر نفسه

(29)Sakallioğlu ،op. cit ،P. 159.

(30) محمد نور الدين، حجاب وحراب : الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت – رياض الريس للكتب والنشر – 2001) ص 268.

(31)Sakallioğlu ،op. cit ،P. 157..

(32)Mayall ،op. cit ،P. 31.

(33) دستور الجمهورية التركية لعام 1982، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.

(34) هاينتس كرامر، تركيا المُتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر (الرياض – مكتبة العبيكان – 2001) ص 71.

(35) المصدر نفسه، ص 72.

(36) المصدر نفسه، ص 73.

(37) ولد توركوت اوزال في مدينة ملاطية عام 1927، وتخرج من قسم هندسة الكهرباء في جامعة إسطنبول التقنية عام 1950. عمل في إدارة تخطيط الطاقة الكهربائية، وواصل الدراسة في الولايات المتحدة بين عامي 1952-1953 في مجال تقنية الطاقة الكهربائية والإدارة الهندسية. وعمل منذ عودته إلى تركيا في العديد من دوائر الدولة، ومنها دائرة التخطيط العامة، كما ألقى محاضرات في جامعة الشرق الأوسط التقنية في إسطنبول. وبين عامي 1971-1973 عمل في البنك الدولي، ثم عاد إلى تركيا حيث عمل في إدارة بعض شركات القطاع الخاص حتى عام 1979 عندما عُيّن مساعداً لرئيس الوزراء سليمان ديميريل حتى الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980. وقد بقي في الخدمة في ظل حكم العسكر، إذ صار وزير دولة ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية حتى تموز 1982. أسس حزب الوطن الأم في عام 1983، وأصبح رئيساً للوزراء في 13 كانون الأول 1983 بعد فوز حزبه في الانتخابات العامة، كما فازر حزبه مرة أخرى في انتخابات 1987. وبعد حوالي عامين أصبح اوزال رئيساً للجمهورية في 9 تشرين الثاني 1989 وبقي في هذا المنصب لحين وفاته في 17 نيسان 1993. عُرف اوزال بتوجهه الليبرالي في السياسة الاقتصادية، وبميوله الإسلامية أيضاً.

(38) Karabelias، op. cit، P. 137.

(39)Sakallioğlu ،op. cit ،P. 159.

(40) Kees Koonings & Dirk Krujit ،Political Armies : The Military and Nation Building in the Age of Democracy (New York – Zed Books – 2002) P. 166.

(41) في 8 آب 2003 بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا إصلاحات استهدفت تقليص الدور السياسي للجيش في تركيا وذلك من خلال : (1) تحديد السلطات التنفيذية ومجالات مسؤولية مجلس الأمن القومي بحيث يصبح مجلساً استشارياً. (2) زيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي بأن يكون سكرتير عام المجلس مدنياً، ويرفع تقريراً إلى نائب رئيس الوزراء. كما تضمنت حزمة الإصلاحات تلك جعل الإنفاق العسكري تحت رقابة مشددة من قبل هيئة المحاسبة. ينظر،

Soner Cagaptay ," European Union Reforms Diminish the Role of Turkish Military : Ankara Knocking on Brussels' Door." The Turkish Year book ،Vol.XXXIV ،2003 ، PP. 213-214.

(42) وفقاً لما ذكره اورخان اركانلي "يعد الضباط طبقة، بالإضافة إلى كونهم فئة موظفين محترفين. ففي تركيا توجد طبقة عسكرية، بالضبط مثلما توجد طبقة عمال وطبقة فلاحين. والطبقة العسكرية تعيش حياة مغلقة واحتكاكها بمحيطها المدني قليل. وحياة الضباط تُقضى بكاملها بين البيت والثكنات العسكرية، والبيت هو بالأساس امتداد للثكنة. وهم يقضون الأربعة والعشرين ساعة بكاملها في نفس البيئة وبرفقة نفس الأشخاص. وهذا النمط من الحياة يجعلهم يحملون الأفكار والآراء والشكاوى والاستنتاجات نفسها". ينظر، هيل، المصدر السابق، ص 68.

(43) تعود هذه الأرقام إلى التسعينات، عن أعداد الضباط ينظر، Mayall ،op. cit ،P. 35.وعن أعداد الجنرالات ينظر، Kutschera ،op. cit.

(44)Karabelias ،op. cit ،P. 148.

(45) معوض، المصدر السابق، ص 117.

(46)F. Stephen Larrabee & Ian O. Lesser ،Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty (Rand Corporation – National Security Research Division – 2003) P. 27

(47) معوض، المصدر السابق، ص 118.

(48) Cagaptay ،Secularism and Foreign Policy ،P. 9.

(49) جنكيز تشاندار، "صورة لتركيا من الداخل : أزمة النظام ودور الجيش." شؤون الأوسط، العدد 64، آب / أغسطس 1997، ص 16.

(50) الحقيقة أن الحكومة التركية أضفت صفة دينية على مشاركة وحدات من الجيش التركي في الحرب الكورية في عام 1950 إلى جانب القوت الأمريكية. فقد ذكر لورد كنروز، الذي كان في تركيا

حينذاك "أن القوات المسلحة التركية في كوريا حاربت باسم الإسلام، وكانت تؤدي الشعائر الدينية قبل الذهاب إلى المعركة، وكان يقودها (في الملصقات عن الحرب) ضباط يحملون القرآن". ينظر،

Sam Kaplan ،" Din-U Devlet All Over Again ? The Politics of Military Secularism and Religious Militarism in Turkey following the 1980 Coup." International Journal of Middle East Studies ،Vol. 34 ،No. 1 (February – 2002) PP. 113.118 ،

(51) أحمد، المصدر السابق، ص 292.

(52) Nicholas S. Ludington & James W. Spain ," Dateline in Turkey : The Case for Patience." Foreign Policy ،No. 50 (Spring – 1983) P. 157.

(53) كرامر، المصدر السابق، ص 68 ؛

Cağaptay ،Secularism and Foreign Policy ،P.9.

(54) تشاندار، المصدر السابق، ص 16.

(55)Karabelias ،op. cit ،PP. 148-149.

(56)Hale ،op. cit ،P. 80.

(57)Harris ،op. cit ،P. 56.

(58)Hale ،op. cit ،P. 81.

(59)Harris ،op. cit ،P. 56.

(60) نور الدين، حجاب وحراب، ص 269.

(61) المصدر نفسه.

(62)Hale ،op. cit ،P. 80.

(63) هيل، المصدر السابق، ص 70.

(64)Nur Yalman ،" Intervention & Extrication : The Officer Corps in the Turkish Crises." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military Intervens ،Case Studies in Political Development (Connecticut – Russel Sage foundation – 1968) P. 129.

(65) Kutschera ،op. cit. (66)Sabri Sayari ،" Turkey's Islamist Challenge ". Middle East Quarterly ،Vol. III ،No. 3 ،September 1996. متاح على الموقع، www.meforum.org/meq/

(67)Kutschera ،op. cit.

(68)Karabelias ،op. cit ،P. 139 . (69)Kutschera ،op. cit Ibid.

(71) أحمد، المصدر السابق، ص 280 ؛

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بدايات إرسال البعثات العسكرية إلى الولايات المتحدة للتدريب على استخدام الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة بدأ قبل سنوات قليلة من انضمام تركيا إلى حلف الناتو. ففي بداية 1948 استلمت تركيا أربع غواصات أمريكية، وتطّلب هذا إرسال 350 ضابط وجندي من البحرية التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتدريب عليها وعلى غيرها من السفن الحربية. وكان هذا بداية برنامج أمريكي واسع لتدريب الجيش التركي سواء في الولايات المتحدة الأمريكية، أو من خلال إرسال مستشارين ومدربين عسكريين وإقامة مراكز تدريب كثيرة في مقرات القيادة والفرق العسكرية اعتماداً على البعثة العسكرية الأمريكية المشتركة لمساعدة تركيا " JAMMAT " منذ عام 1952. ينظر،

Lerner & Robinson ،op. cit ،PP. 130-131.

(72)George S. Harris ،" The Role of the Military in Turkish Politics." (Part 2) ،Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Spring – 1965) P. 170.

(73) أحمد، المصدر السابق، ص 293.

(74)Karabelias ،op. cit ،P. 140.

(75) أحمد، المصدر السابق، ص ص 293-296.

(76)Karabelias ،op. cit ،PP. 140-141 ; Steven A. Cook ،Ruling but not Governing : The Military and Political development in Egypt ،Algeria and Turkey (Baltimore – The John Hopkins Press – 2007) P. 111.

(77)Karabelias ،op. cit ،P. 140.

(78)Cook ،op. cit ،P. 111.

الفصل الثاني

الجيش والانبعاث الإسلامي في تركيا في الخمسينات

الفصل الثاني

الجيش والانبعاث الإسلامي في تركيا في الخمسينات

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية. وقد جاء هذا الانتقال استجابةً للضغوط الداخلية الناشئة عن الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية، وتوجه تركيا نحو الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، على أمل الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية، وضمانات سياسية وأمنية في مواجهة الضغوط السوفيتية على تركيا حينئذٍ. إن إحدى النتائج المهمة للانتقال إلى نظام التعددية الحزبية تمثلت في خلق مناخ سياسي وفكري مناسب لطرح ومناقشة العديد من القضايا والآراء في الصحافة، وبين الأحزاب السياسية، ومنها موضوع الإسلام ودوره في الحياةالعامة، والذي كان واحد من القضايا الأكثر أهمية بعد عام 1945[1]. وقد انطوت بعض تلك الطروحات والمناقشات على نقد لسياسات التغريب والتحديث السريعة التي أدت إلى أزمة اجتماعية وأخلاقية في تركيا، ونشرت الصحافة التركية في ذلك الحين مقالات عديدة أكدت على أهمية التعليم الديني في إعادة القيم الأخلاقية إلى الحياة العامة والخاصة في البلاد [2]. وقد جاءت هذه المقالات بعد أن أجرى المجلس الوطني الكبير أول مناقشة رسمية لموضوع التعليم الديني في جلسة 24 كانون الأول 1946. فقد تطرقت المناقشات التي جرت في تلك الجلسة إلى أخلاقية الشباب، وضرورة إدخال أو إعادة إدخال التعليم الديني في النظام التعليمي، وطرحت أفكار بشأن إقامة تعليم ديني بصورة سريعة، ووفق ضوابط تحدد من قبل الدولة. كما تناولت تلك المناقشات أيضا مشكلة نقص الأئمة والخطباء، وضرورة إفتتاح مؤسسات للتعليم الديني العالي، وأظهرت المناقشة أن الحاصلين على الدبلوم في علوم الدين لم يكن يزيد على بضع مئات. وبينت الأرقام أنه في عام 1936 كان في تركيا 28700 جامع بينما كان عدد الأئمة الرسميين 4000 فقط [3]. وكانت المفاجأة أن بعض نواب حزب الشعب الجمهوري نفسه خطبوا مطالبين بحرية التعليم الديني، إلا إن رئيس الحكومة رجب بكر عارض هذا المطلب بحجة أنه مناهض للأتاتوركية [4].

إن نظام التعددية الحزبية والمنافسة بين الأحزاب السياسية هيأ الفرصة لأغلبية الشعب، أي سكان الريف المسلمين المحافظين، للتعبير عن رفض السياسات السلطوية والعلمانية والإيديولوجية الكمالية، ولم يكن هذا الرفض، وما تبعه من انبعاث إسلامي منذ الخمسينات صعوداً، نمواً لنزعة محافظة جديدة،بل "انعكاس لحقيقة المجتمع الذي حُجب عنه من قبل احتكار الكماليين لوسائل الإعلام والعملية السياسية "[5]. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى ظهور بعض الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني في تلك الفترة، إلا إن دورها كان محدوداً في الحياة السياسية. وهذه الأحزاب هي ؛ حزب النهضة القومية "Milli Kalkinma Partisi" الذي تأسس في 18 تموز 1945، والحزب المحافظ التركي "Turk Muhafazakar Partisi" الذي تأسس في 8 تموز 1947، وحزب الأمة "Millet Partisi" الذي تأسس في 20 تموز 1948. وقد دعت هذه الأحزاب في براجها إلى الاهتمام بالتعليم الديني، وتأييد الوحدة الإسلامية، كما أبدى الحزب الأخير معارضته للمبادئ الأتاتوركية، ولاسيما مبدأ العلمانية [6].

أظهرت التطورات السابقة بوضوح مدى أهمية العامل الديني في المجتمع التركي الذي يعد الإسلام مكوّناً أساسياً من مكونات هويته[7]. وبالنسبة لحزب الشعب الجمهوري الحاكم كانت مؤشراً على أن بقاءه في السلطة قد لا يكون مضموناً في الانتخابات البرلمانية عام 1947 أمام المنافسة التي يمثلها الحزب الديمقراطي، الذي تأسس في 7 كانون الثاني 1946 وأخذ يحظى بتأييد متزايد يوماً بعد يوم من المواطنين لأنه كان يمثل في نظرهم الاستجابة للرغبة الشعبية العارمة في التغيير. ولمواجهة ذلك قدم حزب الشعب موعد الانتخابات البرلمانية إلى 21 تموز 1946 حيث فاز فيها بـ 396 مقعداً في البرلمان، مقابل 62 مقعداً للحزب الديمقراطي و 7 مقاعد للمستقلين [8].

إن السنوات الأربع التي انقضت بين انتخابات 1946 والانتخابات اللاحقة في 14 أيار 1950 اتسمت بتنافس شديد بين الحزبين السابقين. ومع أن كليهما علمانيان إلا أنهما لم يدخرا جهداً في استغلال الدين لغايات سياسية، أي كسب أصوات الناخبين والوصول إلى السلطة. فقد قدم حزب الشعب الجمهوري بعض التنازلات بخصوص المسألة الدينية تحت ضغط الرأي العام أولاً، ولمواجهة اتهامات الحزب الديمقراطي له بأنه "حزب معادٍ للإسلام " [9]. فمنذ سنة 1947 خففت حكومة حزب الشعب القيود المفروضة على أداء فريضة الحج، وكانت الحكومة التركية في عهد أتاتورك قد منعت أداء هذه الفريضة لأنها لم ترغب في مشاركة مواطنيها في مثل

هذا التجمع الإسلامي. وفي ذلك العام أيضاً أعلن وزير المعارف عن خطة لتدريب الأئمة في معاهد دينية خاصة، وبدأ تنفيذ الخطة منذ كانون الثاني 1948 [10]. وفي تموز من ذلك العام كان هناك خطاب جديد لحزب الشعب الجمهوري ضمن المادة (2) من برنامجه الذي جاء فيه "أن الحزب يقبل فصل الشؤون الدينية عن شؤون الدولة، وهو يعترف للجميع بحرية المشاعر والإيمان كشيء مقدس، ويحق تطبيق العبادة باللغة والطريقة التي يفضلونهما. وهو يوافق على فكرة إنشاء الجمعيات ذات الأهداف الدينية من قبل التجمعات الدينية، وأن توضع تحت تصرفها أموال المؤسسات التابعة لها ويتوجب على هذه الجمعيات أن تتمتع بالأهلية لتسوية وتوجيه الشؤون الدينية لأتباعها" [11]. وفي عام 1949 وافق حزب الشعب الجمهوري على إدخال التعليم الديني الاختياري في المدارس الابتدائية[12]. وفي 4 حزيران 1949 صدر القانون رقم 5424 الذي قضى بإنشاء كلية العلوم الدينية "كلية الإلهيات" في جامعة أنقرة، وقد افتُتِحت الكلية في 31 تشرين الأول من ذلك العام، واستُقدم أساتذة من المغرب ويوغسلافيا، ودول إسلامية أخرى للتدريس فيها[13]. أما آخر إجراء اتخذه حزب الشعب الجمهوري قبل خروجه من السلطة إثر الانتخابات البرلمانية في عام 1950 فقد تمثل في القانون الذي صدر عن المجلس الوطني الكبير في 23 آذار 1950 بخصوص توسيع "إدارة الشؤون الدينية". وقد نص ذلك القانون على تعيين نائب للمدير، ولجنة استشارية للإصدارات وإدارة المؤسسات الخيرية، ولجنة للإشراف على نشر القرآن الكريم، وتعيين مفتي في كل منطقة من مناطق البلاد. وقدم الحزب وعوداً في حملته الانتخابية في عام 1950 بأنه سيعيد فتح التُرب والمزارات، وبأنه سيبقى وفياً للإسلام دائماً[14]. إلا أن هذه الإجراءات لم تحسن صورة حزب الشعب الجمهوري في نظر الأغلبية التي بقيت مهمشة طوال حكم ذلك الحزب، وأعني بذلك سكان الريف، فضلاً عن مدن عديدة بقيت بعيدة عن التحديث إلى حد كبير، مثل قونية وسيواس التي بقيت معقلاً قوياً للقيم الإسلامية[15]. ولهذا مُني حزب الشعب الجمهوري بهزيمة كبيرة في الانتخابات البرلمانية في 14 أيار 1950 أمام منافسه الحزب الديمقراطي[16].

كان الحزب الديمقراطي ممثلاً لمصالح كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال والصناعيين في الأساس، إلا أنه استطاع أن يستقطب حوله أيضاً طبقات وشرائح اجتماعية أخرى سئمت من احتكار حزب الشعب للسلطة لسنوات طويلة، وإخفاقه في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أسلوبه القمعي. وكان الفلاحون في طليعة من أيد

الحزب الديمقراطي وتأثروا أيضاً بوعود حملته الانتخابية، ولاسيما ما يتعلق بالمسألة الدينية. ومن تلك الوعود إعادة رفع الآذان باللغة العربية، وإعادة التعليم الديني، ودعم "كلية الإلهيات"، وبناء الجوامع والمساجد، ومنح السلف للمواطنين لأداء فريضة الحج، وإلغاء تدخل الدولة فيما يخص زي النساء[17]. والحقيقة أن الحزب الديمقراطي سعى، من أجل مصلحته السياسية، إلى رد اعتبار سكان الريف المهمشين وقِيَمهم. ووفقاً لما ذكرته الباحثة الاجتماعية التركية بهيجة بوران فإنه مع ازدياد الاتصال بين القرية والمدينة في الأربعينات بدأ القرويون يرون أن أساليب الحياة في القرية أقل شأناً أو قيمة. إلا إن حملة الحزب الديمقراطي جاءت في الوقت المناسب لتجعل سكان المناطق الريفية التقليدية يعتقدون بأنهم ليسوا أقل شأناً أو أهمية من سكان المدن، فقد أعاد الحزب الديمقراطي التأكيد على الإسلام والقيم الريفية التقليدية وشرعيتها [18].

من جهة أخرى قدم الحزب الديمقراطي وعوداً بتحسين الأحوال المعيشية للفلاحين بعد معاناتهم في ظل حكم حزب الشعب الجمهوري الذي كرّس الطاقات لبناء رموز الهوية القومية بدلاً من تغيير وتحسين أوضاع الفلاحين في الوقت الذي موّل الفائض من القطاع الزراعي الكثير من عملية إعادة إعمار تركيا [19]. ومع أن الأوضاع الصعبة في الريف، والضرورة الملّحة لزيادة الإنتاجالزراعي، وخطر انفجار الانتفاضات الفلاحية في العام الأخير من الحرب العالمية الثانية، أجبر حزب الشعب الجمهوري على تقديم مشروع "إصلاح زراعي" إلى المجلس الوطني الكبير في شباط 1945 وإقراره في حزيران من ذلك العام([20]، إلا إن تطبيق القانون كان بطيئاً، كما أن القوة السياسية لملاكي الأراضي منعت تحقيق أي إصلاح زراعي فعّال[21].

أما في المدن فقد كسب الحزب الديمقراطي تأييد رجال المال والأعمال والصناعيين من خلال وعوده بانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية بالحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، ونقل المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص[22]، ولهذا السبب أيضاً أعطت البرجوازية المتوسطة هي الأخرى أصواتها للحزب الديمقراطي. وكانت هذه الطبقة، التي يتألف أفرادها من أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة، قد تكونت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية إلا أن حزب الشعب الجمهوري كان يمنعها من أن تنمو وتتطور إلى طبقة رأسمالية[23]. وأخيراً، فإن الكثير من الشباب، ولاسيما المثقفين منهم، صوتوا لصالح الحزب الديمقراطي آملين في أن يقيموا في تركيا نظاماً ديمقراطياً مشابهاً للأنظمة الديمقراطية في الدول الغربية[24].

بعد إعلان نتائج انتخابات أيار 1950 استلم الحزب الديمقراطي مقاليد الحكم في تركيا، وقد تولى أمين سر الحزب جلال بايار (1883-1986) رئاسة الجمهورية[25]، والرجل الثاني في الحزب عدنان مندريس (1899-1961) رئاسة الوزراء[26]، وقد بقي الحزب الديمقراطي في السلطة لمدة عقدٍ من الزمان بعد أن تكرّر فوزه في انتخابات أيار 1954 وتشرين الأول 1957 [27].

كانت انتخابات أيار 1950 "محطة فاصلة في تاريخ تركيا بين اقتلاع المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع، ومرحلة استعادة بعض من الهوية الدينية للأمة"[28]. ولذلك وصف عدد من المراقبين الغربيين فترة حكم الحزب الديمقراطي بأنه "انبعاث إسلامي" في تركيا[29]. فقد أصدرت الحكومة في 17 حزيران 1950 قانوناً يسمح برفع الأذان باللغة العربية، وكانت الاستجابة مطلقة لهذا القانون بحيث لم يُسمع الأذان باللغة التركية أبداً منذ ذلك الحين[30]. وفي 5 تموز رُفع الحظر عن البرامج الدينية في الإذاعة التركية، كما بدأ بث تلاوة القرآن الكريم منها. وفي تشرين الأول 1950 أصبحت الدروس الدينية إلزامية تقريباً في المدارس الابتدائية [31]. وفي 13 تشرين الأول 1951 صدر قرار رسمي بافتتاح مدارس الأئمة والخطباء في تركيا. وبذلك أصبحت هذه المدارس قانونية لأول مرة. وقد بدأت الدراسة عملياً فيها في 17 تشرين الأول 1951، وكان عددها سبع مدارس موزعة على مدن أنقرة وإسطنبول واضنة وإسبارطة وقونية وقيصري ومرعش. ثم ارتفع عددها تدريجياً إلى 26 مدرسة في عام 1958، وكانت تتألف من مرحلتين، متوسطة مدتها أربع سنوات، وثانوية مدتها ثلاث سنوات[32]. كما شهد عهد الحزب الديمقراطي حملة بناء مساجد وجوامع جديدة، وتعمير المساجد والجوامع القائمة، وتخصيص مبالغ للقرى لهذا الغرض، وقُدِر عدد المساجد التي تم بناؤها في عهد الحزب الديمقراطي بـ 5000 مسجداً[33]. كما أمرت الحكومة بفتح الترب والمزارات الشهيرة التي كانت قد أغلقت منذ عام 1925، وخاصة في إسطنبول وقونية، والإعلان عن قراءة المنقبة النبوية في الجوامع([34]. وبالإضافة إلى ما سبق سمحت الحكومة بصدور الصحف والمجلات والمطبوعات ذات المضمون والتوجه الإسلامي، بل أن وزارة المعارف أسهمت في إصدار ترجمات عديدة لأعمال كلاسيكية إسلامية في مجالات التاريخ والفكر والتصوف[35]. كما شهدت الحقبة ذاتها بروز نشاط طرق صوفية وحركات دينية في البلاد، بعد أن كان القانون قد حظر مثل هذا النشاط منذ عام 1925. وقد مهد هذا النشاط السبيل أمام بعض تلك الطرق والحركات للمساهمة الفاعلة لاحقاً،

وبشكل واضح في إطار الحركة الإسلامية في تركيا، ولاسيما منذ عقد الثمانينات. أما أبرز الطرق الصوفية والحركات الدينية التي نشطت في عهد الحزب الديمقراطي فهي :

1- **النقشبندية :**

وهي إحدى الطرق الصوفية القديمة، ومؤسسها هو خواجه بهاء الدين محمد بن محمد (718-791هـ/ 1318- 1389م). وقد دخلت الطريقة إلى الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي[36]، إلا أن الفضل في انتشارها على نطاق واسع في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر يعود إلى مجّدد الطريقة النقشبندية العالم والمتصوف الكردي ضياء الدين أبو البهاء خالد بن حسين الشهرزوري، المعروف بمولانا خالد النقشبندي (ت 1827)[37]. وبعد قيام الجمهورية التركية وقفت هذه الطريقة ضد الإجراءات العلمانية، وأبرز مثال على ذلك انتفاضة الشيخ سعيد بيران في عام 1925، التي حظر الكماليون بعدها بأشهر جميع الطرق الدينية والصوفية في البلاد. وبعد انتقال تركيا إلى نظام.التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية عاودت الطريقة النقشبندية نشاطها، وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أساتذة الجامعة وموظفي الدولة وأصحاب المهن[38]. وقد برز هذا النشاط في الأعوام الأولى من حكم الحزب الديمقراطي، إلا أن الطريقة اختلفت مع عدنان مندريس في عام 1954 مما أدى إلى قيام السلطات بحملة ضد أتباعها[39]. وانقسمت فيما بعد إلى جماعات، تميّز معظمها بالاعتدال، دعمت الأحزاب القومية – الدينية، كما برز من صفوفها قادة سياسيون بارزون في الحركة الإسلامية في تركيا لاحقاً.

2- **التيجانية :**

تأسست هذه الطريقة في أواخر القرن الثامن عشر على يد أحمد التيجاني (1737-1815)، والتسمية نسبة إلى قبيلة بربرية جزائرية قرب تلمسان تسمى تيجان أو تيجانا[40]. وبعد انتشار الطريقة في أفريقيا وجدت طريقها إلى الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909)، حيث تأسس أول مركز لها في عام 1897 [41]. وبعد إلغاء الطرق الدينية والصوفية في عام 1925 اختفت الطريقة مع أتباعها القليلين، ولم يُسمع عنها شيء حتى عام 1949 عندما نشط أفرادها ثانية بزعامة رجل أعمال من أنقرة هو كمال بيلاو أوغلو، وكان قد انضم إلى الطريقة التيجانية قبل سنوات قليلة وحاول الحصول على دعم أتباعها له للحصول

على مقعد في المجلس الوطني الكبير. وكان بيلاو أوغلو دارساً للقانون، كما نشر كتباً عن قضايا دينية واجتماعية، وكتاباً عن الشيوعية [42]. وقد اعتُقل وقُدم إلى المحكمة بعد فترة قصيرة من وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة لأنه دعا إلى إلغاء الأتاتوركية والعودة إلى الإسلام، إلا أن الحكومة اضطرت إلى تعطيل محاكمته بسبب المظاهرات العنيفة التي قام بها أتباعه أمام المحكمة في أنقرة وكان معظمهم من الشباب(43)، وقيل أن عدد أتباع الطريقة بلغ حينئذٍ 300,000 شخص [44].

عُرفت الطريقة التيجانية بمعاداتها للأتاتوركية. وفي أيار 1951 وزعت منشوراً دعت فيه إلى إلغاء الأتاتوركية وما أسمته "عبادة الأصنام"، ووضع دستور جديد للبلاد على أساس الشريعة الإسلامية. وكان أتباع هذه الطريقة قد هاجموا وحطموا تماثيل عديدة لأتاتورك مما دفع حكومة الحزب الديمقراطي إلى إصدار قانون في حزيران 1951 لحماية شخص أتاتورك من الطعن، وتماثيله من الإهانة، بعد أن وقع أكثر من 70 اعتداء على تماثيل أتاتورك [45]. واستناداً إلى هذا القانون اعتُقل بيلاو أوغلو وعدد من أتباعه في تموز 1952 وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تراوحت بين 5 و 10 أعوام، وفي عام 1953 أُبعد بيلاو أوغلو إلى إحدى الجزر التركية حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية [46]. ومنذ ذلك الحين تراجع دور هذه الطريقة بشكل كبير.

3- **السليمانية :**

ظهرت منذ بداية الخمسينات، وعرفت بهذا الاسم نسبةً إلى مؤسسها سليمان حلمي توناهان (1888-1959)، وهو شيخ نقشبندي سابق، عُرف بمعارضته للإجراءات الكمالية، فبعد إلغاء التعليم الديني لم يتوانى توناهان عن فتح المدارس القرآنية بصورة سرية حيث اتخذ من عربات القطارات والدكاكين والسراديب والخانات أماكن لإلقاء الدروس الدينية. وقد تعرض للملاحقة والاستجواب والتوقيف أكثر من مرة في ذلك العهد [47]. وانتقل توناهان إلى النشاط العلني بعد دخول تركيا عهد التعددية الحزبية. واختلفت الطريقة عن غيرها من الطرق بانتهاجها منهج التفكير، وانغلاق طلابها على طقوس الطريقة، والتقديس المفرط للشيخ سليمان [48]، وفتح مدارس القرآن حيثما كانوا وتواجدوا [49]. وقد اتصف أتباع الطريقة بالتشدّد في معارضتهم للنظام العلماني، واستهدف برنامج الطريقة إقامة دولة إسلامية وإعادة أمجادها السابقة عن طريق الجهاد ضد العلمانيين بوصفهم كفاراً تجب محاربتهم. ولذا عدت الطريقة

تركيا "دار حرب" يجب الجهاد فيها لتحويلها إلى دار إسلام [50]. تمركزت الطريقة منذ نشوئها في المحافظات الجنوبية، ولاسيما أضنة، كما كان لها أنصار في إسطنبول معظمهم من التجار الكبار. وفي عام 1957 أصدر المدعي العام أمراً باعتقال توناهان إلا أن طلبه رُفض لعدم توفر الأدلة على نشاطه المناوئ للدولة [51]. وبعد وفاة توناهان في أيلول 1959 تولى زعامة الطريقة صهره كمال كاجار الذي كان يتمتع بنفوذ قوي داخل الطريقة [52]. وقد ازدادت مساهمة الرئيس الجديد للطريقة في الحياة السياسية والحزبية في تركيا لاحقاً.

4- **جماعة النور** Nurçuluk :

سُميت بهذا الاسم نسبةً إلى "رسائل النور" التي كتبها العالم الزاهد والداعية الإسلامي الكبير بديع الزمان سعيد النورسي (1873-1960) ولهذا يطلق عليها أحياناً اسم "الحركة النورسية". وسعيد النورسي من أكراد تركيا، عاش حياة طويلة حافلة بالمواقف الشجاعة والعطاء الفكري[53]. ورغم أنه نبذ السياسة والعمل فيها بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923، إلا أنه تعرض للملاحقة وأمضى السنوات 1926-1949 سجيناً أو منفياً [54]. وقد بدأ منذ عام 1926 بكتابة "رسائل النور" وأنجز عمله هذا في عام 1950، وكانت الحصيلة 130 رسالة قدّم فيها الإسلام شاملاً للكون والحياة والإنسان معتمداً على حقائق القرآن الكريم وتفسير معانيه. وكانت هذه الرسائل تكتب بخط اليد وتنسخ من قبل طلبته وأتباعه، إذ لم يُسمح بطبعها إلا بعد أن برّأت المحكمة في عام 1956 كتاباته قانونياً، لأنها تفاسير توضح الحقائق الإيمانية لأفراد المجتمع، وأن دروس رسائل النور تؤسس للأخوة والتعاضد بين المسلمين، وأن أصحاب الرسائل لا يسعون إلى هدف أو مقصد دنيوي[55].

أكّد النورسي، ومنذ فترة مبكرة من حياته[56]، على أهمية التعليم والتوعية الدينية لمواجهة الغزو الفكري المنظم. ودعا إلى العودة بالإسلام إلى نقائه الأصيل، وتجديد الدعوة إلى الإيمان من خلال الارتقاء بالفكر الإسلامي عن طريق سد الفجوة بين العلم الذي يكتسبه الطلاب من العلوم الشرعية، وبين ما يُدرّس في المدارس الحكومية من العلوم الكونية الطبيعية [57] (الرياضيات والفلك والكيمياء والفيزياء وغيرها). وكان النورسي قد اهتم منذ مقتبل عمره بدراسة هذه العلوم إلى جانب العلوم الشرعية، كما درس التاريخ والجغرافيا والفلسفة. ويرى النورسي أن الإيمان يقترن بالتوحيد، كما رأى أن باب الاجتهاد ينبغي أن يبقى مفتوحاً، إلا أن هناك موانع عديدة تحول دون ذلك في

العصر الراهن. ومع أنه رفض حركة التغريب في تركيا، إلا انه دعا إلى الأخذ بأسباب الحضارة الصناعية والاستفادة منها في بناء المجتمع المسلم، وهو يعتقد بأن التجديد يحتاج إلى تبّني التقنية الحديثة مع المحافظة على القيم الذاتية، أو الهوية الإسلامية [58]. وبعد وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم عام 1950 كتب مقالات هاجم فيها العلمانية ودعا إلى إقامة الدولة على أسس الشريعة الإسلامية [59]. وكان النورسي قد أذن لطلاب وأتباع الحركة، بشكل غير معلن، بالتصويت للحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950. وبعد فوز الحزب في تلك الانتخابات أرسل النورسي برقية إلى الديمقراطيين وصف فيها حكومة حزب الشعب الجمهوري بـ"الماسونيين الذين هدروا الدين والإيمان والأرواح في البلاد أثناء حكم الدكتاتورية والرئاسة الفردية..." [60]. كما أرسل برقية تهنئة إلى جلال بايار متمنياً له التوفيق في "خدمة الإسلام والوطن والأمة"، لكن النورسي بقي على مسافة من السياسة، وحتى من أراد من طلابه الخوض فيها كان عليه أن يفعل ذلك بشكل شخصي [61].

إن موقف النورسي من الحزب الديمقراطي يُفسر برغبته في منع عودة حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة، وفي مواجهة المد الشيوعي الذي ظهر بشكل جلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [62]. وبالرغم من موقفه المؤيد للحزب الديمقراطي إلا أن السلطات التركية أقامت دعوى ضده وقدمته للمحاكمة في كانون الثاني 1952 عندما قام أحد طلابه بطبع مؤلف النورسي الموسوم "مرشد الشباب". وقد عقدت المحكمة ثلاث جلسات لمحاكمته بين 22 كانون الثاني – 5 آذار 1952 انتهت بإثبات براءته [63]. وبعد محاولة اغتيال الصحفي أحمد أمين يلمان، وهو من يهود الدونمة ومعادٍ للإسلام، في عام 1952 شنّ يلمان حملة ضد طلاب النور وعدّ تنظيماتهم وسيلة تؤدي إلى زيادة العمل ضد العلمانية، وشاركت صحف علمانية أخرى في الحملة مما دفع الحكومة إلى إصدار أوامر بإغلاق جميع مراكز الصحف والمجلات الإسلامية واعتقال معظم الكتاب العاملين فيها [64]. وتكررت الحملة ضد طلاب النور في عام 1958 واعتُقل عدد منهم في أنقرة وإسطنبول وأسبارطة في 26 كانون الأول من ذلك العام [65].

توفي النورسي في 23 آذار 1960 تاركاً وراءه تراثاً فكرياً غنياً، ولم يقتصر تأثير تراثه هذا على تركيا حسب، بل خارج تركيا أيضاً. واستمر نشاط حركة النور في العقود اللاحقة حيث دعمت أحزاباً إسلامية سياسية ظهرت على الساحة التركية، لأن طلاب النور رفضوا، بصورة عامة، إقحام أنفسهم في السياسة عن طريق تحويل حركة النور إلى حزب [66].

إن موقف الحزب الديمقراطي المتسامح نسبياً تجاه المسألة الدينية جعله يتعرض لانتقادات من المعارضة، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري الذي أصبح "يشعر بالتهديد" و "بتقويض القيم الغربية". وكما لاحظ مندريس فإن المعارضة التي ساوت بين الإسلام والرجعية تمثل عقلية تتخفى وراء ستار الصفوة البعيدة كل البعد عن الشعب. واستطرد قائلاً "إن الزعم بأن هناك ردة في البلاد لهو كالزعم بأنكم (يقصد الجمهور) متخلفون وأميون وإنكم تفضلون أفكاراً من العصور الوسطى. فحسب ما تقوله دوائر المعارضة من مزاعم، فإن المجتمع التركي هو مجتمع متخلف مستعد للاتجاه إلى حركة دينية رجعية لا يمكن السيطرة عليها إلا بتهديد السلاح. إن ذلك لإهانة للمجتمع التركي... وفي رأي المعارضة، فإنه ليس هناك سوى حفنة من البشر الحقيقيين في هذا البلد ؛ هم المثقفون والمصلحون، أما بقيتكم فمتعصبون. إنكم في رأيهم أعداء الإصلاح، وأتباع المبادئ الرجعية "[67]. والحقيقة أن المحاولات التي قامت بها المعارضة العلمانية للمطابقة بين الحزب الديمقراطي والإسلام فيها الكثير من المبالغة، فالحزب الديمقراطي لم يكن حزباً إسلامياً، وإن موقفه تجاه المسألة الدينية كان مدفوعاً بالرغبة في كسب أصوات الناخبين، وبعدائه الشديد للشيوعية. فقد رفض مندريس ظهور أي شكل من أشكال التنظيم الحزبي الإسلامي الذي قد يستقطب القطاع الإسلامي في قاعدته الشعبية. وعلى هذا الأساس كان مندريس يدير "سياسة توازن" دقيقة بين النزعتين الإسلامية والعلمانية(66). ومن جهة أخرى حرص مندريس في أكثر من مناسبة على الإشارة إلى فصل الدين عن الدولة، مع ضمان احترام المشاعر الدينية. فقد صرح في 7 شباط 1953 "لسنا أنصاراً للشريعة بمفهوم إدخال الدين في الشؤون السياسية والدنيوية". وفي إجابته على مقترح قدم له غداة الفوز في انتخابات أيار 1954 قال مندريس "واجبنا الأول هو الدفاع عن الثورات التي أنجزها بلدنا، ولا نواجه تغييراً في القانون المدني. الشعب متدين، ولكنه متمدن أيضاً وتقدمي "[69]. وفيما عدا هذه التصريحات فإن مندريس لم يتردد في طرد بعض النواب في المجلس الوطني الكبير من الحزب بسبب ميولهم الإسلامية كما فعل في أوائل عام 1953 وفي منتصف تشرين الأول 1955 [70].

أطاح انقلاب عسكري، خطط له ونفذه ضباط متوسطي الرتب أساساً[71]، بحكومة مندريس فجر يوم 27 أيار 1960. وكان الانقلاب مدفوعاً بعوامل عديدة أبرزها :

1- قلق الجيش من تنامي التيار الإسلامي في البلاد، واستغلال الحزب الديمقراطي المشاعر الإسلامية لغايات سياسية، ويرى أحد الباحثين الأتراك أن "اعتقاد الجيش

بأن بعض الإسلاميين، مثل سعيد النورسي وطلابه – الذين حظوا بدعم كبير إبان العهد الديمقراطي – يريدون تركيا دولة دينية مرة أخرى كان من أهم الأسباب التي حركت الجيش للقيام بانقلابه"[72].

2- الاستياء من سياسات حكومة مندريس الاقتصادية التي حققت مكاسب كبيرة للتجار والصناعيين وكبار ملاك الأراضي، فضلاً عن مشاكل الاقتصاد التركي في النصف الثاني من الخمسينات حيث حل ركود اقتصادي محل الانتعاش النسبي في السنوات الأولى من حكم مندريس. وترتب على ذلك الركود ازدياد عدد العاطلين عن العمل، وانخفاض قيمة الليرة التركية وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأمر الذي أثقل كاهل العمال والفلاحين ذوي الدخل الثابت، ومنهم البيروقراطية الجيش[73]. وإذا أضفنا إلى ذلك تراجع نسبة العسكريين ضمن النخبة السياسية في عهد الحزب الديمقراطي، كما ذُكر سابقاً، فإن ما حصل في ذلك العهد كان بمثابة تراجع واضح في سلطة ومكانة دعامتي النظام الأتاتوركي، وهما البيروقراطية والجيش، لصالح التجار ورجال الأعمال وقسمٌ من النخب الريفية والإقليمية[74]. ومن هنا يرى بعضٌ من الباحثين أن انقلاب 27 أيار 1960 كان محاولة لإعادة خلق الهيكل النخبوي الذي قامت عليه الثورة الكمالية [75].

3- شعور الضباط بالإحباط من موقف مندريس غير المشجع لخطط إصلاح المؤسسة العسكرية التركية وتطويرها. وكانت مثل تلك الخطط قد قُدمت لحكومة مندريس منذ أوائل الخمسينات [76].

4- عامل خارجي تمثل في ارتفاع وتيرة النشاط السياسي للجيوش في العديد من الدول بينها دول عربية، وانعكاس ذلك على وعي الضباط الأتراك وعلى تسييس الجيش التركي، وقد تركت ثورة 23 تموز 1952 في مصر و14 تموز 1958 في العراق انطباعاً قوياً لدى الضباط الأتراك [77].

استغل الجيش التدهور الكبير الذي حصل في الأوضاع السياسية في البلاد، ولاسيما في شهري نيسان وأيار 1960، بسبب تفاقم الصراع بين حكومة مندريس وقوى المعارضة ولاسيما حزب الشعب الجمهوري، للقيام بالانقلاب فجر يوم 27 أيار 1960. ومنذ ذلك اليوم ولغاية إعادة السلطة إلى المدنيين بعد الانتخابات البرلمانية في 15 تشرين الأول 1961 حكم الجيش البلاد

من خلال "لجنة الوحدة الوطنية – Milli Birlik Komitesi "[78]، التي رأسها الجنرال جمال كورسيل.

بدأ الجيش صبيحة يوم الانقلاب حملة اعتقالات طالت رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس، وأعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي ونوابه في البرلمان، وآخرين محسوبين على النظام السابق من عسكريين ومدنيين. وقد عُرض 592 من هؤلاء على محكمة خاصة أصدرت بحقهم في منتصف أيلول أحكاماً بالإعدام والسجن لمدد مختلفة، وأخلت سبيل 123 منهم لعدم ثبوت الأدلة ضدهم. وقد نفذ حكم الإعدام بحق ثلاثة فقط وهم عدنان مندريس، ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو، ووزير المالية حسن بولاتكان في يوم 16 أيلول 1961. وخفف حكم الإعدام الصادر بحق بايار و11 شخصاً آخرين إلى السجن المؤبد من قبل "لجنة الوحدة الوطنية "[79]. وفضلاً عن ذلك قامت تلك اللجنة بعمليات تطهير واسعة داخل الجيش شملت عدداً كبيراً من الضباط، وفي الجامعات أيضاً حيث تم تسريح 147 أستاذاً في تشرين الأول 1960، وكان من الأسباب المعلنة رسمياً لهذا الإجراء "التطرف اليساري واليميني في القناعات السياسية، النزعة الانفصالية، التطرف الديني... "[80]. كما تم تشكيل لجنة متخصصة لوضع دستور جديد للبلاد، وقد أنجزت اللجنة مهمتها وطرح الدستور على الاستفتاء الشعبي في 9 تموز 1961 فحظي بموافقة نسبية، إذ صوّت أنصار حزب الشعب الجمهوري لصالحة بينما صوّت أنصار الحزب الديمقراطي المنحل بعدم الموافقة أو تحفظوا عليه[81]. وقد أكدت المادة الثانية من هذا الدستور على أن الجمهورية التركية دولة قومية، ديمقراطية، علمانية [82]. وفيما عدا الإجراءات السابقة، تم اتخاذ بعض الخطوات الأخرى مثل إلغاء القيود التي كانت حكومة مندريس قد فرضتها على الصحافةوالحريات، وإطلاق سراح المعتقلين لأسباب سياسية، ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي.

عرّف الضباط المؤيدون للمبادئ الأتاتوركية انقلاب 1960 بأنه استمرار للعلمانية وتأكيدٌ عليها. وكان من ضمن ما ورد في البيان الأول الذي صدر عن قيادة الانقلاب التعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية و "حمايتها من عبث العابثين بها "[83]. ومع ذلك كان على أولئك الضباط أن يأخذوا في الحسبان تغيّر الظروف، ومغزى الانبعاث الإسلامي وأهمية المشاعر الإسلامية في المجتمع، والتي عبّرت عن نفسها بوضوح عندما وجدت متنفساً لها في الخمسينات. إن بعض الضباط الأكبر سناً ورتبةً رأوا في الدين، إذا فُصل عن السياسة، عنصراً

أساسياً في حياة الفرد وبأنه ضرورة أساسية "للطبيعة الدينية للفلاح الأناضولي". وكانت هناك اعتبارات عملية مباشرة وراء هذا الموقف وهي أن المجنّدين الشباب من أبناء القرى كانوا يعدّون الخدمة العسكرية نوعاً من الواجب الديني وفقاً لنشاتهم التقليدية وفهمهم للسلطة، وكان انضباط هؤلاء وولائهم يستمد القوة من رؤيتهم هذه [84].

لقد تعامل الجيش بعد الانقلاب مع مسالة الدين من منظورين، الأول هو توظيف الدين لصالح الانقلاب العسكري وسياسات الحكومة، والثاني الحد من أنشطة دينية معينة، ومنع الأحزاب السياسية من استغلال الدين لتحقيق غايات سياسية. وهكذا أعاد الانقلاب تأسيس الفصل الأتاتوركي القديم بين الإسلام "المتنوّر" و"الإسلام الرجعي" [85].

فيما يخص توظيف الدين لصالح الانقلاب وكسب التأييد لسياسات الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب نلاحظ أن الجنرال جمال كورسيل حرص أثناء جولاته في أنحاء البلاد على الإشادة بالإسلام وقيّمه وأهميتها بالنسبة للمجتمع. ففي الخطاب الذي ألقاه في مدينة ملاطية، وطلب فيه من الشعب أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد قال كورسيل "إن الإسلام يأمرنا بالعمل والوصول ببلدنا إلى مستوى أعلى". كما ألقى خطاباً في أرضروم جاء فيه "... إن أولئك الذين يلقون على الدين مسؤولية تخلفنا مخطئون. كلا، إن سبب تخلفنا ليس الدين وإنما أولئك الذين قدموا لنا ديننا بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر أديان العالم قدسيةً وبناءً وحيويةً وقوة، وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام..." [86].

وفي السياق ذاته أكدت "لجنة الوحدة الوطنية" أن رفع الأذان سيبقى بالعربية، وإن الإذاعة التركية ستواصل بث قراءة القرآن الكريم، وأن الدولة ستسمح للمساجد أن تؤدي مهامها العادية [87]. كما قبلت اللجنة التغييرات الأخرى التي حدثت في الخمسينات في مجال التعليم الديني، مثل افتتاح مدارس الأئمة والخطباء، وكذلك افتتاح معهد إسلامي عالي في عام 1959، مع إدخال بعض الإصلاحات عليها. وتقرّر تضمين مناهج دراسة الأئمة والخطباء دروساً في الاقتصاد والاجتماع، والقانون المدني، وعلم الفلك لتصبح أكثر تقدمية وعلمانية [88]. وأوضح خيري موجمي أوغلو، وزير الدولة آنذاك، أن الحكومة حريصة على إعطاء أفضل التدريبات لرجال الدين ليتمكنوا من أداء مهامهم بصورة أفضل [89]. وتقرّر أن يقوم خبراء من أكاديمية الفنون الجميلة بإصلاح المساجد وترميمها لأنها كانت من نماذج العمارة التركية. كما تقرّر ترجمة القرآن حتى يمكن للأتراك قراءته وفهمه،

وتقرر أيضاً أن تُسلم الحكومة التعليم الديني لرجال الدين مع عدم السماح لهم باستغلاله لأغراض سياسية [90].

أما بالنسبة للمنظور الثاني فقد اتخذت حكومة الانقلاب إجراءات مشدّدة لحظر نشاط الطرق الصوفية والحركات الدينية مثل النقشبندية وجماعة النور، وأعلنت على لسان المتحدثين باسمها بأن الهدف الأساسي هو "الحفاظ على ديننا المقدس، الذي هو كنز الحرية والضمير، نقياً دون شائبة، وحمايته من أن يصبح أداةً للحركات الرجعية السياسية"[92]. أما دستور عام 1961، الذي تمت صياغته حسب توجيهات وتوصيات "لجنة الوحدة الوطنية"[93]، فقد شدّد أيضاً على منع استغلال الدين لغايات سياسية. إن المادة (19) منعت استغلال الدين والمشاعر الدينية، بأي صورة، بهدف تحقيق نفوذ أو مصالح شخصية وسياسية، أما المادة (57) فقد أكدت على ضرورة انسجام الأحزاب السياسية مع مبدأ العلمانية [94]. ومن جهة أخرى طلب قادة "لجنة الوحدة الوطنية" من الأحزاب السياسية إصدار إعلان عام بأنها لن تستغل الإسلام لأغراض سياسية خلال وبعد الانتخابات العامة التي تقرر إجراؤها في 15 تشرين الأول 1961 [95]. ويبدو أن تلك الانتخابات لم تشهد استغلالاً للدين في السياسة، لكن ما حصل في الانتخابات اللاحقة عام 1965 كان أمراً مغايراً لذلك تماماً.

هوامش الفصل الثاني

(1) Bulent Daver ،" Secularism in Turkey." Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi ،Cilt ،IV ، Sayi ،II ،Mart ،1988 ،PP. 301305 ،.

(2)Uriel Heydt ،" Islam in Modern Turkey." Journal of the Royal Central Asian Society ، vol. XXXIV ،January 1947 ،P. 308.

(3) خليل إبراهيم الطيّار، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – 2004) ص ص 28-29.

(4) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه (بيروت – دار الكلمة للنشر – 1982) ص ص 280-281.

(5) Zürcher ،op. cit ، P. 252.

(6) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأحزاب يُنظر،

احمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 265، 267 ؛ Yücel ،op.cit ،pp. 28 ، 32 .

(7) بعد نصف قرن من قيام الجمهورية التركية كتب أحد الباحثين الأتراك قائلاً "إن الفرد التركي يعتبر نفسه تركياً أولاً، وعلى القدر ذاته من الأهمية يعد نفسه مسلماً" ينظر،

Metin Tamkoç ،" Stable Instability of Turkish Polity." Middle East Journal ،Vol. 27 ، No. 3 (Summer – 1973) P. 331.

(8) أحمد ومراد، المصدر السابق، ص 268.

(9)Feroz Ahmad ،The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975,(London-1977) P.364.

(10) خليل علي مراد، 'الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا 1946-1960'، في، إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة (الموصل – جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية – 1996) ص 76.

(11) الطيّار، المصدر السابق، ص 30.

(12)Mohammed R. Feroze ،Islam and Secularism in Post-Kemalist Turkey ،(Islamabad – 1976) P. 114.

(13) مراد، الأحزاب السياسية...، ص 76.

(14)Feroze ،op. cit ،PP. 114-115 ; Ahmad ،The Turkish Experiment ... ،P. 370.

(15) مراد، الأحزاب السياسية...، ص 74.

(16) حصل الحزب الديمقراطي في تلك الانتخابات على 396 مقعداً مقابل 68 مقعداً لحزب الشعب الجمهوري، و 7 مقاعد للمستقلين، ومقعد واحد لحزب الأمة، وبقي 15 مقعداً خالياً ثم انخفض إلى مقعدين بعد الانتخابات الفرعية في 16 أيلول 1951، إذ أصبح عدد مقاعد الحزب الديمقراطي 411 مقعداً وحزب الشعب الجمهوري 61 مقعداً، والمستقلون 12 مقعداً، وحزب الأمة مقعد واحد. يُنظر، أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1950-1980 (بغداد – دار الحرية للطباعة – 1989) ص ص 47-48.

(17) المصدر نفسه، ص ص 52-53.

(18)Mardin ،Center – Periphery Relations … ،P. 185.

(19)Ibid ،P. 183.

(20) مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص ص 302-303.

(21) أحمد، المصدر السابق، ص 260.

(22) رضوان، المصدر السابق، ص 71.

(23) الزّين، المصدر السابق، ص 273.

(24) رضوان، المصدر السابق، ص 72.

(25) ولد جلال بايار في عام 1883 في قرية گمليك في ولاية بورصة، وفي عام 1908 انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انتُخب في 1919 عضواً في البرلمان العثماني في إسطنبول نائباً عن مدينة صاروخان (مانيسا الحالية). انضم إلى الكماليين في أنقرة عام 1920، وعين وزيراً للاقتصاد في حكومة أنقرة في شباط 1921، كما شارك في الوفد التركي إلى مؤتمر لوزان في 1922 بصفة مستشار لعصمت اينونو. وفي 26 آب 1924 أسس بنك العمل "Iş Bankasi" في أنقرة وأصبح مديراً للإدارة فيه حتى عام 1932. تولى منصب رئيس الوزراء بين 25 تشرين الأول 1937- 25 كانون الثاني 1939. انشق عن حزب الشعب الجمهوري في نهاية الحرب العالمية الثانية وأسس الحزب الديمقراطي مع عدنان مندريس ومحمد فؤاد كوبرلو ورفيق كورالتان في 7 كانون الثاني 1946. وبعد فوز الحزب في انتخابات 1950 تولى بايار رئاسة الجمهورية التركية حتى الانقلاب العسكري في 27 أيار 1960. اعتُقل مع العديد من الشخصيات القيادية والمسؤولة في الحزب والدولة، وحكم عليه بالإعدام في 15 أيلول 1961. وبسبب كبر سِنه وحالته الصحية خُفف الحكم إلى السجن المؤبد، ثم أطلق سراحه في 7 تشرين الثاني 1964. توفي في إسطنبول في 22 آب 1986. ويذكر البعض بأنه كان ماسونياً وأن هذا الأمر لم يكتشف حتى عام 1951.

(26) ولد عدنان مندريس في ايدين عام 1899، وكان والده من كبار ملاكي الأراضي. درس في الجامعة الأمريكية في أزمير، وحارب ضد اليونانيين أثناء حرب الاستقلال. ثم درس في كلية الحقوق في أنقرة وتخرّج منها. انضم إلى حزب الشعب الجمهوري في عام 1931 بدعوةٍ من مصطفى كمال أتاتورك، وانتُخب نائباً عن ايدين في المجلس الوطني الكبير. طرد من حزب الشعب الجمهوري في 1945 لانتقاده سياسات عصمت اينونو والحزب. وهو من الأعضاء المؤسسين للحزب الديمقراطي. تولى رئاسة الوزراء بين 1950-1960، اعتقل بعد انقلاب 27 أيار 1960 وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم في 17 أيلول 1961.

(27) أحمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 274 – 276.

(28) محمد نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة...، ص 153.

(29)Daver ،op. cit ،P. 298.

(30)Ibid ،P. 302 ; Geoffery Lewis ،Modern Turkey (New York – 1974) P. 143.

(31)Ahmed ،op. cit ،P. 365.

(32) نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة، ص ص 153-154.

(33)Daver ،op. cit ،P. 302 ; Robinson ،op. cit ،P. 203.

ويذكر مصدر آخر أن عدد المساجد الجديدة بين 1950-1960 بلغ 15000 مسجداً، يُنظر،

Jacob M. Landau ،Exploring Ottoman and Turkish History (London – C.Hurst & Co. Publishers – 2004) P. 136.

(34) مراد، الأحزاب السياسية...، ص 78.

(35) المصدر نفسه، ص 79.

(36) دخلت الطريقة أولاً إلى مدينة سيماو Simav في غرب الأناضول على يد ملا عبد الله الهي السيماوي (ت 1490). ثم انتقل نشاطه إلى العاصمة إسطنبول بعد وفاة السلطان محمد الفاتح (1451-1481) حيث أسس مركزاً للطريقة هناك. ينظر،

The Encyclopedia of Islam ،New Edition ،Vol. VII (Leiden – E.J. Brill – 1993) P.936 ; Dina Le Gall ،A Culture of Sufism ،A Naqshbandis in the Ottoman World 1450-1700 (New York – Sunny Press – 2005) P. 18.

(37) لمزيد من التفاصيل عن الشيخ خالد النقشبندي ودوره يُنظر،

عباس العزاوي، "مولانا خالد النقشبندي" مجلة المجمع العلمي الكردي، العدد 1، 1973، ص ص696 – 727 ؛

Butrus Abu – Manneh ،" The Naqshbandiyya – Mujaddidiyya in the Ottoman Lands of Early 19th Century " Die Welt Des Islam ،Vol. XXII ،Nr. 1-4 (1982) PP. 1-17.

(38) محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (بيروت – 1997) ص 39.

(39) رضوان، المصدر السابق، ص 87.

(40) للمزيد من التفاصيل عن سيرة أحمد التيجاني ونشاطه الديني والصوفي حتى وفاته في مدينة فاس المغربية في عام 1815 يُنظر،

Jamil M. Abun – Nasr ،The Tijaniyya : A Sufi Order in the Modern World (London – Oxford University Press – 1965) PP. 11-26.

(41) Ibid، (42)P. 161. (43)Ibid. طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 – 1983، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل – كلية التربية – 1999، ص ص 63-64.

(44) مراد، الأحزاب السياسية...، ص 78.

(45) المصدر نفسه، ص 82 ؛ الجليلي، المصدر السابق، ص 64.

(46) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1990) ص 74.

(47) عصمت برهان الدين، "الطريقة السليمانية (سليمانجيلر) في تركيا المعاصرة"، مجلة دراسات إقليمية، السنة 5، العدد 11، تموز 2008، ص ص 110-111.

(48) رضوان المصدر السابق، ص 88.

(49) برهان الدين، المصدر السابق، ص 113.

(50) نور الدين، قبعة وعمامة...، ص 47 ؛ الجليلي، المصدر السابق، ص 65 ؛ برهان الدين، المصدر السابق، ص 12.

(51) الناصري، المصدر السابق، ص 72.

(52) برهان الدين، المصدر السابق، ص 118.

(53) تنقسم حياة النورسي إلى مراحل ثلاث الأولى : سعيد القديم وتمتد إلى عام 1926، وهي مرحلة انخراطه في الحياة السياسية، على أمل الدعوة للإسلام ونشره عن طريقها، حتى تبين له فيما بعد فساد هذا العمل، لأن وسائل السياسة الخبيثة لا تصلح في بناء الخطاب الإسلامي القادر على البلوغ بالرسالة إلى غايتها أو الوصول بها إلى مداها. والثانية : سعيد الجديد وتمتد بين عامي

1926–1949 والتي شهدت تحولاً من السياسة والتركيز على إنقاذ الإسلام فكان يردد "أعوذ بالله من الشيطان والسياسة". أما المرحلة الثالثة فهي : سعيد الثالث، وتزامنت مع فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات أيار 1950 على منافسه حزب الشعب الجمهوري وتستمر لحين وفاته في عام 1960. يُنظر، فكرت رفيق السيد، "سعيد النورسي والفكر السياسي التركي المعاصر 1873 – 1960"، مجلة دراسات إقليمية، السنة (3)، العدد (5)، حزيران 2006، ص ص 59–60.

(54) اعتقلت السلطات الكمالية النورسي ونفته إلى (بارلا) حيث بقي بين 1926–1935، ونفي بعدها إلى قسطموني حتى 1943، ثم السجن في دنيزلي والنفي إلى أميرداغ 1943–1948 ثم السجن في أفيون 1948–1949، للتفاصيل يُنظر، إيمان غانم شريف، سعيد النورسي : حياته ونشاطه السياسي في تركيا 1876–1960، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل – كلية الآداب – 2008، ص ص 115–170.

(55) المصدر نفسه، ص 183.

(56) قدم النورسي منذ عام 1896 مشروعاً لإنشاء جامعة إسلامية في شرق الأناضول باسم "مدرسة الزهراء" على غرار الجامع الأزهر في القاهرة، وقد سعى إلى تحقيق الفكرة لدى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في 1896 و 1907 لكن دون جدوى. يُنظر، المصدر نفسه، ص ص 18–24 ؛
Mary F. Weld ،Bediüzzaman Said Nursi ،Entelektuel Biyografisi ،Çeviren ،Celil Taşkin (Istanbul – Etkileşim Yayinlari – 2005) pp. 49-52.

(57) إبراهيم خليل أحمد، "الحركة النورسية في تركيا المعاصرة" بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية 30/ 5 – 1/ 6/ 1986، ص 17.

(58) المصدر نفسه، ص 19.

(59) إبراهيم خليل العلاف، خارطة التوجهات الإسلامية في تركيا المعاصرة (الموصل – مركز الدراسات الإقليمية – 2005) ص 20.

(60) شريف، المصدر السابق، ص 171.

(61)Weld ،op.cit ،p. 378.

(62)Ibid ،p. 379.

(63) راجع التفاصيل في، شريف، المصدر السابق، ص ص 176–178 ؛ Ibid، pp. 383-386.

(64) شريف، المصدر السابق، ص 179.

(65) المصدر نفسه، ص 185.

(66) أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا (عمّان – دار البشير – 1992) ص 123.

(67) فيروز أحمد، "النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة" في، نوبار هوفسبيان (محرر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد ومراجعة غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت – مؤسسة الأبحاث العربية – 1985) ص 132.

(68) نور الدين، قبعة وعمامة...، ص 22.

(69) الطيّار، المصدر السابق، ص 34.

(70) النعيمي، المصدر السابق، ص ص 46–47.

(71) لمزيد من التفاصيل عن الانقلاب والعناصر التي خططت له ونفذته، والتنظيمات السرية التي شكلتها مجموعات من الضباط داخل الجيش منذ منتصف الخمسينات لذلك الغرض، ينظر،
فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا : الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني (دمشق – دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع – 1998) ص ص 50–70 ؛ برنار فرنبيه، "دور الجيش في السياسة التركية"، ترجمة غانم محمد الحفو، أوراق تركية معاصرة، السنة(1)، العدد (1)، حزيران 1987، ص ص 72–74.

(72) هذا رأي شريف ماردين وقد ورد في،
طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة : دراسة في الفكر والممارسة (القاهرة – جواد الشرق للنشر والتوزيع – 2001) ص 80 ؛ ويذكر باحث آخر أن بعض الضباط البارزين في انقلاب 1960 أبلغوه بأن الدين عُدّ مسألة ثانوية لأنه لم تكن هناك محاولة واسعة لانبعاث الإسلام التقليدي. ينظر، Karpat، op. cit، P. 1671.

(73) للمزيد من التفاصيل عن سياسة حكومة مندريس الاقتصادية، ومشكلات البلاد الاقتصادية في عهده، ينظر، ساجلار كيدر، "تركيا الحديثة"، في، هوفسبيان، المصدر السابق، ص ص 37–41 ؛ عبد الجبار قادر غفور، "انقلاب عام 1960 في تركيا : تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية". دراسات تركية، العدد 1، السنة الأولى، كانون الثاني 1991، ص ص 16–21.

(74) Tachau & Heper، op. cit، P. 20.

(75) Ümit Cizre، " Ideology Context and Interest : The Turkish Military." in Reşat Kasaba (ed.)، the Cambridge History of Turkey، Vol. 4 (Cambridge – Cambridge University Press – 2008) P. 309.

(76) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 277–279.

(77) دانيلوف، المصدر السابق، ص 68.

(78) أصبحت "لجنة الوحدة الوطنية" التي كانت تتألف من 38 ضابطاً أعلى سلطة تشريعية في البلاد بعد الانقلاب. وقد انتخبت هذه اللجنة الجنرال جمال كورسيل رئيساً لها، ورئيساً مؤقتاً للجمهورية التركية، وللحكومة التي تألفت من عسكريين ومدنيين "تكنوقراط" في غالبيتهم. وقد احتفظ كورسيل لنفسه في هذه الحكومة بمنصب وزير الدفاع أيضاً. وبعد استقالة هذه الحكومة في 31 آب 1960 أعقبتها حكومة أخرى على شاكلتها، وبرئاسة كورسيل أيضاً، استمرت حتى 16 تشرين الأول 1961 عندما حلت "لجنة الوحدة الوطنية" نفسها وأعيدت السلطة إلى حكومة مدنية، ينظر، الزين، المصدر السابق، ص 304.

(79) غفور، المصدر السابق، ص ص 13-14 ؛ Don Peretz، The Middle East Today (California – Greenwood Publishing Group – 1994) P. 184.

(80) دانيلوف، المصدر السابق، ص 86 ؛ الزين، المصدر السابق، ص ص 304-305.

(81) الزين، المصدر السابق، ص 306 ؛ مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص ص 405-406.

(82) الجليلي، المصدر السابق، ص 82.

(83) الزين، المصدر السابق، ص 298 ؛ هلال، المصدر السابق، ص 111.

(84) Karpat، op. cit، PP. 1671-1672.

(85) M. Hakan Yavuz، Islamic Political Identity in Turkey (New York – Oxford University Press – 2003) P. 64.

(86) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 135.

(87) Yavuz، Islamic Political Identity، P. 64. وينسب ياوز موقف "لجنة الوحدة الوطنية" هذا إلى عدم الرضا الشعبي المتزايد في البلاد. وفي هذا الصدد يذكر إريك زورشر أيضاً أن الانقلاب العسكري قوبل بالارتياح في إسطنبول وأنقرة فقط، ولاسيما في أوساط الطلاب والنخبة المثقفة، بينما لم يكن هناك دليل على تراجع شعبية مندريس في المناطق الأخرى، Erik Jan Zürcher، Turkey : A Modern History (U.S.A – I.B Tauris Publishers) P. 241.

(88) فيروز أحمد، "النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 135 ؛ هلال، المصدر السابق، ص 136.

(89) السيد، المصدر السابق، ص 83.

(90) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص ص 135-136.

(91) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 143، وتذكر المصادر أن جثمان سعيد النورسي، الذي دفن في الجامع الكبير في مدينة أورفة بعد وفاته في 23 آذار 1960، قد نقل من مكانه بعد

الانقلاب العسكري ودفن في مكان غير معلوم في أسبارطة، شريف، المصدر السابق، ص ص 188-189.

(92) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص ص 134-135.

(93) Landau، op. cit، P. 137.(94) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور (لبنان – رياض الريس للكتب والنشر – 2008)، ص 78 ؛ النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 189.

(95) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 136.

الفصل الثالث

موقف الجيش من دور الإسلام والتيار الإسلامي في الستينات والسبعينات

الفصل الثالث

موقف الجيش من دور الإسلام والتيار الإسلامي في الستينات والسبعينات

أعاد الجيش السلطة إلى المدنيين بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في 15 تشرين الأول 1961. وقد فاز حزب الشعب الجمهوري فيها بنسبة 36,7٪ من مجموع أصوات الناخبين، وجاء حزب العدالة[1] في المرتبة الثانية بحصوله على 34,7٪ من مجموع الأصوات، وتوزعت بقية الأصوات على الأحزاب الأخرى (حزب تركيا الجديدة والفلاحين القومي الجمهوري). واستناداً إلى هذه النتائج تشكلت حكومة ائتلافية بين الحزبين الأولين برئاسة عصمت إينونو، كما انتخب المجلس الوطني الكبير الجنرال جمال كورسيل رئيساً للجمهورية [2]. وفي أيار 1962 انفرط عقد الحكومة الائتلافية بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وتلتها حكومات ائتلافية أخرى بين حزب الشعب الجمهوري وأحزاب أخرى حتى انتخابات تشرين الأول 1965 عندما فاز حزب العدالة بحوالي 54٪ من مجموع الأصوات مقابل 29,7٪ لحزب الشعب الجمهوري، وتوزعت بقية الأصوات على أحزاب أخرى (الأمة، العمال التركي، تركيا الجديدة، الفلاحين القومي الجمهوري)[3]. ووفقاً لهذه النتيجة شكل حزب العدالة الحكومة بمفرده برئاسة سليمان ديميريل [4]. وفاز حزب العدالة مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1969، ولكن بنسبة أقل، إذ حصل على 47٪ من الأصوات مقابل 27٪ لحزب الشعب الجمهوري، فيما حصلت الأحزاب الأخرى على بقية الأصوات[5]. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ديميريل،الذي بقي في السلطة لغاية الانقلاب العسكري الثاني في 12 آذار 1971.

كان حزب العدالة بمثابة وريث للحزب الديمقراطي. وكان من بين مرشحي حزب العدالة الفائزين في انتخابات 1965 أكسيل مندريس، ابن عدنان مندريس، ونيلوفر بايار، ابنة الرئيس جلال بايار. وبعد أن تولى ديميريل رئاسة الحكومة بعد تلك الانتخابات اقترح قانوناً للعفو العام يستعيد بموجبه أنصار عدنان مندريس حقوقهم وحرياتهم، ويكون لهم الحق أيضاً في العودة إلى وظائفهم السابقة، إلا أن الجيش عدّ مشروع القانون هذا خروجاً على أهداف

انقلاب 27 أيار 1960، واستخدم رئيس الجمهورية الجنرال كورسيل حق النقض (الفيتو) ضده، ولم يصدر العفو سوى عن جلال بايار[6].

بالرغم من تأكيد حزب العدالة في برنامجه على أنه لا يمثل طبقة اجتماعية معينة، بل يتكون من الفلاحين والمزارعين والعمال والحرفيين ويدافع عن حقوقهم[7]، إلا إن قيادة الحزب كانت تمثل مصالح البرجوازية العليا وامتيازات كبار ملاكي الأراضي، كما دعى إلى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا[8]. وقد اعتمد ديميريل في كسب التأييد على الدوائر السياسية التي كانت تؤيد الحزب الديمقراطي سابقاً، كما اعتمد أيضاً على شبكة غير رسمية تضم الجماعات الدينية المنتشرة في البلاد[9]. والواقع أن حزب العدالة أعطى مفهوماً جديداً للعلمانية يتجاوز حدود العلمانية الأتاتوركية، فقد أكدّ في المادة (5) من برنامجه الداخلي على أهمية الأيمان بالقيم والتقاليد في النظام الاجتماعي، كما أشار في المادة (8) إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع صلاتهم مع الدين، وإن أي مواطن حر في العبادة بموجب معتقداته الدينية والمذهبية. إلا أن المادة (10) من ذلك البرنامج أقرّت انفصال الدين عن الشؤون الدنيوية، مع اعتراف الحزب بالحقوق الفردية للعبادة[10].

في تموز 1965 صدر في تركيا قانون جديد للأحزاب السياسية أكدّ على حماية أسس العلمانية و"إصلاحات" أتاتورك، كما منع الأحزاب السياسية من استغلال الدين لغايات سياسية، ومع ذلك فإن معظم الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات تشرين الأول1965 قامت باستغلال الدين في حملتها الانتخابية [11]. وقد نُسب فوز حزب العدالة فيها إلى استغلال الرموز والمشاعر الإسلامية [12]، وكان لهذا الحزب نصيب كبير من الأصوات المؤيدة في المناطق الريفية [13].

إن مسعى الأحزاب السياسية للاستفادة من عامل الدين في الانتخابات البرلمانية يمكن أن يُفهم من حقيقة أن حقبة الستينات في تركيا تميزت ببروز أوضح لمظاهر الحياة الإسلامية، وإدراك أكثر لأهمية الدين في الحياة العامة [14]. ويُعزى هذا الأمر إلى عدة عوامل من بينها احتدام الصراع الإيديولوجي بين الأحزاب والتنظيمات اليمينية واليسارية في تلك الحقبة، خصوصاً وأن دستور 1961 أبدى تساهلاً أكثر من دستور 1924 إزاء طيف واسع من النشاط السياسي يمينياً كان أم يسارياً[15]. وفي سياق ذلك الصراع كان هناك ميلٌ لاستخدام الفاظ مثل "شيوعي" أو "موسكوفي" لوصف الراديكاليين أو الاشتراكيين، و"ماسوني" و"صهيوني" لوصف

من يفضلون الرأسمالية الاحتكارية الحديثة. وفي كل الحالات كانت دلالات هذه الألفاظ دلالات دينية بالدرجة الأولى، فالشيوعيون والماسونيون والصهاينة يُعدّون جميعاً من المعادين للإسلام. وفي الوقت نفسه كانت هذه الألفاظ تتسم ببعد سياسي لم يكن متوافراً في ألفاظ "ملحد" و"كافر" التي كانت تُنعت بها المعارضة في الخمسينات [16].

أما العامل الآخر فهو أن دستور عام 1961 الذي شدّد على منع استغلال الدين لغايات سياسية، قد أكدّ أيضاً على "حرية العبادة والتنظيم ونشر الأفكار المتعلقة بالإيمان والدين"، بل وجرى السماح بإعادة البحث والتنقيب في تاريخ الأتراك لدرجة الإشارة بالمجد إلى "تركيا العثمانية"[17]. وفضلاً عن ذلك هناك عامل الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والعيش. فقد تدفق عدد كبير من هؤلاء إلى المدن الكبرى في غرب البلاد، لاسيّما إسطنبول وأنقرة، واتجه آخرون إلى مدن عديدة أخرى في البلاد. ووفقاً لأحد الباحثين فإن هذه الهجرة أدت إلى زيادة في عدد المدن التي يتجاوز عدد سكانها 100,000 نسمة من 2 مدينة في 1955 إلى 30 مدينة في 1970 [18]. وكان المهاجرون يحتفظون بروابطهم مع الريف، كما أن هجرتهم كانت تجلب معها أنماطاً من القيم المحافظة لسكان الريف إلى المدن، حيث كانت مظاهر الحياة الإسلامية التي برزت في الخمسينات تتواصل فيها. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن بناء المساجد والجوامع الجديدة استمر بنفس الوتيرة التي كان عليها في عهد الحزب الديمقراطي، فقد تم بناء 6000 مسجد وجامع جديد بين 1960-1964[19].

وخلال حقبة الستينات أيضاً تضاعفت أعداد مدارس الأئمة والخطباء[20]، كما ازداد عدد مدرسيها من 337 مدرس إلى 1173 مدرساً بين السنتين الدراسيتين 1960-1961 و 1968-1969، كما ازداد عدد طلابها خلال الفترة ذاتها من 4548 إلى 37862 طالباً[21]. وبالإضافة إلى هذه المدارس تم تأسيس معاهد إسلامية عليا في مدن قونية في عام 1962، وقيصري في عام 1965، وأزمير في عام 1966، وأرضروم في عام 1969[22]. أما دورات تعليم القرآن الكريم فقد ازداد عددها من 301 في نهاية عهد الحزب الديمقراطي إلى 434 خلال السنة الدراسية 1964-1965، ثم إلى 786 في عام 1971 [23]. وفضلاً عن ذلك كانت هناك دورات تعليم إسلامية أخرى تنظمها سراً بعض الجماعات الدينية، ولاسيما جماعة النور، رغم الحظر الذي فرضه الجيش على الطرق الصوفية والحركات الدينية بعد انقلاب 1961[24].

إن هذا التوسع في التعليم الديني والتعليم الرسمي، لاسيما بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة، أدى إلى ظهور فئات من المتعلمين من ذوي القيم المحافظة الأمر الذي أدى إلى توسيع مساحة تقبل المواطن والناخب التركي لطروحات تنبع من هذه القيم وتتفق معها[25]. ومما عزّز ذلك أيضاً إصدار الكثير من الأدبيات الدينية من كتب ومجلات وصحف. وقد أفردت صحف عديدة صفحات خاصة للموضوعات الإسلامية، وكانت ثمة جهود لتكوين جبهة ضد اليسار من خلال الكتابات والمقالات التي تستخدم الإسلام في ثنائياتها مثل (اشتراكية الإسلام) و(الإسلاموالقومية) و(ديمقراطية الإسلام) و(العدل الإسلامي)[26].

وفيما يخص التنظيمات السياسية الإسلامية في تركيا خلال تلك الحقبة لا توجد سوى تقارير، يصعب التثبت من دقتها، عن وجود شبكة من الخلايا الإسلامية في تركيا، والتي يديرها تنظيم الأخوان المسلمين عالمياً[27]، وعن نشاطتنظيمي يرتبط بحزب التحرير الإسلامي[28] في تركيا منذ عام 1967 [29]. ولذا يمكن القول أن الساحة السياسية التركية خلت في الستينات من وجود تنظيم أو حزب ذو نزعة إسلامية[30]، وإن أول حزب من هذا النوع هو حزب النظام الوطني الذي تأسس في بداية عام 1970.

إن حزب العدالة الذي حظي بتأييد ذوي التوجهات الإسلامية بشكل واضح منذ الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1969 أخذ يخسر هذا التأييد تدريجياً في نهاية الستينات بسبب عاملين أساسيين ؛ أولهما المنافسة على الزعامة داخل الحزب وثانيهما السياسات الاقتصادية لحكومة ديميريل. ففي سياق تحول الاقتصاد التركي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية في الستينات، انتهجت حكومة حزب العدالة سياسة اقتصادية اتسمت بعدم التوازن، كما قاومت التخطيط المركزي والإصلاحات الهيكلية الضرورية لنمو اقتصادي سليم طويل المدى[31]. وقد أدت سياسة الديون الطويلة الأجل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حدوث تضخم اقتصادي مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات. كما أن فتح أبواب البلاد أمام الشركات الأجنبية أدى إلى زيادة ارتباط الاقتصاد التركي بالاقتصاد الغربي، إضافة إلى هيمنة تلك الشركات الأجنبية على مرافق الحياة الاقتصادية التركية، لاسيما صناعة تكرير النفط واستخراج المعادن والصناعات الكيماوية والهندسية مما قيّد الاقتصاد التركي[32]. ومنذ الوصول إلى السلطة في عام 1965 كانت هناك توجهات داخل حزب العدالة لتأمين مواقع الرأسمالية الصناعية التركية. وانعكس هذا في تشكيل ظروف ملائمة لتدفق رأس المال إلى الصناعة، على

سبيل المثال، عن طريق نقله من الزراعة إلى الصناعة عبر رفع الضرائب على مالكي الأراضي. وأدت السياسة الضريبية لحكومة حزب العدالة إلى بعض الانتقاص من مصالح البرجوازية الصغيرة أيضاً[33]. وهكذا كان الصناعيون المستفيد الأول من تلك السياسة، بينما عانت شرائح واسعة من أبناء المجتمع التركي من آثارها السلبية. وكانت الأناضول من أكثر المناطق تضرراً جراء تلك السياسات مما أفقد حزب العدالة تأييد الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ذات الاتجاه الديني. ذلك أن نمو القطاع الاقتصادي الحديث، وتآكل القطاع التقليدي، جعل الجماعات البرجوازية الصغيرة تتشكك في سياسات حزب العدالة التي كانت تؤيدها من قبل. وراحت هذه الجماعات تشكو حالتها لرئيس الوزراء ديميريل، وتطالبه باتخاذ إجراءات ضد الاحتكارات الآخذة في الاتساع، وعندما رفض أن يفعل ذلك أخذوا يتركون حزبه لكي يُنظّموا أنفسهم ضد التغيير الاجتماعي – الاقتصادي الذي كان يُقوض أسلوب حياتهم [34]، بعد أن أدى تمركز راس المال وتقوية ضغطه إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة الآيلة إلى الإفلاس[35]. وكان هذا الواقع سبباً مباشراً لظهور "حزب النظام الوطني – Milli Nizam Partisi" في 26 كانون الثاني 1970، كما تعرض حزب العدالة إلى انشقاق مهم في 18 كانون الأول من ذلك العام أيضاً تمخض عنه تأسيس "الحزب الديمقراطي" [36].

تأسس حزب النظام الوطني على يد نجم الدين أربكان[37]، الذي كان من نشطاء حزب العدالة في الستينات بحيث عُين في منصب الأمين العام لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية بقرار من قيادة الحزب في عام 1966. إلا أن أربكان انتقد مراراً النهج السياسي والاقتصادي لهذا الاتحاد، فقد صرح بأن آلية عمل هذا الاتحاد تخدم مصالح الرأسمال التجاري الكبير في المدن الكبيرة، الذي يقتطع لنفسه النصيب الأكبر من مُنح الاستيراد، بينما "يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً". وأكد أربكان بأن اتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية يعمل "كهيئة كومبرادورية – ماسونية للأقلية"، وإن "هذه المنظمة الاقتصادية القوية تقع تحت السيطرة الكاملة لكومبرادورية التجار والرأسمالية الصناعية" التي لا ترغب في تطوير أوضاع ملاك الأناضول وتريد أن تمسك بجميع خيوط الإدارة في قبضتها. ودعا أربكان إلى ضرورة تمثيل تجار الأناضول وصناعييه في اتحاد المجالس هذا، وبأن يصبح الاتحاد مدافعاً عن مصالحهم[38].

أثارت ملاحظات وانتقادات أربكان هذه حفيظة قيادة حزب العدالة، التي أقدمت على عزله من منصب الأمين العام لهذا الاتحاد في عام 1968. ومع أن أربكان تمكن في أيار عام 1969

من الفوز مجدداً، عن طريق الانتخاب، بمنصب أمين عام اتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، إلا أن السلطة الحاكمة لم تعترف بنتائج الانتخابات واستخدمت الشرطة لإبعاده عن هذا المنصب. وفي أيلول 1969 ألقى أربكان خطاباً انتقد فيه سياسة ديميريل. وشارك في الانتخابات البرلمانية في ذلك العام كمرشح مستقل عن مدينة قونية واستطاع الفوز بعضوية المجلس الوطني الكبير. وبعد هذا الفوز صرح أربكان عن نواياه لتأسيس حزب جديد "مؤسس على المبادئ الإسلامية". وفي 26 كانون الثاني 1970 أسس ذلك الحزب باسم "حزب النظام الوطني"[39]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أربكان كان نقشبندياً من أتباع الشيخ محمد زاهد كوتكو[40]، ولهذا فإن فوزه في انتخابات 1969 كان بمثابة نصر للأخير[41]، كما أن أربكان أسس حزب النظام الوطني بموافقةٍ أو توجيه من الشيخ المذكور[42].

أوضح البيان التأسيسي لحزب النظام الوطني أنه قام على تراث الإمبراطورية العثمانية، وحرب الاستقلال التركية، وعلى "النظام العادل" الذي يدعو إليه الإسلام. كما أعلن أربكان في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 26 كانون الثاني 1970، أن الحزب يقبل عضوية كل الأشخاص ما عدا "الماسونيين والشيوعيين والصهاينة"[43]. أما بالنسبة لبرنامج الحزب فقد أكدّ على حرية المعتقد، وإقامة الطقوس الدينية والتعليم الديني، وأشار إلى أن الحزب "يقف ضد استخدام مبدأ العلمانية كوسيلة للضغط على الدين والمؤمنين". وفي المجال الاقتصادي أشار البرنامج إلى أمور عديدة من بينها "التقيد بالأخلاق والروح الوطنية"، والصراع ضد "الإيديولوجية الرأسمالية المادية"، والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة وضرورة دعم "أخلاق التجارة". وفي المجال الاجتماعي شدّد البرنامج على "رفع المستوى الأخلاقي للمجتمع" وإنهاض العامل الديني في جميع المجالات وضرورة مواجهة "القيم الرأسمالية اللاأخلاقية" باعتماد قيم الإسلام الأخلاقية. وفي مجال العلاقات الخارجية دعا برنامج الحزب إلى توطيد علاقات التعاون بين تركيا والدول التي تُعد قريبة منها تاريخياً وثقافياً (في إشارة إلى الدول الإسلامية) في مواجهة الحلف مع الغرب ومع السوق الأوربية المشتركة[44]. وقد صرح أربكان لاحقاً، في نيسان 1970 قائلاً أن "تركيا يجب أن لا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية[45]، وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية. إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين، ولكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين..." كما تنبأ بأن دخول تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة في ظل الأوضاع السائدة في تلك الفترة يعني أنها ستصبح مُسْتَعْمَرَة[46].

حظي حزب النظام الوطني منذ تأسيسه بتأييد البرجوازية الأناضولية، فضلاً عن قسم من أبناء الريف من ذوي التوجهات الإسلامية. كما أصبح للحزب ثلاثة نواب في البرلمان هم : أربكان وناثبان من المستقلين، انضما له بعد تأسيس الحزب[47]. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها تركيا، فضلاً عن ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، انتقد أربكان في أواخر 1970 الحزبين الرئيسين في البلاد، حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، مبيناً أنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية، وأنهما "يعتبران سلاحاً للصهيونية العالمية". ودعا في مناسبة أخرى في بداية 1971 جميع المؤمنين إلى "الاتحاد تحت الشعارات الإسلامية التي يرفعها حزب النظام الوطني"، كما ألقى خطابات أخرى انتقد فيها مبدأ العلمانية [48].

واجهت حكومة ديميريل منذ نهاية الستينات مشاكل جدية بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد وانتشار حوادث العنف بين الطلاب وداخل الاتحادات المهنية، وظهور دعوات متزايدة للاعتراف بالواقع الكردي، كما جرت مظاهرات صاخبة ضد النفوذ الأمريكي، وكثرت حوادث الاغتيال السياسي، واستخدام القنابل في ضرب وتفجير بعض المؤسسات الحكومية والمنشآت النفطية. وفي مثل هذه الظروف بعث رئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات البرية والجوية والبحرية مذكرة إلى رئيس الجمهورية جودت صوناي في 12 آذار 1971 تطالب بتشكيل حكومة قوية لمحاربة الفوضى، ومعالجة التضخم النقدي، وإجراء إصلاحات اجتماعية. ولم يكن أمام ديميريل سوى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية في اليوم نفسه. وتولى الجيش حكم البلاد منذ الانقلاب ولغاية الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 1973، وقد فتح الانقلاب الباب أمام تشكيل عدة حكومات ائتلاف وطني غير حزبية ترأس أولها الدكتور نهاد ايريم وآخرها نعيم تالو[49].

اتسمت الفترة التي أعقبت الانقلاب بحملة قمع واعتقالات ضد الأحزاب والمجموعات اليسارية، فقد فتح المدعي العام في تركيا قضية ضد حزب العمال التركي "Türkiye Işçi Partisi"[50] بتهمة الترويج للأفكار الشيوعية، ومساندة الحركة "الانفصالية" الكردية، ما يشكل خرقاً للدستور. كما حاول المدعي العام غلق كافة منظمات الشباب المرتبطة باتحاد الشباب الثوري التركي، الذي يُعرف اختصاراً باسم "Dev – Genc". فقد وجه اللوم إلى هذه المجموعات لقيامها بأعمال عنف يسارية وعمليات تحريض في الجامعات والمدن. كما اتخذت إجراءات مشددة ضد نقابات العمال والاتحادات المهنية، ولاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ في 11 محافظة من محافظات البلاد الـ 67.

وشملت هذه المحافظات المناطق الحضرية والصناعية الرئيسة في تركيا، إضافة إلى المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد، وترتب على ذلك شل الحياة السياسية في تركيا بشكل تام [51].

لم يكن حزب النظام الوطني بمنأى عن إجراءات القمع بعد الانقلاب العسكري. فقد فُتح تحقيق بشان هذا الحزب انتهى بصدور قرار من المحكمة الدستورية التركية بحل الحزب في 20 أيار 1971 [52]. وقد عللت المحكمة الدستورية قرارها بأن المبادئ التي قام عليها حزب النظام الوطني، وتصرفاته فيما بعد، تخالف مبادئ الدستور التركي، وأن الحزب يعمل من أجل إلغاء العلمانية وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، وقلب جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد، والعمل ضد المبادئ الأتاتوركية، والقيام ببعض التظاهرات الدينية [53].

إن قرار المحكمة الدستورية حل حزب النظام الوطني حديث النشأة لا يعود إلى الحيثيات التي وردت في ذلك القرار فقط، بل وكذلك لأن نهج الحزب المذكور وقادته تركوا جذوراً عميقة في الأناضول خلال عام من حياة الحزب، كما أن الحزب تمكن من تشكيل تنظيمات له في مناطق متفرقة من البلاد[54]. وكان ذلك بمثابة تهديد جدي لحزب العدالة، ولذا يُعتقد أن حل الحزب لم يكن بسبب حساسية الجيش من موقفه المناهض للأتاتوركية، بل لأن حزب العدالة أراد أن يزيل هذا المنافس أيضاً [55].

وبالرغم من إجراءات الحكم العسكري فإن التيار الإسلامي في تركيا سرعان ما شهد نمواً واضحاً في السبعينات، مع ما ترتب على ذلك من دور متزايد للإسلام في السياسة إلى حد المشاركة في السلطة. وقبل الحديث عن حزب السلامة الوطني "Milli Selamet Partisi"، الذي كان الممثل الرئيس للتيار الإسلامي في تركيا في السبعينات، لا بد من ذكر أهم العوامل الداخلية والإقليمية التي ساهمت في تعزيز دور التيار الإسلامي في السياسة التركية في السبعينات، وهي :

1- نمو الاتجاه اليساري في تركيا مجدداً بعد القمع الذي تعرض له إبان الحكم العسكري. وكان هذا النمو واضحاً من ظهور حركات ومنظمات يسارية متطرفة عديدة نشطت في صفوف طلاب الجامعات والعمال بصورة خاصة [56]. وإزاء هذا الوضع نظرت الدولة بعين الرضا إلى تمدد التيار الإسلامي ممثلاً في حزب السلامة الوطني [57].
2- إلحاق إجراءات النظام العسكري في المجال الاقتصادي بعد انقلاب آذار 1971 الضرر بشرائح واسعة من السكان ودفعتهم إلى دعم الأحزاب السياسية التي تُعبّر

عن مصالحها وطموحاتها، وكان حزب السلامة الوطني من بين هذه الأحزاب. فقد كان الهدف الأساسي لتلك الإجراءات الاقتصادية تعزيز مركز البرجوازية عموماً في مواجهة الحركة العمالية المتنامية، و بشكل أكثر تحديداً تدعيم الهيمنة الاقتصادية لرأس المال الصناعي [58]. لقد كانت سنوات الحكم العسكري (بين آذار 1971 – تشرين الأول 1973) سنوات وفرة بالنسبة للصناعيين ورجال الأعمال حيث دعمت الاحتكارات مكاسبها على حساب صغار المنتجين، كما كانت سنوات تدهورت فيها الأجور الحقيقية بشكل حاد، إذ صار العمال بلا حول ولا قوة، وعاجزين عن مساندة مطلبهم بسبب الأحكام العرفية[59]. ومما زاد من قوة مركز كبار الصناعيين ورجال الأعمال في هذه الفترة تأسيس رابطة رجال الأعمال والصناعيين الأتراك " TÜSIAD " [60] في آب 1971. وكان مؤسسو الرابطة الممثلين البارزين للقطاع الصناعي في تركيا، وكانوا يؤيدون إعادة بناء المؤسسات الصناعية الموجودة حينئذٍ باتجاه الأسواق الخارجية[61]. واقتصرت العضوية في هذه الرابطة على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. ويُنظر إلى هذه الرابطة على نطاق واسع بأنها ممثل الرأسمال الكبير المتمركز في إسطنبول، ولها علاقات وثيقة مع الدولة والجيش [62]. وفي مثل هذا الوضع شعر رجال الأعمال والتجار الصغار والحرفيين في الأناضول بأن مصالحهم مهددة، وإن فرص نموهم محدودة بسبب هيمنة رجال الأعمال والصناعيين الكبار ودعم الدولة لهم. ولذلك أيد قسم كبير منهم حزب السلامة الوطني طلباً للحماية من موجة القطاع الصناعي الحديث المتصاعدة والمتمركزة في مدينة إسطنبول [63]. ومن جهة أخرى أثارت الحكومة استياء المنتجين الزراعيين عندما قررت تحديد مستويات أسعار المواد الزراعية الأولية التي تدخل في الصناعة، وقد قاوم المنتجون الزراعيون ذلك بشدة فأجبرت الحكومة على التراجع [64].

3- حاجة تركيا إلى دعم اقتصادي وسياسي من الدول العربية والإسلامية منذ منتصف السبعينات بشكل خاص بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 من جهة، وتداعيات الأزمة القبرصية في صيف عام 1974 من جهة أخرى. إن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى عبء إضافي على الاقتصاد التركي لأن تركيا دولة مستوردة للنفط، ولذا فإنها سعت إلى الحصول على النفط بأسعار تفضيلية من الدول العربية النفطية.

كما أن ازدياد العوائد المالية للدول النفطية ومشاريع التنمية الواسعة التي بدأتها جعل تركيا تتطلع إلى حصول شركاتها على نصيب في تلك المشاريع، فضلاً عن جذب قسم من الثروة النفطية المستجدة للاستثمار في تركيا، وزيادة الصادرات التركية إلى الدول العربية المنتجة للنفط [65]. أما الأزمة القبرصية في تموز 1974 والإنزال العسكري التركي في شمالها فقد أثرت سلباً على علاقات تركيا مع الغرب، ولاسيما مع الولايات المتحدة التي كانت المجهز الرئيسي للأسلحة والمساعدات العسكرية والاقتصادية لتركيا. وقد تطلعت تركيا إلى موازنة هذا التأثير السلبي من خلال الحصول على دعم اقتصادي وسياسي من الدول العربية والإسلامية. وكان الحصول على ذلك الدعم الاقتصادي والسياسي يتطلب، من بين أشياء أخرى، التوكيد على البُعد الإسلامي في علاقات تركيا مع تلك الدول[66]. وهكذا فإن تركيا، التي كانت تشارك في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تأسيسها في عام 1971 دون أن تصبح عضواً كاملاً فيها، أبدت رغبتها في آب 1975 بأن ينعقد المؤتمر السابع لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي على أراضيها. وقد عُقد ذلك المؤتمر في إسطنبول في أيار 1976 وأعلنت تركيا في اليوم الأول منه أنها ستصبح عضواً كاملاً في منظمة المؤتمر الإسلامي وتصادق على ميثاقه، مع بعض التحفظات بسبب دستورها العلماني. وتقرر في ذلك المؤتمر أيضاً إنشاء "مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إسطنبول". وفي عام 1978 أصبحت أنقرة مقراً لمركز أبحاث آخر تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي تأسس في ذلك العام وهو "مركز البحث الاجتماعي والاقتصادي والإحصائي". وكانت تركيا قد شاركت أيضاً في "بنك التنمية الإسلامي" الذي سبق وأن تأسس بعد المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية في 10 آب 1974 [67].

4- سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شباط 1979 وما تركه من تأثير مهم في العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في دول المنطقة عموماً، ومن بينها تركيا. فقد رحب حزب السلامة الوطني بالثورة الإيرانية لأنها حررت إيران من "العبودية لأمريكا" [68]، كما أن الحزب أصدر بياناً في 6 كانون الأول 1979 رفض فيه بشكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية

القواعد العسكرية في تركيا في حالة تدخل أمريكي في إيران أثناء أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران [69]. وفضلاً عن ذلك فإن التطورات التي حصلت في إيران كان من شأنها تشجيع القوى السياسية ذات الاتجاه الإسلامي للقيام بنشاطات أكثر علانية [70]. وهذا ما سنلاحظه على حزب السلامة الوطني، الذي أصبح أقل تحفظاً في التعبير عن آرائه ونشاطاته المناوئة للنظام العلماني في تركيا في أواخر السبعينات عمّا كان عليه التيار الإسلامي في السنوات التي سبقت ذلك.

إن حزب السلامة الوطني، الذي هو امتداد لحزب النظام الوطني، تأسس في 11 تشرين الأول 1972 وكانت الهيئة المؤسسة تتألف من 20 شخصاً على رأسهم سليمان عارف إِمره [71]. وكانت هناك قناعة عامة بأن الزعيم الفعلي للحزب هو نجم الدين أربكان[72]، الذي آثر أن يبقى خلف الكواليس لبعض الوقت ليجنّب الحزب الجديد المصير الذي آل إليه حزب النظام الوطني من خلال عدم إظهار أي علاقة صريحة بين الحزبين. وفي 21 كانون الثاني 1973 عقد أول مؤتمر عام للحزب أُعيد فيه انتخاب سليمان عارف إمره زعيماً له. وفي 16 أيار 1973، وقبل خمسة أشهر من موعد الانتخابات البرلمانية، انضم أربكان، ومعه اثنان من النواب في المجلس الوطني الكبير، إلى الحزب رسمياً بعد أن استقر الوضع الداخلي في تركيا نسبياً، وزال الخوف من قيام السلطات التركية بحظر الحزب الجديد[73].

لم يختلف حزب السلامة الوطني عن سلفه حزب النظام الوطني كثيراً من حيث البرنامج والمنطلقات الفكرية الإسلامية والقومية، فقد كرر برنامج الحزب الجديد العديد من النقاط الواردة في برنامج حزب النظام الوطني فيما يخص التأكيد على الفضيلة والأخلاق وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، وأهمية التعليم الديني بوصفه وسيلة أساسية لتسليح المواطنين بسلاح الدين والأخلاق. كما شدّد الحزب على تحقيق العدالة الاجتماعية. وتأمين الرفاه الاجتماعي، وأن يسير التقدم المادي والتقدم الأخلاقي جنباً إلى جنب، وليس التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب الأخلاقي كما يحصل في النموذجين الرأسمالي والاشتراكي. وأكد الحزب على ضرورة وأهمية إقامة صناعات ثقيلة في تركيا، بما فيها صناعة الأسلحة، لتقليل الاعتماد على الغرب في هذا المجال. ودعا الدولة إلى التدخل والوقوف بوجه الاستغلال بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال إعادة تنظيم عملية التنمية الاقتصادية. وشدّد برنامج الحزب على احترام الملكية الخاصة، وضرورة إيقاف الإسراف في الإنفاق، ووضع نظام ضرائب عادل يفرض

مزيداً من الضرائب على كبار رجال الأعمال والصناعيين، وأن تكون التنمية في البلاد على أسس اجتماعية وجغرافية أكثر توازناً. وكانت هذه النقطة الأخيرة بمثابة رد فعل لتمركز رأس المال الكبير في إسطنبول وأطرافها والإهمال النسبي لرأس المال ورجال الأعمال الأناضوليين. وفي ميدان السياسة الخارجية أكدّ حزب السلامة الوطني أيضاً على ضرورة الاهتمام بتوثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية بدلاً من الجري وراء الغرب والسوق الأوربية المشتركة، وشدد الحزب على خطورة الصهيونية التي تهدف إلى حكم العالم والسيطرة عليه، وكونها مصدر للإرهاب في تركيا، وأساس التفرقة في العالم الإسلامي [74].

وبالرغم من التماثل بين برنامج الحزبين ومنطلقاتهما الفكرية، إلا أن حزب السلامة الوطني تميّز عن حزب النظام الوطني في الأهمية التي أولاها للتاريخ والوعي به من خلال التوكيد على الماضي العثماني، والدعوة إلى بناء دولة قوية بالعودة إلى التقاليد التاريخية للأمة التركية[75]. وتأسيساً على هذا انتقد حزب السلامة بشدة التقليد الأعمى للغرب والانقياد ورائه. وكان الحزب يصف خصومه دائماً بأنهم أعضاء في "النادي الغربي"، وأن هذا النادي لأناس ذوي ذاكرة ضعيفة نسوا ماضيهم في زوبعة المسعى المُضّلل للثناء على الثقافة والحضارة الأوربية. وفي هذا الصدد رأى أربكان وحزب السلامة أن رفض الإسلام وتفضيل الحضارة الأوربية قد جرّد المثقفين ورجال الدولة الأتراك من البصيرة السياسية. وأن مساعي ساسة "النادي الأوربي" لقيادة البلد محكوم عليها بالفشل، بقدر افتقارهم للوعي التاريخي [76]. وأكد أربكان وحزبه على ضرورة تصحيح نمط العلاقة القائمة مع الغرب لأنها أدت إلى تبني أولويات خاطئة، فالذي حصل هو تقليد الحضارة الغربية في أضعف جوانبها، والفشل في اقتباس ما حققه الغرب من تقدم تقني [77].

انتقد حزب السلامة الوطني، على لسان زعيمه أربكان، الاشتراكية والرأسمالية إذ عدّ الاشتراكية فكراً يهدد الحريات، ويضّر بالكيان القومي، وإن مصادره أجنبية، أما الفكر الرأسمالي فهو فكر يقوم على الربا، ومصدره أجنبي. ورأى أن النظامين الاشتراكي والرأسمالي لا يقتصران على ميدان الاقتصاد، وإنما يمتد تأثيرهما إلى الميدانين الاجتماعي والمعنوي، ورغم اختلاف النظامين في الظاهر فكلاهما مادي، وكلاهما يعمل على النهوض بالجانب المادي في مقابل انحطاط الأخلاق والمعنويات، وكلاهما يزداد ارتفاعاً مادياً مع هبوط الثقافة والأخلاق [78].

وفي مقابل النهج والفكر الاشتراكي والرأسمالي، ومن يمثلهما بهذه الدرجة أو تلك في تركيا، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري بإيديولوجيته اليسارية [79]، وحزب العدالة بإيديولوجيته الليبرالية، يقدم حزب السلامة الوطني نفسه ممثلاً للعقلية أو الرؤية القومية أو الوطنية "Milli Görüş". والرؤية القومية هي تعبير عن رؤية الأمة لذاتها، ومن ليس له رؤية قومية يكون تابعاً لا متبوعاً، يكون مقلداً كالإنسان الآلي المسيّر. والمقلد دائماً وأبداً لا يكون مبدعاً أو منتجاً، ولن يكون بارعاً أبداً. وحسب قول أربكان "أن الرؤية المعتبرة، لكل قيمنا المتوارثة، لتاريخ أمتنا هي الرؤية القومية... إن معنى الرؤية القومية يعني رؤية أمتنا لذاتها.. إن الإيمان الكامل في قلب السلطان محمد الفاتح عند فتح إستانبول، مهما يكن كنهه، تلك هي الرؤية القومية بالنسبة لنا... إن امتنا قد امتلكت العالم طوال ألف عام بالرؤية القومية... واليوم أيضاً إن العلاج لكل آلامنا يكمن في الرؤية القومية" [80].

وفيما يخص النظام العلماني في تركيا كان حزب السلامة الوطني حريصاً على عدم توجيه نقد مباشر إليه في المرحلة الأولى من تاريخ الحزب، بل نلاحظ تقييماً إيجابياً للعلمانية في المادة (18) في برنامج الحزب التي تؤكد على أن "العلمانية هي ضمان لحرية الفكر والضمير، ووقفت حاجزاً أمام الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة عن طريق مباشر أو غير مباشر" [81]. إن هذا الموقف من العلمانية في برنامج الحزب أمر فرضته ظروف تلك المرحلة، والرغبة في عدم إثارة شكوك السلطة، ولاسيما الجيش، في الحزب الجديد مما قد يؤدي إلى حظره. لكن الموقف اختلف في أدبيات الحزب الأخرى وتصريحات زعيمه أربكان فيما بعد عندما شعر حزب السلامة الوطني بقوته، وبأنه أصبح في مأمن من الحظر بعد مشاركته في السلطة أكثر من مرة منذ عام 1974 كما سنوضح لاحقاً.

صادف حزب السلامة الوطني نجاحاً ملحوظاً منذ البداية، ففي غضون ثلاثة أشهر من تأسيسه، وقبل عقد مؤتمره الأول في 21 كانون الثاني 1973، افتتح الحزب 42 موكزاً رئيسياً و300 مركزاً فرعياً له في أنحاء تركيا[82]. وحظي الحزب بتأييد مهم في الريف، وكذلك في أوساط البرجوازية الصغيرة والحرفيين، كما حظي بدعم من جماعة النور والطريقة النقشبندية [83]. وقد أصدر الحزب في 12 كانون الثاني 1973 صحيفة ناطقة باسمه هي "مللي غازيته – Milli Gazete" وكان رئيس تحريرها حسن أقصوي، وهو من الشخصيات البارزة في الحزب، وساهم أربكان وغيره من أعضاء الحزب البارزين في الكتابة فيها [84]. كما أقام الحزب شبكة من العلاقات الوثيقة مع منظمات طلابية ومهنية عديدة في البلاد، نذكر منها على سبيل المثال تنظيم

" الغزاة – Akincilar " وهو خاص بالشباب مركزه الرئيسي في أنقرة وله 600 فرعاً في أنحاء البلاد تقريباً، وتأسس كمقابل لتنظيمات شبابية يسارية ويمينية أخرى في البلاد. كما كان للحزب علاقات مع الاتحاد الوطني للطلبة الأتراك " Milli Türk Talebe Birliği "، وهو من أقدم التنظيمات الطلابية، وكان يستضيف أربكان ونواب الحزب في البرلمان لإلقاء الخطب والمحاضرات دائماً. وكذلك مع اتحاد التقنيين " Teknik Elemanlar Birliği "، ومؤسسة الاقتصاديين الثقافية " Iktisatçilar Kültür Vakfi "، ورابطة المعلمين المثاليين " Mefkureci Öğretmenler Derneği ". وأسس الحزب أيضاً لجان عمالية " MSP Işçi Komisyonlari " لها 300 فرعاً في المراكز الصناعية، فضلاً عن اتحاد عمل " Hak Iş "، الذي كان بمثابة نقابة عمالية مرتبطة بالحزب [85].

الواقع أن حزب السلامة الوطني يشغل حيزاً مهماً في تاريخ التيار الإسلامي في تركيا من خلال دوره المهم في السياسة التركية في عقد السبعينات، والذي حقق مكاسب مهمة لذلك التيار، الذي سيتحول إلى حركة إسلامية مؤثرة منذ الثمانينات. وكان حزب السلامة الوطني أول حزب سياسي إسلامي يشارك في السلطة في تركيا المعاصرة بعد النتائج التي حققها في الانتخابات البرلمانية في عامي 1973 و 1977. ففي انتخابات تشرين الأول 1973 حصل الحزب على 11,8٪ من مجموع أصوات الناخبين ضمنت له 48 مقعداً في البرلمان ليأتي بذلك في المرتبة الثالثة بعد حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على 33,3٪ من الأصوات و 186 مقعداً، وحزب العدالة الذي حصل على 29,8 من الأصوات و 149 مقعداً. فيما توزعت المقاعد الـ 67 الباقية بين الأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين [86]. وفي انتخابات حزيران 1977، التي شغل فيها المرتبة الثالثة أيضاً، حصل الحزب على 8,6٪ من مجموع أصوات الناخبين و24 مقعداً في البرلمان، أما حزب الشعب فقد حصل على 41,4٪ من الأصوات و213 مقعداً، وحزب العدالة على 36,9٪ من الأصوات و 189 مقعداً، وتوزعت المقاعد الـ 48 الباقية بين الأحزاب الأخرى والمرشحين المستقلين [87].

حقق حزب السلامة الوطني النتائج المذكورة أعلاه عن طريق أصوات الناخبين في المناطق الريفية أساساً، فاعتماداً على إحصاء أصوات الناخبين فإن 67,2٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات 1973، و63,2٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها

في انتخابات 1977 جاءت من مناطق ريفية، ولاسيما في وسط وشرق الأناضول، والبقية من المناطق التي يقطن فيها التجار الصغار والحرفيين في المدن الكبرى [88].

أما انخفاض نسبة الأصوات، التي حصل عليها الحزب في انتخابات 1977 فيرجع أساساً إلى وجود تكتلات وخلافات داخل الحزب بسبب التباين الاجتماعي واختلاف وجهات النظر بين الأصوليين (العناصر الدينية المتشددّة) والمتحررين (التكنوقراط وأصحاب الشهادات)، وكذلك الخلاف بين جناحي جماعة النور والنقشبندية اللذان يهيمنان على الحزب وقياداته. وقد أدت هذه الخلافات إلى انشقاق في الحزب في عام 1977 حيث خرجت جماعة النور منه وقاموا بإعادة تشكيل " حزب النظام الوطني"، الذي حصل على 1،9٪ من مجموع الأصوات في انتخابات 1977 وعلى مقعد واحد في البرلمان[89]. وثمة رأي آخر مفاده أن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب السلامة الوطني في انتخابات عام 1977 يرجع أيضاً إلى إدراك قسم من أنصاره أنه لا يستطيع الإيفاء بوعوده فيما يخص الجانب الاقتصادي، خاصة وأن الاحتكارات في تركيا كانت تزداد قوة عاماً بعد عام كما أن وعود أربكان بدعوة الدول الإسلامية الغنية بالنفط للمساعدة في تمويل التنمية في تركيا لم تتحقق [90].

إن النتائج التي أفرزتها الانتخابات النيابية في السبعينات فسحت المجال أمام مشاركة حزب السلامة الوطني في السلطة رغم قلة عدد نوابه، لأنه تحول إلى مفتاح ضروري للحزبين المتنافسين آنذاك، حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، ليتمكن احدهما من نيل الثقة في البرلمان[91]. فقد دخل حزب السلامة الوطني في عدة حكومات ائتلافية في السبعينات ترأسها بولند أجويد[92]، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أو سليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة. وأهم تلك الحكومات هي، حكومة أجويد (26 كانون الثاني – 18 أيلول 1974) وحكومتي ديميريل (بين آذار 1975 – حزيران 1977، و 21 تموز 1977 – 5 كانون الثاني 1978). وقد شغل نجم الدين أربكان منصب نائب رئيس الوزراء في تلك الحكومات، فيما حصل حزبه على 7 حقائب وزارية في كل واحدة منها، من بينها وزارات مهمة مثل الداخلية، العدل، التجارة، الصناعة والتكنولوجيا[93].

كانت مشاركة حزب السلامة الوطني في السلطة بهذا الوزن مهمة جداً بالنسبة للتيار الإسلامي في تركيا إذ سهلت تعيين ودخول الإسلاميين إلى سلك الخدمة الوظيفية في الوزارات التي كانت من نصيب الحزب، بما في ذلك سلك الشرطة في وزارة الداخلية[94]. كما كان للحزب

دور أساسي في استصدار بعض القوانين المهمة من جانب الحكومة التركية، وفي مقدمتها القانون الذي قضى بمساواة مدارس الأئمة والخطباء (التي صارت تعرف بمعاهد إمام – خطيب منذ 1973) بالمدارس الثانوية في نظام التعليم التركي، والسماح للحاصلين على شهادتها بدخول الجامعات التركية شأنهم شأن خريجي المدارس الثانوية في نظام التعليم العلماني في البلاد. وكان ذلك مما أضاف إلى شعبية أربكان في أوساط الاتجاهات المحافظة والدينية، وبين الفئات البسيطة والفقيرة. كما أدى القرار إلى ازدياد أعداد تلك المدارس وأعداد طلابها، الذين كان منهم فيما بعد قيادات تركية بارزة، ومنهم رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي الحالي[95]. واستطاع حزب السلامة الوطني أيضاً استصدار قانون من المجلس الوطني الكبير يُجيز لآل عثمان العودة إلى تركيا، وكانت إعادة الاعتبار إليهم بمثابة إعادة الاعتبار إلى الإسلام السياسي الذي كانت تمثله الدولة العثمانية على مر العصور[96]. كما استطاع الحصول على عفو عن أشخاص حوكموا بسبب "استخدامهم الدين لتحقيق غايات سياسية"[97]. كما أنه بدأ حملة ضد القمار وشرب الخمر، وضد الكتب والصحف والمجلات والأفلام والتسجيلات التي تشجع على الفاحشة والرذيلة، وحاول أيضاً استصدار قانون بإعادة عطلة الجمعة بدلاً من الأحد ولكنه لم ينجح في ذلك[98].

إن المتتبع لمسيرة حزب السلامة الوطني يلاحظ أنه صار في أواخر السبعينات أكثر جرأة وتشدداً في نقده النظام العلماني القائم، وفي معارضته لعلاقات تركيا مع الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل. وقد تزامن موقف الحزب هذا مع فترة وجوده خارج السلطة، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، فضلاً عن تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية، وتصاعد أعمال العنف والإرهاب في تركيا ووقوف الحكومات التركية موقف العاجز تجاهها.

لقد تبيّن موقف الحزب من نقد النظام السياسي التركي على أساس أنه يناقض المبادئ السياسية للإسلام التي تقتضي توحيد السلطتين السياسية والدينية تحت سيطرة الدين، وأن النظام العلماني ضد الإسلام والشريعة[99]. وأصبحت مسألة إطلاق هتافات وكتابة شعارات تدعو إلى إسقاط النظام العلماني وإقامة نظام حكم إسلامي في تركيا ظاهرة مألوفة أثناء الفعاليات التي يقوم بها الحزب، مثلما حصل في المؤتمر الرابع للحزب في 15 تشرين الأول 1978[100]، والتجمع الجماهيري الذي أقامه الحزب تحت عنوان "تحرير القدس" في مدينة قونية بتاريخ 6 أيلول 1980 وحضره حوالي 50,000 شخص، وألقى زعماء الحزب خطباً دعوا فيها

إلى إلغاء النظام العلماني والعودة إلى حكم الشريعة [101]. وقد دعا الحزب إلى هذا التجمع بعد أن أعلنت إسرائيل في آب 1980 أنها ستجعل القدس عاصمة لها. وفي 9 أيلول 1980 ألقى أربكان خطاباً في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، التي عُقدت في تركيا، أشار فيه إلى انهيار الحضارات بسبب شريعة الغاب، وبيّن أن الإسلام هو البديل الحضاري. كما أشار فيه إلى تزايد المد الإسلامي في تركيا ومصر وسوريا وإيران وأفغانستان[102].

أما بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية فإن حزب السلامة الوطني عبّر في تلك المدة عن موقف متحفظ إزاء تطوير العلاقات مع الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، كما عارض تطوير العلاقات مع إسرائيل. ففي كانون الثاني 1980 وقف الحزب ضد مشروع عقد اتفاقية دفاع وتعاون مشترك بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أمدها خمس سنوات [103]. وكانت معارضة الحزب قائمة على أساس أن البرلمان لم يُبلَّغ عن مضمون الاتفاقية، التي قد تكون بعض موادها متعارضة مع المصالح الوطنية التركية وموجهة ضد العالم الإسلامي[104]. وقد سبقت الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني عارض استخدام القواعد العسكرية التركية من جانب القوات الأمريكية ضد إيران أثناء أزمة رهائن السفارة الأمريكية في طهران. وفي مقابل هذا الموقف من الغرب دعا الحزب إلى توجه تركيا نحو الدول الإسلامية وتوثيق العلاقات معها في شتى المجالات، بل أن زعيم الحزب أربكان دعا، في حديث أدلى به في آب 1980، إلى إقامة منظمة أمم متحدة إسلامية، وسوق إسلامية مشتركة، واتخاذ الدينار الإسلامي عملة موحدة، وتأسيس قوة عسكرية تختص بالدفاع عن العالم الإسلامي، وتأسيس هيئات ثقافية تحقق اتحاداً فكرياً طبقاً لمبادئ الإسلام [105]. وانسجاماً مع هذا الموقف عارض الحزب توثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، وفي 5 أيلول 1980 تمكن الحزب، وبالتعاون مع حزب الشعب الجمهوري، من إجبار خير الدين اركمن، وزير الخارجية في حكومة ديميريل، على الاستقالة بسبب دوره في توثيق علاقات تركيا مع إسرائيل، وبوصفه "عميلاً أمريكياً" [106]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أربكان كان قد صرح قبل ذلك بأسبوع واحد بأن هناك مجموعة من الضباط الاسرائيليين موجودون في السفارة الإسرائيلية في أنقرة مسؤولون عن أعمال الإرهاب المتصاعدة في تركيا [107].

وفيما يخص العلاقة مع الجيش التركي، الذي سبق أن سمح بتأسيس حزب السلامة الوطني في عام 1972[108]، فإن حزب السلامة حاول أن يتقرب من الجيش منذ فترة مبكرة، ففي

الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول 1973 وشارك فيها الحزب رشح عنه مرشحين من أصول عسكرية، وانتخب الفريق المتقاعد إحسان قره جم نائباً عن مدينة سيواس. كما وجد حزب السلامة الوطني في الانتخابات التكميلية التي أجريت في 12 تشرين الأول 1975 فرصة أخرى ليتقرب من خلالها للجيش. إذ وضع أربكان في قائمة حزبه ثلاثة جنرالات متقاعدين عن أنقرة. وأجاب على انتقادات أعضاء حزبه قائلاً "يجب أن نظهر بشكل جيد أمام بعض الأوساط، ولذا يجب ترشيح هؤلاء الأشخاص"، وأسس بعد الانتخابات مباشرةً مكتباً للعلاقات العامة مع الشعب داخل مركزه العام وجعل على رأس هذا المكتب ثلاثة جنرالات متقاعدين. وتجدر الإشارة إلى أن حزب السلامة الوطني حاول أن يتغلغل داخل الجيش لكنه لم يحقق نجاحاً يُذكر وفشلت مساعيه للسماح لخريجي مدراس الأئمة والخطباء الالتحاق بالمدارس العسكرية [109].

بدأ الجيش التركي يشعر في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات بالانزعاج من مواقف الحزب ضد النظام العلماني وتوثيق علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، علماً بأن معارضة الحزب للنظام العلماني بقيت في إطار الشعارات والخطب والتصريحات حصراً، كما أن مواقفه من قضايا السياسة الخارجية التركية بقيت في إطار المعارضة السياسية البرلمانية.

إن انزعاج الجيش من نقد النظام العلماني أمرٌ مفهوم حسبما ذكر سابقاً، إلا أن الانزعاج من نقد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة بالذات يعود إلى حقيقة أن تلك العلاقات اكتسبت أهمية خاصة بالنسبة للقيادة العسكرية التركية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بسبب التطورات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها نجاح الثورة الإيرانية في شباط 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية ، وكذلك الغزو السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول 1979 الذي وضع نهاية لفترة الوفاق الدولي والانفراج في السبعينات وأشّر بداية "الحرب الباردة الثانية"[110].

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كان للطبقة الرأسمالية الكبيرة في تركيا دور في تأليب الجيش ضد حزب السلامة الوطني. إن دعوة الحزب إلى تقوية برجوازية الأناضول ومواجهة الغرب بالتعاضد الإسلامي كان يتعارض مع مصالح تلك الطبقة الرأسمالية، التي قامت بتسليط الجيش ضد هذا الحزب على أساس أنه عدو للمبادئ الأتاتوركية. ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى

تقييم بهذا الصدد ورد في تقرير للمكتب السياسي للحزب الشيوعي التركي جاء فيه "أن هناك محاولات تدور في تركيا تحت غطاء الكمالية لإدارة صراع ضد التوجهات المعادية للإمبريالية البارزة في الدوائر الدينية. ولم تكن حملات العداء، التي شنتها الصحافة الإمبريالية والدوائر المتعاونة معها، ضد حزب السلامة الوطني متأتية من أن هذا الحزب يمثل الرجعية، بل بسبب توجهات هذا الحزب المعادية للإمبريالية "(111).

قبل الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 عبّر الجيش التركي في أكثر من مناسبة عن عدم ارتياحه إزاء حزب السلامة الوطني. فعندما شكّل سليمان ديميريل حكومة أقلية في 12 تشرين الثاني 1979 بمساندة نواب من حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي "MHP"(112) من خارج الحكم، لم ينظر الجيش بعين الارتياح لذلك وحذّر ديميريل من التساهل مع هذين الحزبين على أساس أن الأول "متطرف دينياً" والثاني "متطرف عنصرياً"(113). كما أن إجبار خير الدين اركمن على الاستقالة من قبل حزب السلامة الوطني وحزب الشعب الجمهوري في 5 أيلول 1980 أزعج القيادة العسكرية العليا(114). أما التجمع الذي نظمه حزب السلامة الوطني في قونية في اليوم التالي تحت شعار "أنقذوا القدس" ورفعت فيه شعارات مناوئة للدولة العلمانية فقد أدى إلى إثارة ذعر وجزع تلك القيادة، الأمر الذي أعطى دفعة قوية باتجاه الانقلاب العسكري لحماية النظام العلماني (115). فبعد أقل من أسبوع قام الجيش التركي بانقلاب عسكري فجر يوم 12 أيلول 1980، هو الثالث من نوعه في تاريخ الجمهورية التركية.

هوامش الفصل الثالث

(1) تأسس حزب العدالة في 11 شباط 1961 بزعامة الجنرال المتقاعد راغب كموش بالا، وبعد وفاة الأخير في عام 1964 تولى الزعامة وكالةً سعد الدين بلكيج. وفي المؤتمر الذي عقده الحزب في كانون الأول 1964 أصبح سليمان ديميريل زعيماً للحزب. وقد فاز الحزب في الانتخابات البرلمانية في 1965 و1969، لكن هيمنة ديميريل على الحزب، والسياسات الاقتصادية التي انتهجها لصالح كبار الصناعيين ورجال الأعمال وملاكي الأراضي، أدت إلى انشقاق في صفوفه، وشكل المنشقون حزباً باسم الحزب الديمقراطي في 18 كانون الأول 1970. وقد استمر حزب العدالة في ممارسة دور مهم في الحياة الحزبية والسياسية في تركيا حتى الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 الذي حظر نشاط الأحزاب السياسية، ثم صدور القانون رقم 2533 في 16 تشرين الأول 1981 والذي قضى بإغلاق الأحزاب التي كانت قائمة في البلاد قبل الانقلاب، ومنها حزب العدالة. يُنظر،

النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص 175-200 ؛ Yücel، op.cit، pp. 38-39.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 87.

(3) رضوان، المصدر السابق، ص 122.

(4) هو سامي سليمان ديميريل، سياسي تركي مخضرم ولد في قرية (إسلام كوي) في مقاطعة أسبارطة في غرب الأناضول عام 1924. حصل على شهادة الهندسة المدنية من الجامعة التقنية في إسطنبول عام1948، وأكمل الدراسة في الولايات المتحدة في 1949-1950 و 1954-1955 حول الري والسدود وتقنيات الطاقة الكهربائية. عمل رئيساً لدائرة السدود، وأشرف على بناء العديد من السدود ومنشآت الري والطاقة الكهرومائية. وبعد انقلاب 1960 استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، عمل بعدها مع شركة إنشاءات أمريكية هي شركة Morrison Knudsen، كما عمل محاضراً في الجامعة التقنية في أنقرة. دخل معترك السياسية من خلال حزب العدالة الذي تولى زعامته منذ نهاية عام 1964 حتى حظر نشاط ذلك الحزب بعد انقلاب 12 أيلول 1980 كما مُنع، مثل غيره من زعماء الأحزاب السياسية، من ممارسة أي نشاط سياسي إلى أن سُمح لهم بذلك في عام 1987، حيث عاد إلى السياسة زعيماً لحزب الطريق الصحيح. تولى رئاسة الحكومة التركية 7 مرات، كان أولها بعد انتخابات 1965 وآخرها بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين الأول 1991. وبعد وفاة رئيس الجمهورية توركوت أوزال في نيسان 1993، انتُخب ديميريل رئيساً للجمهورية التركية وبقي في هذا المنصب لغاية نيسان 2000.

(5) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 197.

(6) المصدر نفسه، ص 194.

(7) المصدر نفسه، ص 190.

(8) رضوان، المصدر السابق، ص 122.

(9) الطيّار، المصدر السابق، ص ص 37-38.

(10) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص 191 ؛ رضوان، المصدر السابق، ص 115.

(11) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 138.

(12) السيد، المصدر السابق، ص 96 ؛ Zürcher، op. cit، P. 187.

(13) Peretz، op. cit، P. 187.(14) في استبيان للرأي جرى في الستينات، وشمل 673 من طلبة كلية العلوم السياسية ومدرسة الرفاه الاجتماعي في العاصمة أنقرة، معقل العلمانيين في تركيا، وطلبة من كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في اسكي شهر بخصوص موقفهم من الدين، اجاب 40,3٪ منهم بأن الدين ذو أهمية كبيرة بالنسبة إليهم، وأجاب 27,6٪ بأنه مهم بشكل متوسط، في حين عد البقية، أي 32,1٪ الدين أمراً قليل الأهمية. ورغم أن هذا الاستبيان شمل عدداً محدوداً من الطلبة إلا أن نتائجه كانت ذات مغزى. يُنظر،

Landau، op. cit، P. 134.

(15)Zürcher، op. cit، P. 246.

(16) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 137.

(17) ياسر أحمد حسن، تركيا : البحث عن مستقبل(القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – 2006) ص 76.

(18) Peretz، op. cit، P. 189.

(19)Landau، op. cit، P. 137.

(20) حول الزيادات السنوية في أعداد مدارس الأئمة والخطباء في الستينات راجع الجداول المنشورة في، نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة، ص ص 167، 169، 175.

(21) Landau، op. cit، P. 138.

(22)Buyrukçu، op.cit، p. 100.

(23)M. Akif Kilavuz، Adult Religious Education at the Quranic Courses in Modern Turkey.
www.sosyalarastirmalar.com/cilt2/sayi6pdf/kilavuz-akif.pdf

(24) Landau، op. cit، PP. 138.140 ،

(25) حسن، المصدر السابق، ص 76.

(26) السيد، المصدر السابق، ص 96.

(27)Landau ،op. cit ،P. 139.

(28) تأسس حزب التحرير الإسلامي في القدس عام 1952 من قبل مجموعة من الشخصيات الإسلامية يرأسها الشيخ تقي الدين النبهاني (1909-1977). وقد أكد هذا الحزب في أدبياته أن تأسيسه جاء بغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، وتحريرها من "أفكار الكفر وأنظمته وحكامه" ومن سيطرة الدول "الكافرة" ونفوذها، والعمل من أجل إعادة الخلافة الإسلامية إلى الوجود، حتى يعود الحكم بما أنزل الله. وخلال الخمسينات امتد نشاط الحزب إلى الأردن وسوريا والعراق ولبنان والكويت، لمزيد من التفاصيل ينظر،

بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي 1945-1991، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل - كلية التربية، 2005، ص ص 41-49.

(29)Ely Karmon ،" Radical Islamic Groups in Turkey." Middle East Review of International Affairs ،Vol. I ،No. 4 ،December 1997. www.gloria-center. org

(30) في 17 تشرين الأول 1966 تأسس في تركيا حزب باسم "حزب الوحدة"، وقد انضم إليه عناصر من حزب الشعب الجمهوري من أبناء الطائفة الشيعية "العلوية"، وصار يُنظر إلى الحزب على أنه يمثل مصالح الشيعة. وجعل الحزب الأسد شعاراً له، واثنتي عشرة نجمة تمثل الأئمة الاثني عشر في المذهب الشيعي. ودافع الحزب، الذي أصبح يعرف باسم حزب الوحدة التركي منذ 1969، عن وجهات نظر الشيعة. وعلى أية حال لم يتح للحزب أن يحقق أي تقدم على الإطلاق. وبحلول أوائل السبعينات بدأ أنصاره يتحولون بتأييدهم إلى حزب الشعب الجمهوري الجديد، رضوان، المصدر السابق، ص ص 116-117 ؛ أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 140 ؛ Yücel ،op.cit ،p. 42.

(31)Douglas A. Howard ،The History of Turkey (California – Greenwood Publishing Group – 2001) P. 141.

(32) الجليلي، المصدر السابق، ص 97.

(33) دانيلوف، المصدر السابق، ص 215.

(34) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 139.

(35) دانيلوف، المصدر السابق، ص 217.

(36) Yücel ،op.cit ،p. 42.

(37) نجم الدين أربكان، من أبرز شخصيات الإسلام السياسي في تركيا. ولد في مدينة سينوب على ساحل البحر الأسود في عام 1926. والده محمد صبري بك درس الشريعة والقانون في إسطنبول وتولى مناصب القضاء الشرعي في مختلف مدن الأناضول. أكمل أربكان دراسته الابتدائية في طرابزون، والمتوسطة والثانوية في إسطنبول عام 1943، وتخرج بعدها من كلية الهندسة الميكانيكية في عام 1948. وبعد أن عمل مدرساً في الجامعة نفسها بين 1948-1951 تم إيفاده إلى ألمانيا للمدة 1951-1953 حيث نال الدكتوراه من جامعة آخن، وقد عمل أيضاً أثناء وجوده هناك في معمل Deut لصناعة محركات الدبابات. وبعد العودة إلى تركيا عمل أستاذاً مشاركاً في جامعة إسطنبول التقنية، وحصل على لقب أستاذ (بروفيسور) في عام 1955. وقد بقي في الجامعة حتى عام 1969 عندما تفرغ للسياسة. وأثناء تدربه في الجامعة عمل في القطاع الخاص أيضاً وكان من مؤسسي معمل كموش Gümüş لصناعة المحركات في إسطنبول عام 1956. وعندما واجه المعمل صعوبات ترك أربكان منصبه كمدير عام له في عام 1963. واستطاع من خلال اتصالاته في عالم الصناعة والأعمال، فضلاً عن كونه عضواً في حزب العدالة (الحاكم منذ 1965)، أن يشغل مناصب مهمة في اتحاد مجالس الصناعة والتجارة في تركيا. وبسبب نقده لسياسات حزب العدالة في المجال الاقتصادي عُزل من الأمانة العامة للاتحاد المذكور في 1968، كما رفض حزب العدالة الفوز الذي حققه أربكان في انتخابات رئاسة الاتحاد في عام 1969. وفي تلك السنة رشح نفسه نائباً مستقلاً عن مدينة قونية في الانتخابات البرلمانية عام 1969 وفاز بمقعد نيابي في المجلس الوطني الكبير. وقد تفرغ للسياسة منذ ذلك الوقت، وهو ما سيتضح من الصفحات والفصول اللاحقة في هذا الكتاب.

(38) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 217-218 ؛ يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة (دمشق – دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع – 1997) ص 8.

(39) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 218-219.

(40) ارتبط أربكان بالطريقة النقشبندية منذ أيام شبابه من خلال الانتساب إلى تكية "كموش خان إيوي – Gumuşhanevi" النقشبندية في إسطنبول. وكان من بين أبرز شيوخ أربكان من الطريقة النقشبندية الشيخ محمد زاهد كوتكو (1897-1980) الذي تولى مشيخة تلك التكية منذ الخمسينات لحين وفاته عام 1980. وقد اتخذ كوتكو من جامع اسكندر باشا في إسطنبول مقراً له منذ 1958. وكان الشيخ كوتكو مهادناً للدولة ولكنه من أعداء الغرب اللدودين، للمزيد ينظر، نور الدين، قبعة وعمامة، ص ص 39-40 ؛

Metin Heper & Sabri Sayari ،Political leaders and Democracy in Turkey (Lanham – Lexington Books – 2002) P. 129 .

(41)David Westerlund & Ingvar Svanberg (eds.) ،Islam Outside the Arab World (New York – Palgrave Macmilan – 1999) P. 142.

(42)Heper & Sayari ،op. cit ،P. 130 ; Yücel ،op.cit ،p. 44.

(43) السيد، المصدر السابق، ص 91.

(44) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 219-220 ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص 9.

(45) وهي التسمية التي كانت تطلق على الاتحاد الأوربي حتى عام 1992. وقد تأسست السوق الأوربية المشتركة، أو الجماعة الاقتصادية الأوربية "EEC"، بموجب معاهدة روما الموقعة في آذار 1957. وقد وقعت تركيا اتفاقية انتساب إلى السوق في عام 1963 نصت على مشاركة تركيا مع دول السوق الأوربية المشتركة على ثلاث مراحل، تحضيرية وانتقالية ونهائية، إلاّ أن تركيا لم تحصل إلى يومنا هذا على صفة العضوية الكاملة، ينظر،

خليل علي مراد، "تركيا والمنظمات الدولية" في، إبراهيم أحمد خليل وآخرون، تركيا المعاصرة (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1988) ص ص 197-201.

(46) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 147.

(47) حسن، المصدر السابق، ص 77.

(48) دانيلوف، المصدر السابق، ص 235.

(49) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 296-297.

(50) تأسس هذا الحزب في 13 شباط 1961 من قبل عدد من الشخصيات النقابية برئاسة عوني أركالن، ومنذ شباط 1962 تولى رئاسة الحزب محمد على ايبار، وهو كاتب ومحامي وأستاذ قانون سابق في جامعة إسطنبول. وأعقبه في الرئاسة عام 1969 شعبان يلدز، ثم بهيجة بوران في عام 1970. وهو حزب ذو اتجاه يساري، كما تبنى في برنامجه منذ عام 1970 مسالة الدعوة إلى الاهتمام بالمناطق الكردية في جنوب شرق الأناضول وتطويرها. للمزيد عن الحزب ينظر،

النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص 268-291 ؛ Yücel، op.cit ,p.40.

(51) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 332-338.

(52)Yücel ،op.cit ،p. 44 .

(53) محمد، المصدر السابق، ص ص 185-186.

(54) دانيلوف، المصدر السابق، ص 355 ؛ وتجدر الإشارة إلى أن دعم الطريقة النقشبندية لحزب النظام الوطني كان عاملاً مهماً في حصوله على دعم من مختلف أنحاء البلاد، ينظر،

Oliver Roy & Others ،The Columbia World Dictionary of Islamism (Columbia University Press – 2007) P. 370..

(55)Türker Alkan ،" The National Salvation Party in Turkey " in ،Metin Heper & Raphael Israeli (eds.) ،Islam and Politics in the Modern Middle East (Oxford – Taylor & Francis – 1984) P. 82.

(56) لمزيد من التفاصيل عن تلك الحركات والمنظمات اليسارية، والتي تبنت الإيديولوجية الماركسية – اللينينية على النهج السوفييتي أو الصيني (الماويون)، ينظر،

أحمد شميم، "مأساة اليسار التركي" في، هوفسبيان، المصدر السابق، ص ص 177-183 ؛ طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980، رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، 1988، ص ص 135-140.

(57) حسن، المصدر السابق، ص 78.

(58) رضوان، المصدر السابق، ص ص 160-161.

(59) فيروز أحمد، "تدخل العسكريين والأزمة في تركيا" في، هوفسبيان، المصدر السابق، ص 223.

(60) وهي اختصار لتسمية "Türk Sanayiçi ve Iş Adamlari Derneği"

(61) خلوق القان، "منظمات رجال الأعمال في تركيا والدولة" شؤون الأوسط، العدد 104، خريف، 2001، ص ص 42-43.

(62)Melani Clair Commett ،Globalization and Business Politics in Arab North Africa ،A Comparative Perspective (New York – Cambridge University Press – 2007) P. 207.

(63) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 362.

(64) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 287-288.

(65) دويغو بازوغلو سيزر، سياسات تركيا الأمنية (بيروت – مؤسسة الأبحاث العربية – سلسلة دراسات إستراتيجية – الدراسة رقم 37، السنة الثانية – 1981) ص 28 ؛ فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (ليماسول – دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث – 1993) ص 54.

(66) روبنس، المصدر السابق، ص 55.

(67) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص 205.

(66) روبنس، المصدر السابق، ص 70.

(69) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 109.

(70) سيزر، المصدر السابق، ص 15.

(71) صباح الدين أوچار، أربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي (القاهرة – إيتراك للنشر والتوزيع – 2003) ص ص 130–131. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قادة انقلاب آذار 1971 لم يحاولوا تعطيل الدستور أو الأحزاب السياسية أو حل المجلس الوطني الكبير، بل سيطروا على الأمور خلال الفترة الانتقالية (آذار 1971 – تشرين الأول 1973) من خلال حكومات غير حزبية ؛ يُنظر، الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا، ص ص 65–66.

(72) كان نجم الدين أربكان قد غادر تركيا إلى سويسرا بعد انقلاب آذار 1971 وقبل فتح الدعوى ضد حزب النظام الوطني، Heper & Sayari، op. cit، P. 130.

(73)Alkan ،op. cit ،PP. 82-83.

(74) للمزيد يُنظر،

دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 355–357 ؛ الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 111–114 ؛

David Waldner ،State Building and Late Development (Ithaca - Cornell University Press – 1999) P. 70.

(75) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 113 ؛

Binnaz Toprak ،" Politicization of Islam in a Secular State : The National Salvation Party in Turkey " in ،Said Amir Arjomand (ed.) ،From Nationalism to Revolutionary Islam (Albany – State University of New York Press – 1984) P. 123.

(76)Toprak ،Politicization of Islam ،P. 119 ; Alkan ،op. cit ،P. 95.

(77)Toprak ،Politicization of Islam ،P. 123.

(78) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص 139 ؛ مصطفى محمد الطحّان، تركيا التي عرفت من السلطان... إلى نجم الدين أربكان 1842–2006 (الكويت – مطبعة الخليج العربي – 2006)ص ص 251–252.

(79) كان بولند اجويد الذي انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الشعب الجمهوري في عام 1966 قد قاد الحزب أكثر نحو اليسار تحت شعار "الاشتراكية الديمقراطية" باعتبار أن ذلك، حسب رأيه، أفضل

سبيل للدفاع عن تركيا ضد التهديد الشيوعي. وقد أصبح اجويد زعيماً للحزب في 1972 بدلاً من عصمت اينونو.

(80) أوجار، المصدر السابق، ص ص 73-74 ؛ وينظر أيضاً،

Ali Çarkoğlu & Barry M. Rubin ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006) P. 39.

(81) النعيمي،الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص 131 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 251.

(82) محمد، المصدر السابق، ص 201.

(83) السيد، المصدر السابق، ص 99.

(84) Alkan، op. cit، PP. 82-83.

(85) Toprak ،The Politicization of Islam ،P. 128.

(86) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 122.

(87) المصدر نفسه، ص 127.

(88) Toprak، The Politicization of Islam، P. 131 ; Waldner، op. cit، P. 71.

(89) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 108، 127.

(90) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص 210.

(91) الجهماني، المصدر السابق، ص 12.

(92) بولند أجويد (1925-2006) سياسي وشاعر وكاتب وصحفي، ولد في إسطنبول في عام 1925 لأسرة من الطبقة الوسطى. كان والده أستاذاً في جامعة أنقرة وعضواً في حزب الشعب الجمهوري، وقد انتخب نائباً عن مدينة قسطموني في المجلس الوطني الكبير بين 1943-1950. أكمل أجويد دراسته الجامعية في كلية روبرت Robert College في إسطنبول عام 1944، كما درس في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. وبدأ عمله الوظيفي مترجماً في المديرية العامة للمطبوعات في الخمسينات. وبدأ عمله السياسي في عام 1957 كنائب منتخب عن حزب الشعب الجمهوري، وفي عام 1961 صار وزيراً للعمل في حكومة عصمت إينونو، ثم انتخب سكرتيراً عاماً لحزب الشعب الجمهوري في عام 1966. وقد استقال من منصبه الحزبي هذا احتجاجاً على تدخل الجيش في السياسة وتأييد حزبه لحكومة نهاد ايريم التي تشكلت بعد انقلاب آذار 1971. وفي العام التالي تولى زعامة حزب الشعب الجمهوري بدلاً عن عصمت إينونو. تولى رئاسة ثلاث حكومات في تركيا في السبعينات، وبعد انقلاب 12 أيلول 1980 حُظر حزب الشعب الجمهوري، كما مُنع أجويد، وغيره من ساسة البلاد البارزين، من ممارسة

السياسية مدى الحياة، لكن هذا المنع رُفع بعد استفتاء جرى في عام 1987 بهذا الخصوص. وقد عاد إلى العمل السياسي زعيماً لحزب اليسار الديمقراطي الذي تأسس في عام 1985 من قبل زوجته رهشان أجويد. وقد اشترك هذا الحزب في حكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم برئاسة مسعود يلماز، فيما تولى أجويد منصب نائب رئيس الوزراء بين تموز 1997-تشرين الثاني 1998. أما آخر وزارة شكلها وترأسها أجويد فكانت بين كانون الثاني 1999 – تشرين الثاني 2002. اعتزل بعدها العمل السياسي تقريباً بسبب تدهور حالته الصحية لحين وفاته في 5 تشرين الثاني 2006. ترك أجويد آثاراً عديدة منها دواوين شعر، ومؤلفات سياسية واجتماعية.

(93) الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا، ص ص 66-86 ؛أحمد ومراد، المصدر السابق،ص ص 297-300 ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص 12 ؛ الطيار، المصدر السابق، ص 43.

(94) محمد، المصدر السابق، ص 207 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 253.

(95) حسن، المصدر السابق، ص ص 78-79.

(96) محمد، المصدر السابق، ص 211.

(97) دانيلوف، المصدر السابق، ص 359 ؛ الطحّان، المصدر السابق، ص 253.

(98)Jacob Landau ،" Turkey Between Secularism and Islamism ". www.jcpa.org/jl/vp352.html

(99)Alkan ،op.cit ،P. 91.

(100) السيد، المصدر نفسه، ص 108.

(101) المصدر نفسه، ص 109 ؛ الزين، المصدر السابق، ص 333. ويضيف الزين أيضاً بأن المشاركين في هذا التجمع جلسوا على الأرض جميعاً عندما عُزف النشيد الوطني التركي للتدليل على عدائهم للنظام الجمهوري والدستور التركي وللقيّمين عليه، وللذين يحكمون باسمه.

(102) يُنظر نص الخطاب في، الطحّان، المصدر السابق، ص 259.

(103) وقعت تركيا على الاتفاقية المذكورة في 29 آذار 1980.

(104) دانيلوف، المصدر السابق، ص 357.

(105) السيد، المصدر السابق، ص 109.

(106) الزين، المصدر السابق، ص 332 ؛ الطيار، المصدر السابق، ص 43.

(107) محمد، المصدر السابق، ص 236.

(108) أشار مصدر إلى أن الجيش دعا في حينه أريكان إلى العودة من سويسرا للاستفادة منه في إضعاف مركز سليمان ديميريل، Westerlund & Svanberg ، op.cit,p.14. بينما يرى مصدر آخر أن

الغرض كان الاستفادة من العنصر الإسلامي لمواجهة الأفكار والحركاتاليسارية، الطحّان، المصدر السابق، ص 249.

أما العضو البارز في حزب النظام الوطني سليمان عارف إمره فيذكر بأن الجنرال رفعت أولكن ألب، السكرتير العام لمجلس الأمن القومي التركي، كان ضد إغلاق حزب النظام الوطني، يُنظر ،

Banu Eligur ،The Mobilization of Political Islam in Turkey (Cambridge – Cambridge University Press – 2010) p.68.

(109) السيد، المصدر السابق، ص 293.

(110) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 392.

(111) دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 359-360.

(112) ترجع جذور هذا الحزب إلى حزب الأمة الذي تأسس في عام 1948، ثم أصبح يُعرف بالحزب الوطني الفلاحي منذ عام 1954. وفي آب 1965 تولى زعامة الحزب الب أرسلان توركيش، المعروف بميوله القومية المتطرفة. وفي شباط 1969 تحول اسم الحزب الوطني الفلاحي إلى حزب الحركة القومي، وأطلق توركيش على نفسه لقب" المرشد الأعلى". وقد اشتهر الحزب بتنظيمات الميليشيا المسلحة التابعة له والمعروفة باسم الذئاب الرمادية (بوز كورتلار) والتي كانت الذراع الضاربة للحزب وشاركت في أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في تركيا في أواخر عقد السبعينات. يُنظر، إبراهيم خليل أحمد، "الأحزاب السياسية في تركيا" في، أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص ص 173-174.

(113) الزين، المصدر السابق، ص 328.

(114) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 404.

(115) دانيلوف، المصدر السابق، ص 422 ؛ نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 80.

الفصل الرابع

انقلاب 12 أيلول 1980

"التوليف الإسلامي _ التركي" في مواجهة اليسار والقومية الكردية

الفصل الرابع

انقلاب 12 أيلول 1980

" التوليف الإسلامي - التركي " في مواجهة اليسار والقومية الكردية

لم يكن الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا يوم الجمعة 12 أيلول 1980 أمراً مفاجئاً بالنسبة لكثير من المراقبين، ذلك أن الأوضاع الداخلية في تركيا في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات، وما تزامن معها من متغيرات إقليمية ودولية، رجحّت حدوث الانقلاب العسكري في أية لحظة. ووفقاً لبعض المصادر كانت فكرة الانقلاب تخامر العسكريين الأتراك منذ أحداث عنفٍ طائفي دموية وقعت في قهرمان مرعش نهاية عام 1978 [1]. وبغض النظر عن التفاصيل والآراء المتباينة يمكن إجمال العوامل التي دفعت الجيش التركي إلى القيام بذلك الانقلاب فيما يأتي :

أولاً : الأزمة السياسية الداخلية :

تدهورت الأوضاع السياسية الداخلية في تركيا إلى حد خطير في أواخر عقد السبعينات، وافتقدت البلاد حكومة قوية قادرة على فرض الأمن والنظام بسبب المنافسات الحزبية والنتائج التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية في 1973 و 1977. وكان أخطر ما شهدته البلاد أعمال العنف والإرهاب السياسي التي حصدت آلاف الأرواح، ففي العامين اللذين سبقا الانتخابات بلغ عدد ضحايا تلك الأعمال 5241 قتيلاً و 14152 جريحاً. وقد قارن قائد الانقلاب الجنرال كنعان إيفرن تلك الخسائر بخسائر الأتراك في حرب الاستقلال (1919-1922)، والتي بلغت 5763 قتيلاً و 18480 جريحاً[2]. وقدرت حكومة ديميريل، التي كانت في السلطة عند حدوث الانقلاب، ضحايا أعمال العنف والإرهاب السياسي بأكثر من ضعف العدد المذكور سابقاً[3]. وكان بين ضحايا تلك الأعمال نهاد إيريم رئيس أول حكومة تشكلت بعد الانقلاب العسكري في 12 آذار 1971، واتسع نطاق تلك الأعمال في الأشهر القليلة التي سبقت الانقلاب بحيث جعلت تركيا على حافة حرب أهلية. إن قسطاً كبيراً من اللوم عن تلك الأعمال وُجه إلى حزب الحركة

القومي المتطرف وتنظيماته المسلحة، وإلى الحركات والمنظمات اليسارية المتطرفة، كما وجهت بعض المصادر أصابع الاتهام إلى أجهزة المخابرات التركية والأمريكية بالتورط في تلك الأعمال بشكل مباشر لتمهيد السبيل أمام الجنرال ايفرن للوصول إلى السلطة(4).

وإلى جانب أعمال العنف والإرهاب السياسي كانت هناك المظاهرات والإضرابات العمالية، التي ترافقها عادةً مواجهات مع رجال الأمن، ووقوع قتلى وجرحى، واعتقالات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما حدث أثناء التجمع العمالي الحاشد في ساحة "تقسيم" بوسط إسطنبول بمناسبة عيد العمال العالمي في 1 أيار 1977، وما حدث في شباط 1980 عندما احتل عمال يساريون معملاً للقطن في أزمير الأمر الذي أجبر الحكومة على إرسال عدد كبير من رجال الأمن لقمع العمال(5).

إن عجز الحكومة التركية والصراع بين الأحزاب السياسية في تلك الحقبة بلغ حداً أخفق فيه المجلس الوطني الكبير في اختيار خلف لرئيس الجمهورية فخري كوروتورك الذي انتهت مدة رئاسته في نيسان 1980. فقد جرت أكثر من مائة عملية اقتراع لهذا الغرض، ولكن دون التوصل إلى نتيجة الأمر الذي أعاق قيام المجلس الوطني الكبير بمهامه التشريعية بشأن القرارات الأمنية، والتي تُعّد ضرورة ملحة بالنسبة للمؤسسة العسكرية التركية. وهذا ما دفع رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال ايفرن إلى توجيه إنذار في تموز 1980 إلى المجلس الوطني الكبير والأحزاب السياسية بأن تحسم موضوع رئاسة الجمهورية، وهكذا تم تعيين إحسان صبري جاغليانكل رئيساً للجمهورية بالوكالة لحين التوصل إلى قرار نهائي (6).

ثانياً : الحركة القومية الكردية في تركيا :

شهد عقد السبعينات تطوراً مهماً في الحركة القومية الكردية في تركيا تمثل في ظهور العديد من المنظمات الكردية اليسارية المتطرفة، وخصوصاً بين الشباب وطلبة الجامعات. وقد قدر أحد المصادر عدد المنظمات الكردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات اليسارية في تركيا بأكثر من 12 منظمة (7). وكان أبرز تلك المنظمات حزب العمال الكردستاني "P.K.K"(8)، الذي تأسس في أواخر عام 1978 بزعامة عبد الله أوجلان. وقد شهد عام 1979 وقوع مواجهات بين المسلحين الكرد وقوات الأمن التركية، كما تعرضت قيادة حزب العمال الكردستاني للملاحقة مما أجبر أوجلان على مغادرة تركيا إلى سوريا، ثم إلى لبنان في تموز 1979 (9). ومن المعروف أن

لدى القيادة العسكرية التركية حساسية خاصة تجاه القضية الكردية في تركيا، وتنظر إليها بوصفها تهديداً كامناً لوحدة أراضي تركيا.

ثالثاً : المد الإسلامي :

على الرغم من تراجع نسبة الأصوات المؤيدة لحزب السلامة الوطني في انتخابات عام 1977، وعدم مشاركة أتباعه في أعمال العنف والإرهاب التي حدثت في تركيا في تلك الحقبة[10]، إلا أن القيادة العسكرية بدأت تشعر بعدم ارتياح تجاه فعاليات الحزب السياسية وانتقاداته الصريحة للنظام العلماني القائم في البلاد. ومما زاد من حساسية القيادة العسكرية التركية تجاه حزب السلامة الوطني في تلك الحقبة أمران، الأول هو قيام الجمهورية الإسلامية في إيران وترحيب قيادة حزب السلامة بذلك، وثناء المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله الخميني على حزب السلامة الوطني وقيادته والدعوة له بالتوفيق في "القضاء على النظام الفاسد في أنقرة"[11]. أما الأمر الثاني فهو احتمال قيام تحالف بين حزب السلامة الوطني وحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي كان يزيد من احتمالات فوز مثل ذلك التحالف في انتخابات مقبلة، لاسيما وأن الدستور التركي يفسح المجال أمام إسقاط الحكومة إذا ما خسرت ثلاث عمليات تصويت في البرلمان خلال 18 شهراً[12].

لقد سبقت الإشارة إلى التجمع الجماهيري الذي نظّمه حزب السلامة الوطني في قونية بتاريخ 6 أيلول 1980 وإعطائه دفعة قوية للقيادة العسكرية التركية للقيام بالانقلاب، وفي نفس اليوم الذي حدث فيه الانقلاب صرح الجنرال ايفرن لوكالة أنباء رويترز بأن الجيش قام بالانقلاب لوقف المد الإسلامي[13].

يرى بعض الباحثين، ومنهم الباحث التركي كمال كاربات K.Karpat، إن الإسلاميين هيئوا البديل الوحيد للانقلاب العسكري في عام 1980، إذ لم تكن هناك قوة أخرى تحظى بتأييد شعبي مماثل. ويعزّز رأيه هذا بأن إذاعة سرية للحزب الشيوعي التركي تبث براجحها من برلين الشرقية (عاصمة جمهورية ألمانيا الشرقية حينذاك) أدانت انقلاب 12 أيلول1980 ودعت أتباع حزب السلامة الوطني إلى قيادة المقاومة[14].

رابعاً : الأزمة الاقتصادية :

تفاقمت الأزمة الاقتصادية في تركيا في السبعينات، ولاسيما في النصف الثاني من ذلك العقد. ومع أن جزءاً من الأزمة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد عام 1973، مما أدى إلى عجز متزايد في ميزان التجارة الخارجية التركي لأن تركيا تستورد معظم احتياجاتها النفطية من الخارج، إلا أن السياسات الاقتصادية للحكومات التركية المتعاقبة تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الأزمة. أما أبرز مظاهر الأزمة فكانت، زيادة المديونية الخارجية التركية من 2,2 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام1980، وارتفاع نسبة البطالة إلى ما بين 20٪ و 25٪ حسب التقديرات، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 3,634,000 شخص في عام 1980[15]. ولغرض معالجة هذه الأزمة، أو التخفيف منها في الأقل، تم إقرار برنامج إصلاح اقتصادي في 24 كانون الثاني تضمنَ إجراءات صارمة من قبل صندوق النقد الدولي "IMF". وكان هذا البرنامج، الذي يُنسب إلى تورغوت أوزال، يهدف أساساً إلى إقامة اقتصاد سوق حرة في تركيا، وبناء قطاع من الاقتصاد يعمل للتصدير ويحقق المنافسة في السوق العالمية. وتطلب ذلك تدعيم القوة الاقتصادية للشركات والمشروعات الكبرى[16]. إن تنفيذ هذا البرنامج كان يتطلب تأمين النظام والاستقرار في البلاد وهو ما عجزت حكومة ديميريل عن توفيره، وعُدّ هذا سبباً إضافياً للانقلاب العسكري. وبعد الانقلاب مباشرةً أعلن قادته دعمهم والتزامهم التام ببرنامج 24 كانون الثاني 1980 الاقتصادي بوصفه "المنهج الواقعي الوحيد" لإعادة إنعاش الاقتصاد التركي[17].

خامساً : المتغيرات الإقليمية والدولية :

لم يكن انقلاب 12 أيلول 1980 حدثاً داخلياً وحسب، بل كانت له أبعاد خارجية أيضاً تتمثل في مصلحة ودور الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في حدوثه. ذلك أن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان في عام 1979، ونُذُر الحرب العراقية – الإيرانية الوشيكة في أيلول 1980، زادت من قيمة تركيا الإستراتيجية بسبب موقعها القريب من تلك المناطق الساخنة، ومنطقة الخليج العربي حيث المصالح النفطية الغربية المهمة، فضلاً عن قوة تركيا العسكرية المهمة وثقلها في إطار حلف الناتو. كما أن الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قلقة في ذلك الوقت من ازدياد حدة العداء لأمريكا

والصهيونية في الشرق الأوسط وتأثير ذلك على حليفتها تركيا[18]. واستجابة لتلك المتغيرات رفعت الإدارة الأمريكية الحظر الذي كانت قد فرضته على تصدير السلاح إلى تركيا بسبب التدخل العسكري في قبرص عام 1974 واستأنفت تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إليها. وفي 29 آذار 1980 تم توقيع اتفاقية تعاون ودفاع مشترك بين الدولتين تضمنت بنوداً عديدة من بينها إبقاء القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية، وتجهيز الجيش التركي بالأسلحة الأمريكية المتقدمة، وبأن على تركيا التزامات خاصة تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وبالأخص إسرائيل[19]. وفي 25-26 حزيران 1980 عقد حلف الناتو اجتماعاً في أنقرة أعلن وزير الخارجية التركي خير الدين اركمن في ختامه أن حكومته قررت السماح للطيران الأمريكي القيام بالتدريب والاستطلاع في المجال الجوي التركي بحرية تامة [20].

في ضوء الاعتبارات السابقة كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو قيام نظام حكم قوي في تركيا تحت حكم الجنرالات وثيقي الصلة بالغرب. وثمة إشارات عديدة إلى الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو وبين قادة انقلاب 12 أيلول 1980، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما ذُكر عن قيام قادة الانقلاب بإبلاغ الولايات المتحدة الأمريكية أن الجيش التركي سينفذ انقلاباً عسكرياً، وأنه لن يفعل ذلك دون موافقة مسبقة من واشنطن، وبأن "المهندس الرئيس" للانقلاب كان بول هينز P. Henze، المدير السابق لمحطة المخابرات المركزية الأمريكية "CIA" في أنقرة [21]. كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تجري قوات من حلف الناتو مناورات عسكرية في تركيا في نفس اليوم الذي حدث فيه الانقلاب، وفضلاً عن ذلك كانت واشنطن من أولى العواصم التي أيدت الانقلاب [22].

كانت هذه العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام انقلاب 12 أيلول 1980، وهناك من يرجح وجود عامل آخر تم التلميح إليه في البيانات التي صدرت عقب الانقلاب، وهذا العامل هو الخوف من خطر انقسام الجيش من خلال تغلغل ما أسماه الجنرال ايفرن "القوى السرية والخائنة" إلى القوات المسلحة وإمكانية إشاعتها الفرقة في صفوفه خلال سنوات قليلة. كما تخوف كبار قادة المؤسسة العسكرية التركية من أن استمرار عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي، قد يؤدي إلى انقلاب عسكري من جانب صغار الضباط خارج نطاق سيطرة التسلسل القيادي العسكري. وكانت شائعات قد ترددت أيضاً عن وجود

ضباط في القوات المسلحة يدينون بالولاء لحزب الحركة القومي [23]، الذي يقوده توركيش، وهو من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب العسكري الأول في 27 أيار 1960.

نفذ الجيش التركي الانقلاب في الساعة الرابعة من فجر يوم 12 أيلول 1980، وبعد حوالي ساعتين أذاعت قيادة الانقلاب بياناً بررت فيه الانقلاب بأن الدولة وأجهزتها الرئيسة صارت عاجزة عن العمل، وأن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات، وأن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد. وأن كل ذلك أدى إلى زيادة أنشطة القوى الانفصالية، وفقدان أمن حياة وممتلكات المواطنين. واستطرد البيان "أن الرجعيين وغيرهم من أصحاب العقائد المنحرفة هم الذين ازدهروا بدلاً من الأتاتوركية أو الكمالية"، وبأن الهجمات على كل جوانب المجتمع، كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها، تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية [24].

شكل قادة الانقلاب "مجلس أمن قومي" برئاسة الجنرال ايفرن وعضوية قادة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك، والذي أصبح أعلى سلطة تشريعية بعد حل البرلمان، وتمت تسمية ايفرن رئيساً للدولة. وقد حكم هذا المجلس تركيا منذ الانقلاب حتى إجراء الانتخابات العامة وإعادة السلطة إلى المدنيين في تشرين الثاني 1983 [25]. كما تم في مطلع تشرين الأول 1980 تشكيل وزارة برئاسة الأميرال المتقاعد بولند أولصو وكان معظم أعضائها من العسكريين المتقاعدين والبيروقراطية، وشغل تورغوت اوزال فيها منصب نائب رئيس الوزراء في الشؤون الاقتصادية ومُنح صلاحيات واسعة للمضي في تنفيذ برنامج 24 كانون الثاني 1980 لمعالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد [26].

فرض قادة الانقلاب الأحكام العرفية في أنحاء البلاد، واتخذوا إجراءات صارمة عدّوها ضرورية لوضع نهاية للاستقطاب الإيديولوجي والعنف الذي ضرب البلاد وأرهب المجتمع التركي، ومن ثم إعادة بناء الإطار السياسي والدستوري من خلال دستور جديد يقوّي السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية على حساب الحريات المدنية [27]. ووفقاً لرأيهم فإن الكمالية قد نُسيت تدريجياً، وتُركت البلاد بلا قيادة [28].

اشتملت الإجراءات التي اتخذتها قيادة الانقلاب على حل البرلمان واحتجاز زعماء الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد وهم كل من، اجويد وديميريل واربكان وتوركيش، واعتقال المئات من أعضاء تلك الأحزاب، ومنهم نواب في المجلس الوطني الكبير، وحملة مطاردة

واعتقالات واسعة في صفوف أعضاء المنظمات السياسية والاتحادات المهنية ممن اتهموا بالمشاركة في أعمال العنف والإرهاب أو التحريض عليه، وتم حل الاتحادات العمالية واليسارية "DISK" واليمينية" MISK"، واستُهدفت مجموعات قومية كردية. وأُنهيت الاستقلالية الذاتية التي كانت تتمتع بها الجامعات ووضعت تحت سلطة "مجلس التعليم العالي" ومُنع كوادرها من الانتماء إلى الأحزاب السياسية وجرت حملة تطهير فيها وفي مختلف دوائر ومؤسسات الدولة، وتم تقييد حرية الصحافة [29]. ومن جهة أخرى تبنت قيادة الانقلاب سياسة خارجية وعسكرية مُنسجمة مع السياسات والمصالح الغربية في المنطقة [30].

أصدر قادة الانقلاب دستوراً مؤقتاً في 7 تشرين الأول 1980 يتضمن 7 مواد منحتهم سلطات واسعة، وتقرر أن تبقى مواد دستور 1961 التي لا تتعارض مع مواد الدستور المؤقت قيد العمل حتى صدور دستور جديد للبلاد [31]. وفي تشرين الأول 1981بدأت الخطوة الأولى نحو إعادة البناء السياسي والدستوري عندما عيّن مجلس الأمن القومي مجلساً استشارياً لصياغة دستور جديد للبلاد، وصدر في الوقت نفسه قانون بإلغاء الأحزاب السياسية كافة ومصادرة ممتلكاتها ووثائقها[32]. وفي 7 تشرين الثاني 1982 قُبل الدستور الجديد في استفتاء شعبي[33]، وتم انتخاب الجنرال ايفرن رئيساً للجمهورية وتولى مهام منصبه رسمياً في 9 تشرين الثاني. وكانت الخطوة الثانية صدور قانون الأحزاب السياسية الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 24 نيسان 1983. وفي اليوم التالي رفع مجلس الأمن القومي الحظر عن النشاط السياسي، وفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية. وقد نص القانون على أن الأحزاب يمكن أن تؤسس من قبل 30 مواطناً تركياً، ومُنح مجلس الأمن القومي حق النقض (الفيتو) ضد أي من الأعضاء المؤسسين بدون تقديم أي مبرر[34]. وقد استثني من حق تأسيس الأحزاب جميع السياسيين الذين كانوا في السلطة أو المعارضة بتاريخ 12 أيلول 1980، والذين فُرض عليهم حظر ممارسة أي نشاط سياسي لمدة 10أعوام، أو كانوا أعضاء في المجلس الوطني الكبير والذين فرض عليهم حظر مماثل لمدة 5 أعوام. واشترط القانون أن يكون التعبير عن الآراء والمعتقدات من خلال العمل الحزبي منسجماً مع مبدأ العلمانية. ومنع القانون الأحزاب من التعامل مع أي مؤسسة إقليمية ودولية، كما منع كافة العسكريين والطلبة والعمال وموظفي الدولة من ممارسة العمل الحزبي. واشترط حصول الأحزاب السياسية على 10٪ في الأقل من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة ليحق لها الحصول على تمثيل في البرلمان [35]. وقد قلص ذلك فرص الأحزاب الصغيرة في إيصال

ممثليها إلى البرلمان، وجعل عملية تشكيل حكومة أكثرية مستقلة أمراً أسهل [36]. وفي 13 حزيران 1983 صدر قانون جديد للانتخابات التي تقرر أن تجري في 6 تشرين الثاني من ذلك العام. وفي 1 تموز 1983 تخلى ايفرن عن رئاسة هيئة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية، مما اعتبر خطوة مهمة لقيادة البلاد ثانية نحو الحكم المدني قبل الانتخابات العامة [37].

بعد صدور قانون الأحزاب السياسية في نيسان 1983 بدأت عملية تقديم الطلبات إلى وزارة الداخلية التركية بدءاً من 16 أيار لتأسيس أحزاب سياسية جديدة. وفي غضون أسابيع أسس أكثر من 17 حزباً كانت أكثرها وقتية [38]، في الوقت الذي كانت فيه القيادة العسكرية تسعى إلى إيجاد أقل عدد ممكن من الأحزاب على الساحة السياسية خشية عودة مأساة الحكومات الائتلافية التي سبقت انقلاب 12 أيلول 1980 [39]. وعندما جرت الانتخابات البرلمانية في 6 تشرين الثاني 1983 سُمح لثلاثة أحزاب فقط، عُدت مستوفية لشروط قانون الأحزاب السياسية، بالمشاركة في تلك الانتخابات وهذه الأحزاب هي [40]:

1- حزب الوطن الأم "Ana Vatan Partisi"، الذي تأسس في 20 أيار 1980 بزعامة تورغوت اوزال، وسيأتي الحديث عن هذا الحزب لاحقاً.

2- حزب الديمقراطية القومي "Milliyetci Demokrasi Partisi"، الذي تأسس في 16 أيار 1983 بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت صون ألب، وكان حزباً مؤيداً للقيادة العسكرية لانقلاب 12 أيلول 1980، ويستمد منهجه من فلسفة ذلك الانقلاب. وقد تلقى دعماً من الجنرال ايفرن، وعُدّ بمثابة "حزب حكومي".

3- الحزب الشعبي "Halkçi Partisi"، الذي تأسس في 25 أيار 1983 بزعامة نجدت جالب N. Calp، وقد طرح هذا الحزب نفسه بوصفه تنظيماً ليسار الوسط، وتضمن برنامجه المبادئ الأتاتوركية الستة. وكان لهذا الحزب أيضاً ارتباط وثيق مع قادة انقلاب 12 أيلول 1980.

أسفرت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1983 عن فوز حزب الوطن الأم بنسبة 53٪ من مقاعد المجلس الوطني الكبير، أي 212 مقعداً، والحزب الشعبي بنسبة 29,25٪، أي 117 مقعداً، وحزب الديمقراطية القومي بنسبة 17,75٪، أي 71 مقعداً. واستناداً إلى هذه النتيجة كلف رئيس الجمهورية ايفرن زعيم حزب الوطن الأم اوزال بتشكيل حكومة جديدة، وفي 13 كانون الأول 1983 صادق الرئيس ايفرن على تشكيلة تلك الحكومة، التي كانت غالبية أعضائها

من حزب الوطن الأم. وحصلت تلك الحكومة على ثقة المجلس الوطني الكبير في 24 كانون الأول لتكون بذلك أول حكومة مدنية وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات بعد انقلاب 12 أيلول 1980 [41]، ولتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ تركيا، وتاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة فيها.

كان موقف قادة انقلاب 12 أيلول 1980 متشدداً تجاه حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي، وجاء هذا الموقف انسجاماً مع التقاليد الأتاتوركية التي يعد الجيش نفسه حارساً لها. فبعد الانقلاب مباشرة أصدر الجنرال ايفرن أمراً باحتجاز زعيم الحزب نجم الدين أربكان [42]. كما تم، حسب بعض المصادر، اعتقال حوالي 30,000 من الإسلاميين في الأيام الأولى من الانقلاب [43]. وقد أقيمت دعوى ضد أربكان ورفاقه في الحزب وفق المادة (163) من قانون العقوبات التركي، وجاءت وثيقة الاتهام في 50 صفحة أهم ما فيها أن غاية الحزب الأصلية إقامة نظام على أساس الشريعة الإسلامية، والسعي لإزالة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في تركيا، إلا أن المدّعي العام لم يستطع تقديم وثائق يمكن الاعتماد عليها في إدانتهم. وهكذا أُفرج عن قسم من أعضاء الحزب المعتقلين في 15 أيار1981، فيما أطلق سراح البقية منهم في 25 تموز من العام نفسه [44]. وفي تشرين الأول 1981 صدر قانون إلغاء الأحزاب السياسية كافة، ومن بينها حزب السلامة الوطني، ومصادرة ممتلكاتها ووثائقها. وفي شباط 1983 مثل أربكان أمام المحكمة مجدداً وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة 4 سنوات، إلا إنه استأنف الحكم وتمت تبرئته [45]. وكان أربكان من بين الساسة البارزين الذين حُظروا من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة 10 أعوام كما سبقت الإشارة. وعلى أية حال لم يكن موقف قادة الانقلاب هذا من حزب السلامة الوطني يهدف إلى "اقتلاع" العامل الإسلامي من الحياة السياسية أو الاجتماعية تماماً، فالتجارب السابقة أثبتت فشل ذلك. وفضلاً عن ذلك كان قادة الانقلاب يرون في الإسلام وسيلة لمواجهة الأفكار والمنظمات اليسارية، أي الاشتراكية والشيوعية [46]. ولذا فإنهم لم يترددوا في استغلال الدين واللجوء إلى الخطاب الديني – القومي لتحقيق غايات سياسية على مستوى الداخل التركي، وعلى مستوى علاقات تركيا الإقليمية.

على خلفية الأحداث التي أدت إلى وقوع الانقلاب أراد قادته تحقيق ثلاثة أهداف أساسية على المستوى الداخلي ؛ الأول إيقاف المد الإسلامي المتمثل في حزب السلامة الوطني وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ؛ والثاني محاربة الأفكار والمنظمات الاشتراكية والشيوعية في البلاد

والحد من تأثيرها على جيل الشباب ؛ والثالث التصدي للحركة القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. ووفقاً لرؤية الجيش التركي فإن الأفكار والمنظمات الاشتراكية والشيوعية كانت سبب رئيس للانقسام والعنف في المجتمع التركي. فقد كان الجنرال ايفرن مقتنعاً بأن العنف السياسي في تركيا مصدره الدعايات اليسارية التي "أفسدت" جيل الشباب، وبأن الأفكار الاشتراكية هي سبب الفوضى في تركيا [47]. أما ممثل وزارة الدفاع في وزارة التربية التركية بعد الانقلاب فقد أشار إلى أن الشيوعيين لم يشجعوا الصراع الطبقي حسب، بل الأسوأ من ذلك أنهم أكدّوا على الاختلافات في الهوية بين الشعب. ووفقاً لرأيه أيضاً كان الشيوعيين محرضين عملوا على إثارة الصراعات بين الطوائف الإسلامية المختلفة، وكذلك بين "من يُسمّون المواطنين الكرد"، على حد تعبيره، وبقية السكان[48]. إن هذا التقييم للتهديد اليساري كان مبالغاً فيه نوعاً ما، ولكن كان لا بد من إبرازه لتوكيد موقف قادة الانقلاب المؤيد للغرب في مستهل مرحلة الحرب الباردة الثانية بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان.

وبغض النظر عن مدى موضوعية تقييم التهديد اليساري فإنه سيدفع قادة الانقلاب إلى التوسل بالإسلام لمواجهة الأفكار اليسارية، وإبعاد الشباب عن السياسة، وتطبيع الوضع الداخلي في البلاد. فخلال السنوات الثلاث التي حكم .فيها مجلس الأمن القومي ازداد تأثير الإسلام في السياسة التركية بشكل دراماتيكي، ومع اعتراف الجنرالات بأنهم ملتزمون بالكمالية إلا أنهم عملوا على تطوير ثقافة قومية يؤدي الإسلام دوراً مهماً فيها [49]. إن هذا المزج بين الدين والقومية الكمالية هو ما يميّز انقلاب 12 أيلول 1980 عن الانقلابيين العسكريين السابقين [50].

كانت محاربة هيمنة الإيديولوجيات اليسارية و "الأصولية" الإسلامية على شباب البلاد في مقدمة جدول أعمال الانقلاب. ومع أن الجيش قمع الحركات اليسارية والإسلامية بقوة، إلاّ أن قادة الانقلاب أدركوا أنهم بحاجة إلى بديل إيديولوجي، لأن قدرة الإيديولوجية الكمالية العلمانية على تلبية ذلك باتت محدودة[51]. بيد أن ذلك لا يعني أن الجيش تخلى عن التزامه بحماية الإيديولوجية الكمالية أو الأتاتوركية، بل أنهم شجعوا على تقديم تلك الإيديولوجية برتوشٍ جديدة في محاولة لتقديمها بشكل أكثر قبولاً كما سنلاحظ. كما أن الجيش أكد التزامه بحماية تلك الإيديولوجية من خلال دستور عام 1982 ، إذ جاء في ديباجته "التصميم على عدم تقديم حماية للأفكار والآراء المناهضة لمصالح الأمة التركية... أو القيم التاريخية والأخلاقية التركية القومية، والمبادئ والإصلاحات والتحديث الذي جاء به أتاتورك وعلى أساس متطلبات

مبدأ العلمانية، ولن يكون هناك رجوع مهما كان إلى المشاعر الدينية المقدسة في شؤون الدولة وسياستها". ونصت المادة (2) من الدستور على أن "الجمهورية التركية هي دولة ديمقراطية علمانية تحكمها قاعدة القانون تسعى لتحقيق مفاهيم الأمن العام والتضامن الوطني والعدالة وتحترم حقوق الإنسان وتدين بالولاء لقومية أتاتورك، وترتكز على المبادئ الأساسية كما نصت عليها الديباجة". وأكدت المادة (174) من الدستور على عدم جواز تفسير أو تأويل أي حكم من أحكام الدستور على نحو يخل بدستورية "قوانين الإصلاح"، في إشارة إلى القوانين الصادرة في الجمهورية التركية بين عامي 1924-1934 في إطار سياسة التغريب والعلمنة التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك [52].

كان البديل الإيديولوجي الذي تبناه قادة انقلاب 12 أيلول 1980 هو "التوليف التركي – الإسلامي / Türk- Islam Sentenzi" الذي أصبح بمثابة إيديولوجية شبه رسمية للنظام العسكري [53]. والواقع أن استغلال الطرح القومي – الديني لم يكن أمراً جديداً في السياسة التركية فهناك أمثلة سابقة على ذلك من عهد الاتحاديين (1908-1918) وحرب الاستقلال التركية (1919-1922) [54]. أما على مستوى الصياغة النظرية المعاصرة فإن مضامين "التوليف التركي – الإسلامي" تمت صياغتها من قبل رابطة تضم مجموعة من الصحفيين والأكاديميين، وغيرهم من المثقفين ذوي التوجه القومي الديني، تعرف باسم "موقد المثقفين – Aydinlar Oçaği" والذي تأسس في عام 1970 [55] لكسر هيمنة المثقفين اليساريين على النقاش السياسي، وتأثيرهم على جيل الشباب، ولاسيما بعد المظاهرات الطلابية التي خرجت تحت قيادة المجموعات اليسارية في أواخر الستينات. أما أبرز منظّري "موقد المثقفين" فكان إبراهيم قفص اوغلو I. Kafesoğlu وهو أول رئيس لها أيضاً [56]. وقد رأى أعضاء هذه الرابطة أن الإسلام ليس مجرد عنصر من عناصر الثقافة التركية بل هو أداة مهمة للسيطرة الاجتماعية. وكان هدف هؤلاء أيضاً صياغة إيديولوجية تكون بديلاً للكمالية، التي ألقوا عليها اللوم في التشوش الذي أصاب جيل الشباب في تركيا. وفي الوقت نفسه كانوا يأملون أن تعمل تلك الإيديولوجية بمثابة جدار إيديولوجي واقي في مواجهة الفكر اليساري الذي عدّوه مسؤولاً عن الفوضى والعنف الذي ضرب تركيا في نهاية عقد الستينات [57]. وكانوا مصممين في كتاباتهم وإصداراتهم وحلقاتهم الدراسية الحرة على تحويل التراث العثماني التركي إلى واقع سياسي. وبالنسبة إليهم إن الطرح التركي – الإسلامي فقط يمكن أن يجلب الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية [58].

إن خلاصة مضمون الطرح التركي – الإسلامي هي وجود العديد من نقاط التماثل المذهلة بين ثقافة الأتراك في مرحلة ما قبل الإسلام وبين الحضارة الإسلامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الإحساس العميق بالعدالة، والإيمان بالوحدانية، والتأكيد على الأخلاق والحياة العائلية. ولذا من الطبيعي أن ينجذب الأتراك إلى الإسلام، وأن يكونوا جنداً للإسلام. ووفقاً للتوليف التركي – الإسلامي فإن الثقافة والهوية القومية التركية تتشكل من التقاليد التركية القديمة على مدى 2500 عام، والتقاليد الإسلامية على مدى 1000 عام، ولذا فإن الإسلام ليس متناغماً مع القومية التركية فقط، بل إنه جزء متمم لها [59]. ومع أن مؤسسي هذه الإيديولوجية يثنون على مصطفى كمال أتاتورك وحرب الاستقلال التركية، إلا أنهم يتهمون الإيديولوجية الكمالية بأنها أدارت ظهرها لقرون من التاريخ التركي (والمقصود هنا المرحلة العثمانية)، وبذلك تسببت في إحداث ضرر خطير في الثقافة القومية، وعرّضت البلاد لأزمة سياسية واجتماعية شاملة في السبعينات[60]. كما تتضمن الإيديولوجية دعوة إلى إقامة دولة مركزية قوية قادرة على تدمير القوى التي تقوّض "الثقافة القومية" و الإجماع القومي"[61]. وأكدت كذلك على "العائلة، والجامع، والثكنة العسكرية" بوصفها ثلاث دعامات مؤسساتية يمكن أن تُنتج مجتمعاً منضبطاً وموحداً، ودولةً قوية وموحدة ومتناغمة[62]. ومن الأفكار الأساسية في "التوليف التركي – الإسلامي" أيضاً أنه إلى ما قبل عهد إصلاحات التنظيمات التي بدأت عام 1839، كان كل من علماء الدين والجيش الانكشاري،" أسلاف " الجيش التركي الحديث، يدعم أحدهما الآخر [63].

حظي التوليف التركي – الإسلامي بالقبول من لدن بعض الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الحركة القومي[64] وبدرجةٍ أقل حزب السلامة الوطني. وعلى الرغم من التقاليد العلمانية للضباط الأتراك فإن التوليف التركي – الإسلامي راقَ لعددٍ من القادة العسكريين البارزين، ومن بينهم الجنرال كنعان ايفرن [65]. وكان لإيفرن دور أساسي في رسم سياسات الحكومة العسكرية بعد انقلاب 12 أيلول 1980، وفي اتخاذ الإسلام وسيلة لتعزيز أفكاره وسياسته العلمانية. وكذلك توسيع القاعدة الاجتماعية المؤيدة للحكومة العسكرية. فقد كان ايفرن يفهم جيداً دور الدين بوصفه عامل تماسك اجتماعي، ومصدر أخلاق وقوة ثقافية يتسلح بها المسلم ضد التهديد الشيوعي. ومن هنا فإن خطابات وسياسات قادة الانقلاب تعاملت مع الإسلام على أنه عنصر في خدمة الأمة والقومية وليس قوة مستقلة تتنافس مع القومية والعلمانية[66].

وعلى هذا الأساس من الفهم للإسلام ودوره المهم سعى قادة الانقلاب إلى البدء بعملية "أسلمة من فوق – Islamization from above" مُسيطر عليها من قبل الدولة من خلال تبني "التوليف التركي – الإسلامي" الذي كان يهدف إلى التقليل من جاذبية الإيديولوجيات اليسارية المتطرفة، وإزالة تأثير أنماط التفكير الإسلامي من الباكستان والعالم العربي [67]. وفضلاً عن ذلك كان من المُفترض أن يساعد "التوليف التركي – الإسلامي" على احتواء التوسع السوفييتي جنوباً، ومواجهة "التطرف الإسلامي الإيراني" من خلال بناء ائتلاف من دول إسلامية "معتدلة" مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما مع المملكة العربية السعودية للحصول على قروض لدعم الاقتصاد التركي [68]. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجنرال ايفرن هو الذي اتخذ في عام 1981 قراراً بالسماح لـ"رابطة العالم الإسلامي"، وهي منظمة إسلامية دعوية تأسست منذ 1962 ومقرها في مكة المكرمة، بأن تدفع رواتب الأئمة والخطباء الأتراك الذين يقومون بمهام الوعظ والإرشاد لأبناء الجالية التركية في ألمانيا [69]. بينما كانت رابطة العالم الإسلامي "آخر الحلفاء الذين يمكن أن يفكر فيه الجنرالات الأتاتوركيين في ضوء عدائها للكمالية وتمويلها إصدارات تستنكر سياسات الكماليين العلمانية ومصطفى كمال..." على حد قول بعض الباحثين الأتراك [70].

إن تبني "التوليف التركي – الإسلامي" من قبل قادة انقلاب 12 أيلول 1980 هيأ الفرصة لأعضاء "موقد المثقفين" لتطبيق أجندتهم الاجتماعية عندما جعلتهم الحكومة العسكرية بمثابة "سماسرة ثقافيين رئيسيين للدولة"، فقد أصبح لهم صوت مسموع في الهيئة العامة للتخطيط، وهي الهيئة المسؤولة عن رسم خطة التنمية الخمسية للبلاد [71]. وقد أصدرت هذه الهيئة، بالتعاون مع موقد المثقفين، تقرير الثقافة القومية "Milli Kultur Raporu" في عام 1983 أشار إلى أن دعامتي الثقافة الوطنية هما، القيم الخاصة (التي جاءت من آسيا الوسطى) أي القيم التركية الخالصة، والإسلام [72]. أما الخطة الخمسية للتنمية التي أقرّها النظام العسكري في العام ذاته فقد جاء فيها أن "دوراً كبيراً يقع على المؤسسة الدينية من أجل حماية الدولة وعدم شرذمة الوحدة الوطنية" و"أن الدين ليس مذهباً ينظم العبادات بل أنه ضرورة اجتماعية" [73]. كما أن نظرة متفحصة للمقالات المنشورة في الموسوعة الإسلامية الجديدة "Islam Ansiklopedisi" الصادرة عن المؤسسة الدينية "Diyanet Vakfi"، وكذلك أعداد مجلة الدين "Diyanet Dergisi" الصادرة عن إدارة الشؤون الدينية، تشير إلى مدى تجذّر "التوليف التركي – الإسلامي" بوصفة

إيديولوجية رسمية للدولة [74]. وكان لهذه الإيديولوجية دور في صياغة دستور عام 1982 حيث أن اثنين من أعضاء "موقد المثقفين" كانوا من الأعضاء البارزين في لجنة إعداد الدستور [75].

تأسيساً على ما سبق، أعيدت هيكلة العديد من المؤسسات الثقافية والإعلامية في تركيا وفقاً لأفكار وتوجهات "موقد المثقفين". فقد فقدت الجامعات استقلاليتها منذ عام 1982 وأصبحت تابعة لمجلس التعليم العالي، الذي يرتبط بدوره بمكتب رئيس الجمهورية التركية، وأصبحت دائرة الإذاعة والتلفزة الرسمية "TRT" بمثابة منبر إيديولوجي لتلك الأفكار والتوجهات. وكان على وسائل الإعلام، من إذاعة وتلفزة وصحافة، أن تؤدي دوراً رئيساً في خلق صياغة مشاعر وقيم جماعية[76]. وكان على النظام التعليمي أن يؤدي دوراً أكثر أهمية من خلال تعليم الدين والأخلاق، وإعادة النظر في الكتب المنهجية ذات العلاقة، كما كان على رئاسة الشؤون الدينية أن تؤدي دورها في تحقيق التضامن القومي من خلال الوعظ والإرشاد والإصدارات. إن تقريراً جرى إعداده في عام 1981 من قبل لجنة من وزارات عدة، ومن الاستخبارات التركية، دعا إلى زيادة عدد "معاهد إمام- خطيب" لمواجهة احتياجات البلاد، وإلى تدريس الدين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وتشجيع البرامج الدينية في محطة التلفزة الرسمية، والتوسع في نشر الكتب الدينية، وبناء مساجد في المناطق التي لا توجد فيها أصلاً (أي مناطق العلويين)، وتأمين أئمة وخطباء ومؤذنين لـ 18,000 مسجد [77]. وانعكست وجهة النظر الرسمية هذه في دستور عام 1982، فقد جعلت المادة (24) منه التربية والتعليم في ميداني الدين والأخلاق تحت إشراف الدولة وسيطرتها، وتعليم الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية أجبارياً في مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية. أما المادة (136) فقد حوّلت رئاسة الشؤون الدينية إلى مؤسسة دستورية مهمتها العمل من أجل تحقيق وحدة البلاد والتضامن القومي، وأن تقوم بذلك طبقاً لما ورد في القانون الخاص بها، ووفقاً للمبادئ العلمانية، بعيداً عن كل الآراء والأفكار السياسية[78]. وعلى غرار ذلك تقريباً برر الجنرال ايفرن منطق إدخال الدروس الدينية في مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة ضمن الإطار العام للعلمانية قائلاً "لا يمكن إعطاء التعليم الديني للطفل من قبل كل عائلة.والحقيقة،حتى إذا حاولت العائلة أن تفعل ذلك فإن هذا يكون غير مناسب طالما قد تعلمه بشكل خاطئ، وغير كامل، أو من خلال وجهة نظر خاصة بالعائلة. لقد طلبت منكم قبل هذا عدم إرسال أطفالكم إلى دورات تعليم قرآن غير خاضعة لسيطرة الدولة. وهكذا جعلنا هذا شرط في الدستور. بهذه الطريقة سيجري تدريس الدين لأطفالنا من قبل

الدولة وفي مدارس الدولة. هل نحن الآن ضد قضية العلمانية أم نخدمها ؟. إننا نخدمها بالطبع، فالعلمانية لا تعني حرمان المواطنين الأتراك من التعليم الديني وجعلهم عرضةً للذين يستغلون الدين" [79].

إن أبرز جوانب التطبيق العملي للسياسة السالفة الذكر في مجال التعليم الديني والمناهج الدراسية من جهة، والمهام التي أسندت إلى رئاسة الشؤون الدينية من خلال الوعظ والإرشاد والإصدارات، تمثلت في ما يأتي :

1- زيادة أعداد المؤسسات التعليمية ذات الطابع الديني لتهيئة أعداد كافية من معلمي التربية الدينية والأخلاقية لوزارة التربية، ومن الموظفين لرئاسة الشؤون الدينية للعمل بمثابة أئمة وخطباء، ومفتين وغير ذلك من الوظائف. إذ وافق مجلس الأمن القومي على فتح 92 معهد جديد من معاهد الأئمة والخطباء ليرتفع عددها من 258 إلى 350 معهداً، وعدد الطلاب الذين يرتادونها إلى270,000 طالب[80]. وفي الإطار ذاته تقرر تحويل المعاهد الإسلامية العليا اعتباراً من 31 آب 1982 إلى كليات علوم دينية "Ilahiyat Fakültesi" وإلحاقها بالجامعات الموجودة في مناطقها، وهكذا ظهرت 8 كليات علوم دينية تابعة لجامعة أنقرة، وجامعة مرمرة في إسطنبول، وجامعة سلجوق في قونية، وجامعة أرجيس في قيصري، وجامعة 9 أيلول في أزمير، وجامعة أتاتورك في أرضروم، وأولوداغ في بورصة، وجامعة 19 مايس في سامسون[81]. ويدخل ضمن هذا الإطار أيضاً الزيادة في عدد مدارس تعليم القرآن الكريم للبالغين، والخاضعة للإشراف الرسمي [82]، ففي حين كان عدد تلك المدارس 1,538 في العام الدراسي 1978-1979، فإن الرقم تضاعف ليصل إلى 3,047 في العام الدراسي 1982-1983. وارتفع في الوقت ذاته عدد الذين يرتادونها من 68,486 إلى 114,668 خلال الأعوام نفسها [83].

2- تأسيس قسم جديد في رئاسة الشؤون الدينية باسم "قسم الإرشاد" في عام 1981 للعمل ضد القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. ومنذ ذلك الحين نظّم ذلك القسم، وبشكل منتظم، مؤتمرات ومحاضرات في تلك المنطقة لشرح مخاطر حزب العمال الكردستاني "P.K.K" وإيديولوجيته الماركسية. وكان هذا النهج يعني "أن الحكومة العسكرية فضلت استغلال المشاعر الدينية والولاءات التقليدية بدلاً من

تشجيع التعددية والديمقراطية القائمة على المشاركة لتحقيق الاستقرار السياسي والوحدة القومية" حسب قول محمد خاقان ياوز، الباحث التركي المتخصص في شؤون الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا[84]. إن مهام رئاسة الشؤون الدينية توسعت لتشمل الحفاظ على القومية التركية، وقد لخّص ذلك عارف صوي تورك A. Soytürk نائب رئيس الشؤون الدينية منذ 1980بالقول : "أن مشاعرنا القومية والدينية متداخلة. إن الرئاسة تسعى إلى تقوية وتشجيع الوعي القومي والديني في الوقت نفسه. إن مهمتنا لا تقتصر علىالدين، بل أنها تتضمن الحفاظ على القومية التركية "[85].

3- زيادة الميزانية المخصصة لإصدارات رئاسة الشؤون الدينية من الكتب والدراسات والمجلات، ولعل بعض الأرقام تعطي فكرة عن الاتجاه الديني في تلك المدة. ففي عام 1979 أصدرت رئاسة الشؤون الدينية مليوني نسخة من 30 كتاباً دينياً، بينما أصدرت في عام 1982 ما مجموعه 5,720,000 نسخة من 53 كتاباً[86]. وكان الهدف من بعض تلك الإصدارات تقديم صورة جديدة عن أتاتورك لإقناع الشباب بأنه كان مسلماً مخلصاً اختاره الله للدفاع عن دينه ووطنه[87]. وكانت هذه الصورة منسجمة مع تلك التي أرادتها الحكومة العسكرية، إذ أراد الجيش إعطاء انطباع بأن هناك تناغماً بين الإسلام والإيديولوجية الكمالية. فخلال الانقلاب نشر الجيش كتاباً في 3 مجلدات بعنوان "الأتاتوركية – Atatürkçülük" قدم أتاتورك في صورة إنسان ورع أدرك ضرورة الإسلام المتنور، ونفذ إصلاحات تحديثية لتحرير الإسلام من "القوى الرجعية". وكان الكتاب يهدف إلى إيصال ثلاث رسائل وهي ؛ أن الإسلام ضروري للتماسك الاجتماعي للأمة ؛ وأن هناك تناغماً بين الكمالية والإسلام؛ وأن العلمانية ضرورية لتطور "إسلام حقيقي"، أي الإسلام المتنور، وإن الهدف من إصلاحات مصطفى كمال هو تطور "دين عقلاني ومنطقي "[88].

4- إعادة كتابة بعض الكتب الدراسية في المدارس الثانوية بشكل ينسجم مع التوليف التركي – الإسلامي، ووفق شعاره "التركي الأفضل هو التركي المسلم، والمسلم الأفضل هو التركي المسلم"[89]. ومن خلال إعادة الكتابة هذه أعاد القادة

العسكريون التاكيد على أساطير وتصورات أسبق، ومنها "الجندي التركي المدافع عن العقيدة الإسلامية" [90].

يتضح مما سبق أن المجالات الأساسية التي انعكست عليها إيديولوجية "التوليف التركي – الإسلامي" في عهد الحكومة العسكرية كانت التعليم والإعلام والنشر. ولا شك أن هذا التوجه، الذي تزامن مع توجيه ضربة كبيرة إلى اليسار التركي، أفاد الإسلاميين كثيراً فيما بعد، ولاسيما ما يتعلق بالعمل والتوظيف في كثير من المؤسسات الرسمية، باستثناء المؤسسات العسكرية التي كانت القيادة العسكرية تعدها خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه. ففي حين سُمح لخريجي معاهد إمام – خطيب بالتقديم إلى الجامعات والمعاهد العليا في البلاد كانت الأكاديميات العسكرية ترفض قبولهم تماماً [91].

لقد كررت إيديولوجية "التوليف التركي – الإسلامي" خطأ الإيديولوجية الكمالية أو الأتاتوركية عندما تجاهلت التعددية القومية في تركيا، لاسيما الكرد الذين يشكلون ثاني أكبر قومية في البلاد بعد الأتراك. ولذا فإن المساعي التي بذلت في إطار تلك الإيديولوجية لإبعاد الكرد عن الحركة القومية الكردية لم تصادف نجاحاً مهماً يذكر بدليل اندلاع الحركة الكردية المسلحة منذ صيف 1984 وتطورها في السنوات اللاحقة. إن المفارقة تبدو هنا من حقيقة أن رئاسة الشؤون الدينية التي كانت تنظم، باسم الإسلام، المؤتمرات والندوات والمحاضرات في المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد لمحاربة القومية الكردية، ولكي يكون الكرد "مواطنين أتراك موالين [92]، كانت تعمل في الوقت نفسه على تعزيز القومية التركية، وباسم الإسلام أيضاً.

هوامش الفصل الرابع

(1) الزين، المصدر السابق، ص 326.

(2) John H. McFadden، " Civil – Military Relations in the Third Turkish Republic "، The Middle East Journal، vol. 39، No. 1 (Winter – 1985) P. 70.

(3) A. Howard، op.cit، P. 159.

(4) لمزيد من التفاصيل عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأجهزة الأمن والمخابرات التركية، في موجة أعمال العنف التي اجتاحت تركيا في تلك الفترة، ودور المخابرات المركزية الأمريكية في انقلاب 12 أيلول 1980، يُنظر ،

Daniele Ganser، Nato's Secret Armies : Operation Gladio and Terrorism in Western Europe (London – Frank Cass – 2005) P.235 - 239.

(5) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص ص 235-236 ؛ الزين، المصدر السابق، ص 331.

(6) الزين، المصدر السابق، ص 330.

(7) اختصاراً لتسمية " Partiya Karkeren Kurdistan "

(8) نور الدين، حجاب وحراب، ص 109.

(9) المصدر نفسه، ص 123.

(10) حول عدم مشاركة حزب السلامة الوطني وأعضائه ومناصريه في أعمال العنف والإرهاب السياسية حينذاك يُنظر،

الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 137 ؛

Andrew Mango، Turkey and the War on Terror(New York – Routledge – 2005) P.60.

(11) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص 109.

(12) جرجيس حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه (د.م – 1990) ص 53.

(13) الطحّان، المصدر السابق، ص 265.

(14)Anat Lapidot، " Islam Activism in Turkey since 1980 Military Takeover " in، Bruce Maddy – Weitzman & Efraim Inbar (eds.)، Religious Radicalism in the Greater Middle East (New York – Routledge – 1997) P. 63.

(15) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 132-133 ؛

Howard، op. cit، P. 159 ; Peretz، op. cit، P. 192.

(16) راجع مضمون البرنامج في،

دانيلوف، المصدر السابق،ص ص 397-398 ؛ أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص 208.

(17)Birol Ali Yeşilda ،" Problems of Political Development in the Third Turkish Republic." Polity ،Vol. 12 ،No. 2 (Winter – 1988) P. 352.

(18)Erhard Franz ،" Secularism and Islamism in Turkey " in ،Kai Hafez and Others ،The Islamic World and the West : an introduction to political Cultures and International Relations (Leiden – Brill – 2000) P. 168.

(19) حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية...، ص 54.

(20) المصدر نفسه، ص 49.

(21) Ganser، op. cit، PP. 239-240.

(22) حسن، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية...، ص 49 ؛ Ibid، P. 239.

(23) أحمد، تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، ص ص 204-206.

(24) المصدر نفسه، ص 203 ؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص 302.

(25) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 406-407 ؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص 302.

(26) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 411-412 ؛ Howard، op. cit، P. 159.

(27)Taspinar، op. cit، P. 137.

(28) Howard، op. cit، P. 160.

(29) لمزيد من المعلومات عن تلك الإجراءات والأرقام عن أعدا المعتقلين والأحكام الصادرة بحقهم، والذين منعوا من الحصول على جوازات سفر أو فروا إلى خارج تركيا، يُنظر،

أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 408-416 ؛

Ibid ،PP. 160-162 ; Yavuz ،Islamic Political Identity ... ،P. 69 ; Yilmaz Atasoy ، Hegemonic Transition ،The State and New – Liberal Crisis in Capitalism (New York- Routledge – 2009) P. 211.

(30) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 412.

(31) Howard، op. cit، P. 159.

(32) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 415 ؛ Zürcher، op. cit، P. 278.

(33) حول مضمون دستور 1982 يُنظر، دانيلوف، المصدر السابق، ص ص 429-436، والواقع أن هذا الدستور مثل تراجعاً في موضوع الحريات السياسية قياساً إلى دستور عام 1961 الذي عدّه

الجيش واحداً من العوامل التي هيأت المجال أمام ظهور الأحزاب والتنظيمات اليسارية والاشتراكية في تركيا، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي فيالسبعينات. ولذا فإن دستور 1982 الذي كُتب تحت إشراف مجلس الأمن القومي صُمم لتقليص مشاركة المواطنين في السياسة. وفي عام 1995 تم إجراء تعديل على 15 مادة في هذا الدستور أدت إلى توسيع الحقوق السياسية للموظفين المدنيين والأكاديميين والجمعيات والاتحادات المهنية بعد أن كان محظوراً على هذه الفئات والهيئات المشاركة في أي نشاط سياسي،

Sinem Gürbey ،" Civil Society and Islam in Turkey " ،Graduate Student Conference-Columbia University – Spring 2006 ،PP. 1014 ،.

(34) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 422.

(35) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ص 173-174 ؛

Stephen Vertigans ،Islamic Roots and Resurgence in Turkey: Understanding the Muslim Resurgence (U.S.A – Greenwood Publishing Group – 2003) P. 62.

(36)Karabelias ،op. cit ،P. 135.

(37) معوض، المصدر السابق، ص 24.

(38) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 422.

(39) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983 - 1991: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه – كلية التربية – جامعة الموصل - 2007، ص 35.

(40) للمزيد عن هذه الأحزاب يُنظر،

أحمد ومراد، المصدر السابق، ص ص 328-329 ؛ الجبوري، المصدر السابق، ص ص 37-38 ؛ Yücel، op.cit، pp. 54-69.

(41) الجبوري، المصدر السابق، ص ص 45-46.

(42) راجع نص الكتاب الموجه من الجنرال ايفرن إلى أربكان بهذا الخصوص بتاريخ 12 أيلول 1980 في، اوجار، المصدر السابق، ص 226.

(43) الطحّان، المصدر السابق، ص 260.

(44) اوجار، المصدر السابق، ص 250.

(45) المصدر نفسه، ص ص 259-261.

(46) نور الدين، قبعة وعمامة...، ص 26.

(47)Robert Bianchi ،Guests of God : Pilgrimage and Politics in the Islamic World (U.S.A – Oxford University Press – 2002) P. 164.

(48)Kaplan ،op. cit ،P. 119.

(49)Kevin Robins ،" Interrupting Identities Turkey / Europe " ،in ،Stuart Hall & Paul Du Gay (eds.) ،Questions of Cultural Identity (London – SAGE PublicationLtd – 2005) P. 71.

(50)Yavuz ،Islam Political Identity … ،P. 70.

(51)Erik – Jan Zürcher ،Islam in the Service of National and Pre-national State : The Instrumentalisation of Religion for Political Goals by Turkish Regimes between 1880-1980,p.11.. www.leidenuniv.nl/content-docs/wap/ejz29

(52) الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ص ص 139-141.

(53)Binnaz Toprak ،" Islam and Democracy in Turkey " in ،Ali Çarkoğlu & Barry M. Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006) P. 37.

(54)Zürcher ،Islam in the Service of … ،PP. 6-11 ; Kemal H. Karpat ،Ottoman Past and Todays Turkey (Leiden – Brill – 2000) P. 127.

(55) الحقيقة أن أصول "موقد المثقفين" تعود إلى بداية الستينات عندما أسس مجموعة من الباحثين في كلية الإنسانيات في جامعة إسطنبول منتدى فكري باسم "نادي المثقفين – Aydinlar Klübü"، وكان ذلك بمثابة رد فعل على التوجه السياسي الجديد في البلاد بعد دستور 1961 الذي فسح المجال أمام الأفكار والحركات اليسارية ذات التوجه الماركسي، والنقابات العمالية وغير ذلك. وكان بين أعضاء النادي مؤرخون مثل عثمان طوران وإسماعيل حقي دانشمند، وقد أغلق النادي في عام 1965، ثم ظهر عام 1970 باسم "موقد المثقفين". يُنظر،

Sam Kaplan ،The Pedagogical State : Education and Politics of National Culture in post – 1980 Turkey (California - Stanford University Press – 2006) P. 76.

ويُنظر أيضاً، http://sozluk.sourtimes.org/show.asp

(56)Zürtcher ،Islam in the Service of … ،P. 11.

(57)Lapidot ،op. cit ،P. 68.

(58)Kaplan ،The Pedagogical State ،P. 76.

(59)Zürcher ،Turkey ،A Modern History ،P. 288 ; Zürcher ،Islam in the Service of … ،P. 11.

(60)Erkan Akin & Ömer Karasapan ،" The Turkish – Islamic Synthesis " Middle East Report ،No. 153 ،July – August 1988.

(61)Ibid.

(62)Yavuz ،Political Islam ... ،P. 68.

(63)Kaplan ،Din-u Devlet ... ،P. 120.

(64) عندما كان الب أرسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومي معتقلاً بعد الانقلاب نُقل عنه قوله أن قيادة الحزب في السجن إلا أن أفكارها موجودة في السلطة، في إشارة إلى تبني قيادة انقلاب 12 أيلول 1980 "التوليف التركي – الإسلامي" كإيديولوجية للدولة، يُنظر،

Toprak ،Islam and Democracy in Turkey ،P. 37.

(65)Zürcher ،Turkey ،A Modern History ،P. 288.

(66)Yavuz ،Islamic Political Identity ،PP. 70-71.

(67)Karakas ،op. cit ،P. 18.

(68)Rabasa & Larrabee ،op. cit ،P. 37 ; Ely Karman ،" Radical Islamic Movements in Turkey " ،in ،Barry Rubbin (ed.) ،Revolutionaries and Reformers : Contemporary Islamic Movements in the Middle East (New York – Sunny Press – 2003) P. 42.

(69)Lapidot ،op. cit ،P. 69 ; Salt ،op.cit ،P.16.

(70)Erkan Akin & Ömer Karasapan ،" The Rabita Affair. " Middle East Report ،No.153 (July – August 1988) P. 15.

(71)Kaplan ،The Pedagogical State ... ،P. 76.

(72) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 81 ؛ Yavuz ،Political Islam ... ،P. 68.

(73) المصدر نفسه، ص 66.

(74)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 69.

(75)Ibid ،P. 72 .

(76)Lapidot ،op. cit ،P. 74.

(77) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 81.

(78) راجع نص المادين (24) و (136) من دستور الجمهورية التركية لعام 1982.

(79)Taspinar ،op. cit ،P. 139 ; Umit Cizre Sakallioğlu ،" Parameters and Strategies of Islam – State Interaction in Republican Turkey " International Journal of Middle East Studies ،No. 28 ،1996 ،P. 246.

(80)Özlem Denli ،" Freedom of Religion : Secularist Policies and Islamic Challenge" in ، Zehra F. Kabasakal Arat (ed.) ،Human Rights in Turkey (Philadelphia – University of Pennsylvania Press – 2007) P. 93.

(81)Buyrukçu ،op.cit ،p. 103.

(82) لا يقصد بهذه الدورات الصيفية التي كانت تنظم في معظم أنحاء البلاد لتعليم الأطفال القرآن الكريم، أي (الكتاتيب)، ولاسيما في المناطق الريفية، والتي لا يمكن حصر أعدادها بدقة لأن معظمها غير خاضعة لإشراف رسمي، وقد تصل إلى بضعة عشرات الآلاف.

(83)Kilavuz ،op. cit ; Lapidot ،op. cit ،P. 72.

(84)Yavuz ،Political Islam … ،P. 68 ; Yavuz ،Islamic Political Identity … ،P. 70.

(85)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 70.

(86)Salt ،op. cit ،P. 18.

(87)Bianchi ،op. cit ،P. 165.

(88)Yavuz ،Islamic Political Identity … ،PP. 70-71.

(89) كرامر، المصدر السابق، ص 121 ؛ Taspinar ،op. cit ، P. 139.

(90).Kaplan ،Din-u Devlet … ،P. 114

(91).. Ibid

(92)Karakas ،op. cit ،P. 18.

الفصل الخامس

موقف الجيش من الحركة الإسلامية إبان الحقبة الأوزالية

1983 - 1993

الفصل الخامس

موقف الجيش من الحركة الإسلامية إبان الحقبة الأوزالية

1983 - 1993

وصل حزب الوطن الأم إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 تشرين الثاني 1983، وبقي الحزب في السلطة حتى أواخر عام 1991 بعد أن فاز بأكثرية مقاعد المجلس الوطني الكبير في انتخابات تشرين الثاني1987 أيضاً [1]. أما زعيم الحزب تورغوت اوزال فقد شغل منصب رئيس الوزراء منذ أواخر عام 1983 حتى 31 تشرين الثاني 1989 عندما انتخب رئيساً للجمهورية التركية خلفاً للجنرال كنعان ايفرن، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته المفاجئة في 17 نيسان 1993. وقد ترك اوزال، بفضل شخصيته وقراراته المثيرة للجدل في قضايا السياستين الداخلية والخارجية التركية، بصماته الواضحة على تاريخ تركيا المعاصر، وهو في نظر أحد الباحثين "القائد السياسي الأكثر تأثيراً في تركيا منذ عهد أتاتورك"[2]. إن أبرز مجالات ذلك التأثير، الذي تقاطع إلى حد كبير مع أسس الإيديولوجية الكمالية، كانت في السياسة الاقتصادية، وسياسة تركيا الخارجية على المستوى الإقليمي، والموقف من التيار الإسلامي في تركيا. وفضلاً عن ذلك استطاع اوزال أن يُرجح تأثير الحكومة المدنية على المؤسسة العسكرية المتنفذة في عملية صنع القرار السياسي، وخصوصاً بعد عام 1987 [3].

شهدت تركيا خلال الحقبة الأوزالية (1983-1993) تطوراً مهماً تمثل في تحوّل التيار الإسلامي فيها إلى حركة أوسع نطاقاً وأكثر تأثيراً في السياسة التركية، الأمر الذي مهّد لوصول أحزاب إسلامية إلى السلطة في مرحلة ما بعد أوزال. ومع أن عوامل عديدة، داخلية وخارجية، كانت وراء هذا التحوّل، إلا أن دور تورغوت أوزال وحزب الوطن الأم كان أساسياً في فتح آفاق واسعة أمام التيار الإسلامي في تركيا من خلال تعزيز دوره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. وبسبب هذا التحول بدأ الإستراتيجيون الغربيون يتساءلون عما إذا كانت تركيا ستنقلب إلى دولة "إسلامية التوجه"، وأصبح مألوفاً أن يشار إلى تركيا بأنها "أصولية بصورة متزايدة". أما في داخل تركيا فأن الأوساط العلمانية، التي كانت تنظر إلى كل

تعبير عن الإسلام أو نشاط إسلامي على أنه "أصولي"، بدأت تتوجس من ذلك التحول. ففي استفتاء سريع في نيسان 1990 في مدن إسطنبول وأنقرة وأزمير، التي كانت معاقل تقليدية للعلمانيين، كان "الأصوليون" يمثلون الهاجس الأول بالنسبة لمن شملهم ذلك الاستفتاء [4].

ساهمت عناصر عديدة في تكوين شخصية اوزال [5] وتشكيل أفكارهوتوجهاته، وتمكينه من أداء دور أساسي في التحولات التي شهدتها تركيا في تلك الحقبة.إن عنصرين من تلك العناصر يستحقان الإشارة هنا وهما ؛ خلفية اوزال الإسلامية وتديّنه من جهة ؛ وتأثره، إن لم يكن انبهاره، بالتجربة الأمريكية والنظام السياسي والاقتصادي والثقافي في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

نشأ اوزال، وهو من أصول كردية، في أسرة محافظة ومتواضعة بمدينة ملاطية في شرق الأناضول، أي ضمن مناطق الأطراف "Periphery" المُهمّشة من جانب النخبة الكمالية. ولما كانت ولادته في عام 1927 فإنه أمضى أكثر من عقدين من عمره في ظل نظام الحزب الواحد الذي انفرد فيه حزب الشعب الجمهوري بالسلطة وقمع أي مظهر من مظاهر التعبير عن الإسلام خارج نطاق الفهم الكمالي له. وهكذا كان اوزال، من حيث نشأته، جزءاً من تقليد سياسي كان يمثل ثورة الأناضول ضد المؤسسة النخبوية الكمالية ذات التوجه الغربي، والتي كانت تميل إلى ازدراء قيم وتقاليد الأناضول التي كانت، في حقيقة الأمر، تستمد حيويتها من الإسلام [6]. وفضلاً عن نشأته الإسلامية حافظ اوزال على تقليد آخر من تقاليد أسرته، وهو الصلة بالطريقة النقشبندية، فقد كان احد أبرز شيوخ تلك الطريقة وهو محمد زاهد كوتكو، الذي سبقت الإشارة إليه، بمثابة المرشد الروحي لاوزال [7]. وربما كانت خلفية اوزال الإسلامية من بين العوامل التي دفعته إلى الانضمام إلى حزب العدالة في أوائل الستينات، كما أن خلفيته الإسلامية هذه كانت واضحة أثناء عمله نائباً لرئيس "الهيئة العامة للتخطيط" بين عامي 1967-1971، وبرزت بشكل متزايد في السبعينات عندما قرر في عام 1977 خوض الانتخابات البرلمانية مرشحاً عن حزب السلامة الوطني، الذي كان الممثل الرئيس للتيار الإسلامي في السبعينات. وكان أخوه كوركوت اوزال يشغل مركزاً بارزاً في الحزب المذكور الأمر الذي كان له أثر في قرار تورغوت اوزال الانتماء إليه، وعلى أية حال فإنه أخفق في الحصول على مقعد في البرلمان في تلك الانتخابات [8]. وكان يحرص، بعد أن صار رئيساً لوزراء الجمهورية العلمانية، على حضور صلاة الجمعة بانتظام، كما كان أول رئيس وزراء تركي يقوم، منذ تأسيس الجمهورية التركية في

عام 1923، بأداء مناسك الحج عندما كان في زيارة إلى السعودية في عـام 1989. وعنـدما.توفيـت والدته في عام 1990 رتّب أمر دفنها بجوار قبر أحد شيوخ النقشبندية في جامع السليمانية، الرمـز الأعظم للفخامة الإسلامية العثمانية [9]. وعندما توفي هو في نيسان 1993 كـان تـشييعه إسـلامياً وسط هتافات التكبير [10].

أما بالنسبة للتأثير الأمريكي على شخصية اوزال فقد بدأ منذ أوائـل الخمـسينات عنـدما أوفدته الحكومة في عام 1952 إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة في بعثـة دراسـية لمـدة عـام واحـد لدراسة الاقتصاد الهندسي. وقد تركت تجربته في الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً عميقاً وطويل الأمد على شخصيته ورؤيته للعالم، وعلى فكره السياسي. إن تقدم المجتمع الأمريكي تكنولوجياً، ونمط حياة الاستهلاك والوفرة، والتأكيـد علـى الحريـة والفرديـة والحـراك الاجتمـاعي شـكّلت عناصر أساسية في النموذج الذي أراده اوزال لتطور تركيا، وكذلك في حياته الشخـصية والمهنيـة والسياسية [11]. وفي تعليق على مدى تأثر اوزال وإعجابه بالنظام السياسي والاقتصادي والثقـافي في الولايات المتحدة الأمريكية يقول أحـد الكتّـاب "يمكـن القـول أن إيديولوجيـة اوزال كانـت تتـألف مـن : العلمانيـة الأمريكيـة، الديمقراطيـة الأمريكيـة، الرأسماليـة الأمريكيـة والليبراليـة الأمريكية" [12]. إن هذا التقييـم وارد إذا قُـصد منـه أرجحيـة التـأثر بـالنموذج الأمريكـي علـى العناصر الأخرى المؤثرة في تكوين شخصية اوزال، إلا أنـه غـير دقيـق لاسـتبعاده أهميـة خلفيـة اوزال الإسلامية وتقاليده الأناضولية في تكوين شخصيته وتوجهاته الفكرية والسياسية.

كان اوزال، بفعل خلفيته الإسلامية من جهـة وإعجابـه بـالنموذج الأمريكـي مـن جهـة أخرى، مسلماً ليبرالياً مؤمناً بالتعدديـة والتـسامح. والحقيقـة أن اوزال كـان يفتخـر كـثيراً بأنـه" منفتح على العالم" [13]، إذ كان معتدلاً يستطيع أن يعمل مع كل إنسان بغض النظـر عـن خلفيتـه الاجتماعية أو الإيديولوجية [14]، وغالباً ما كان يرفض العمل بنزوع إيـديولوجي أعمـى أو ولاء طائفي [15]. إن إسلاميته وليبراليته انعكست على موقفه من الإيديولوجية الكماليـة أيـضاً، ففـي مقابل مبدأ الدولتية الكمالي انتهج اوزال سياسـة اقتـصادية ليبراليـة جديـدة كـان هـدفها إنهـاء تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وفي مقابل المفهوم الكمالي للعلمانية والقومية، وما أفرزه من استقطاب بين العلمانيين والإسلاميين، وبين الأتراك والأكراد، كان اوزال يـرى أن تركيـا بحاجـة إلى نمط انكلو- سكسوني من العلمانية أكثر اعتدالاً مـن الـنمط الفرنـسي الـذي تبنّـاه مـصطفى كمال أتاتورك، وإلى نمط تركي من الإسلام يتسم بالتـسامح تجاه المجموعات الدينية الأخـرى، وأن

يوضع حد لإقصاء الدولة للتجليات الثقافية للإسلام وللهوية الكردية لضمان تحقيق الانسجام والاستقرار الداخلي والذي لا يمكن لتركيا أن تصبح دولة قوية ومؤثرة بدونه. وفي مقابل نبذ الكماليين للثقافة والتراث العثماني كان اوزال يرى أن تركيا ستتوصل، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى تفاهم مع تراثها العثماني، وأن التجربة العثمانية تتضمن دروساً عديدة عن التسامح والتعددية، وأن هناك تماثلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية والإمبراطورية العثمانية من حيث البُنى السياسية، فقد سمحت كلتاهما بوجود ثقافات مختلفة وأعطتا الحرية للأفراد لممارسة خياراتهم الدينية والقومية والاقتصادية. وخلافاً لمسعى الكماليين تغيير تركيا وفق نموذج حضاري أوربي رأى اوزال أن الحضارة الأوربية ليست الوحيدة على الأرض وليس على الأتراك أن يختاروا بينها وبين الحضارة التركية الإسلامية، وأن على الأتراك أن لا يخجلوا من حضارتهم لأنها ليست أدنى، بل إنها واحدة من الحضارات المتقدمة العديدة في العالم. وكان الأتراك، بالنسبة لاوزال، أوربيين مسلمين ولهذا فإن تركيا ليست بحاجة إلى تغيير عقليتها أو نمط حضارتها إلى أوربية. وإذا كان الكماليون أداروا ظهرهم إلى الشرق والعالم الإسلامي وركّزوا على مسعى الاندماج والتكامل مع العالم الغربي، فإن اوزال كان من دعاة انتهاج تركيا سياسة خارجية فعّالة على المستوى الإقليمي، وتوسيع علاقاتها مع العالم الإسلامي، وخصوصاً مع دول الشرق الأوسط لأن من شأن ذلك أن يخدم مصالح تركيا الاقتصادية ويعزّز دورها الإقليمي، إلا أن ذلك لم يكن على حساب العلاقة مع الغرب. ففي عهد اوزال قدمت تركيا في نيسان 1987 طلباً إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية للحصول على العضوية الكاملة [16].

إن إسلامية اوزال وليبراليته مكنته من تجاوز الانقسام العلماني – الإسلامي، و الانقسام بين المركز والأطراف، ذلك أن ميوله الإسلامية مكنته من جذب الجماهير المحافظة في الأطراف (أي في مناطق وسط وشرق الأناضول)، وتمكن في الوقت نفسه من جذب العلمانيين من خلال مشاريعه الجذابة بخصوص التحديث والإصلاح الاقتصادي من خلال تكامل أقرب مع العالم الغربي [17]. ولعل في تركيبة حزب الوطن الأم، الذي أسسه اوزال في عام 1983 وكان له دور أساسي في صياغة برنامجه وإيديولوجيته السياسية وهيكله التنظيمي، خير مثال على نجاح اوزال في جذب مجموعات متباينة الاتجاهات، والتعامل معها. إذ كانت الاتجاهات الرئيسة في السياسة التركية قبل انقلاب عام 1983 ممثلة في ذلك الحزب وهذه الاتجاهات هي؛ الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري، والاتجاه اليميني لحزب العدالة، والاتجاه

القومي لحزب الحركة القومي، والاتجاه الإسلامي لحزب السلامة الوطني [18]. ووفقا لبعض المصادر فإن ممثلي الاتجاه الإسلامي في حزب الوطن الأم، ومنهم شخصيات بارزة في الطريقة النقشبندية، كانوا أقوى كتلة داخل تنظيم الحزب، وكان منهم وزراء في حكومات حزب الوطن الأم، كما كانوا يشكلون نسبة مهمة من نواب الحزب في المجلس الوطني الكبير أيضاً[19]. فعلى سبيل المثال كان عدد الوزراء ذوي الصلة بالاتجاه الإسلامي يتراوح بين 18 و 20 وزيراً من مجموع 27 وزيراً في أواسط تشرين الثاني 1990[20]. وكان رئيس الوزراء حينئذٍ من الشخصيات المتدينة في حزب الوطن الأم وهو يلدرم اق بلوط [21]، الذي صار زعيما لحزب الوطن الأم ورئيسا للوزراء في أواخر عام 1989 بعد بعد انتخاب اوزال رئيسا للجمهورية. وكان للوزراء الإسلاميين في حكومات حزب الوطن الأم بين عامي 1983-1991 دور في دعم التوجهات الإسلامية في تركيا.

إن كسب أوزال تأييد ودعم مجموعات إسلامية وأخرى محسوبة على المجموعات العلمانية لا يعني عدم وجود معارضة قوية لسياساته في الأوساط الإسلامية والعلمانية. فقد انتقد بأنه "منافق" لأنه أراد أن يوفق بين الإخلاص القوي للإسلام وبين نمط الحياة العصرية [22]. وكان نجم الدين أربكان وأتباعه، الذين كانت رؤيتهم مختلفة تماماً عن أوزال في موضوع النظام الاقتصادي والعلاقة مع الغرب، من أشد المعارضين لسياسات اوزال، واتهموه دوماً بالولاء المطلق للإدارة الأمريكية وانبهاره بالنموذج الغربي، وحمّلوه مسؤولية تفاقم ديون تركيا الخارجية [23]. أما في الأوساط العلمانية فإن البعض وجهوا اللوم لاوزال على توسيع علاقات تركيا مع العالم الإسلامي، ورأوا أنه يضمر طموحات "أصولية" [24]، بينما رأى العديد من المثقفين العلمانيين الأتراك أن اهتمام اوزال بالإسلام شجعته الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من إستراتيجيتها العالمية لاستخدام "النزعة المحافظة الجديدة" وسيلةً لإبقاء الأنظمة المؤيدة لها في الحكم، وهذا الرأي مُبالغ فيه لأنه يُظهر السياسة التركية وكأنها، ببساطة، مجرد نتاج فرعي للإستراتيجيات الدولية [25].

وبغض النظر عن الاختلاف في الرأي حول سياسات تورغوت اوزال ودوافعها، فإن الأمر المؤكد أن الحقبة الاوزالية كانت غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية التركية العلمانية من حيث مدى ابتعاد الدولة عن الإيديولوجية الكمالية فيما يتعلق بالموقف من أشكال التعبير عن الهوية الإسلامية، وإتاحة الظروف لانخراط ذوي التوجه الإسلامي في بيروقراطية الدولة، وفي فعاليات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية، بعد عقود من الإقصاء والتهميش من قبل

النخبة العلمانية الكمالية الحاكمة. ومنذ مطلع الثمانينات بـدأ المسلمون الأتـراك يشعرون بـأن أسوأ عهود القمع الكمالي قد ولّت، وأن على الدولة أن تمثـل ثقـافتهم وهـويتهم الإسـلامية – العثمانية [26]. إن ما تحقق لصالح الإسلام والإسلاميين في تركيا إبان الحقبة الاوزالية كـان بفعـل عوامل عديدة، في مقدمتها سياسـات وقـرارات حـزب الـوطن الأم وتورغـوت اوزال. ويمكـن إجمال تلك السياسات والقرارات فيما يأتي :

أولاً : إيديولوجية "التوليف التركي – الإسلامي" :-

بالرغم من أن حزب الوطن الأم لم يكن حزباً إسلامياً إلا أن نفوذ الإسلاميين فيه كـان مهمـاً مـن خلال وجود العديد منهم في مناصب قيادية في الحزب وفي الحكومـة. وكـان العديـد مـن الإسـلاميين مـن مناصري إيديولوجية "التوليفالتركي – الإسلامي" الـتي سـبق وأن تبناهـا العـسكر بعـد انقـلاب 12 أيلـول 1980. وكان تورغوت اوزال أيضاً من مناصري تلك الإيديولوجية بوصـفها حـلاً ممكنـاً لعـدم الانـسجام الذي كان يظهر بين الجناحين الإسلامي والقومي في حزبه [27]، ومن هنا أصبحت تلـك الإيديولوجيـة بمثابة المبدأ الموجّه لحزب الوطن الأم بعد وصوله إلى السلطة عام 1983 [28]. وخـلال وجـوده في السلطة حاول هذا الحزب إضفاء الشرعية على الانتماء إلى الثقافـة الإسـلامية، وإزالـة العقبـات التي تحول دون ترقي الشرائح المنحدرة من أوساط تقليدية [29]. وانسجاماً مع هـذا التوجيـه أمـر وزير التربية الوطنية في حكومة حزب الوطن الأولى وهي دينجرلر V.Dencerler بإعداد منـاهج جديدة لمادتي التاريخ والجغرافيـة اسـتُخدم فيهـا مـصطلح Milli، والـذي يعـني" قـومي"، بمعنـى مرادف لـ" إسلامي" [30]. كمـا منـع ذلـك الـوزير تـدريس نظريـة داروين في المـدارس الابتدائيـة والمتوسطة، ووجه الطالبات بارتداء ثياب أكثر حـشمة في استعراضـات الرياضـة والـشباب [31]، كما اتخذ حزب الوطن الأم ونوابه في المجلس الوطني الكـبير موقفـا ممـاثلاً في الـدفاع عـن حريـة طالبات الجامعات في ارتداء الحجاب [32].

إن وجود حزب الوطن الأم في السلطة، وتبـوأ العديـد مـن الإسـلاميين مراكـز رسميـة وحزبية متقدمة مهد السبيل أمام ذوي الخلفية الإسلامية لدخول سلك الخدمة المدنيـة في مختلـف الدوائر والوزارات، بما في ذلك وزارة الداخلية في أواخر الثمانينات عنـدما كـان عبـد القـادر آق صو، وهو من الإسلاميين وزيراً للداخلية[33]. وتجدر الإشارة إلى الكـثير مـن هـؤلاء كـانوا مـن خريجي مدارس "إمام – خطيب" ممن أكملوا دراستهم في الجامعـات التركيـة. وكـان عـدد تلـك

المدارس قد ازداد، بدعم من اوزال وحزبه، ليصل إلى 467 مدرسة في عام 1992. وكان التطور الملفت للنظر اتجاه الآلاف من خريجي تلك المدارس إلى أقسام العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعات التركية. ووفقاً لإحدى الدراسات فإن 40٪ من طلاب كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة في عام 1987 كانوا من خريجي مدارس "أمام – خطيب"، وأن هذه النسبة ارتفعت إلى 60٪ في عام 1992 [34].

وبالإضافة إلى الدوائر التابعة لوزارات الدولة المختلفة فإن التوسع في الكادر الوظيفي الإسلامي كان كبيراً في رئاسة الشؤون الدينية حيث ازداد عدد موظفيها من 53,571 شخصاً إلى 84,642 شخصاً بين عامي 1983-1989 [35]. وقد جاءت هذه الزيادة بسبب التوسع في التعليم الديني الخاضع لإشراف رئاسة الشؤون الدينية من جهة، والزيادة الكبيرة في بناء الجوامع وتعيين عدد كبير من الأئمة والخطباء والمؤذنين فيها [36]. وتجدر الإشارة هنا إلى تطور مهم حدث في عام 1985 تمثل في تخصيص أماكن لأداء الصلاة في الوزارات التركية وداخل المجلس الوطني الكبير أيضاً [37]، كما صار الكثير من الوزراء والشخصيات البارزة في حزب الوطن الأم الحاكم يؤدون الصلاة في الجوامع، ويلتزمون بأداء الشعائر الإسلامية الأخرى [38]، وشكّل ذلك تعزيزاً للهوية الإسلامية لتركيا على مستوى جزء من النخبة الحاكمة.

ثانياً : السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة :-

كان تورغوت اوزال، بحكم خبرته الوظيفية لدى القطاعين العام والخاص في تركيا ولدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على اطلاع كبير بالشأن الاقتصادي التركي ومشكلاته المستعصية. وكانت خبرته تلك، وعلاقاته مع صندوق النقد الدولي، من الأسباب الرئيسية التي جعلت رئيس الوزراء ديميريل يُسند إليه في كانون الثاني 1980 مهمة الإشراف على تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية في تركيا، والذي سبقت الإشارة إليه. وبعد أن تولى اوزال رئاسة الوزارة منذ أواخر عام 1983 أولى موضوع الاقتصاد والسياسة الاقتصادية أهمية قصوى. فقد كان هذا الأمر بالنسبة إليه أمراً أساسياً بخصوص جعل تركيا قوة إقليمية مؤثرة اقتصادياً وسياسياً، وفي عهده أصبحت السياسة الاقتصادية قوة دافعة في السياسة الخارجية التركية [39]. وكان اوزال يرى أن انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة يمكن أن يكون حلاً لمشكلات الاقتصاد التركي (العجز في الميزان التجاري، المديونية المالية، التضخم النقدي، البطالة... الخ)، ويحقق نمواً اقتصادياً يُعزز مكانة تركيا إقليمياً. ولم يكن اوزال يأبه

بالإيديولوجية السياسية، بما فيها الإيديولوجية الكمالية، إذا تضاربت مع أرائه بشأن جعل تركيا قوة إقليمية، ولذا بادر إلى استنفار القوى التقليدية وبعض المنابر الإسلامية لصالح قضية الليبرالية الاقتصادية [40].

والواقع أن إحدى السمات المهمة للحقبة الاوزالية هي التغييرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد التركي نتيجة تطبيق السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. إن أبرز عناصر تلك السياسة كانت ؛ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد، وخصخصة العديد من منشآت ومشاريع القطاع العام الخدمية والانتاجية، وفتح الاقتصاد التركي أمام قوى السوق العالمية، والتخلي عن الاعتماد على السوق المحلية المحمية والصناعات البديلة للاستيراد، والتوجه نحو تصدير السلع والمنتجات التركية، وإعادة تخفيض قيمة الليرة التركية لمنح السلع والمنتجات التركية مركزاً تنافسياً أفضل في الأسواق الخارجية، وتقليص الانفاق الحكومي والسلف والإعانات، وتحديد الأجور، ورفع نسب الفائدة المصرفية بهدف تخفيض نسبة التضخم [41]. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً واضحاً في نمو الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات التركية، فقد ازدادت قيمة الصادرات من 2,3 مليار دولار في 1980 إلى 8 مليار دولار في 1985 ثم إلى 13 مليار دولار في عام 1990. وبينما كانت حصة المنتجات الصناعية تبلغ 35٪ من الصادرات التركية في عام 1980 فإنها ارتفعت إلى 78٪ في عام 1991 [42]. وكانت الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988 من بين العوامل التي ساهمت في تحقيق الزيادة في الصادرات بسبب اعتماد البلدين المتزايد على الاستيراد من تركيا أثناء تلك الحرب، ووفقاً لأحد المصادر فإن نصيب البلدين من الصادرات التركية كان 64٪ في عام 1985 [43]. وقد حققت تركيا نمواً في الناتج القومي الإجمالي تراوح بين 5٪و6٪ وهي نسبة مرتفعة حسب المعايير الدولية [44]، كما أدت تلك السياسة إلى تخفيض نسبة التضخم، الذي كان أعلى من 100٪، إلى 40٪ [45]، قبل أن ترتفع ثانيةً فيما بعد.

وفي إطار السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والتوجه الإسلامي في حزب الوطن الأم، أصدرت حكومة اوزال بعد ثلاثة أيام فقط من بدء مهامها في 13 كانون الأول 1983 قراراً نُشر في الجريدة الرسمية في 16 كانون الأول 1983 أجاز تأسيس بيوت تمويل خاصة، ويُقصد بذلك أساساً المصارف الإسلامية. وقد دخل القانون المذكور حيز التنفيذ منذ 19 شباط 1984 واستمر العمل به لغاية عام 1999، عندما صدر في 19 كانون الأول من ذلك العام تعديل مهم

للقانون المذكور أخضع هذه البيوتات لسلطة قانون المصارف التركـي [46]. ويُـرر صـدور قـانون السماح بإنشاء بيوت التمويل الخاصة بأنه سيساعد علـى تـدفق الاسـتثمارات الماليـة مـن دول الشرق الأوسـط إلى تركيـا، وأنـه يـسهل إقامـة علاقـات اقتـصادية أفـضل بـين تركيـا والـدول الإسلامية المجاورة [47].

كان للسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة تأثير مباشر على مـسار الحركـة الإسـلامية في تركيا من خلال بروز قطاع اقتصادي إسلامي كـان لـه دور مهمفـي دفـع الحركـة الإسـلامية في تركيا نحو آفاق واسعة على صعيد الاقتصاد والثقافـة والإعـلام والتعلـيم والتربيـة والمؤسـسات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي شكل قاعدة مؤثرة في توجيـه الحركـات الاجتماعيـة والفكريـة والسياسية في المجتمع [48]. إذ أدى النمو الاقتصادي وتشجيع التصدير في تركيا إلى زيادة كـبيرة في عدد رجـال الأعمـال والـشركات التجاريـة والمشاريع الـصناعية المتوسـطة والـصغيرة في مـدن الأناضول مثل قيصرية وسيواس وغازي عينتاب وغيرها. وكان معظـم رجـال الأعمـال أولئـك وأصحاب الشركات والمشاريع التجارية والصناعية من أبناء تلك المنـاطق حيـث الالتـزام أقـوى بالقيم الإسلامية والتقاليد التركية. وكان للدولة دور في نمو وبروز هؤلاء من خلال إقامة منـاطق صناعية منظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما منذ النصف الثاني من الثمانينـات. ففـي حين تمت إقامة 6 فقط من هذه المناطق بين عامي 1962-1987، فإن الأعـوام اللاحقـة شـهدت إقامة 30 منطقة صناعية [49].

ترتب على هذا النشاط والنمو الاقتصادي، الذي لم تشهده مدن الأناضول الرئيـسة مـن قبل، ظهور طبقة برجوازية ذات توجهات إسلامية عُرفت باسم "النمـور الأناضـولية". وقـد مـد قسم من أفرادها نشاطهم الاقتصادي إلى إسطنبول، التي كانت المركز الرئيسي لكبار الرأسمـاليين والـصناعيين الأتـراك ذوي التوجهـات العلمانيـة والغربيـة. ومـع أن هـذه الطبقـة البرجوازيـة الأناضولية حققت نجاحاً مهماً في عالم المال والأعمال، وحصل تغيير في أسلوب حياتها وثقافتهـا الاستهلاكية التي تكيفت مع أنماط العولمة الثقافية وأسلوب حياة البرجوازية العلمانية، إلا أنهـا لم تتخلَّ عن المبادئ والقيم الإسلامية وعملت على التوليف بين إيمانهـا الـديني، ونـشاطها في عـالم المال والأعمال، وأسلوب حياتها [50].

ومما زاد من أهمية ودور هذه القوة الاقتصادية الجديدة هو انتظامها في رابطة خاصة بهـا تأسست في عام 1990 باسم "رابطة الـصناعيين ورجـال الأعمـال المـستقلين – MÜSIAD" [51].

وقد بدأت الرابطة بعضوية 12 شركة ومشروع في عام 1990، ثم قفز الرقم إلى 136 في عام 1991، وإلى 258 في عام 1992، وإلى 524 في عام 1993 [52]، واستمرت هذه الزيادة السريعة في السنوات اللاحقة بحيث أصبحت رابطة الموسياد أكبر تنظيم طوعي لرجال الأعمال في تركيا[53]، إلى حد أنها تحدّت هيمنة رابطة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك" TÜSIAD "، التي كانت قد تأسست منذ عام 1971 وكانت تضم في عضويتها ممثلي أكبر 300 شركة ومشروع صناعي في تركيا، على الحياة الاقتصادية في تركيا وذلك من خلال خلق " شبكة قومية مستندة على علاقات الثقة " بين الفاعلين الاقتصاديين الإسلاميين [54]. وقد افتتحت الموسياد مكاتب لها في 28 مدينة تركية خلال السنوات العشر الأولى من تأسيسها، أبرزها مكاتب إسطنبول وقونيه وأنقرة وبورصة وقيصرية وقوجالي. ويوجد في مدينة قونية، التي تعد من معاقل الإسلاميين في تركيا، أكبر عدد من أعضاء الموسياد بعد مدينة إسطنبول[55]. وباستثناء عدد قليل من الشركات الكبيرة، مثل شركة كومباسان" Kombassan" في مدينة قونية [56]، فإن معظم شركات ومشاريع الأعضاء في رابطة الموسياد هي صغيرة ومتوسطة الحجم تأسست في الثمانينات والتسعينات [57].

لقد ميّزت رابطة الموسياد نفسها عن رابطة التوسياد العلمانية من خلال تشديدها على تمسكها بالقيم الدينية والتقليدية، مع محاولة التوفيق بينها وبين التقدم التكنولوجي والاقتصادي. وترى الرابطة أن خطابها وإستراتيجيتها وفاعليها يخلقون ما يُسمى " خطاب إسلامي ملائم " منفتح على الابتكار التكنولوجي والاقتصادي، ومتناغم مع السوق الحرة الرأسمالية، وقادر على خلق مصادر ثروة [58]. وقد دعت الرابطة إلى أسلمة الاقتصاد والمجتمع، وألقت تبعة مسؤولية التخلف الاقتصادي في تركيا على مشروع " التغريب " الذي تمسكت به النخبة التركية، وسعت إلى تقديم مشروع جديد يستند على التحديث من خلال الأسلمة. وخلافاً لتوجهات التوسياد فإن رابطة الموسياد ضد فكرة دخول تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وبدلاً من ذلك تشدّد على أهمية إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوسع بين تركيا وبين العالم الإسلامي[59].

إن بروز دور البرجوازية الأناضولية، وتأسيسها شركات مساهمة، وانتظامها في رابطة الموسياد في مواجهة رابطة التوسياد شكّل جزءاً من الصراع بين القوى الإسلامية والعلمانية في تركيا. ففي حين كانت الرأسمالية التركية العلمانية التوجه تستند على تراكم رأس المال من خلال الدعم القوي من الدولة وتدخلها في الاقتصاد قبل الثمانينات، فإن السياسة الليبرالية الجديدة، محلياً وعالمياً، مكّن النخبة الأناضولية من تحويل مدخراتها إلى استثمارات. وإن قسماً

من أفراد هذه النخبة أسسوا شركات مساهمة فيما بينهم لأجل أن تتمكن من المنافسة مع الاحتكارات الضخمة التي خلقتها البيروقراطية العلمانية الحاكمة. وكان الخطاب الذي" شددّ على الحاجة إلى وحدة المؤمنين ضد البرجوازية القومية العلمانية التي كانت نتاج نظام الحكم" من بين العوامل التي سهلت تجميع رؤوس أموال النخبة الأناضولية لتأسيس الشركات المساهمة المذكورة، والتي انضمت لاحقاً إلى رابطة الموسياد [60].وفضلاً عن المنافسة في المجال الاقتصادي فإن البرجوازية الأناضولية شكلت مصدر دعم للتوجهات والأنشطة الإسلامية في مجالات أخرى، اجتماعية وثقافية وإعلامية. اما من الناحية السياسية فإن هذه البرجوازية الأناضولية قسمت ولائها بين حزب الوطن الأم وحزب الرفاه الإسلامي (أنظر الفصل التالي من الكتاب)، وبعد وفاة اوزال في عام 1993 تحوّلت بشكل حاسم نحو الحزب الأخير[61]. أما بالنسبة للموسياد كرابطة فأن المادة (33) من دستور عام 1982 حظرت على الجمعيات الطوعية والاتحادات المهنية الدخول في أي نشاط سياسي، أو أن تكون لها أي علاقة بالأحزاب السياسية، وقد رُفع هذا الحظر بعد التعديلات الدستورية التي جرت في عام 1995 [62].

كان لسياسة اوزال الاقتصادية الليبرالية، والسماح بتأسيس المصارف الإسلامية أو" البيوتات المالية الخاصة"، كما تُعرف في تركيا، دور كبير في تدفق رؤوس الأموال، وخصوصاً من الدول العربية النفطية، إلى تركيا للاستثمار في القطاعين المصرفي والسياحي بشكل رئيسي. إن هذا التدفق الجديد لرأس المال" الأخضر" أو الإسلامي" مكّن الإسلاميين من إعادة التنظيم سياسياً، وأن يكونوا أكثر فعاليّة من الناحية الاقتصادية" [63]. فبعد تأسيس مصارف ومؤسسات مالية برؤوس أموال عربية خليجية في تركيا، تأسست مصارف إسلامية محلية من قبل الأتراك أنفسهم أيضاً، وسرعان ما انتشر كلا النوعين من المصارف. ومن خلال الشراكة مع المصارف الإسلامية الخليجية، إستطاع العديد من رجال الأعمال الأتراك توسيع نشاطهم الاقتصادي نحو دول الشرق الأوسط في مجالات البناء والإنشاءات، وتجارة النفط والنقل. كما أن المصارف الإسلامية أدت دوراً مهماً بالنسبة للنشاط الاقتصادي المحلي لرجال الأعمال الإسلاميين في تركيا [64].

بدأ نشاط المصارف الإسلامية في تركيا منذ منتصف الثمانينات من قبل" مؤسسة فيصل للتمويل" أو" دار البركة" السعوديتين [65]، وتبع ذلك تأسيس مصارف أخرى بمشاركة رؤوس أموال كويتية وبحرينية وقطرية [66]. وكان بين مؤسسي وحملة أسهم هذه المصارف الإسلامية

شخصيات سياسية تركية ذات توجهات إسلامية، أو انتساب إلى الطرق الصوفية، ولاسيما النقشبندية. ومن أبرز هؤلاء في مصرف البركة "Al-Baraka Türk" كوركوت اوزال، شقيق تورغوت اوزال، وأيمن طوب باش E. Topbaş، وكلاهما من الشخصيات البارزة في حزب الوطن الأم[67]، وقد سبقت الإشارة إلى أن كوركوت اوزال كان عضواً بارزاً في حزب السلامة الوطني سابقاً، فضلاً عن انتسابه إلى النقشبندية. وكان بين أعضاء مجلس إدارة المصرف المذكور محمود جميل وعبد الرزاق كامل، وهما من النقشبندية أيضاً[68].

أما في "مؤسسة فيصل للتمويل" فإن أبرز الأسماء هي ؛ صالح اوزجان S.Ozcan، وهو عضو "رابطة العالم الإسلامي" السعودية، كما كان نائباً سابقاً عن حزب السلامة الوطني في البرلمان التركي. وأحمد توفيق باكصو، وهو وزير سابق في حكومة الجبهة الوطنية التي شكلّها ديميريل في آذار 1975 واشترك فيها حزب السلامة الوطني. وفيصل جمال كولاهلي F.C. Kulahli، وهو نائب سابق عن حزب العدالة في البرلمان التركي ووزير للزراعة في حكومة ديميريل بين 1979–1980، وانضم فيما بعد إلى حزب الرفاه الإسلامي. ومحمد كوندوز سيفلكين M.G. Sevilgen، ورشاد صاروخان R.Saruhan، وهما من نواب حزب السلامة الوطني في البرلمان التركي سابقاً، وينتسب بعضهم إلىالنقشبندية [69].

صادفت المصارف الإسلامية في تركيا نجاحاً واضحاً منذ بداية تأسيسها تمثل في الإقبال الكبير على إيداع الأموال فيها بسبب وعودها وشعاراتها الإسلامية، خصوصاً وأن هذه المصارف كانت تحظى بتأييد حكومة حزب الوطن الأم[70]. وكان لهذه المصارف دور في دعم التوجهات الإسلامية في تركيا من خلال تقديم المعونة والدعم لفعاليات المؤسسات الخيرية الإسلامية، التي كان معظمها مرتبطاً بالطرق والجماعات الصوفية والدينية التي أُتيح لها مجال واسع منذ وصول حزب الوطن الأم إلى السلطة عام 1983.

ثالثاً : توسيع نطاق فعّاليات الطرق والجماعات الصوفية والدينية :

يمكن القول أن الحقبة الاوزالية شكّلت بداية مرحلة جديدة ومهمة بالنسبة للطرق والجماعات الصوفية والدينية في تركيا من حيث اتساع نطاق فعالياتها الاجتماعية والتعليمية، وولوج عالم النشر والإعلام، والمال والأعمال، مما انعكس إيجابياً على مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا. إن المجال الواسع الذي أُتيح من قِبل حكومة أوزال لا يمكن مقارنته أبداً بهامش الحركة البسيط الذي أتيح منذ بداية الخمسينات لتلك لطرق والجماعات الصوفية والدينية في تركيا، والتي بقيت محظورة قانونياً منذ عام 1925. ويعزى موقف حكومة اوزال هذا إلى حقيقة أن أبرز تلك الطرق، وهي الطريقة، حظيت بنفوذ مهم بعد وصول حزب الوطن الأم إلى السلطة بسبب وجود العديد من المنتسبين إليها في حكومة اوزال، وفي مراكز قيادية في حزب الوطن الأم. وكان بعض هؤلاء على معرفة قديمة باوزال وعملوا معه سوية في مشاريع مختلفة، كما كانت الطريقة النقشبندية مفيدة لحكومة اوزال فيما يخص تطوير علاقات تركيا الاقتصادية، وخصوصاً مع دول الخليج العربي التي كان للشخصيات النقشبندية علاقات معها [71]. والحقيقة أن الكثير من الساسة الأتراك اتجهوا بعد انقلاب عام 1980 نحو الطرق الصوفية طلباً للدعم، ذلك أن تلك الطرق بدت أكثر استقراراً من الأحزاب السياسية التي كانت تُحَل أو تتوقف عن العمل. والسبب الآخر هو أن الحكومة المدنية، التي اضطرت إلى التعايش مع السلطات العسكرية لسنوات، حاولت استغلال أي مصدر نفوذ محلي يمكن أن يخدمها لمواجهة نفوذ الجيش، وكانت الطرق الصوفية المؤسسة الوحيدة الموجودة في كل مكان من المجتمع المدني في تركيا [72]. كما استفادت هذه الطرق الصوفية

والجماعات الدينية بدورها من أجواء الحرية النسبية التي وفرتها سياسة اوزال الليبرالية في المجال السياسي أيضاً [73].

بعد وقت قصير من تشكيل حكومة حزب الوطن الأم الأولى في أواخر عام 1983 صدر قانون أجاز إقامة مؤسسات دينية خيرية "Vakif" وجمع التبرعات اللازمة لها، وهو ما مكّن الطرق والجماعات الصوفية والدينية من الاستفادة منه لغرض تنظيم فعاليات خيرية ودينية في مجالات مختلفة [74]. ومنذ ذلك الحين أولت تلك الطرق والجماعات هذا الجانب أهمية خاصة، وأصبحت تعمل كمؤسسات خيرية اجتماعية (مؤسسات رفاه اجتماعي) في تركيا[75]،

وتوسعت في هذا الجانب إلى حد أن أحد الباحثين أشار إلى غلبة الطابع المؤسساتي "Vakification" على تلك الطرق والجماعات الدينية [76]. إن تشكيل مثل هذه المؤسسات كان أمراً مهماً في حينه، وجاء ليملأ فراغاً واضحاً في تلك الظروف في مجتمع عجزت فيه الدولة، بسبب إمكاناتها وسياستها الاقتصادية، عن إنفاق مبالغ كافية على الخدمات الاجتماعية، وفي وقتٍ أدت فيه الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن إلى انتشار الفقر فيها [77]. وفضلاً عن ذلك كان لسياسة اوزال الاقتصادية الليبرالية وجه آخر تمثل في تفاقم الوضع الاقتصادي لشرائح واسعة من المجتمع التركي. إن تجميد الرواتب والأجور من جهة، وعودة نسب التضخم إلى الارتفاع مجدداً من جهة أخرى بحيث بلغت النسبة 80٪ في عام 1988 ألحق ضرراً كبيراً بذوي الدخل الثابت، والعمال الصناعيين والمتقاعدين [78]. وهكذا استثني غالبية السكان من بركات "المعجزة الاقتصادية" الاوزالية وعانوا من صعوبات مادية على مستوى الحياة اليومية [79]. وكان لهذا الأمر أيضاً انعكاس إيجابي على الحركة الإسلامية في تركيا ذلك أن "سوء توزيع الدخل في تركيا بعد عام 1980 زوّد المجموعات الإسلامية بالذخيرة اللازمة لخطابهم وهي : إن التغريب Westernization يؤدي إلى تمركّز الثروةوالدخل، ويساهم في انعدام العدالة الاقتصادية والاجتماعية" [80].

الواقع أن الحقبة الاوزالية والسنوات التي تلتها شهدت تنامياً ملحوظاً في فعاليات الطرق والجماعات الصوفية والدينية في تركيا. وكانت أبرز الطرق الصوفية الناشطة هي النقشبندية والسليمانية، اللتين سبقت الإشارة إليهما، فضلاً عن الطريقة القادرية [81] التي تمتعت بنفوذ سياسي جيد بسبب وحدة موقف أتباعها الذين يتمركزون في منطقة مرمرة والمحافظات التركية على البحر الأسود [82].

كانت جماعة النور، التي سبقت الإشارة إليها، منقسمة في هذه الحقبة إلى عدة مجموعات متنافسة أبرزها مجموعتان، الأولى مجموعة آسيا الجديدة (Yeni Asya)، نسبة إلى دار نشر تحمل الاسم ذاته، والثانية مجموعة فتح الله گولين F. Gülen، والتي يعرف أتباعها باسم "الفتح الله جية – Fethullaçiler" [83]. و گولين هذا من مواليد عام 1938 في إحدى القرى التابعة لمدينة أرضروم، وعمل واعظاً في إحدى جوامع أدرنه، ثم منذ 1966 في أحد جوامع أزمير [84]. وقد أصبح واحداً من الزعماء البارزين في جماعة النور، وشكّل حركة تحمل اسمه، ومعظم أعضائها ومؤيديها من المدرسين والطلاب، ورجال الأعمال، والمهنيين المتعلمين. ومع أن

گـولين من أتباع سعيد النورسي، الذي كـان لا يـرى تناقـضاً بـين الـدين والعلـم، إلا أنـه (أي گـولين) يقدم نفسه على أنه صاحب فكر تحديثي وإصلاحي أكثر، وفيلـسوف، وشـاعر، وعـالم وزعيم ديني [85]. وقد ميّزت مجموعة گـولين نفسها عـن مجموعـات النـور الأخـرى مـن خـلال التوكيد على القومية التركية، والسوق الحر، والتعليم. ووفقاً لأحد البـاحثين المختّصين فـإن : " گـولين هو الدافع وراء بناء إسلام قومي جديد في تركيا اتسم بمنطق اقتـصاد الـسوق والـتراث العثماني "[86]. وقد سعى گـولين إلى إحياء الأمة من خلال تذكّر ماضيها بدلاً من نـسيانه، ودعـا الناس إلى " اكتشاف الذات " التي تجسدت في الإسلام والماضي العثماني. ومن خلال بناء الماضـي الثقافي للجماعة التركية – الإسـلامية يحاول گـولين بناء نمطـه الخـاص مـن الأمـة بـالتخلي عـن أشكال التحديث القائمة على التقليد. ولم يتردد گـولين والأوساط المقربة منه في نقـد سياسـات التحديث بوصفها تقليداً شكلياً قاد إلى انهيار الإمبراطورية العثمانيـة. كمـا شـدّد گـولـين علـى أهمية الدولة، وكان يأمل إعادة إقامة الرابطة التي كانت موجودة بين الدولة والإسـلام في العهـد العثماني لأن من شأن هذا أن يوسع القاعدة الـشرعية للدولـة، ويعـزّز قـدرتها علـى اسـتخدام الإسلام لتعبئة السكان [87]. وأكد أيضاً على الديمقراطية والتسـامح، وشجع تطوير العلاقات مـع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، ويرى بأن الأتراك في تركيا وتلك الجمهوريـات يـشتركون في شكل غير سياسي من التفسير الإسلامي متأثر بالتقاليد الصوفية [88]. وفي إطار هذا الاهتمـام بالعلاقات مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى أسست حركة گـولين 30 جامعة و مدرسـة عليا في كازاخستان، وجامعة و11 مدرسة عليا في قرغيزستان، وجامعة و14 مدرسة عليا في تركمانـستان، و18 مدرسة عليا فيأوزبكستان [89]. وخلافاً لهذا الموقف من أتراك آسيا الوسطى ينتقـد گـولـين العـرب على أساس أنهم تعاونوا ضد الدولة العثمانية (في إشارة إلى الثورة العربية في الحجاز عام 1916) وخلقوا صورة سلبية عن الإسلام من خلال إنزاله إلى مرتبة " إيديولوجية " [90]. ويُميز " الهوية التركية – المسلمة " عمّا وصفه بـ" الإسلام العربي " زاعماً أن المسلمين الأتراك أكثر تسامحاً وانفتاحاً على الحـوار مـع كل أقسام المجتمع، بما في ذلك أتباع الديانات والطوائف الأخـرى [91]. واسـتناداً إلى ذلـك سـعى گـولين في خطبه ووعظه وأحاديثه أن يعمق فكرة قبول الآخر، وأهميـة الحـوار والانفكـاك مـن أسر الانغلاق والتقوقع على الذات، خاصة مع الظروف العالمية الجديدة التي تسيطر عليها فكـرة العولمة، كما دعا إلى تحسين العلاقات مع الغرب. وانسجاماً مع توجهاته هذه اتخذ گـولين موقفـاً متشدداً من الحركات الإسلامية العاملة في المجال السياسي. ويرى أنها تعّرض الإسـلام للخطـر،

وأن الإسلام أطهر من أن يقحم في المناخ السياسي القائم على البراغماتية وتوازنات المصالح [92]. وقد اعتمدت حركة گولين في نشر أفكارها على شبكة واسعة من المؤسسات التعليمية والإعلامية التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. وقد تباينت ردود الفعل داخل تركيا تجاه حركة گولين، ففي حين يرى البعض أنه مصلح معتدل ليبرالي ومُحسِن اجتماعي فإن آخرين ينظرون بنوع من الشك إلى الحركة وأهدافها [93]. إذ أدى بروز گولين المفاجئ في المشهد السياسي إلى إثارة نقاش واسع بين المثقفين العلمانيين الأتراك الذين يشك عدد كبير منهم بأن گولين يستخدم تكتيكات مختلفة للوصول إلى نفس الأهداف التي يسعى إليها الإسلاميون، ويتخوفون من أنه يعمل من أجل إقامة نظام مماثل للذي تأسس في إيران بعد ثورة 1979، ويصف بعض المثقفين أتباع گولين بأنهم أعداء الجمهورية التركية[94]. وهناك من يرى بأن مشروع كولين موحى به من قوى أجنبية هي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا [95]، ومما يعزّز هذه الشكوك الإمكانيات المالية الكبيرة للإنفاق على الأنشطة المختلفة للحركة، ومغادرة گولين تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1998. وفضلاً عن ذلك فإن موقف گولين من الحركات الإسلامية المتشددة، وموقفه الإيجابي من الدولة الذي يختلف عن موقف سائر الحركات الإسلامية، التي تبني إيديولوجيتها على العداء للدولة، ووجوب تغيير نظامها وتوسيع دائرة انتمائها الجغرافي ليصل إلى كافة الدول المسلمة [96]، وكذلك موقفه من العلاقة مع الغرب، وقيام عدد من سفراء الدول الغربية في تركيا بزيارته في عام 1995 أثار حوله جملة من التساؤلات كونه لا يمتلك صفة سياسية. كل ذلك جعله موضع انتقاد من مجموعات إسلامية أخرى، بل أنه تلقى تهديداً بالقتل من قبل تنظيم إسلامي مسلح في تركيا يُسمى "جبهة مقاتلي الشرق العظيم الإسلامي"[97]، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً.

أولت الطرق والجماعات الصوفية والدينية المذكورة أعلاه اهتماماً خاصاً بقضايا التعليم والثقافة والإعلام، فضلاً عن فعالياتها التقليدية المتمثلة في تقديم العون للفقراء والمحتاجين والمساهمة في تقديم الخدمات الصحية وبرامج رعاية الأطفال. إن الاهتمام بالطلاب والمؤسسات التعليمية كان يعني رعاية وإعداد كوادر علمية وإدارية إسلامية التوجه بما يعزّز الحركة الإسلامية في البلاد عموماً، ودائرة نفوذ تلك الطرق والجماعات الصوفية والدينية على وجه الخصوص. والشيء نفسه ينطبق على إدراك تلك الطرق والجماعات لأهمية تأسيس مطابع ودور نشر تأخذ على عاتقها طبع وتوزيع مختلف الكتب والإصدارات الإسلامية. ولم

يقتصر ذلك على الكتب الدينية ومؤلفات الإسلاميين في تركيا، فمنذ منتصف الثمانينات تمت ترجمة جميع الكتب التي ألفها باحثون إسلاميون بارزون في مصر وإيران وباكستان إلى التركية ونشرها. كما أجرى الإسلاميون الأتراك مقابلات مع حسن نصر الله، الزعيم الروحي لحزب الله في لبنان، ونشروا العديد من كتبه بالتركية (98).

ولعل إحدى أهم التطورات في نشاط الطرق والجماعات الصوفية والدينية بعد 1983 هي التوسع الملحوظ في دورها في ميدان الإعلام. وتتضح أهمية هذه الخطوة إذا ما علمنا أن المؤسسات الإعلامية الرئيسة في تركيا كانت بيد جماعات مؤيدة بقوة للنظام العلماني (99). وكانت تلك المؤسسات والصحافة الصادرة عنها ذات نزعة مناهضة للدين بقوة بحث أنها لا تتسامح تجاه أي دور للدين في الحياة العامة (100). وهي تعمل على تكوين اتجاهات الرأي العام وفق المنطلقات الغربية والعلمانية التركية (التي تعني الإلحاد والعداء للدين) (101). وهكذا جاء دخول الطرق والحركات الصوفية والدينية إلى مجال الإعلام لتوفير منابر للحركة الإسلامية التركية في هذا القطاع الحيوي.

فيما يخص الاهتمام بالتعليم ومؤسساته، وإعداد كوادر إسلامية التوجه في شتى التخصصات نلاحظ اهتمام الطرق والجماعات الصوفية والدينية بتقديم المساعدات

للطلبة المحتاجين، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في تمويل مدارس القرآن التي تساهم فيها الحكومة أيضاً، أو أنها تنظم دورات لتعليم وحفظ القرآن الكريم. كما توفر احتياجات طلبة الجامعات والمعاهد العليا من أبناء المناطق النائية والفقراء، وتوفر لهم السكن والطعان والنفقات الأخرى. وللطريقة السليمانية وحركة گولين دور بارز في هذا المجال (102). وقد نشرت صحيفة (حريت) في كانون الثاني 1990 خبراً عن نشاط الجماعات الإسلامية في تركيا جاء فيه أن عدد الطلبة في الأقسام الداخلية التابعة لهذه الجماعات بلغ 187.302، منهم 10.000 طالب جامعي والبقية في المراحل الابتدائية والثانوية (103). بينما ذكرت دراسة لاحقة أن الطريقة السليمانية توفر المسكن لأكثر من 100.000 طالب، كما توفر حركة گولين المسكن لعدد مماثل أيضاً. وتمضي الدراسة إلى أن الطريقة السليمانية معروفة بفرض الطاعة التامة للأحكام وقواعد السلوك الإسلامية في الأماكن التي خصصتها لإيواء أولئك الطلبة وبأن انسيابية الطلاب من المدارس العليا إلى الجامعات تستند إلى أولويات هذه الجماعات الدينية المهتمة بالتغلغل في

مناصب مهمة في المنظمات وعالم الأعمال والبيروقراطية الحكومية. وبأنها تـوفر أيـضاً الوظـائف أو فرض الدراسة في الخارج للحصول على شهادات عليا بالنسبة لذوي الاتجاه الإسلامي (104).

وفي المجال الثقافي والإعلامي كانت الطرق والجماعات الصوفية والدينية في تركيـا تـصدر بعض الصحف والمجلات، فضلاً عن مساهمة دور الطبع والنشر التابعة لها في إصدار المطبوعـات الإسلامية. ولكن بعد عام 1983 اتسع دورها في هذين المجالين بشكل ملحوظ، إذ زادت الأعـداد المطبوعة من الصحف والمجلات التي كانت تصدرها سابقاً كما أضـيفت إليهـا صـحف ومجـلات جديدة، فضلاً عن تأسيس العديد من المحطات الإذاعيـة والقنـوات التلفزيونيـة المحليـة، وأخـرى تبث إرسالها إلى كل أنحاء تركيا وخارجها، وخصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين.

أصدر النقشبنديون عدة مجلات شهرية وهي ؛ Mektup (= الرسالة) وهي محليـة نـسائية يُطبع منها 30.000 نـسخة ؛ و Altin uluk (= الميراث الـذهبي) ويُطبـع منهـا 2500 نـسخة ؛ و Aile ve Kadin (= العائلة والمرأة) ويطبـع منهـا 60.000 نـسخة ؛ و Ilim ve Insan (= العلـم والإنسان) ويُطبع منها 5000 نسخة ؛ وIslam وهي أكبر مجلة شهرية تصدر في تركيا حيث تطبع منها 100.000 نسخة. كما أن للنقشبندية نفوذ كـبير في أكـبر صـحيفة إسـلامية في الـبلاد وهـي صحيفة "تركيا – Türkiye"، ولهم قنوات تلفزيونيـة مثـل "TGRT" و"AK TV" و "Yildiz TV"، ومحطات إذاعية عديدة وأصدرت الطريقة القادريـة مجلـتي (الفُـصح – Öğüt) منـذ عـام 1983، ويُطبع منها 30.000 نسخة، ومجلة "إجمال – Icmal" منذ عام 1986 ويُطبع منهـا 70,000 نـسخة شهرياً، أما قنواتها التلفزيونية فهي "Mesag" و "Meltem TV". أما بالنـسبة لجماعـة النـور فـإن مجموعة "يني اسيا" تُصدر صحيفة "الجيل الجديد – Yeni Nesil"، ومجلتين الأولى للأطفـال باسـم "إخوة الروح – Can Kardaş"، والثانية "الجسر – Koprü" وهـي موجهـة للـشباب ويُطبـع منهـا 5.000 نسخة، وغيرها، كما تصدر هذه المجموعة منذ عام 1978 سلسلة مـن الكتـب عـن العلـم والتكنولوجيا ومنها : داروين ونظريـة التطـور، والإنـسان ومعجـزة الحيـاة، والانفجـار الكـبير، وأسرار الذرة وغير ذلك. بيد أن حصة الأسد مـن إصـدارات جماعـة النـور كانـت مـن نـصيب مجموعة فتح الله گـولين التي أصـدرت العديـد مـن الـصحف والمجـلات ومنهـا مجلـة "التـسّرب أوالرّشح – Sizinti" ويطبع منها 80.000 نسخة، و"الأمل الجديـد – Yeni Umit" و "الحـصة أو النـصيب – Aksiyon" وهـي مجلـة أسـبوعية ؛ ومجلـة دينيـة بالإنكليزيـة باسـم "النبـع – The Fountain"، وغيرها. كما تصدر صحيفة يومية هي "الزمان – Zaman" منذ عام 1986، وأخـرى

بالانكليزية باسم "Today's Zaman". وافتتحت أيضاً قناة تلفزيونية باسم "درب التّبانة أو درب اللّبانة – Samanyolu"ومحطة إذاعة [105].

إن هذا الاهتمام بالتعليم والإعلام من جانب الطرق والجماعات الصوفية والدينية وغيرها من المجموعات والقوى الإسلامية التوجه [106]، كان مهماً جداً في تشكيل وعي إسلامي جمعي والتعبير عنه. ووفقاً لأحد الباحثين فإن "الهوية الإسلامية الجديدة قد تشكلّت من خلال ثورتي الاتصالات والتعليم" [107].

إن تمويل هذه الفعاليات التي كانت تقوم بها الطرق والجماعات الصوفية والدينية كان يأتي من مصادر مختلفة مثل المساهمات الفردية والتبرعات الخيرية من رجال أعمال إسلاميين في الداخل أو الخارج، ومن العمال الأتراك المقيمين في أوربا. وكان لتوسع القطاع الإسلامي في الاقتصاد التركي منذ الثمانينات من خلال شركات قابضة كبيرة، وبيوت الاستثمار، ومصارف وشركات تأمين أثر مهم في توفير الدعم لتلك الفعّاليات. ومما تجدر الإشارة إليه بشكل خاص هنا المشاريع والاستثمارات المشتركة التي تقوم بها تلك المنظمات الإسلامية مع شركات عالمية مقرها في دول الخليج العربي. ويُدعم هذا المسعى ببنية تحتية مؤسساتية ضخمة ومعقدة تتضمن عدداً كبيراً من العاملين، والمنظمات، والمنتجين والتعاونيات، والوكالات الاستشارية، والمنظمات المهنية الإسلامية. وبهذه الطريقة أقامت الطرق والحركات الصوفية صلات وثيقة مع كل من اقتصاد السوق والحكومة [108]. ويمكن ذكر أبرز المؤسسات الاقتصادية المهمة والمنظمات المهنية المرتبطة بتلك الطرق والحركات الصوفية والدينية وتساهم في تمويل وإدارة فعّالياتها التعليمية والثقافية والإعلامية. فبالنسبة للطريقة أو الجماعات النقشبندية في تركيا هناك شركتان قابضتان، الأولى شركة إخلاص "Ihlas Holding"، والثانية وشركة سيرفر "Server Holding". وتتألف الأخيرة من 38 شركة تعمل في مجالات مختلفة[109]. أما بالنسبة لحركة فتح الله گولين فترتبط بها مؤسسة اسيا للتمويل" Asya Finance "المدعومة من 16 شريكاً وبلغ رأسمالها في عقد التسعينات نصف مليار دولار أمريكي. كما ترتبط بالحركة المذكورة أيضاً رابطة رجال أعمال تعرف اختصاراً بـ"ISHAD" [110]؛ وتضم هذه الرابطة أكثر من 2000 رجل أعمال وتاجر يدعمون نشاطات گولين التعليمية [111]. كما يمتلك أتباع الطريقة القادرية شركات عديدة تعمل في مجالات التجارة والصناعة [112]. وهكذا برزت هذه الطرق والجماعات الصوفية والدينية كقوى مهمة في الاقتصاد التركي.

يتضح من الصفحات السابقة أن قرارات وسياسات الحكومة التركية إبان الحقبة الاوزالية كانت مسؤولة إلى حد كبير عن تعزيز دور القوى الإسلامية في تركيا. وفضلاً عن ذلك كان لعوامل أخرى دور لا يستهان به في دعم التوجهات والقوى الإسلامية في تركيا، ومنها الدور الذي يُنسب إلى "رابطة العالم الإسلامي" السعودية التي موّلت بناء جامع صغير على أرض المجلس الوطني التركي الكبير، كما أقامت جامعاً ومركزاً إسلامياً داخل حرم جامعة الشرق الأوسط التقنية في إسطنبول، التي كانت على مدى سنوات طويلة سابقة مركزاً للنشاطات اليسارية المتطرفة. وإضافة لذلك موّلت الرابطة جزءاً مهماً من برنامج تدريس اللغة العربية في الجامعة، كما أقامت الرابطة علاقات مع جامعة إسطنبول، وخصصت الأموال لبناء جامع قوجه تبه Kocatepe الكبير في أنقرة مع مركز إسلامي، ومولت مشاريع أخرى مماثلة في أزمير وأدنه وغيرها من المدن التركية [113]. ومنذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979 لم تتردد الحكومة الإيرانية أيضاً في انتقاد النظام العلماني في تركيا، وتأييد التوجهات الإسلامية في تركيا، ودعم بعض التنظيمات الإسلامية التركية. وكان هذا الموقف الإيراني سبباً لحدوث توترات في العلاقات التركية – الإيرانية في أكثر من مناسبة في الثمانينات والتسعينات [114]. ومن جهة أخرى كان لبعض التطورات المهمة منذ عام 1991 تأثير في تعزيز التوجهات الإسلامية في المجتمع التركي، مثل الدمار الذي تعرض له العراق في حرب الخليج الثانية (كانون الثاني – شباط 1991)، ومذابح المسلمين في البوسنة والشيشان الأمر الذي "عزّز الانطباع في تركيا وفي مناطق أخرى من الشرق الأوسط بأن الأمة الإسلامية تتعرض للهجوم من كل جانب من قبل القوى المسيحية" [115]. وبعد تفكك وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية بين 1989-1991 أصبح لواء معاداة الإمبريالية في الشرق الأوسط بيد الحركات الإسلامية، الأمر الذي جعل تلك الحركات تحظى باحترام كبير لدى "أولئك اللذين غضبوا من مناظر صواريخ كروزر [الأمريكية] وهي تدك بغداد، والدبابات الروسية وهي تقصف مدينة غروزني [عاصمة جمهورية الشيشان]" [116]. كما أن مماطلة الاتحاد الأوربي في قبول تركيا في عضويته عزّز اعتقاد الأتراك بأن هذا الموقف يعود لأسباب دينية، وقد صبّ هذا الاعتقاد في مصلحة تنامي الحركة الإسلامية في تركيا [117].

قبل الانتقال إلى موضوع موقف المؤسسة العسكرية التركية من هذا التطور في الحركة الإسلامية إبان الحقبة الأوزالية لا بد من الإشارة إلى أن الاعتدال كان السمة العامة الغالبة على

تلك الحركة بمعظم مكوناتها من الطرق والجماعات الصوفية والدينية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات المالية والتجارية والثقافية، والمنظمات المهنية، والمثقفين الإسلاميين [118]. وتُعزى هذه السمة إلى عوامل عديدة منها ؛ تأثير التقاليد الصوفية، وكون الإسلام السياسي في تركيا ظاهرة محلية وقومية بعيدة عن تأثيرات التنظيمات السياسية الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى، والنظام السياسي التركي القائم على أساس التعددية الحزبية والانتخابات البرلمانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن الحركة الإسلامية في تركيا هي حضرية أساساً وتستمد قوتها من طبقة وسطى قوية، وأن الدستور التركي يحظر على الحركات والتنظيمات التي تدعو إلى إقامة حكم الشريعة في البلاد، وأن الإسلاميين في تركيا يدركون أنهم لا يواجهون حزباً أو دكتاتوراً واحد بل أن عليهم التنافس على السلطة مع أحزاب سياسية علمانية، مع وجود عدد كبير من المثقفين ونسبة غير قليلة من المؤيدين للعلمانية من أبناء الشعب التركي، فضلاً عن المؤسسة العسكرية الوفّية للتقاليد العلمانية [119]. وربما يكون من المناسب هنا الإشارة إلى ما ورد في دراسة نشرها في نيسان 1988 الباحث المعروف أحمد فيروز عن قيام منظمة تعرف باسم "DATA" بعلمية استطلاع للرأي في تركيا أظهرت نتائجه أن 7٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع ووصفوا أنفسهم بالإسلاميين فضّلوا إقامة حكم يستند إلى الشريعة [120]. .

وعلى أية حال كانت هناك جماعات وتنظيمات إسلامية تدعو إلى إقامة حكم الشريعة الإسلامية في تركيا، وتتبنى أسلوب العنف المسلح للوصول إلى هذه الغاية. إلا أن مثل هذه الجماعات والتنظيمات كانت هامشية بالنسبة لمجمل الحركة الإسلامية في تركيا في تلك الحقبة. وقد ذكر تقرير لجهاز المخابرات التركي (ميت-MIT) ومديرية الأمن العامة في تشرين الأول 1991 أسماء ما لا يقل عن عشرة من هذه الجماعات والتنظيمات [121]. إن المعلومات قليلة ومتضاربة عن الجماعات والتنظيمات الإسلامية السرية في تركيا عموماً، ولكن يمكن ذكر بعض المعلومات عن أبرزها وهي :

1- جبهة مقاتلي الشرق العظيم الإسلامي "Islami Büyük Doğu Akincilar Cephesi" :

تأسس هذا التنظيم في مطلع آب 1984 عندما أعلن مؤسسها صالح ميرزابك اوغلو انشقاقه عن حزب الرفاه الإسلامي وتأسيس "جبهة مقاتلي الشرق العظيم الإسلامي"[122]. وقد أخذت الجبهة اسمها وأفكارها من الشاعر والكاتب الإسلامي التركي الكبير نجيب فاضل كِساكورك N.F. Kisakurek (1905-1983) الذي كان قد أصدر مجلة، وشكّل رابطة أيضاً، باسم "الشرق العظيم – Büyük Doğu" هاجمتا العلمانية والتغريب والماسونية واليهود[123]. وقد جاء في إعلان تأسيس الجبهة أن القرآن والسنة النبوية هي المرجعية، وأن الجبهة ستعمل على إقامة دولة إسلامية عن طريق الثورة المسلحة. وعُدّت الجبهة مسؤولة عن هجمات عديدة بالقنابل، واغتيال العديد من المثقفين العلمانيين منذ بداية التسعينات[124]. واتُهمت في عام 1994 فقط بمسؤليتها عن 90 حادثة. وقد شنت قوات الأمن التركية حملات دهم واعتقال ضد أعضائها مما أدى إلى تراجع نشاطها بشكل كبير في 1997-1998. وفي كانون الأول 1998 تم اعتقال مؤسسها، وحُكم عليه في نيسان 2001 بالإعدام، إلا أن الحكم استُبدل بـ 20 سنة سجن بعد أن ألغت الحكومة التركية عقوبة الإعدام في آب 2002[125].

2- منظمة دولة الخلافة :

تأسست هذه المنظمة على يد جمال الدين قبلان (1926-1995)، وهو مفتي سابق لمدينة أدنه ونائب لرئيس الشؤون الدينية في تركيا. وكان قبلان من مؤيدي

نجم الدين أربكان و"الرؤية القومية – Milli Gürüş"، إلا أن أفكاره تغيرت بعد زيارة قام بها (أي قبلان) إلى إيران تلبية لدعوة من الخميني في عام 1983. فقد انصرف قبلان بعدها إلى الدعوة لإقامة دولة إسلامية في تركيا، والعمل من أجل إعادة الخلافة الإسلامية. وقد رأى أن تحقيق هذا الهدف غير ممكن عن طريق العمل السياسي والانتخابات البرلمانية لأن ذلك يتطلب الكثير من الحلول الوسط، وبدلاً من ذلك اختار قبلان طريق تأسيس حركة جماهيرية للاستيلاء على السلطة في تركيا[126]. وبسبب ذلك سُحبت منه الجنسية التركية في تموز 1984، ولكنه استطاع الحصول على اللجوء السياسي في ألمانيا عام 1985[127]. وأسس هناك "اتحاد الجماعات والجمعيات الإسلامية – Islami Cemaatler ve Cemiytler Birliği"، واعتمد في نشر أفكاره في تركيا أسلوب تهريب كتاباته أو خطبه المسجلة على الأشرطة[128]، وهو نفس الأسلوب الذي اعتمده سابقاً الخميني عندما كان مقيماً في فرنسا قبيل نجاح الثورة الإيرانية عام

1979. ثم غيّر قبلان اسم الاتحاد المذكور إلى "دولة الأناضول الإسلامية الفيدرالية – Anadolu Federe Islam Devleti" في عام 1993 [129]. ثم غيّر الاسم إلى "منظمة دولة الخلافة" في عام 1994 بوصفها نواة الدولة الإسلامية في العالم ومركزها الأناضول، كما أعلن نفسه "خليفة" لكل المسلمين [130]، وبعد وفاته أعقبه إبنه متين قبلان في ذلك المنصب إلا أنه لم يكن يمتلك شخصية وتأثير والده. وفضلاً عن ذلك حدث انشقاق في المنظمة في عام 1996، وبعد ثلاثة أعوام تم اعتقال متين قبلان بتهمة صلته بـ"الإرهاب"، وجاء ذلك بعد أشهر من إعلان الحكومة التركية في تشرين الأول 1998 أنها أحبطت هجوماً لأتباع المنظمة استهدف قبر أتاتورك [131]. ثم قامت السلطات الألمانية بتسليم متين قبلان إلى الحكومة التركية في عام 2004.

3– حزب الله :

بغض النظر عن اختلاف الآراء وتضارب المعلومات حول حزب الله التركي وتاريخ تاسيسه [132]، يمكن القول أن هذا الحزب تأسس في جنوب شرق تركيا، ذي الغالبية الكردية، في وقت ما من النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن العشرين. ويُعد حسين ولي اوغلو H. Velioğlu [133] أبرز مؤسسي هذا الحزب، الذي اقتصر نشاط حتى عام 1987 على الاجتماعات، فضلاً عن دخول العديد من أعضائه دورات تثقيفية وعسكرية في إيران تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني [134]. وكان هدف الحزب إقامة دولة إسلامية دستورها القرآن الكريم، وعدّ النظام العلماني – الديمقراطي في تركيا نظاماً غير إسلامي، والديمقراطية كفراً [135].

بدأ حزب الله نشاطه المسلح ضد حزب العمال الكردستاني "PKK"، ووصفه بأنه "حزب كفار كردستان – Partiya Kafirin Kurdistan" [136]. وكان الصراع مع حزب العمال الكردستاني، والذي ذهب ضحيته المئات من الجانبين، عاملاً من عوامل تعميق الخلاف داخل حزب الله نفسه أيضاً عندما طالبت الكتلة التي يقودها فيدان غونغور Fidan Güngör [137] تخفيف حدة المواجهة مع حزب العمال الكردستاني وتحويلها ضد الحكومة التركية. وقد تطور هذا الخلاف الداخلي إلى صراع مسلح أيضاً بين جناحي ولي اوغلو وغونغور انتهى بانتصار الأول، ومقتل غونغور في أيلول 1994 [138]. وفي غضون ذلك كان قد تم التوصل، بفضل وساطة بعض زعماء الحركة الإسلامية في كردستان العراق، إلى أتفاق في آذار عام 1993 لإنهاء الصراع المسلح بين حزب الله وحزب العمالالكردستاني [139]. وفي الوقت نفسه امتد وجود

حزب الله إلى مناطق أخرى في غرب تركيا عندما بدأ نشاطه في مدن مرسين وبولو وإسطنبول، كما شارك عناصر الحزب في عمليات اغتيال وحوادث عنف في تلك المدن وغيرها خلال عقد التسعينات[140]. وقد قدرت بعض المصادر عدد المنتسبين إلى حزب الله بحوالي 25.000 شخص، بضمنهم 4.000 مقاتل، في نهاية التسعينات [141]..

تعرض الحزب إلى ضربات وحملات اعتقالات متكررة من قبل قوات الأمن التركية خلال تلك السنوات [142]. أدت إلى إضعافه وتراجع نشاطه ومقتل حسين ولي اوغلو عام 2000.

- **موقف الجيش من الحركة الإسلامية إبان الحقبة الأوزالية :**

ارتأت المؤسسة العسكرية التركية بعد انقلاب 12 أيلول 1980 توظيف الإسلام، إلى جانب القومية التركية، لمواجهة الأفكار اليسارية والحركات القومية الكردية في تركيا من جهة، وترسيخ أسس الجمهورية الكمالية. ولتحقيق هذه الغايات تم تبّني إيديولوجية "التوليف الإسلامي – التركي" أثناء حكم العسكر 1980-1983، كما سبقت الإشارة. وبعد الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 1983 وتشكيل حكومة تورغوت اوزال الأولى أعاد كل من الجنرال كنعان إيفرن واوزال التأكيد على أهمية القيم الدينية في بناء القومية التركية [143]. وكانت المؤسسة العسكرية التركية تريد توظيفاً "مسيطراً عليه" للإسلام، إلا أن التطورات اللاحقة منذ عام 1983 جعلت تلك المؤسسة تتنبه إلى أن الحفاظ على التحكم التقليدي للدولة بالمجتمع بات، في ظل سياسة الدولة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، أكثر صعوبة بما لا يُقاس [144]. ومع تزايد الميول الإسلامية في المجتمع، ونمو الحركة الإسلامية في تركيا بشكل ملفت للنظر منذ منتصف الثمانينات بدأت المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية الأخرى في تركيا تنظر إلى ذلك بأنه محاولة لتقويض السمة العلمانية للجمهورية الكمالية.

كان للصحافة العلمانية في تركيا دور أيضاً في تعميق الهواجس إزاء الميول والحركة الإسلامية، والتي كانت تلك الصحافة تطلق عليها اسم "الرجعية – Irtica"، من خلال ما تنشره عنها من أخبار ومقالات. ومن ذلك ما أوردته صحيفة "جمهوريت" في إحدى أعدادها بشيء من القلق من أن 600.000 نسخة تُباع سنوياً من القرآن الذي يُطبع من قبل إدارة الشؤون الدينية [145]. أما صحيفة "ملليت" فقد لفتت الانتباه إلى تعاظم نفوذ الطرق والجماعات الصوفية والدينية في الأناضول عندما ذكرت في عددها الصادر في 13 كانون الثاني 1987 بأن"

النورجية والنقشبندية والسليمانجية قد قسّموا الأناضول فيما بينهم "(146). كما نشرت بعض الصحف الغربية تقييمات مماثلة، ففي 18 كانون الثاني 1987، وبعد يومين فقط من مظاهرات سلمية في إسطنبول مؤيدة لنجم الدين أربكان أطلقت فيها هتافات "تركيا مسلمة" و"أربكان مجاهد"، نشرت صحيفة الاويزرفر Observer البريطانية تقريراً لصحفي بريطاني مختص بالشؤون التركية، وهو كينيث مكنزي K. Mackenzie، جاء فيه أن تركيا "تواجه التهديد الأخطر من القوى الإسلامية منذ تأسيس الجمهورية قبل 63 عاماً"(147). وقد وصف العلمانيون الأتراك تلك المظاهرات بأنها تعبير عن "الرجعية" و"التعصب الديني" وهي مظاهر يجب إيقافها عند حدها قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة (148). وفي ذلك الوقت بالذات، أي في كانون الثاني 1987، شجب الجنرال إيفرن "الأصولية الإسلامية" بوصفها خطراً مثل الشيوعية. وحذّر في خطاب متلفز أمام حشد كبير من الناس في مدينة قيصري أن الأخطار التي تواجه تركيا هي "الشيوعية والفاشية والرجعية الدينية "(149) على حد قوله.

إن ما ورد في خطاب الجنرال إيفرن كان يعبّر عن عدم ارتياح وقلق المؤسسة العسكرية التركية من النمو الواضح للتوجهات والحركة الإسلامية في البلاد بشكل ملفت للنظر منذ منتصف الثمانينات. وكان الهم الأول لتلك المؤسسة مواجـــهة.

محاولات الإسلاميين التغلغل في صفوف القوات المسلحة التركية. فقد ذكرت التقارير المقدمة عن أنشطة الجماعات الإسلامية عن جهود جماعة النور، ولاسيما أنصار فتح الله گولين، لاختراق المدارس العسكرية، وكذلك جهود النقشبنديين التأثير على الضباط وانتقاء الأشخاص القريبين من أفكارهم والذين يعرفون أنهم في المدارس العسكرية، وذلك بواسطة المدنيين أو العسكريين الذين تم استبعادهم من القوات المسلحة (150). وكانت أول إشارة إلى وجود نشاط إسلامي داخل القوات المسلحة في حزيران 1985 عندما تم اكتشاف مجموعة من الضباط يطلقون على أنفسهم اسم "الضباط الوطنيون" وزعوا منشوراً جاء فيه "بأن تركيا تحمي المصالح الأمريكية بدلاً من مصالح الإسلام، وأنها أصبحت، مثل إسرائيل، دولة مواجهة ضد الإسلام"(151). وفي كانون الأول 1986 شعر الرأي العام التركي لأول مرة بمحاولات اختراق أنصار فتح الله گولين المدارس العسكرية عن طريق الخبر الذي نشرته مجلة "نقطة – Nokta" حينذاك. فقد قامت قيادة المؤسسة العسكرية التركية بتسريح نحو 100 طالب من المدارس العسكرية الموجودة في إسطنبول وأزمير وبورصة. وكان السبب المعلن لذلك أن هؤلاء الطلاب

قد تمت تربيتهم على يد الجماعات الإسلامية، وخاصة مجموعة فتح الله گـولـين، قبـل دخـولهم الثانوية العسكرية [152]. وجرت حملة التصفية تلك بين طلبة الثانويات والمعاهد العسكرية العليـا بقيادة الجنرال نجدت أورورغ N. Örug، رئيس هيئة الأركان التركي، ومساعدة نجدت أوزتـورن، الذي عيّن بعد ذلك قائداً للقوات البرية وبناءاً على تعليمات شخصية من الجنرال إيفـرن رئـيس الجمهورية. وأخذت تصدر قوائم من رئاسة الأركان مباشـرة بأسمـاء المطـرودين [153]. وبحلـول كانون الثاني 1987 أعلن رئيس هيئة الأركان العامـة طـرد أكثـر مـن 700 طالـب مـن المـدارس العسكرية على أساس أن لهم صلات مع تنظيمات "أصولية" [154].

وعلى خلفية محاولات الإسلاميين التغلغـل في صـفوف القـوات المـسلحة التركيـة وجّـه الجنرال إيفرن وكبار قادة الجيش انتقادات وتحذيرات شـديدة اللهجـة إلى الإسـلاميين إذ صـرح قائلاً "لقد كان هدفهم الوصول إلى المراتب العليا في القوات المـسلحة، مـاذا سـيحدث لـو أنهـم أمسكوا بزمام الجيش ؟. قد يحوّلون البلاد إلى أي نوع من الأنظمة التي يريدون. هل هـذا نـشاط ديني ؟ إنه خيانة" وأشار في مناسبة أخرى أن أي شخص لن يستطيع أن يحقق أغراضه "الـشريرة" عن طريق القوات المسلحة التي "لن تؤخذ من قبل الخونة" في إشارة إلى الإسـلاميين. وفي كـانون الأول 1986 اجتمع في النادي العسكري في أنقرة العديد مـن الجنـرالات أعـضاء مجلـس الأمـن القومي برئاسة الجنرال أورورغ، رئيس هيئة الأركان العامة، ووضعوا مذكرة رفعوهـا إلى الجنـرال إيفـرن جـاء فيهـا "أن القـوات المـسلحة تُبـدي انزعاجهـا العميـق مـن امتـداد تـأثير المـسلمين الأصوليين، وعليه فإن القوات المسلحة تتوقع إيقاف الاتجاه الديني المتزايد بشكل سـريع". وبعـد بضعة أشهر وجّه الجنرال أورورغ تحذيراً بأن في تركيا "قوانين وحكومة ودسـتور، وجـيش يعـرف ماذا عليه أنيفعل" [155].

مع نمو الحركة الإسلامية في تركيـا تـشددّت القيـادة العامـة العـسكرية في مراقبـة ضـباط الجيش التركي ورصد ذوي الميول الإسلامية، وطردهم من الجيش. ويُعد ذلـك مؤشـراً علـى أن محاولات الإسلاميين اختراق القوات المسلحة قد نجحت نسبياً، فعلى سـبيل المثـال تم فـصل 30 ضابطاً من القوة الجوية في عام 1989 بـسبب مـا وصـف باشـتراكهم في "أنـشطة رجعيـة"، علـى أساس أنهم ينتمون إلى جماعة النور ويشتركون في لقاءاتهم الدينية. وأوضح تـصريح صـادر عـن القيادة العامة للجيش التركي في بداية عام 1990 أن 300 ضابطاً أحيلـوا للتحقيـق خـلال أربعـة

أشهر. وخلال نفس الأيام تم الإعلان عن فصل 15 ضابطاً من القوة الجوية. وتوالت عملية المراقبة وإبعاد الضباط الإسلاميين من الجيش خلال السنوات اللاحقة أيضاً [156].

وفضلاً عن مواجهة تغلغل الإسلاميين في القوات المسلحة، وقفت المؤسسة العسكرية التركية موقفاً متشدداً من مسألة ارتداء الحجاب من قبل الطالبات في الجامعات التركية. ففي عام 1986 ضغط إيفرن على مجلس التعليم العالي للتشدد في موضوع منع ارتداء الحجاب في الجامعات، وقد تشددت كلية القانون في نهاية ذلك العام في تطبيق ذلك المنع. وحسب وجهة نظر الجنرال إيفرن فإن طلاب الجامعات، وخاصة طلاب القانون، الذين سيتم تعيينهم لاحقاً للسهر على قوانين الدولة العلمانية والدستور "يجب أن يكونوا ذو مظهر علماني أيضاً" [157]. كما قال في حفل جرى في جامعة اسطنبول عام 1986 أيضاً "أننا نلاحظ أن المنظمات الرجعية والدينية تقوم بتصعيد مستوى نشاطها تحت مظاهر متعددة... إننا نتابع هذه التطورات عن كثب. إن جامعاتنا يجب أن تصبح معاقل ضد الرجعية والنزعة المحافظة الدينية" [158]. وكان التشدد في مسالة ارتداء الحجاب من بين أسباب المظاهرات التي نظمها الإسلاميون في كانون الثاني 1987. ومن جهة أخرى دعا الجنرال إيفرن في كانون الثاني 1987 أيضاً إلى التحكم في الدورات ودور القرآن الخاصة حيث يتم تلقين الطلاب مبادئ الإسلام بمعزل عن أهاليهم، وأشار في اجتماع للمعلمين أن بعض الجمعيات تقوم، تحت شعار العمل الخيري، بـ"غسل أدمغة شبابنا" [159].

يبدو لنا أن تقييم المؤسسة العسكرية التركية لهذا الخطر أو التهديد الذي تمثله الحركة الإسلامية كان تقييماً مبالغاً فيه، وتعبيراً عن الحساسية المفرطة لدى قيادات هذه المؤسسة تجاه الحركة الإسلامية. ويمكن أن نستدل على ذلك من أمرين، الأول نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الثاني 1987، والتي حصل فيها حزب الرفاه، وهو حزب إسلامي يقوده نجم الدين أربكان، على 7.2٪ فقط من أصوات الناخبين، وبذلك فشل في أن يكون له تمثيل في المجلس الوطني التركي لأنه أخفق في الحصول على 10٪ من الأصوات اللازمة للحصول على تمثيل في ذلك المجلس. وقد أشار تورغوت اوزال إلى ذلك بعد تلك الانتخابات بقوله "إن الأصولية محصورة جداً وهو ما أكدته الانتخابات. أنا متدين متحمس وأذهب للجامع كل يوم جمعة لتأدية الصلاة، يمكنني أن أذكر أن العائدين للإسلام ليسوا من النوع المتعصب. إن تركيا هي بلد علماني قبل كل شيء" [160]. أما الأمر الثاني الذي يمكن الاستدلال منه على مبالغة

المؤسسة العسكرية التركية، و القوى العلمانية الأخرى، بشأن "التهديد الأصولي" للنظام العلماني في البلاد فهو القضايا التي عُرضت على محاكم الدولة التي تأسست في عام 1984. فمنذ تأسيس تلك المحاكم وحتى عام 1987 كانت هناك زيادة في قضايا "الرجعية" التي عرضت على هذه المحاكم تحت طائلة خرق المادة (163) من قانون العقوبات التركي. فقد ازداد عدد القضايا من (2) إلى (44) قضية، والأشخاص المتهمين من (2) إلى (128) شخصاً بدعوى العمل على تغيير السمة العلمانية للدولة، إلا أن 70٪ من تلك القضايا في إسطنبول ردّت من قبل المحكمة لعدم توفر الأدلة [161].

وفيما يخص حكومة حزب الوطن الأم برئاسة تورغوت اوزال، والتي تعاطفت مع الحركة الإسلامية وفتحت أمامها آفاقاً جديدة وواسعة، فإن المؤسسة العسكرية التركية لم تتخذ أي إجراء من شأنه أن يضعف تلك الحكومة. إن الجنرال إيفرن كان جاداً بالتأكيد في معارضته القوية لأي محاولة تستهدف تقويض العلمانية الكمالية، ولكن كان واضحاً أيضاً أنه كان يريد مساعدة حكومة اوزال بدلاً من مهاجمتها، فقد كان الجنرال إيفرن قلقاً من النتائج المحتملة لفشل تلك الحكومة. وحسبما ذكر الجنرال إيفرن فإنه بحلول عام 1985 أصبح واضحاً أن الحزبين السياسيين القريبين من المؤسسة العسكرية، وهما "حزب الديمقراطية الوطني" و"الحزب الشعبي"، محكوم عليهما بالفشل [162]، ولذا فإن سقوط حكومة اوزال يعني على الأرجح تشكيل حكومة توجّه من قبل سليمان ديميريل أو أردال اينونو [163]، أو تشكيل حكومة ائتلافية ضعيفة وهو أمر أكثر سوءاً. ولهذا، وبالرغم من شكوك إيفرن في اوزال بسبب التنازلات التي قدّمها للإسلاميين إلا أنه كان يرى أنها حكومة تتمتع بدعم شعبي، وأن وجهات نظرها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية كانت منسجمة كثيراً مع وجهة نظر المؤسسة العسكرية [164].

ويمكن إضافة سبب آخر لموقف المؤسسة العسكرية من حكومة اوزال، وهو أن الأخير عمل بعد تشكيل حكومته في كانون الأول 1983 على استعادة ثقة المؤسسة العسكرية التركية (التي كانت قد امتعضت من قرار اوزال تشكيل حزب الوطن الأم في عام 1983) من خلال إبقاء هيمنتها على صنع القرار في قضايا الأمن القومي من جهة، والوقوف إلى جانب المؤسسة العسكرية ضد الانتقادات الموجهة ضدها، أو المطالبة بمساءلة أفراد تلك المؤسسة على التجاوزات والجرائم التي قيل أنهم ارتكبوها أثناء الحكم العسكري 1980-1983 [165].

ويذكر أحد الباحثين أن قرار مجلس التعليم العالي في عام 1986 بحظر ارتداء الحجاب في الجامعات، وردود الفعل على ذلك والمظاهرات التي حدثت في كانون الثاني 1987، والتحريض بشأن هذه المسألة قد خلق مشاكل للحكومة أجبرت اوزال، الذي كان مؤيداً لارتداء الحجاب، على التراجع والإذعان لضغط قادة المؤسسة العسكرية وطرد العناصر الإسلامية النزعة من حزبه في تموز 1987 (166). أما في المرحلة اللاحقة فإن اوزال استطاع أن يرجح سلطة الحكومة المدنية على سلطة المؤسسة العسكرية التركية بشكل واضح كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

والمفارقة التي لا بد من ذكرها أن المؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية الأخرى التركية التي تشددّت في موقفها تجاه الحركة الإسلامية ذات التوجه المعتدل، لم تتردد في التعاون والتنسيق مع "حزب الله" في جنوب شرق البلاد في مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني والمتعاطفين معه من جهة، أو ناشطين إسلاميين منافسين حسب ما ورد في العديد من المصادر والتقارير. فمنذ صيف عام 1991 بدأت عمليات اغتيال مُنظمة في جنوب شرق البلاد، وبلغت 225 عملية حتى كانون الثاني 1992 حسب أحد التقارير. وأضاف تقرير آخر أن عام 1992 شهد وقوع 360 عملية اغتيال "مجهولة الفاعل" في جنوب شرق تركيا، منها 140 في باطمان وحدها. وازداد عدد هذه العمليات وامتدت إلى مناطق أخرى من البلاد لتشمل أشخاصاً من الإثنية التركية، إذ بلغت 510 عملية في 1993 (167). إلا أن العمليات ضد عناصر حزب العمال الكردستاني توقفت تقريبا بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بينه وبين "حزب الله" في آذار 1993 (168). وكان من ضمن من طالتهم الاغتيالات" مجهولة الفاعل – Faili Meçhul Cinayetler Araştirma Komisyonu." العديد من الكتاب والصحفيين الكرد أو المتعاطفين مع الحركة القومية الكردية، وناشطي حقوق إنسان، ويساريين، ونقابيين، أو الكتاب الذين فضحوا علاقة "حزب الله" بالقوى والمؤسسات الأمنية التركية. وبسبب تلك العلاقة أصبح "حزب الله" يُعرف باسم "حزب الكونترا – Hizbul-kontra" من قبل السكان في جنوب شرق تركيا (169).

إن بعض تفاصيل علاقات المؤسسة العسكرية، والقوى والمؤسسات الأمنية الأخرى في تركيا، مع "حزب الله" بدأت تظهر بعد حادثة اغتيال أوغور موجو في كانون الثاني 1993 وتشكيل لجنة برلمانية خاصة في شباط من ذلك العام للتحقيق في عمليات الاغتيال مجهولة الفاعل. إن تقرير تلك اللجنة الذي نُشر في نيسان 1995 كشف عن جوانب تلك العلاقات ومنها؛ تقديم مساعدة من الجيش التركي إلى معسكر لتدريب عناصر "حزب الله" في منطقة

باطمان ؛ وتسريب أسلحة إلى "حزب الله" ؛ وإطلاق سراح العديد من أفراده بعد اعتقالهم، وغير ذلك[170]. ووفقاً لما ورد في حوار أجرته إحدى الصحف التركية.مع فكري ساغلار F. Saglar، الذي سبق وأن شغل منصب وزير الثقافة في حكومة سليمان ديميريل السابعة بين تشرين الثاني 1991 و 25 أيار 1993، فإن مجلس الأمن القومي التركي اتخذ قراراً في عام 1985 بتدريب عناصر "حزب الله" في بعض الوحدات العسكرية [171].

إن توقف "حزب الله" عن محاربة حزب العمال الكردستاني بعد اتفاقية عام 1993، أدى إلى تصعيد قوات الأمن التركية عمليات المداهمة والاعتقال ضد"حزب الله"[172]. وفي 15 كانون الثاني 2000 قتل زعيم الحزب حسين ولي اوغلو إثر مداهمة القوات الأمنية القصر الذي يقيم فيه في ضواحي إسطنبول. وبعد هذه العملية أكد أحد مدراء جهاز المخابرات التركية "MIT" أن الدولة إذا لم تكن قد قامت بتشكيل حزب الله التركي فإنها تسامحت معه لأجل ضرب القوتين الكبيرتين في جنوب شرق تركيا، وهما حزب العمال الكردستاني وحزب الله، أحدهما بالآخر[173].

ومع أن المؤسسة العسكرية التركية، والعديد من المسؤولين في الدولة التركية، رفضوا هذه الاتهامات بشدة، إلا أن تانسو تشيلر التي تولت رئاسة "حزب الطريق الصحيح" ورئاسة الحكومة في حزيران 1993 بعد أن تولى سليمان ديميريل رئاسة الجمهورية، علّقت على ما نشرته الصحف في عام 1995 حول تسريب أسلحة من الحكومة التركية إلى حزب الله بالقول "نعم. لقد كان الأمر الخاص بتسليم تلك الأسلحة يحمل توقيعي. لقد قررنا أن الإرهاب [تقصد حزب العمال الكردستاني] هو القضية الرئيسية ويجب اتخاذ كل ما يلزم لإيقافه". وأضافت أيضاً "إن رئيس هيئة الأركان، وحكام [المحافظات] والشرطة مشتركون في هذا العمل [174].

هوامش الفصل الخامس

(1) حصل حزب الوطن الأم في تلك الانتخابات على 36,29٪ من الأصوات، ولكن 64,9٪ من مقاعد البرلمان (أي 292 مقعداً)، في حين أن فوزه بحوالي 54٪ من الأصوات في انتخابات 1983 ضمنت له 211 مقعد فقط. وترجع هذه المفارقة إلى حقيقة إجراء أربعة تعديلات على قانون الانتخابات بين 1983-1987، وكانت تلك التعديلات لصالح حزب الوطن الأم وذلك بزيادة نسبة تمثيله في البرلمان على حساب الأحزاب الصغيرة التي فشلت في الحصول على 10٪ من الأصوات، وبهذا لم تحصل على أي تمثيل، يُنظر، أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 441.

(2)Ziya Oniş ،Turgut Özal and his Economic Legacy : Turkish neo-Liberalism in Critical Perspective ،P. 1.home.ku.edu.tr/~zonis/onis-ozal

(3)Sylvia Kedourie ،Seventy Five Years of the Turkish Republic (Portland – Frank Cass Publishers – 2000) PP. 136-137.

(4) فيليب روبنس، المصدر السابق، ص 56.

(5) لمزيد من التفاصيل عن شخصية اوزال والعناصر التي ساهمت في تكوينها يُنظر،

Oniş ،op. cit ،PP. 4-6 ; Feride Acar ،" Turgut Özal : Pious Agent of Liberal Transformation " in ،Metin Heper & Sabri Sayari ،Political Leaders and Democracy in Turkey (Lanham – Lexington Books – 2002) PP. 163-170.

(6)Berdal Aral " Dispensing with Tradition ? : Turkish Politics and International Society During the Özal Decade 1983-1993." Middle Eastern Studies ،vol. 37 ،No.1 ،January 2001 ،P. 72.

(7).Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 141 .

ومن الجدير بالإشارة أن الجنرال كنعان ايفرن زعم في مذكراته لاحقاً أنه ما كان ليسمح بتأسيس حزب الوطن الأم لو أنه كان يعرف أن لاوزال صلة بالطريقة النقشبندية، يُنظر،

Hale ،Turkish Politics and the Military ،P. 298.

(8)Öniş ،op. cit ،P. 6 ; Bernard Reich (ed.) ،Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa (Connecticut – Greenwood Press Inc. – 1990) P. 396.

(9) Salt ،op. cit ،P. 17.

(10) الطحّان، المصدر السابق، ص 269.

(11)Acar ،op. cit ،P. 164.

(12)Sedat Laciner ،" Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy : Özalism." Turkish Weekly ،Monday9 ، March 2009.

http://www.turkishweekly.net

(13) Acar ،op. cit ،P. 174.

(14)Laciner ،op. cit.

(15)Acar ،op. cit ،P. 168.

(16)لمزيد من التفاصيل يُنظر، Laciner ،op. vit ; Aral ،op. cit ،PP. 72-84.

(17)Öniş ،op. cit ،P. 6.

(18) معوض، المصدر السابق، ص 28 ؛ Hale ،Turkish Politics and the Military ،P. 277.

(19)Sencer Ayata ،" Patronage ،Party and State : The Politicization of Islam in Turkey." Middle East Journal ،vol. 50 ،No. 1 ،(Winter – 1996) P. 45.

(20) روبنس، المصدر السابق، ص 57.

(21) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة...، ص 183.

(22) Acar ،op. cit ، 168 .

(23) محمد العادل، " قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا " بحث ألقي في ندوة " الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا " مراكش، 16-17 حزيران 2006.
http://www.syriakurds.com/2007/derasat/der008.html

(24)Aral ،op. cit ،P. 72.

(25)Ibid.

(26)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 79.

(27) كان هؤلاء في الأصل أعضاء سابقون في حزب السلامة الوطني أو حزب الحركة القومي، أو من المتعاطفين مع هذا الحزب أو ذلك. وقد عُرف الأعضاء السابقون في حزب السلامة الوطني أو من كان متعاطفاً معه وانتمى إلى حزب الوطن الأم باسم " السلاميتون – Selametçiler "، بينما عرف الأعضاء السابقون في حزب الحركة القومي أو من كان متعاطفاً معه باسم " الحركيون – Hareketçiler " أو " المناضلون القوميون مجدداً – Yeniden Milli Mücadeleciler " وكانت هناك خلافات بين الطرفين الأمر الذي كان يؤثر على تماسك حزب الوطن الأم، وقد حاول اوزال حل

هذه المشكلة بمناصرة "التوليف التركي – الإسلامي" وتبنيه كموقف للحزب، يُنظر، Yeşilada، op. cit، PP. 364-365.

(28)Zürcher ،Turkey : A Modern History ،P. 288.

(29) نيلوفر غول، "المطلب الديمقراطي للإسلام التركي" شؤون الأوسط، العدد 64، آب/ أغسطس 1997، ص 60.

(30)Yavuz ،Political Islam ،P. 69 ; Karakas ،op. cit ،P. 20.

(31) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 67.

(32) لمزيد من التفاصيل عن موضوع الحجاب وموقف حزب الوطن الأم في الثمانينات يُنظر، نور الدين، حجاب وحراب، ص ص 164-165.

(33)Karman ،op. cit ،P.

(34)Salt ،op. cit ،PP. 18-19.

إن هذا المثال لا يعني اقتصار اهتمامات خريجي مدارس "إمام – خطيب" على العلوم السياسية والإدارة فقط، ذلك أن مدارس "إمام – خطيب" والمنظمات الإسلامية، التي توفر منحاً دراسية لطلاب الدراسات العليا، تحاول أيضاً إدخال أكبر عدد ممكن من خريجيها إلى الجامعات. وقد أدى ذلك إلى وجود الطلبة الإسلاميين في كليات الهندسة والقانون والطب وأقسام العلوم الاجتماعية وغيرها. وبمساعدة من الطرق الصوفية المؤثرة يتم تعيين هؤلاء في سلك القضاء، وأجهزة الشرطة والأمن، أو كمهندسين أو اقتصاديين في جهاز الدولة البيروقراطي. ويرى البعض أن هذا يمثل جزءاً من إستراتيجية عامة لمختلف التنظيمات الإسلامية هدفها أسلمة الدولة تدريجياً، يُنظر،

Ayata ،op.cit ،P. 48.

(35)Lapidot ،op. cit ،P. 72.

(36) المقصود هنا مدارس ودورات القرآن الكريم، سواءً منها على مدار السنة أو في فصل الصيف فقط، التي شهدت زيادة كبيرة في الثمانينات بحيث بلغ عددها 4715 مدرسة يدرس فيها 155,403 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1988-1989. أما بالنسبة للجوامع في تركيا فقد ازداد عددها من 54,667 في عام 1984 إلى 62,947 في عام 1988، يُنظر، Lapidot ..op.cit,p.72 (37) Ibid، P. 63.

(38)Haward ،op. cit ،P. 169.

(39)Graham Fuller ،The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal State in the Muslim World (Institute of Peace – Washington – 2008) P. 40.

(40) كرامر، المصدر السابق، ص 121.

(41) للمزيد يُنظر،

أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص 457-476 ؛ Fuller، op. cit، 40 .41-

(42)Sebnem Gumuscu ،Economic Liberalization ،Devout Bourgeoisie and Changes in Political Islam : Comparing Turkey and Egypt (EUI Working Papers – RSCAS 2008/19 – Mediterranean Programme Series) P. 4.

(43)Dietrich Jung and Wolfango Piccoli ،Turkey at Crossroads (London – Zed Books – 2007) P. 141.

(44)Ziya Öniş ،" The Political Economy of Islamic Resurgence In Turkey : The Rise of the Welfare Party in Perspective " ،Third World Quarterly ،vol. 18 ،No. 4 ،September 1997 ،P. 751.

(45) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 463.

(46)Filiz Baskan ،" The Political Economy of Islamic Finance in Turkey : The Role of Fethulla Gülen and Asya Finance " in ،Clement M. Henry & Rodney Wilson ،The Politics of Islamic Finance (Edinburgh – Edinburgh University Press – 2004) P.224.

'(47)Emin Baki Adaş ،" Culturalizing Economies ،Economizing Cultures : Religion and Entreprenurship in Turkey " ،University of Gaziantep Journal of Social Sciences7 ،(1) ، ،2008P. 168.

(48) محمد نور الدين، "المواجهى بين الرفاه والعسكر : التباسات الديمقراطية والهوية"، شؤون الأوسط، العدد 64، آب / أغسطس، 1997، ص 35.

(49)Haldun Gülalp ،" Globalization and Political Islam : The Social Bases of Turkey's Welfare Party " ،International Journal of Middle East Studies ،vol. 33 ،No.3 ،(August – 2001) P. 437.

(50)Gumuscu ،op. cit ،P. 2.

(51)Müstakil Sanayiçi ve Işadamlari Derneği اختصار التسمية :

(52)Gumuscu ،op. cit ،P. 5.

(53)Adaş ،op. cit ،P. 168.

(54)Ergun Özbudun and E. Fuat Keynan ," Cultural Globalization in Turkey :Actors ، Discourses ،Strategies " ،in ،Peter L. Perger & Samuel P. Huntington ،Many Globalizations ،Cultural Diversity in the Contemporary World (U.S.A – Oxford University Press – 2002) P. 307.

(55)Gumuscu ،op. cit ،PP. 5-6.

(56) تمثل شركة كومباسان رأسمال أكثر من 30,000 من المساهمين والكثير من هؤلاء من العمال الأتراك المهاجرين الذين يعملون في ألمانيا،

Öniş ،The political Economy of Islamic Resurgence … ،P.758.

(57) تبّين من خلال أرقام وردت في دليل الموسياد لعام 1995 عن الشركات الأعضاء في رابطة الموسياد، استثنى تلك التي لا يعرف تاريخ تأسيسها بالضبط، إن 28 شركة منها تأسست قبل عام 1950، و42 شركة بين عامي 1950-1959، و58 شركة بين عامي 1960-1969، 283 شركة بين عامي 1970-1979، في حين أن عدد الشركات التي تأسست بين عامي 1980-1989 بلغ 739، والتي تأسست بعد 1990 ولغاية تاريخ صدور ذلك الدليل 589 شركة، يُنظر، Gumuscu، op. cit، P. 6.

(58)zbudun & Keynan ،op. cit ،P. 308.Ö

(59)Öniş ،The Political Economy of Islamic Resurgence … ،P. 759.

(60)Cihan Tuğal ،" Islamism in Turkey : Beyond Instrument and Meaning." ،Economy and Society ،vol. 31 ،No. 1 ،February 2002 ،P. 92.

(61)Gilles Kepel ،Jihad : The Trail of Political Islam (London – I. B. Tauris Publishers – 4th ed. – 2006) P. 353.

(62)Gürbey ،op. cit ،P. 14.

(63)Karakas ،op. cit ،P. 20.

(64)Adaş ،op. cit ،P. 168.

(65) Baskan، op. cit، P. 224 وقد بلغت حصة رأس المال السعودي في "مؤسسة فيصل للتمويل" 90٪، وفي "دار البركة" 80٪، يُنظر، ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية – التركية 1973-1990 (جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية – 2008) ص 199.

(66) للمزيد يُنظر، المصدر نفسه، ص ص 199-200 ؛ Baskan، op. cit، P. 225.

(67)Akin & Karasapan ،The Rabita Affair ،P. 15.

(68) السيد، المصدر السابق، ص 329.

(69) المصدر نفسه ؛ Baskan، op. cit، PP. 224-225.

(70) المصدر نفسه، ص 330.

(71)Ayata ،op. cit ،PP. 44-45.

(72) Roy and Others ،op.cit ،P. 370.

(73) على الرغم من عدم حصول تحوّل جوهري نحو الديمقراطية في عهد اوزال إلا إنـه لا يمكـن إنكـار أن سياسات اوزال وحكومته قد خففت، إلى حد معين، القيود المفروضة على الحريات السياسية في البلاد. ومع أن عودة تركيا إلى الديمقراطية بعد عام 1983 كانت تدريجية، وكان الجيش يسيطر علـى عملية الانتقال، ولكن مـع بـدء عمليـة اللبرلـة "Liberalization" الـسياسية فـإن اوزال أدى دوراً أساسياً في استعادة المؤسسات والعمليات الديمقراطيـة (Reich m op. cit، P. 398.). فقـد تم رفـع القيود عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة، كما تجاهل اوزال القيود التي فرضها دستور عـام 1982 على انتقال النواب من حزب إلى آخر. وتم تمرير قوانين سمحت، نسبياً، بعقد اجتماعـات عامـة أو تنظيم المظاهرات، وتشكيل الجمعيات، وتقديم التماسات قانونية جماعية، وهي أمور كانت محظـورة قانونياً بعد انقلاب 1980، كما قلّص مدة الحجز أو التوقيف بسبب الاشـتباه مـن 90 يومـاً إلى 15 يـوم (Kedouri، op. cit، 137. P.). كمـا أن اوزال اسـتبدل أعـضاء الارتبـاط العـسكريين في الوزارات بإداريين مدنيين(Karabelias، op. cit، 137 p.)كما دعى إلى إجراء استفتاء شعبي لتعديل الدستور فيما يخص الحظر المفروض لمدة 10 أعوام على السياسيين القـدماء كمـا سـبقت الإشـارة. وقـد جـرى الاسـتفتاء في 16 أيلـول 1987 ووافـق فيـه 50,24٪ علـى تعـديل الدسـتور وعـودة السياسيين القدماء، وبذلك عاد ديميريل واجويد واربكان وغيرهم إلى العمل الـسياسي (Zürcher، Turkey، A Modern History، 284. P ؛ Karakas، op. cit، 21 P.) وبعد تقليص نفوذ العسكر منذ 1987 كان لاوزال دور مباشر في إلغاء بعض مواد قانون العقوبات التركي (المـواد 140، 141، 142، 163) وذلك في عام 1991. وكانت تلك المواد تفـرض قيـوداً علـى الحريـة الفكريـة وعلـى تأسيس جمعيات من قبـل مؤيـدي أفكـار قوميـة (غـير تركيـة) ويـسارية أو دينيـة (Acar، op. cit، P.176) وبالتزامن مع هذه التغييرات التدريجية تم أيضاً رفع الأحكـام العرفيـة الـتي فُرضـت علـى البلاد منذ انقلاب عام 1980. ففي بداية عام 1984 تم رفعها عن 13 محافظة، وبحلول منتصف عام 1985 رُفعت الأحكام العرفية عن 50 محافظة من مجموع 67 محافظة. وفي عام 1988 تم رفعهـا عـن إسطنبول، لكن الأحكام العرفية بقيت في ثمان محافظات كردية طـول عهـد اوزال (Haward، op. cit، P. 168.).

(74) رضوان، المصدر السابق، ص 245 ؛ Karakas، op. cit، P. 20.

(75) كرامر، المصدر السابق، ص 112.

(76)Brian Silverstien ،" Sufism and Modernity in Turkey : From the Authentcity of Experience to the Practice of Discipline." in ،Martin Van Bruinessen & Julia D. Howell ،Sufism and the " modern " in Islam (London – I.B. Tauris – 2007) P.53.

(77) Ayata، op. cit، P. 51. وكان سكان المدن قد ازدادوا بسرعة كبيرة بين عامي1960و1990، ففي حين كانت نسبة سكان المدن 32٪ في عام 1960، فإن هذه النسبة قفزت إلى 59٪ في عام 1990 وبذلك فاقت نسبة سكان المدن نسبة سكان الريف في تركيا لأول مرة في الثمانينات.

Gülalp ،op. cit ،p. 441.

(78)Reich ،op. cit ،PP. 398-399.

(79)Jung & Piccoli ،op. cit ،PP. 112-113.

(80)Mehmet Odekon ،The Costs of Economic Liberalization in Turkey (New Jersey-Rosemont Publishing & Printing Corp. – 2005) P. 18.

(81) نسبة إلى الشيخ والعالم الزاهد المتصوف عبد القادر بن موسى بن عبد الله الكيلاني، ولد في عام 471هـ/ 1078م في كيلان (أو جيلان) الواقعة في الطرف الجنوبي من بحر قزوين، وانتقل إلى بغداد في عام 488هـ/ 1095م حيث اتصل بشيوخ العلم والتصوف فيها، ومارس التدريس والإفتاء في بغداد، وبها توفي في عام 561هـ/ 1165م.

(82)Erkan Akin & Ömer Karasapan ،" Turkey's Tarikat " Middle East Report ،No. 153 (July – August – 1988) p.16.

.(83)Ibid

(84)Yavuz ،Towards an Islamic Liberalism … ،PP. 593595 ،.

(85)Angel Rabasa ،The Muslim World after 9/11 (Santa Monica – The Rand Corporation – 2004). P. 352.

(86)Yavuz ،Towards an Islamic Liberalism … ،P. 593.

(87)Ibid ،PP. 594-595 ; Bulent Aras ،" Turkish Islam's Moderate Face." Middle East Quarterly ،vol. V ،No. 3 ،September – 1998.

www.meforum.org/404/turkish-islams-moderate-face

(88)Jenny B. White ،" The End of Islamism ? Turkey's Muslim hood Model." in Robert W. Hefner (ed.) ،Remaking Muslim Politics : Pluralism ،Contestation ، Democratization (New Jersey – Princeton University Press – 2005) P. 92.

(89)Rabasa ،op. cit ،P. 352 .

ولمزيد من المعلومات عن شبكة مدارسه أنظر، نور الدين، حجاب وحراب، ص ص 246-248.

(90)Yavus ،Towards an Islamic Liberalism … ،PP. 595-596.

(91)White ،op. cit ،P. 92.

(92) لمزيد من التفاصيل أنظر،

السيد، المصدر السابق، ص ص 204-208.

(93)Rabasa ،op. cit ،P. 352.

(94)Aras ،Turkish Islam Moderate Face.

(95) فرد هوليداي، دراسات شرق أوسطية، ترجمة أحمد رمو (دمشق – منشورات دار علاء الدين – 2004) ص 178.

(96) السيد، المصدر السابق، ص 205.

(97) نور الدين، حجاب وحراب، ص 245 ؛ أفراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا 1980 – 2002 : دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الموصل – 2008، ص 64.

(98)Rusen Çakir ،The Re-emergence of Hizbollah in Turkey (The Washington Institute for Near East Policy – Policy Focus74 ، – September – 2007) P. 3.

(99) لمزيد من التفاصيل عن الاتجاه العلماني للصحافة التركية منذ الحقبة الكمالية، وأبرز المؤسسات الإعلامية المؤيدة للنظام العلماني (مؤسسة حريت Hurriyet التي تقوم بإصدار صحيفة حريت منذ عام 1947 وصحيفة ملليت Milliyet منذ 1957 وتمتلك محطات إذاعة وقنوات تلفزيون، ومؤسسة صباح Sabah التي تصدر 8 صحف وتمتلك محطات إذاعة وقنوات تلفزيون) والصلة بين تلك المؤسسات وكبار الرأسماليين الأتراك للعلمانية، يُنظر،

إبراهيم الداقوقي، "الإعلام التركي بين الحرية والإرهاب". مجلة قضايا دولية (الباكستان)، العدد 363، السنة السابعة، 16 ديسمبر 1996، ص 22 ؛

Ahmet Uysal ،" Media and Religious Reform in Turkey." GMJ : Mediterranean Edition 3 (1) ،Spring – 2008 ،PP. 50-56.

www.globalmedia.emu.edu.tr

(100)Uysal ،op. cit ،P. 53.

(101) الداقوقي، الإعلام التركي بين الحرية والإرهاب، ص 22.

(102)Ayata ،op. cit ،P. 50.

(103) رضوان، المصدر السابق، ص 233.

(104) Ayata، op. cit، P. 50. وحول مراعاة الإسلام في الحياة اليومية بالنسبة للطلبة المقيمين في المساكن التي توفرها الطريقة النقشبندية للطلاب أنظر، Silverstein، op. cit، PP. 49-50.

(105) بخصوص إصدارات الطرق والجماعات الصوفية والدينية في تركيا من الصحف والمجلات يُنظر ؛ النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص 117 ؛ معوض، المصدر السابق، ص ص 125-129 ؛ السيد، المصدر السابق، ص ص 332-333 ؛ رضوان، المصدر السابق، ص ص 236-239 ؛

Akin & Karasapan ،Turkey's Tarikats ... ،P. 16 ; Yavuz ،Towards an Islamic Liberalism ... ،P. 596 ; Rabasa & Larrabee ،op. cit ،P. 16.

(106) إضافة إلى صحف ومطبوعات الطرق والجماعات الصوفية والدينية، ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون التابعة لها كانت هناك إصدارات ومحطات وقنوات مماثلة تابعة لقوى ومجموعات لأخرى إسلامية التوجه. وقد قُدر عدد دور النشر الإسلامية عموماً في تركيا في عام 1989 بـ(120) من مجموعة (370) دار نشر تُصدر نحو 25٪ من إجمالي الكتب في تركيا (السيد، المصدر السابق، ص 331).

ووفقاً لما نشرته صحيفة "Turkish Daily News" في بداية عام 1993 كان هناك ما لا يقل عن 290 دار نشر وطبع، وحوالي 300 إصدار، بضمنها صحف يومية، وعدد كبير من محطات الإذاعة والتلفزيون غير المرخصة، وكلها تنشر الأفكار الإسلامية. ويذكر محمد خاقان ياوز أن عدد محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة في تركيا في عام 1994 بلغ 525 محطة، منها 19 محطة تلفزيونية و45 محطة راديو تمتلكها مجموعات إسلامية، وكانت محطات إذاعة الطريقة النقشبندية وجماعة النور(MQRAL FM ،BURÇ ،AKRA) من أكثرها شعبية في إسطنبول، يُنظر،

Eric Rouleau، "The Challenges to Turkey." Foreign Affairs، vol. 72، No. 5، November – December 1993، P. 104. ; Yavuz، Islamic Political Identity، P. 119

وما ذكرناه عن دور النشر والطبع ينطبق أيضاً على العديد من المجلات والدوريات القصيرة الأجل التي أصدرها شباب إسلاميين بين عامي 1985-1990 ومنها "الخطوات – Adimlar" و"الميلاد الأبيض – Ak-doğuş" و"الدعوة – Davet" و الدنيا والإسلام – Dunya ve Islam" و"المدخل – Girişim" و"القرار الأخير – Son Karar" و"الشهادة – Şehadet" و"التوحيد – Tevhid" وغير ذلك. يُنظر،

Çakir ،op. cit ،P. 3.

(107)Yavuz ،Islamic Political Identity ،P. 117 .

(108)Ayata ،op.cit ,p.51.

(109)Baskan ،op. cit ،P. 218 ; Roy & Others ،op. cit ،PP. 369-370.

(110) وهي مختصر لتسمية "رابطة تضامن أو دعم حياة العمل – Iş Hayati Dayanişma Derneği "

(111)Yavuz ،Towards an Islamic Liberalism … ،P. 596.

(112) Baskan ،op. cit ،P. 218.

(113)Akin & Karasapan ،The Rabita Affair ،P. 15.

(114) أنظر على سبيل المثال،

روبنس، المصدر السابق، ص ص 70–72 ؛ معوض، المصدر السابق، ص ص 218–219 ؛

Çakir ،op. cit ،P. 3 ; Fuller ،op. cit ،P. 109.

(115)Joel Beinin & Joe Strok ; Political Islam : Essays From Middle East Report (Berkely – University of California Press – 1997) P. 151.

(116)Ibid.

(117)John Darnton ،" Uneasy Crossroad : Discontent Seethes in Once StableTurkey." The New York Times2 ،.3.1995.

(118) معظم هؤلاء المثقفين الإسلاميين من المستقلين ومن أبرزهم ؛ علي بولاج A. Bulacوعصمت اوزال I.Özel وراسم اوزدن أورن R.Özdemören وعبد الرحمن ديليباك A.Dilipak. أما من المثقفات الإسلاميات فهناك جيهان طوروس H.Toros. وكان لهؤلاء المثقفين والمثقفات حضور وتأثير مهم في المشهد الثقافي في تركيا. ووفقاً لما ذكرته مجلة "نقطة – Nokta" التركية في عددها الصادر في آب 1993 فإن عملية مسح جرت في ذلك العام أظهرت أن لعلي بولاج تأثير مهم على طلبة الجامعة الإسلاميين في تركيا. للمزيد عن المثقفين الإسلاميين، يُنظر،

Metin Heper ،" Islam and Democracy in Turkey : Toward a Reconciliation ?." Middle East Journal ،vol. 51 ،No. 1 (Winter – 1997) PP. 40-42 ; Göle ،Secularism and Islamism in Turkey ،P. 56 ; Yavuz ،Islamic Political Identity ،PP. 117-121.

(119) بخصوص العوامل التي كانت وراء صفة الاعتدال التي اتسمت بها الحركة الإسلامية عموماً في تركيا، يُنظر على سبيل المثال،

Menderes Çinar & Burhanettin Duran " The Specific Evolution of Contemporary Political Islam in Turkey and it's " difference ". " in Umit Cizre ،Secular & Islamic Politics in Turkey (New York – Routledge Taylor & Francis group – 2008) PP.20-25 ; W.R. Regeringsbeleid & Others ،The European Union ،Turkey and Islam (Netherlands –

Amesterdam University Press – 2004) P. 57 ; Heper ،Islam and Democracy in turkey ، P. 42.

(120)Feroz Ahmed ،" Islamic Reassertion in Turkey." Third World Quarterly ،vol.10 ، No. 2 ،Islam & Politics (April – 1988) P. 752.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة أيضاً إلى استطلاع آخر للرأي جرى في تركيا في أوائل التسعينات أظهر أن 60.7٪ يفضلون التغيير عبر الإصلاح التدريجي، و 25.6٪ يفضلون بقاء الوضع الراهن، بينما أيد 13.7 فقط التغيير الثوري، يُنظر،

Binnaz Toprak ،" Islam and the Secular State in Turkey." in ،Gigdem Balim (ed.) ،Turkey : Political ، Social and Economic Challenges in the 1990's (Leiden – E.J.Brill – 1995) P. 93.

(121) عن أسماء هذه الجماعات أنظر، Karmon، op.cit، P. 42.

(122) عصمت برهان الدين عبد القادر، "جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي العظيم في تركيا 1984-2008"، مجلة آداب الرافدين، العدد 55، السنة 33، 2009، ص 256.

(123) Jacob M. Landau، Radical Politics in Turkey (Leiden – Brill – 1974) PP.195-196.

ولمزيد من التفاصيل عن نجيب فاضل كساكورك وأفكاره يُنظر أيضاً،

Şerif Mardin ،Religion ،Society and Modernity in Turkey (New York – Syracuse University Press – 2006) PP. 246-259.

(124) شهدت تركيا منذ بداية التسعينات اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين، فقد اغتيل معمر اقصوي M. Aksoy أستاذ القانون الدستوري ورئيس معهد القانون التركي في أنقرة في 31 كانون الثاني 1990، وجتين أمَجْ C. Emec، الصحفي في جريدة "حريت" في إسطنبول في 7 آذار 1990، وبحرية اوجوق B. Ocok في أنقرة في 22 نيسان 1990 بعد ثلاثة أيام من نشر تقرير عن "العلمانية والأصولية" كانت قد شاركت في إعداده لصالح الحزب الديمقراطي الشعبي، واغتيال أوغور مومجو U. Mumcu الصحفي في جريدة "جمهوريت" في 24 كانون الثاني 1993، فضلاً عن مصرع أكثر من 40 كاتباً وجرح أكثر من 70 آخرين في حزيران 1993 في هجوم على فندق في إسطنبول كان يُعقد فيه مؤتمر للكتاب الأتراك برئاسة الكاتب الساخر عزيز نسين A. Nesin الذي كان قد ترجم إلى التركية مقاطع من كتاب "آيات شيطانية"، الذي تطاول فيه مؤلفه سلمان رشدي على شخص الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم). عن الاغتيالات المذكورة ينظر (معوض، المصدر السابق، ص ص 214-215) وعن اتهام الجبهة باغتيال كل من جتين أمج ومومجو ينظر (Sfeir، op. cit، P. 135.) وقد أعلنت الجبهة مسؤوليتها عن اغتيال خبير حاسوب أمريكي في تشرين الأول 1991، ودبلوماسي إسرائيلي في آذار 1992 (Karmon، op. cit، P. 44). وكان حزب

الرفاه الإسلامي الذي يترأسه أربكان قد أدان اغتيال موجو، وفي الوقت نفسه اتهم أعضاء بـارزون في ذلك الحزب جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) بتدبير عملية الاغتيال تلك. فقـد ذكـر نائـب رئيس حزب الرفاه في المجلس الوطني التركي الكبير في 9 شباط 1993 " بأن فريقاً من 6 مـن عمـلاء الموساد اغتالوا موجو، وأن للغرب مصلحة في إثارة الرأي العام ودفعه للاعتقاد بأن إيران مسـؤولة عن ذلك". يُنظر (Ibid، P. 63).

(125) عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 263-266 ؛ Sfeir، op. cit، P. 135.

(126)Werner Schiffauer، Islamism in the Diaspora : The Fasciations of Political Islam Among Second Generation German Turks (WPTC – 99 – 06 – Frankfurt / Oder) PP. 3-4.

(127) حمدون، المصدر السابق، ص ص 152-153.

(128) المصدر نفسه، ص 154 ؛ Rabasa & Larrabee، op.cit، P. 26.

(129)Rabasa & Larrabee، op.cit، P. 26.

(130). Ibid ؛ حمدون، المصدر السابق، ص 155.

(131)Schiffauer، op. cit، P. 4.

(132) لمزيد من التفاصيل عن حزب الله يُنظر، نور الدين، حجاب وحراب، ص ص 249-255 ؛ جمال كمال إسماعيل كركوكلي، " حزب الله التركي". مجلة آداب الرافدين، العدد 44، القسم (1)، أيلـول 2006، ص ص 350-367.

M. Kürşad Atalar، " Hizballah of Turkey : A Pseudo – Threat to the Secular Order ?." Turkish Studies، vol.7، No. 2، June 2006، PP. 307-331.

(133) ولد حسين ولي أوغلو في كرجوش Gercüş في منطقة بطمـان عـام 1952، وكـان لقبـه دورمـاز Durmaz ثم غير اللقب إلى ولي أوغلو في عام 1978 أو 1981. تخرج من كليـة العلـوم السـياسية في جامعة أنقرة في عام 1980، وسبق أن كان عضواً في الاتحاد القومي للطلبة الأتراك، كمـا ارتـبط في السبعينات بتنظيم "Akincilar" وهو تنظيم طلابي مرتبط بحزب السـلامة الـوطني. وتـأثر فكريـاً بكل من سعيد النورسي، والأخوان المسلمين والثورة الإيرانيـة. قُتـل مطلـع عـام 2000 علـى يـد القوات الأمنية التركية في إسطنبول.

نور الدين، حجاب وحراب، ص 249 ؛ Çakir، op. cit، P. 6 ؛ Atalar، op. cit، P. 307

(134)Atalar، op.it، P. 312.

(135)Ibid، P. 317.

(136)akir، op. cit، P. 7.Ç

(137) فيدان غونغور من مواليد ديار بكر عام 1949، التحق بكلية الهندسة والعمارة في جامعة إسطنبول لكنه أخفق في التخرج منها، فعاد إلى ديار بكر وعمل موظفاً في مؤسسة الإذاعة التركية في عام 1974. وكان عضواً في الاتحاد القومي للطلبة الأتراك، ولكنه تركه في عام 1978 عندما تبلورت ميوله الإسلامية. فُصل من عمله بعد انقلاب 12 أيلول 1980، وتفرغ بعد ذلك للعمل الإسلامي في ديار بكر عبر عقد الاجتماعات لبعض الشباب في دار نشر "منزل"، الأمر الذي جعل بعضهم يطلق على كتلته أو مجموعته اسم "جماعة منزل" أو "المنزليون"، في حين أُطلق على كتلة او مجموعة حسين ولي اوغلو أسم "جماعة علم" نسبة إلى دار نشر "علم" التي افتتحها ولي اوغلو في مدينة باطمان. يُنظر،

نور الدين، حجاب وحراب، ص 250 ؛ Atalar، op.cit، PP. 313-314.

(138) كركوكلي، المصدر السابق، ص 353 ؛ Atalar، op. cit، PP. 313-314.

(139)akir ،op. cit ،P. 7.Ç

(140) Ibid ،p.9 ; Atalar ،op.cit ،p.310.

(141)"Turkish Hizballah (Hizbullah) : A Case Study of Radical Terrorism " ،The Journal of Turkish Weekly18 ،. April. 2007. www.turkishweekly.net . (142) akir ،op. cit ،P. 9. Ç

(143)Salt ; op. cit ،P. 16.

(144) كرامر، المصدر السابق، ص 121.

(145)Roonie Margulies and Ergin Yildizoğlu ," The Political uses of Islam in Turkey." Middle East Report ،No. 153 ,Islam and the State (July – august 1988) P.12.

(146)Feroz Ahmad ،" Politics and Islam in Modern Turkey " Middle Eastern Studies ،Vol. 27 ،No. 1 (January – 1991) P. 18.

(147)Ahmad ،Islamic Reassertion in Turkey ،P. 751.

(148)Ibid.

(149)Margulies and Yildizoğlu ،op. cit ،PP. 12-13 ; Federal Research Division Staff ، Turkey : A Country Study (Washington D.C. – Kessinger Publishing – 2004) P. 298.

(150) السيد، المصدر السابق، ص 295.

(151) Lapidot، op. cit، P. 63.

(152) السيد، المصدر السابق، ص 294 ؛ Federal Research Division Staff، op. cit، P.298.

(153) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة...، ص 160.

(154) Yeşilada، op. cit، P. 366.

(155) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة...، ص 165.

(156) السيد، المصدر السابق، ص 295.

(157)Elisabeth Özdalga ،The Veiling Issue ،Official Secularism and Popular Islam in Modern Turkey (New York – Routledge – 1998) P. 52.

(158)Margulies and Yildizoğlu ،op. cit ،P. 12.

(159) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة...، ص 163.

(160) المصدر نفسه، ص 164.

(161)Ahmad ،Islamic Reassertion in Turkey ،P. 752.

(162) الإشارة هنا إلى تراجع شعبية الحزبين بسرعة، ففي حين أن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 تشرين الثاني 1983 أسفرت عن إحراز الحزب الشعبي المرتبة الثانية فيها بحصوله على 30.16٪ من أصوات الناخبين، وإحراز حزب الديمقراطية القومي المرتبة الثالثة بحصوله على 23.27٪ من الأصوات، إلا أن نتائج الانتخابات المحلية (أي البلدية) التي جرت في 24 آذار 1984 كشفت عن تراجع مكانة الحزبين المذكورين بحصول الحزب الشعبي على 8.8٪ فقط من الأصوات، وحزب الديمقراطية القومي على 7.1٪ من الأصوات. أنظر، الجبوري، المصدر السابق، ص ص 45، 51.

(163) اردال اينونو Erdal Inönü، هو الابن الأكبر لعصمت اينونو. ولد في عام 1926 وتخرج من قسم الفيزياء بكلية العلوم في جامعة أنقرة عام 1947، ثم حصل على الدكتوراه في الفيزياء من معهد التكنولوجيا في كاليفورنيا بالولايات المتحدة. عمل في التدريس في جامعة أنقرة وجامعة الشرق الأوسط التقنية في إسطنبول. أسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي Sosyal Demokrasi Partisi في عام 1983. وفي عام 1985 اندمج هذا الحزب مع الحزب الشعبي تحت اسم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، والذي يُرمز إليه اختصارا بـ" SHP"، وتولى اينونو رئاسته في عام 1986. أما أهم المناصب السياسية التي تولاها فهي نائب رئيس الوزراء بين تشرين الثاني 1991 – أيلول 1993، ووزير الشؤون الخارجية من آذار 1995 لغاية تشرين الأول 1995. توفي في عام 2007.

(164)Hale ،Turkish Politics and the Military ،P. 298.

(165)Hale ،Turkish Politics and the Military ،P. 299 ; Reich ،op. cit ،P. 399.

(166) Kepel ،op.cit ،PP. 350-351.

تجدر الإشارة هنا إلى انفراد هذا المصدر بهذه المعلومة التي لم أجدها في المصادر الأخرى التي أتيح لي الاطلاع عليها.

(167)Michael M. Gunter ،The Kurds and the Future of Turkey (New York – Palgrave Macmillan – 1997) P. 68.

(168)A. Sözen ," Terrorism and the Politics of Anti – Terrorism in Turkey." in Report W. Orttung : National Counter – Terrorism Strategies (Amsterdam – IOS Press – 2006) P. 139.

(169) نور الدين، حجاب وحراب، ص ص 251-252 ؛ Gunter، op. cit، PP. 70-79.

Justus Leicht ،" Government Crackdown Against the Hezbollah in Turkey ". 16 February 2000. www.wsws.org

(170) حول بعض الأدلة التي وردت في تقرير اللجنة المذكورة، يُنظر،

Turkey : HRW World Report 2000.
www.hrw.org/press

(171) نور الدين، حجاب وحراب، ص 252.

(172) وفقاً لما ذكرته وكالة أنباء الأناضول شبه الرسمية فإن عدد عمليات القوات الأمنية التركية ضد الحزب كانت 22 عملية في عام 1992، و 42 في عام 1993، و 52 في عام 1994، و 70 في عام 1995، و 86 في

عام 1996، و 155 في عام 1997، و 203 في عام 1998، و 270 في عام 1999. يُنظر،

Çakir، op.cit، p.9.

(173) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا (دمشق – دار المدى للثقافة والنشر – 2003) ص 447.

(174)Christopher Deliso ،The Coming Balkan Caliphate (U.S.A – Greenwood Publishing Group – 2007) P. 99.

الفصل السادس

الجيش وحزب الرفاه : انقلاب

28 شباط 1997

الفصل السادس

الجيش وحزب الرفاه : انقلاب

28 شباط 1997

شهدت السنوات القليلة التي أعقبت وفاة توركوت أوزال بروزاً ملحوظاً لحزب الرفاه الإسلامي في المشهد السياسي التركي، وقد اتضح ذلك من نتائج الانتخابات البلدية في عام 1994، ثم الانتخابات البرلمانية في عام 1995 التي مهدت لتشكيل حكومة ائتلافية في حزيران 1996 برئاسة نجم الدين أربكان، رئيس ذلك الحزب. ومع أن فوز حزب الرفاه في الانتخابات الأخيرة كان نسبياً، وضمن إطار العملية السياسية الديمقراطية في تركيا إلاّ أن القوى العلمانية، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية التركية، عدّت ذلك نذيراً بتقويض النظام العلماني وإقامة نظام حكم إسلامي في البلاد. وقد حاولت تلك القوى حرمان حزب الرفاه من ثمرة فوزه في الانتخابات البرلمانية من خلال عرقلة مساعيه لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسته. وعندما تشكّلت تلك الحكومة في حزيران 1996 عملت القوى العلمانية، مدعومةً من جهات خارجية، من أجل الإطاحة بها. وقد تحقق لها ذلك عبر انقلاب عسكري أجبر رئيس الحكومة أربكان على تقديم استقالته في حزيران 1997. وسنحاول في هذا الفصل توضيح عوامل بروز حزب الرفاه ووصوله إلى سدة الحكم في تركيا، ثم نتابع موقف المؤسسة العسكرية من هذا الحزب لغاية الإطاحة بحكومة أربكان في عام 1997.

ـ صعود حزب الرفاه

تأسس حزب الرفاه، الذي يُعد امتداداً لحزب السلامة الوطني، في عام 1983 بعد موافقة المؤسسة العسكرية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة في البلاد تمهيداً للانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 تشرين الثاني 1983، إلاّ أن حزب الرفاه لم يُشارك في تلك الانتخابات، بالرغم من أنه قدم طلباً لإجازته منذ 19 تموز 1983. ويعود سبب ذلك إلى اعتراض مجلس الأمن القومي التركي أكثر من مرة على عدد من أسماء هيئته التأسيسية بحيث تأخرت إجازته حتى أيلول

1983، أي بعد المدة المقررة للتأهل لدخول انتخابات ذلك العام [1]. وقد تولى رئاسة الحزب أحمد تكدال بدلاً من علي توركمَن الذي اعترض عليه مجلس الأمن القومي. وبعد رفع الحظر عن مشاركة السياسيين القدماء في النشاط الحزبي بعد استفتاء 6 أيلول 1987 عقد الحزب مؤتمرا في 11 تشرين الثاني1987 وانتخب نجم الدين أربكان رئيساً للحزب بأغلبية الأصوات [2].

شارك حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام 1984 وحصل فيها على 4,4 ٪ فقط من الأصوات. أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 29 تشرين الثاني 1987 فقد حصل الحزب على 7,2 ٪ فقط من أصوات الناخبين ولم يحصل على أي مقعد في المجلس الوطني التركي الكبير بسبب إخفاقه في الحصول على الحد الأدنى المطلوب لذلك من أصوات الناخبين، أي نسبة 10 ٪.

تحسّنت حظوظ حزب الرفاه نسبياً في الانتخابات البلدية التي جرت في 26 آذار 1989 عندما حصل على نسبة 8,8 ٪ من الأصوات، وفاز بمنصب العُمدة(أي رئيس بلدية كُبرى) في خمس مدن كبيرة ورئاسة 100 دائرة بلدية. كما تمكن الحزب من تحقيق نجاح ملحوظ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين الأول 1991. وكان حزب الرفاه قد شارك في تلك الانتخابات ضمن ما يمكن عدّه جبهة غير مُعلنة مع حزبين هما ؛ حزب العمل القومي "MÇP" وحزب الديمقراطية الإصلاحي "IDP"، عُرفت باسم "الاتفاق المقدس". وقد حصلت الجبهة على 16.9 ٪ من أصوات الناخبين وضمنت لها 62 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. ولم يمضِ وقتٌ طويل على افتتاح المجلس الجديد حتى انفرط عقد هذه الجبهة إذ انفصل نواب حزب العمل القومي وحزب الديمقراطية الإصلاحي، البالغ عددهم حوالي ثلث نواب الجبهة، عن نواب حزب الرفاه. ومهما يكن فإن انتخابات عام 1991 حققت مكسباً لحزب الرفاه بحصوله على حوالي 40 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. وهكذا نجح أربكان في العودة إلى المجلس الوطني الكبير رئيساً لحزب له ثقل نسبي، وقد شكّل نواب الحزب كتلة معارضة جِديّة ومؤثرة داخل المجلس[3].

حقق حزب الرفاه أول نجاح رئيسي في الانتخابات البلدية التي جرت في 27 آذار 1994 بحصوله على نسبة 19,1 ٪ من الأصوات، ومن مجموع 76 محافظة فاز الحزب بمنصب العُمدة في 29 مركز محافظة، من بينها اسطنبول وأنقرة،

ورئاسة 400 دائرة بلدية في مدن وبلدات مُختلفة، بما فيها مُعظم البلدات ذات الغالبية الكردية في جنوب شرق البلاد [4]. أما أبرز نجاح لحزب الرفاه فقد تحقّق في الانتخابات البرلمانية

التي جرت في 24 كانون الأول 1995 عندما احتل المركز الأول فيها بحصوله على نسبة 21,38 ٪ من الأصوات[5]، وضمن بذلك 158 مقعداً من مجموع 550 مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير. وهكذا كان مُتعذراً تشكيل أي حكومة جديدة من دون ائتلاف مُعظم الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية، فيما كان يكفي تشكيل مثل هذه الحكومة عبر ائتلاف يضم حزب الرفاه وأحد الحزبين اليمينيين ؛ حزب الطريق المستقيم أو حزب الوطن الأم. وبذلك فرض حزب الرفاه نفسه حجراً للزاوية في أي تشكيلة حكومية يُراد لها الاستقرار والاستمرار[6].

كان حزب الرفاه أول حزب إسلامي التوجه يحتل مثل هذا المركز في انتخابات برلمانية منذ قيام الجمهورية التركية في عام 1923. وكان هذا الأمر حصيلة عوامل عديدة، منها ما يتعلق بحزب الرفاه، وما يتعلق بأوضاع تركيا العامة، وكذلك بعض التطورات الدولية التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينات.

إن أهم العوامل المتعلقة بحزب الرفاه تتمثل في برنامجه وتنوع خطابه السياسي الذي جذب شرائح مختلفة من مجتمع تركيا، وقوة تنظيمه ودور تنظيماته الحزبية في حشد التأييد الشعبي له، والخدمات المُقدمة للسكان في المدن والبلدات التي فاز فيها مرشحي الحزب بمنصب العُمدة ورئاسة البلديات.

لم يكن برنامج حزب الرفاه وخطابه السياسي جديداً كلياً، إذ سبق لنجم الدين أربكان طرح قسم منه منذ عام 1969 في إطار ما عُرف بالرؤية القومية " مِللي كوروش – Milli Görüş "، والتي تعني ضمناً الرؤية الإسلامية لدى أربكان لأن مصطلح " المِلة " في المفهوم الإسلامي يعني الأمة أو الطائفة الدينية أيضاً. وجاءت الرؤية القومية بمثابة بيان عن أيديولوجية حزب النظام الوطني، الذي أسسه أربكان بعد مدة قصيرة، وانتقلت بعد ذلك إلى حزب السلامة الوطني في السبعينات كما ذكرنا سابقاً[7].

ركّز حزب الرفاه في بداية تأسيسه على عنصرين أساسيين وهما ؛ التطور الروحي القائم على أساس الإسلام، والتطور المادي القائم على أساس التصنيع، لأنهما سيُمكنان تركيا من انتهاج سياسة خارجية مستقلة غير خاضعة للنفوذ الغربي. وأكّد الحزب أن التطور المادي لن يكون متكاملاً إن لم يسبقه تطور روحي، وعدّ اعتناق الأتراك للإسلام قبل ألف عام نقطة البداية للتاريخ التركي. وانتقد الحزب محاولات تغريب Westernization تركيا خلال القرنين الماضيين، والتي أدت إلى انحلال العقيدة والتقاليد والثقافة القومية، وبالتالي سقوط الدولة

العثمانية. وعدّ الحزب الحضارة الغربية والصهيونية مصدراً لكل شر، ولمشكلة تخلف البلاد. وأن الإمبريالية والصهيونية عملتا على مدى قرنين من الزمان على حقن فكرة تقليد الغرب في أذهان الأتراك. ونتيجةً لذلك ظهر منظوران في تركيا ؛ الأول "الرؤية القومية " التي يمثلها حزب الرفاه، ومنظور المقلدين " Taklitçiler "للغرب التي تمثلها الأحزاب السياسية الأخرى في البلاد. كما انتقد النظام السياسي العلماني في تركيا لأنه فُرض على الأمة ولا يمثل إرادتها، ودعى إلى إقامة ديمقراطية تعددية حقيقية تُمثل إرادة الأمة. وعدّ الحزب كل قمع لحرية الضمير والإرادة والعقيدة أمراً متعارضاً مع العلمانية التي لا تعني معاداة الدين، بل حماية حرية العقيدة والإرادة من أي انتهاكات. وانتقد الحزب توجهات سياسة تركيا الخارجية أيضاً، وأكد على الوحدة الإسلامية العالمية. وكان هنك تأكيد واضح من قبل الحزب منذ منتصف الثمانينات على قضايا الدمقرطة Democratization والحرية وحقوق الإنسان، وكانت هذه المسائل من ضمن الشعارات الرئيسة في حملته الانتخابية عام 1987، فضلاً عن شعارات أُخرى ركّزت على الجوانب الروحية والأخلاقية، وهاجمت مظاهر الفساد الأخلاقي في البلاد التي عدّها من نتائج تقليد الغرب، ودعت إلى التمسك بالرؤية القومية والابتعاد عن صندوق النقد الدولي والجماعة الاقتصادية الأوربيةE.E.C. وقد حظيت هذه الشعارات بتأييد قسم من الناخبين الإسلاميين في عقد الثمانينات [8].

ومنذ بداية التسعينات بدأ حزب الرفاه بالتركيز في خطابه السياسي على شعار جديد هو "النظام العادل – Adil Düzen"، وحسب رأي أحد الباحثين أن المقصود بهذا ضمناً كان "النظام الاسلامي"، إلاّ أنه لم يكن ممكناً التصريح بذلك في وثائق الحزب وأدبياته لأن الدستور والقوانين تفرض حظراً على أي نشاطات سياسية ذات طبيعة دينية[9]. ويستند النظام العادل على ميثاق نظري قدمه مجموعة من أساتذة الجامعة بقيادة كل من سليمان قره كوله" .S " Karagülle وسليمان آق ديمير"S.Akdemir " إلى حزب الرفاه في عام 1985، وقد أدمج أريكان هذا الميثاق تدريجياً في برنامج حزب الرفاه. ومنذ حملة حزب الرفاه للانتخابات البرلمانية في عام 1991 بدأ الحزب استخدام النظام العادل شعاراً له، وقد نُشر على شكل كراس في ذلك العام باسم أريكان بعنوان النظام الاقتصادي العادل" Adil Ekonomik Düzen " [10]. وكان الغرض من تبني النظام العادل مخاطبة جمهور الناخبين جميعاً وكسب أصواتهم لصالح حزب الرفاه من خلال تغطية النظام العادل لكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي

تهم جميع الناخبين وليس ذوي التوجهات الاسلامية حصراً. وعلى أي حال فإن تبني حزب الرفاه للنظام العادل لا يعني تخليه عن برنامجه وشعاراته السابقة، إذ أن النظام العادل كان بمثابة صياغة جديدة للرؤية القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة [11].

أكّد النظام العادل على ضرورة انتهاج سياسة خارجية مُستقلة، وعلى الوحدة الإسلامية، وعلى الديمقراطية والحرية الدينية وحقوق الإنسان. كما أعلن أن الهدف إقامة تعاون إسلامي في مواجهة الرأسمالية والنظام العالمي الجديد، وخلال الحملة الانتخابية عام 1991 أعلن أربكان شعار النظام العادل بوصفه "مُعاديا للرأسمالية والإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية". ووفقاً لأربكان فإن التعاون بين العالم الإسلامي الذي دعى إليه النظام العادل يمكن تحقيقه من خلال تأسيس منظمة أمم مُتحدة إسلامية، ومنظمة دفاعية بين الدول الإسلامية، واتحاد اقتصادي اسلامي، وعملة إسلامية مشتركة، ومنظمة ثقافية مُشتركة. وعلى غرار الرؤية القومية هاجم النظام العادل الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية في تركيا لأنها مُقلدة للغرب وموالية له، وأنها تُدمّر الجانب الأخلاقي، وتعتمد الجانب المادي، وليس الروحي، كأساس للنظام في المجتمع. كما أنها تأخذ بنمط تطور كولونيالي تحت رعاية الغرب، وتنتهج سياسة خارجية تابعة له أيضاً، وأنها تظلم الطبقات الأفقر من خلال الربا وتخفيض قيمة العُملة التركية، وفرض ضرائب غير عادلة، وتوزيع القروض والاعتمادات المصرفية بشكل غير عادل أيضاً [12]. وفضلاً عن ذلك فإن تلك الأحزاب المُقلدة مناوئة للديمقراطية والعلمانية وتمارس العداء ضد الدين وتظلم المسلمين في البلاد. وأن تلك الأحزاب أقامت نظام عبودية في البلد بتطبيق توجيهات الصهيونية وصندوق النقد الدولي، وأن كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هي من نتائج تقليد الغرب..وفي خطاب موسع له أمام المؤتمر الرابع للحزب في عام 1993 وصف أربكان تلك الأحزاب بأنها "ترقص على أنغام يعزفها شخص آخر" [13]، وحسب رأي أربكان فإن داء التقليد يجب أن يُستأصل مثل داء السرطان، وأن أصل هذا الداء هو القوى الإمبريالية والصهيونية التي "تحقن" التقليد في الأمة التي يريدون استغلالها، وإذا لم تتمكن الأمة معالجة نفسها من هذا الداء فسوف تمر بعدد من المراحل قبل أن تضمحل.

وانتقد النظام العادل كلاً من النظامين الرأسمالي والشيوعي، فالأول يُدمر الهدوء والحرية والعدالة والرفاهية والاحترام، والثاني يجلب التعاسة من خلال إلغاء مبدأ الربح والملكية الخاصة والسوق الحرة والاستثمار الخاص. وكلا النظامين من نتاج الحضارة الغربية

يعطيان الأولوية للقوة وليس الحق. وقد بيّن أربكان أن حزبه سيقيم النظام العادل إذا وصل إلى السلطة، وسيوفر ذلك الأرضية اللازمة لكتابة دستور منسجم مع عقيدة الأمة وعاداتها وتقاليدها، وإن إحلال النظام العادل محل النظام المُقلد للغرب سيؤدي إلى تغيير السياسة القومية في مجالات التعليم والثقافة والفنون والاقتصاد والقضايا الاجتماعية [14]. وهذا التغيير سيكون في اتجاه التوحد بين الأمة والدولة من خلال تعزيز دور الدولة في خدمة الأمة، واحترامها للحريات وحقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بدلاً من نموذج الدولة التي هي بمثابة "حارس سجن" تسعى الأحزاب المُقلدة للغرب إلى الحفاظ عليها[15].

وفضلاً عما سبق كان هناك مبدأ آخر في النظام العادل تسبب لاحقاً في خلق مشكلة للحزب أمام المحكمة الدستورية وهو مبدأ التعددية القانونية، ويُقصد بذلك أن لكل مواطن الحق في أن يختار بحرية النظام القانوني الذي يُفضله. ووفقاً لأحد المثقفين البارزين في الحزب فإن هذا المبدأ يُعزّز الحرية الفردية أكثر، ويُقيم نمطاً من الديمقراطية أكثر تقدماً. فلكل إنسان بالغ أن يتبع النظام القانوني الذي يُريده إسلامياً كان أو مسيحياً أو يهوديا، وحتى القانون العلماني، وتثبت الدولة ذلك في سجلاتها [16].

ولم يكن ممكناً أن يتجاهل الخطاب السياسي للحزب المسألة الكردية، إحدى أكثر القضايا أهميةً في تركيا، من أجل كسب أصوات الناخبين الكرد. والواقع أن نجم الدين أربكان حظي بدعمٍ غير قليل من الناخبين الكرد في المحافظات الجنوبية الشرقية منذ أيام حزب السلامة الوطني في السبعينات، واستمرت أهمية التصويت الكردي منذ تأسيس حزب الرفاه أيضاً. ومع أن قسماً من الناخبين الكرد صوّتوا لصالح حزب الرفاه في الانتخابات المحلية والبرلمانية بسبب توجهاتهم الإسلامية، إلاّ أن رؤية الحزب للمسألة الكردية، وموقعها في خطابه السياسي كانت ذات تأثير في تحديد موقف الناخبين الكرد أيضاً.

كانت نظرة حزب الرفاه إلى المسألة الكردية مغايرة لنظرة الأحزاب السياسية الأخرى في تركيا، إذ رأى أن الدولة هي التي تسببت في ظهور هذه المسألة من خلال قرار جعل القومية التركية الأساس الوحيد للدولة التركية، وهذه السياسة أبعدت الكرد عن الجمهورية التركية وجعلتهم ينفرون منها، ولو كانت الدولة قائمةً على أساس الإسلام لما أُقصي الكرد عنها [17]. وكان الحزب يرى أيضاً أن للمسألة ثلاثة أبعاد، البُعد الأول هو مشكلة إهمال تلك المحافظات اقتصاديا، والثاني هو القضية الكردية أي مسألة الهوية الكردية، أما البُعد الثالث فهو "الإرهاب

، وهذه الأبعاد مترابطة بشكل وثيق، وأن الحزب سيسعى إلى معالجتها. وعمل الحزب على جذب مزيد من الكرد إلى جانبه من خلال خطابه السياسي حول المسألة الكردية. فقد تبنّى الحزب باستمرار موضوع إلغاء الأحكام العُرفية وحالة الطوارئ في المحافظات الكردية، وعبّر عن رغبته في حل المسألة حلاً سياسياً، والعمل على تخفيف القيود المفروضة على اللغة الكردية. وأكّد على وحدة الجميع في ظل الإسلام. وخلافاً للأحزاب السياسية التركية الأخرى لم يكُن الرفاه مُعادياً للهوية الكردية، وكان أربكان يذكر عبارة "الهوية الكردية" أحياناً. كما أن أربكان كان يُرسل دورياً فِرَقاً إلى المحافظات الكردية لدراسة الأوضاع والقضايا هناك ورفع تقارير عنها. ومع أن حزب الرفاه كان حريصاً على عدم انتقاد اسلوب الجيش في التعامل مع المسألة الكردية بشكل صريح، إلاّ أنه كان يشير في تقاريره إلى معاناة الكرد هناك. فعلى سبيل المثال أشار تقرير الحزب لعام 1994 أن قسماً كبيراً من سكان تلك المحافظات يُعاملون كمُتهمين مُحتملين، وأن الناس يُرحّلون من قراهم قسراً [18].

لا شك أن برنامج حزب الرفاه وشعاراته جذبت مزيداً من أصوات الناخبين في تركيا، وساهمت في إحرازه المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام 1995. فقد أظهر استبيان للرأي أُجري في عام 1996 لمعرفة دوافع التصويت لصالح حزب الرفاه أن 20,9 ٪ أيدوه بسبب دفاعه عن القيم الدينية، و 13,4 ٪ أيدوه لأنه تعهد بإقامة "النظام العادل"، و 12,5 ٪ أيدوه لأنه يُبجل القيم القومية والأخلاقية [19].

تميّز حزب الرفاه عن بقية الأحزاب السياسية في تركيا من حيث قوة تنظيمه، وفعّالية تنظيماته في تنفيذ سياسات الحزب، ودوره في حشد التأييد الشعبي له. والحقيقة أن الحزب يمكن أن يُعد أول حزب جماهيري حديث في البلاد [20].

أن مهمة بناء وإعداد هذا الهيكل التنظيمي استلزمت الكثير من الجهد والوقت، فقد بدأ الحزب منذ عام 1984 بإنشاء تنظيم واسع الانتشار أدى رجال الأعمال الإسلاميون دوراً مهماً فيه. وبحلول عام 1987 كان الحزب قد أسس شبكة تنظيمية للحزب في جميع مراكز محافظات البلاد البالغ عددها 67 محافظة في ذلك الوقت، وفي 600 وحدة إدارية أصغر ضمنها [21].

كان تنظيم حزب الرفاه تنظيماً هرمياً، والأوامر الصادرة من قيادته غير قابلة للمناقشة.وكانت الهيئة القيادية في الحزب تتألف من نجم الدين أربكان، وشوكت قازان.Ş.Kazan، وأوغوز خان أصيل تورك O.Asilürk، ورجائي كوتان R.Kutan، وفهيم أداك F.Adak، وعلي أوغوز A.Oğuz،

وتتمتع هذه الهيئة بسلطة واسعة واحترام داخل الحزب. وتمتع أربكان بمكانةٍ لا ينازعه عليها أحد، ففي المؤتمر الثالث للحزب في تشرين الأول 1990 كان أربكان المُرشح الوحيد لرئاسة الحزب، وكذلك الحال في مؤتمره الرابع في تشرين الأول 1994، وهو يتخذ جميع القرارات المهمة الخاصة بالحزب، كما يحدد قائمة المرشحين لانتخابات المجلس الإداري العام للحزب Genel Idare Kurulu، ولعضوية مؤتمر الحزب، ومرشحيه في الانتخابات البرلمانية [22]. ووفقاً للصحفي والكاتب التركي جنكيز تشاندار فإن حزب الرفاه بأكمله استند إلى قوة أربكان، وحيث أنه حزب إسلامي " فإن أربكان أشبه بالشيخ الذي يملك حق الاجتهاد" [23].

كانت شبكة تنظيمات الحزب المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد تقوم بتنفيذ السياسات التي تُقررها قيادة الحزب، كما ركّزت هذه الشبكة الواسعة، المنظمة تنظيماً دقيقاً، على إقامة صلة وثيقة مع المواطنين بهدف كسب أصواتهم لصالح الحزب. وكانت تلك التنظيمات تتابع عن قرب أحوال المواطنين، وتجمع معلومات عن ظروفهم المعيشية، ومن يحتاج المساعدات منهم لتقديمها اليهم. كما كان أعضاء الحزب يحرصون على أداء الواجبات الاجتماعية في مناطق مسؤوليتهم مثل حضور حفلات الزواج والختان، ومجالس العزاء، وزيارة المرضى ومساعدتهم، وايجاد فُرص عمل للعاطلين وما إلى ذلك. وكانوا يؤدون مهامهم تلك بحماس كبير بوصفه واجباً دينياً أيضا. ووفقاً لأحد الباحثين كان الحزب" قبل انتخابات 1995 يعمل من حيث الجوهر كوكالة خدمة اجتماعيةSocial Welfare Agencyوليس كحزب سياسي" [24]. فضلاً عن عقد لقاءات مع المواطنين في البيوت والأماكن العامة لغرض شرح برنامج وشعارات الحزب لهم، وتوزيع شرائط فيديو وتسجيلات صوتية عليهم للغرض ذاته. وبخصوص هذا النشاط الأخير كان لدى الحزب أكثر من 300,000 متطوع من المعلمين والخطباء أثناء الحملة الانتخابية البرلمانية في عام 1995 [25]. وقد استفاد الحزب من التكنولوجيا الحديثة لتكوين قاعدة بيانات عن أعضاء الحزب وقاعدته الانتخابية، وكانت هذه البيانات تُستخدم من قبل كوادر الحزب لمتابعة ظروف المواطنين في المناطق التابعة لهم وتقديم المساعدات لمن يحتاجها. وفي هذا الصدد أوضح فاضل قليج F.KiliÇ رئيس مركز التنسيق الانتخابي لحزب الرفاه في اسطنبول أن الحزب يتابع النشاطات في مختلف المناطق عبر شبكة من أجهزة الحاسوب والفاكس، ومن خلال عدد كبير من الناشطين [26]. ونتيجةً لكل هذه النشاطات ازداد عدد أعضاء الحزب بشكل متزايد ليصل إلى نحو 4 ملايين في منتصف التسعينات حسب بعض المصادر [27]، ناهيك عن عدد لا

يستهان به من خارج الحزب قرروا التصويت له في الانتخابات بسبب متابعته لأحوالهم، ومساعدتهم على مواجهة مصاعب الحياة ومشكلاتها. وقد أشار أحد القياديين في حزب الرفاه، وهو ياسين خطيب أوغلو إلى أهمية نشاط الحزب في هذا المجال قائلاً "من يعيش مع الشعب، من يفهم الشعب ويشعر بشعوره، يكسب ثقة الشعب وتأييده"[28].

وربما يكون مناسباً أيضاً الإشارة إلى مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 16 كانون الثاني 1996 كتبه أحد مراسليها حول نشاط تنظيمات حزب الرفاه في إحدى مناطق مدينة قونية، وأثر ذلك في توسيع قواعده. فقد جاء في المقال "أن حزب الرفاه... لم يترك شيئاً للمصادفة أو الحظ"، ثم يصف حرص تنظيمات حزب الرفاه على متابعة شؤون الناس. ففي كل حي توجد مجموعة تتألف من 6 من المنتمين لحزب الرفاه يتابعون عن كثب حياة الناس الذين يقطنون فيه، ويرسلون تقارير عن المرضى والفقراء، وحالات الولادة والزواج والمآتم، إلى عمدة المدينة وهو من حزب الرفاه أيضاً. ويمضي المقال إلى ذكر زيارة مفتش من حزب الرفاه إلى كل بيت في تلك المنطقة، التي يبلغ عدد أحيائها 14 حياً يقطن فيها 40,000 نسمة، لم يسبق وأن زارهم احد. ويعلق كاتب المقال قائلاً "وبينما تتصارع الأحزاب التقليدية التركية الأخرى في أنقرة من أجل حقائب وزارية بلا وزارة، فإن حزب الرفاه يكسب القواعد هنا..."[29].

ولا يكتمل الحديث عن دور تنظيمات حزب الرفاه دون الإشارة إلى الدور المهم الذي أدته اللجان النسوية المرتبطة بالحزب في حشد التأييد له، وتوسيع قاعدته الانتخابية. وكانت بعض الأوساط داخل الحزب قد شعرت بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة بالنسبة للحزب. ويُعد رجب طيب أردوغان، الذي كان مسؤول تنظيم الحزب في اسطنبول في ذلك الوقت، من أكثر المتحمسين للموضوع. ومنذ عام 1989 بدأت حملة تثقيف للنساء القريبات من دوائر الرفاه لتشكيل لجان نسائية، وقام أردوغان نفسه بتثقيف وتدريب المجموعة الأولى منهن. ونظراً لأن دستور عام 1982 كان يحظر على الأحزاب السياسية تشكيل فروع نسائية لها فإن فروع المرأة في حزب الرفاه كانت تمارس دورها بوصفها نشاطات لجان تحت إشراف قسم العلاقات العامة في الحزب[30]. والحقيقة أن النساء العاملات في هذه اللجان حطمن الصورة النمطية عن كون المرأة الإسلامية سلبية سياسياً ويقتصر اهتمامها على شؤون المنزل، إذ قدمن نموذجاً للمرأة التركية الإسلامية الواعية سياسياً[31].

وعلى غرار تنظيمات الحزب انتشرت لجان المرأة تدريجيا في أنحاء البلاد، وفي نهاية عام 1996 كانت تلك اللجان موجودة في جميع المحافظات التركية [32]، وفي غضون 6 سنوات من بدء نشاط تلك اللجان بلغ عدد النساء المُسجلات في حزب الرفاه حوالي المليون [33]، وهذا مؤشر واضح على أهمية دور تلك اللجان. وقد ساهمت لجان المرأة أيضاً، من خلال نشاطاتها الميدانية الاجتماعية والثقافية، في تعزيز صورة حزب الرفاه كحزب معني بمتابعة أحوال الناس ومساعدتهم والتخفيف من معاناتهم. وقامت تلك اللجان بحملات مُكثفة من بيت إلى بيت، وأجرت لقاءات مباشرة مع الناخبات لكسب أصواتهن لصالح حزب الرفاه. لقد أدرك حزب الرفاه أهمية وتأثير صوت المرأة، وبذلك أخذ في الحسبان الأهمية الثقافية لمركز المرأة في داخل العائلة أيضاً، وقدّم الحزب نفسه في صورة "حزب لكل العائلة" [34].

أما بالنسبة لتمويل الحزب وحملاته الانتخابية، ونشاطاته الاجتماعية، فكان يعتمد أساساً على الدعم المالي القوي من الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية التي يمتلكها برجوازيون إسلاميون من الأناضول، والتي انتظمت في إتحاد الـ "موسياد ـ MÜSIAD" [35]. كما كان الحزب يحصل على دعم مالي من تنظيمات "الرؤية القومية"، التي تأسست في بعض أقطار أوربا منذ السبعينات، وكانت لها علاقات وثيقة مع نجم الدين أربكان [36]، يُضاف إلى ذلك التبرعات التي يحصل عليها الحزب من الأعضاء المسجلين فيه. وثمة نشاطات وخدمات اجتماعية أخرى ساهمت في كسب التأييد لحزب الرفاه دون تحميله عبئاً مالياً، ونعني بذلك النشاطات والخدمات التي قدمتها الدوائر البلدية التي فاز حزب الرفاه برئاستها في الانتخابات البلدية، والتي كانت تعتمد على المخصصات المالية الحكومية وموارد البلديات.

كانت الانتخابات البلدية، أو المحلية، التي تجري كل خمسة أعوام في تركيا محط اهتمام الأحزاب السياسية فيها، إذ أن نتائجها كانت مؤشراً على مدى ثقل الأحزاب وأهميتها على الخارطة السياسية في البلاد. وكان منصب العُمدة في مراكز المحافظات، ورئاسة البلدية في المدن والقصبات، يوزّع على تلك الأحزاب بحسب نتائج تلك الانتخابات. وبالنسبة إلى حزب الرفاه فإن أهميتها لم تكن تقتصر على ذلك فقط، بل تتعداها إلى إمكانية استثمار نتائج تلك الانتخابات لكسب المزيد من الدعم والتأييد للحزب من خلال العمل على تحسين الخدمات للسكان. وقد سبقت الإشارة إلى النتائج التي حققها حزب الرفاه في الانتخابات البلدية للأعوام 1984 و 1989، ثم النجاح المهم في انتخابات عام 1994، عندما فاز مرشحو الحزب بمنصب

العمدة في مراكز 28 محافظة، من بينها محافظات اسطنبول وأنقرة وقونية وديار بكر وقيصري وأرضروم، ورئاسة 400 دائرة بلدية في أنحاء مُتفرقة من البلاد. وكانت البلديات التي فاز حزب الرفاه بإدارتها تضطلع بمسؤولية الشؤون المحلية لثلثي سكان تركيا، أي حوالي 40 مليون نسمة [37]، كان أكثر من ربعهم في مدينة اسطنبول التي كان عدد سكانها 12 مليون نسمة [38].

كان أداء دوائر البلدية التي حاز عليها حزب الرفاه أفضل بكثير من أدائها في عهود رؤساء بلديات علمانيين سابقين على مستوى الخدمات البلدية ومحاربة الفساد والمحسوبية. وفضلاً عن ذلك أولت اهتماماً غير مسبوق بمسألة الخدمات الاجتماعية، وتقديم المساعدات المختلفة للناس مما أدى إلى كسب المزيد من الأصوات لصالح حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية عام 1995. ففي اسطنبول كان أداء عُمدة المدينة رجب طيب أردوغان جيداً، إذ حقق تقدماً في مجالات حل مشاكل المياه، والمواصلات، ورفع القُمامة، والعمل على تخفيف تلوث البيئة، والعناية بالمعالم التاريخية للمدينة، فضلاً عن تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية للمرضى والمعوقين والفقراء [39]. وقد حصلت بلدية اسطنبول الكُبرى برئاسة أردوغان على" جائزة طوكيو" في عام 1995 "كأفضل بلدية في العالم من حيث الانجازات المتحققة لسكانها" [40]. أما مظفر دوغان، رئيس بلدية باغجلي إيفلر Bahçelievler في ضاحية اسطنبول، وهو من الرفاه أيضاً، فقد قام بتوزيع 1500 طن من الفحم مجاناً في موسم الشتاء على العوائل الفقيرة، ومواد بقالة على 3500 عائلة في شهر رمضان، وملابس لـ 100 طالب جامعي، كما دفع تكاليف مراسيم ختان 1000 طفل. وكذلك فعل محمد سَكْمَن رئيس بلدية كارتال Kartal في اسطنبول، إذ قام بتوزيع الفحم والمربى والملابس والصابون على الفقراء. كما تغير حال مدينة سنجان كثيراً بعد حصول الرفاه على رئاسة بلديتها، بعد أن كانت تُعرف سابقاً بـ" سنجان الموحلة" [41]. واتخذت دوائر بلدية أُخرى تابعة لحزب الرفاه إجراءات عديدة لمحاربة الفساد والرذيلة الأخلاقية، وتشجيع المظاهر الإسلامية في المجتمع [42]. كما عُرفت إدارة بلديات الرفاه إجمالاً بالأمانة والنزاهة، وكان هناك اعتراف واسع بنجاحها. ويقولُ أحد الباحثين المتخصصين في تاريخ الحركة الإسلامية في تركيا بهذا الصدد" منذ انتخابات آذار 1994 قدم من تولى مناصب العُمدة من حزب الرفاه خدمات أفضل ممن سبقوهم، وعملوا بجد من أجل تحسين الخدمات العامة، وقد قلّلوا الفساد والمحسوبية في البلديات، وعملوا بمهنيةٍ أكثر من الأحزاب اليمينية واليسارية" [43]. ومما يُعزّز هذا التقييم الدراسة التي قامت بها مؤسسة" الدراسات

المتوازنة" في جميع أنحاء تركيا لقياس الرأي العام حول الانتخابات، ونشرتها في نهاية عام 1996. فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه إذا تم إجراء الانتخابات في ذلك الوقت، فإن البلديات التي يرأسها مُنتمون إلى حزب الرفاه سوف تحصد 32 ٪ من الأصوات في عموم تركيا، أما في اسطنبول فسوف تحصد 43 ٪ من الأصوات [44].

لا يمكن تفسير التقدم الذي أحرزه حزب الرفاه منذ بداية عقد التسعينات دون أن نأخذ في الحسبان الأوضاع العامة في تركيا، وبعض التطورات الدولية المهمة في تلك الفترة.

بالنسبة للأوضاع العامة في تركيا يمكن الإشارة إلى عدة عوامل كانت وراء تحوّل قسم من الناخبين نحو تأييد حزب الرفاه، وخصوصاً من مؤيدي حزبي يمين الوسط وهما حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح، اللذان كان التنافس قوياً بينهما في الثمانينات والتسعينات. إن حزب الوطن الأم الذي كسب أصوات ذوي التوجهات الإسلامية منذ انتخابات عام 1983 بدأ يفقد قسماً منهم منذ بداية التسعينات. فبعد تولي أوزال رئاسة الجمهورية وتخليه عن رئاسة الحزب بدأ الصراع داخله بين جناح الليبراليين بقيادة مسعود يلماز، والإسلاميين بقيادة محمد كججيلر، وفي المؤتمر القومي للحزب في عام 1991 تم انتخاب يلماز رئيساً للحزب. وقد عُرف يلماز بمناوئة الإسلاميين، وعندما أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد بدأ حملة لإقصاء الإسلاميين من الحكومة ودوائر الدولة [45]. وبعد وفاة أوزال في نيسان 1993 اتجه رجال الأعمال والبرجوازيين الإسلاميين نحو حزب الرفاه بشكل حاسم بعد أن كان ولائهم مقسماً في البداية بين حزبي الوطن الأم والرفاه [46] خصوصاً وأن شعار النظام العادل لذلك الحزب كان ينسجم في جانبه الاقتصادي أيضاً مع مصالح هؤلاء.

أما عن تحوّل تأييد قسم من ناخبي حزب الطريق الصحيح فيُعزى إلى إخفاقه في تحقيق وعوده بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال الحكومتين الائتلافيتين اللتين ترأسهما بين عامي 1991– 1995 وهما ؛ حكومة سليمان ديميريل (20 تشرين الثاني1991 – 16 مايس 1993) وحكومة تانسو تشيلر(25 حزيران 1993– 20 أيلول 1995). وكان الائتلاف مع الحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي "SHP"، وهو من أحزاب يسار الوسط، والذي اندمج مع حزب الشعب الجمهوري " CHP" في 14 شباط 1995، واستمر في الحكومة الائتلافية تحت اسم الحزب الأخير [47]، لغاية الانسحاب منها بسبب إخفاقها في معالجة المشكلات الاقتصادية. إذ كان الوضع الاقتصادي قد تفاقم بشكلٍ خطير في البلاد بين عامي 1993– 1995 وتدهورت

الحالة المعيشية لملايين المواطنين. وتوضح بعض الأرقام من عام 1996 الآثار السلبية الكبيرة لتلك الأزمة على المواطن العادي، إذ ذكرت التقارير أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ حوالي 4,5 مليون شخص، وأن عدد الذين تقدموا بطلبات للدولة لأجل الحصول على المساعدات الغذائية دون غيرها بلغ 1,663,000 شخص. وبدلاً من استغلال كل مورد مُتاح للتخفيف من محنة هؤلاء فإن رئيسة الوزراء تانسو تشيلر أنفقت الأموال المُخصصة لمؤسسة الرعاية الاجتماعية للفقراء "FAK-FUN-FON" يميناً وشمالاً لأغراض أُخرى حسبما ذكر محمد دورلي سكرتير عام تلك المؤسسة [48]. وقد أدى تدهور الحالة الاقتصادية إلى تواصل المظاهرات العمالية الكبيرة للمطالبة برفع الأجور بما يتناسب مع معدل التضخم وارتفاع الأسعار، وكان لها دور كبير في سقوط حكومة تشيلر في 20 أيلول 1995 [49]. وإضافة إلى عجز الحكومة في معالجة تلك الأزمة أو التخفيف من تأثيرها، فإن سوء الإدارة والفساد المالي فيها جعلت حزب الطريق الصحيح يخسر نسبة غير قليلة من أصوات الناخبين، ففي حين فاز الحزب بنسبة 27,03 ٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام 1991، تراجعت هذه النسبة إلى 19,8 ٪ في انتخابات عام 1995.

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة كانت وراء استمرار الهجرة نحو مراكز المدن الكبرى في غرب البلاد خاصةً، ومنها أنقرة واسطنبول. وكانت نسبة الهجرة من المحافظات الكردية في جنوب شرق البلاد مُرتفعةً قياساً إلى مناطق الأناضول الأخرى لسبب إضافي هو الحرب المتواصلة بين القوات العسكرية والأمنية التركية من جهة وحزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، وما رافقها من إجراءات عسكرية وأمنية زادت من معاناة السكان المدنيين فيها. ولأن مُعظم هؤلاء كانوا من الفقراء فقد سكنوا في أكواخ الأحياء الفقيرة الواقعة في أطراف تلك المدن. وقد اهتمت تنظيمات حزب الرفاه بهؤلاء المهاجرين، وقدمت لهم المساعدات الممكنة، مما كان له أثر في كسب تأييدهم وأصواتهم. ووفقاً لدراسة عن الأسس الدينية والإثنية للتصويت في الانتخابات التركية فإن "نتائج الانتخابات البلديّة في عام 1994 أظهرت أن الإسلاميين حقّقوا تقدماً في مناطق تركيا الأكثر تحضراً وتصنيعاً، إضافةً إلى معاقلهم في وسط وشرق وجنوب شرق الأناضول. واتضح هذا الأمر بشكلٍ أكثر في الانتخابات البرلمانية عام 1995 عندما حصل حزب الرفاه على ربع أصوات الناخبين في اسطنبول، وثلث الأصوات في قوجالي وسقّارية. إن توسع قاعدة الحزب من المدن الصغيرة إلى مراكز الحواضر الكبرى يرجع بصورة رئيسية إلى نجاحه في جذب المهاجرين حديثاً، والفقراء الحضريين في المدن" [50].

ومثلما كان حزبا يمين الوسط الرئيسين في البلاد في حالة تنافس بينهما، كان اليسار التركي منقسما بين أحزاب متنافسة، تعاني من انقسامات داخلية أيضاً. وهي حزب اليسار الديمقراطي "DSP" برئاسة بولنت أجويد، والحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي برئاسة أردال إينونو، الذي استقال في أيلول 1993 وحل محله مراد قره يالجين، وحزب الشعب الجمهوري برئاسة دنيز بايكال.وأدى هذا الانقسام إلى تشتيت أصوات الناخبين ،وإلى الحؤول دون بروز حزب واحد قوي يستطيع الإمساك منفرداً بالسلطة [51]. وفضلاً عن هذه الانقسامات كانت اهتمامات اليسار التركي بعيدة أحياناً عن القضايا ذات الصلة المباشرة بهموم قاعدتها الانتخابية. فعلى سبيل المثال كان الحزب الديمقراطي الشعبي الاجتماعي تحت رئاسة أردال إينونو يُركز في بداية التسعينات على قضايا الديمقراطية، وخصوصاً احترام الحقوق المدنية والإنسانية. ومع أن هذه المسألة مهمة، إلاّ أنها ارتبطت أحياناً بقلة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالطبقة الفقيرة التي شكّلت العمود الفقري الانتخابي الرئيس للحزب. كما أن تجربة رؤساء البلديات من هذا الحزب في اسطنبول وأنقرة، والاتهامات لهم بعدم الكفاءة والفساد الإداري، تناقضت مع صورة "الحكومة النظيفة" التي كانت الشعار الرئيس للحزب المذكور في الانتخابات البلدية عام 1989 [52].

شهد النصف الأول من عقد التسعينات تطورات مهمة استفاد منها حزب الرفاه بشكلٍ أو آخر. إن فرض العقوبات الدولية على العراق منذ آب 1990 بسبب اجتياح قواته الكويت، ثم تدمير بنيته التحتية بشكل شبه تام في حرب الخليج الثانية (17 كانون الثاني – شباط 1991)[53]، أدى إلى آثار اقتصادية سلبية على تركيا بسبب توقف تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب كركوك – يومورتاليك، فضلاً عن توقف المبادلات التجارية بين الدولتين، ووفقاً للمصادر الرسمية التركية فإن بلادهم تكبدت خسائر تراوحت ما بين 30 – 35 مليار دولار بسبب العقوبات على العراق في التسعينات [54]. وقد سبقت الإشارة إلى أن القسوة المُفرطة في التعامل الغربي مع العراق، ومذابح المسلمين في البوسنة والهرسك والشيشان عزّزت الانطباع في تركيا، كما في مناطق أُخرى من الشرق الأوسط، بأن المسلمين يتعرضون للهجمات من كل صوب من قبل قوى العالم المسيحي، وبأن مماطلة الإتحاد الأوربي في منح صفة العضوية الكاملة فيه لتركيا أدى أيضاً إلى تقوية ذلك الانطباع، إذ عزّز هذا الاعتقاد بأن الغرب يرفض على أسس

دينية، قبول تركيا في الإتحاد الأوربي. وكل ذلك خدم قضية الحركة الإسلامية في تركيا، التي كـان حزب الرفاه مُكّوِناً أساسياً فيها.

وفيما عدا هذا فإن سقوط أنظمة الحكم الشيوعية في أوربا الشرقية، وآخرها الإتحاد السوفيتي الذي تفكك وانهار في نهاية 1991 انعكس سلباً على الأفكار والقوى اليسارية عموماً. والحقيقة أن انهيار تلك الأنظمة كان ضربةً كبيرةً للحركات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ويسار الوسط، كما كان لعملية العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثير لا يقل أهمية [55]، وقد استفاد الإسلام السياسي عموماً من هذه التطورات. وبقدر تعلق الأمر بحزب الرفاه في تركيا فإن شعار النظام الاقتصادي العادل، ودعوته إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ونشاط تنظيماته وبلدياته في مجال الخدمات الاجتماعية وتقديم المساعدة للفقراء ورعاية المحتاجين والمرضى جعله في نظر كثير من الناس بمثابة "حزب اشتراكي ديمقراطي إسلامي" [56]، الأمر الذي كان يعني أيضاً تصويت قسم من ناخبي اليسار سابقاً لصالح حزب الرفاه في انتخابات 1995، التي مهدت السبيل لوصوله إلى السلطة لاحقاً.

. سياسات حكومة أربكان :

لا شك أن إحراز حزب الرفاه المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية عام 1995 كان أمراً مُهماً من حيث المغزى، إلاّ أنه كان نجاحاً نسبياً من حيث عدد أصوات الناخبين، وعدد المقاعد التي حصل عليها في المجلس الوطني التركي الكبير. إذ أن نحو 79 ٪ من الناخبين في البلاد أعطوا أصواتهم للأحزاب السياسية الأخرى المشاركة في تلك الانتخابات. أما من حيث المقاعد البرلمانية فقد امتلك الرفاه 158 مقعداً مُقابل 392 مقعداً للأحزاب الأخرى، وبالتالي لم يكن في إمكان حزب الرفاه الوصول إلى السلطة بدون تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى.

لم يكن الطريق سهلاً أمام حزب الرفاه للوصول إلى السلطة بسبب سعي القوى العلمانية إلى عرقلة ذلك. فقد ضغطت المؤسسة العسكرية التركية، واتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك "TüSIAD"، ووسائل الإعلام التابعة لأكبر مؤسستين إعلاميتين مؤيدة للنظام العلماني في تركيا وهما ؛ مؤسسة 'صباح' ومؤسسة 'دوغان' [57]، على مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم وتانسو تشيلر لتشكيل حكومة ائتلافية [58]. والحقيقة أن أحزاب اليمين واليسار كانت تشعر من جانبها بعدم الارتياح لما حققه حزب الرفاه في انتخابات 1995، رغم أن

ذلك تم في إطار العملية السياسية الديمقراطية. إن كل ما سبق يُفسر لنا إخفاق الجهود التي بذلها أربكان لتشكيل حكومة ائتلافية منذ تكليفه بذلك من قبل رئيس الجمهورية ديميريل في 9 كانون الثاني 1996. وكان أربكان قد كثّف مساعيه من أجل تشكيل جكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم، بوصفه حزباً يضم في صفوفه عدداً غير قليل من ذوي الاتجاهات الإسلامية والمؤيدين لمشاركة الرفاه في الحكم. إلاّ أن تلك المساعي أخفقت بسبب رفض مسعود يلماز تشكيل مثل تلك الحكومة، الأمر الذي جعل أربكان يتخلى عن التكليف بتشكيل الحكومة (59).

وفي 3 آذار 1996، وبعد محادثاتٍ ومساوماتٍ بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح، تم تشكيل حكومة ائتلافية بينهما برئاسة مسعود يلماز. وفي 12 آذار حصلت هذه الحكومة على ثقة البرلمان بأغلبية 257 صوتاً مقابل 207 أصوات، وذلك بفضل الامتناع عن التصويت من جانب 76 نائباً من حزب اليسار الديمقراطي الذي يترأسه أجويد، والذي كان قد تعهد بذلك للحيلولة دون وصول حزب الرفاه إلى السلطة (60). إن حرمان حزب الرفاه من الوصول إلى السلطة بهذا الأسلوب أقنع بعض أتباع الرفاه بأن الوسائل الدستورية للتغيير مُغلقة أمامهم، كما أثار ناخبي حزب الرفاه، وجعل نوابه في البرلمان متململين بشكل مُفرط. وتعقيباً على هذا الأمر يرى الباحث التركي خاقان ياوز أن قيام المؤسسة الكمالية بإقصاء حزب الرفاه " قد أدى إلى نفور القسم الأكثر حيويةً من السكان، وفضلاً عن ذلك فإنها قلّصت قاعدتها ووسعت قاعدة حزب الرفاه بشكلٍ غير مقصود. وبدلاً من السعي التدريجي لإدماج الجماعات الإسلامية في النظام اختارت النُخبة السياسية منع هذه التسوية التاريخية بين المركز والأطراف " (61). ويبدو هذا التحليل سليماً في ضوء تزايد التأييد لحزب الرفاه في الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت في 41 دائرة في تركيا، إذ فاز حزب الرفاه فيها بنسبة 33,6 ٪ من الأصوات، بينما حصل حزب الوطن الأم على 21 ٪ من الأصوات، وحزب الطريق الصحيح على 12 ٪ (62). وكان من بين أسباب هذا التراجع الكبير في عدد ناخبي الحزب الأخير تُهم الفساد المالي ضد تشيلر، والتحقيقات التي بدأت بشأنها في البرلمان منذ نيسان 1996. وكانت هذه التُهم، وخلافات أُخرى بين الحزبين الحاكمين، من أسباب فشل حكومة يلماز الائتلافية التي قدمت استقالتها في 6 حزيران من ذلك العام.

وبعد مشاورات أجراها رئيس الجمهورية ديميرل مع رؤساء الأحزاب السياسية المُمثلة في البرلمان، ومع المؤسسة العسكرية بخصوص الأزمة السياسية في البلاد استقر الرأي على

تكليف أربكان مرةً أخرى بتشكيل الحكومة بعد أن تبين أن أياً من الأحزاب الأربعة الأخرى (الوطن الأم، والطريق الصحيح، والشعب الجمهوري، واليسار الديمقراطي) غير قادر على تشكيل حكومة ائتلافية تحظى بثقة البرلمان. وتلت ذلك مساعي من أربكان لتشكيل الحكومة مع حزب الوطن الأم إلا أن يلماز رفض ذلك، ولذا لجأ أربكان إلى تشكيلها مع حزب الطريق الصحيح الذي تترأسه تشيلر. وقد وافقت الأخيرة على ذلك تخلصاً من مشكلاتها القضائية بسبب تُهم الفساد الموجهة إليها، وعلى أمل أن تتوقف الحملات الشعواء ضدها سواءٌ من حزب الوطن الأم أو من حزب الرفاه ذاته. وهكذا تم الإعلان في 29 حزيران 1996عن تشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في تاريخ الجمهورية التركية برئاسة أربكان، وتم الاتفاق على أن يتولى أربكان رئاسة الوزارة خلال العامين الأولين من عمر الحكومة ثم تنتقل رئاستها إلى تشيلر للعامين الأخيرين [63]. وقد تألفت الحكومة الجديدة من 17 وزيراً من حزب الرفاه، فضلاً عن الرئيس أربكان، ومن 19 وزيراً من حزب الطريق الصحيح، فضلاً عن نائب رئيس الحكومة. وكانت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية من ضمن حصة حزب الطريق الصحيح، كما تولت تشيلر وزارة الخارجية إلى جانب كونها نائب رئيس الوزراء [64]. وقد قدمت هذه الحكومة برنامجها إلى المجلس الوطني التركي الكبير في 3 تموز، ثُم نالت ثقته في 8 تموز بتصويت 278 نائباً لصالحها مُقابل 265 نائباً [65].

وبالرغم من تشكيله الحكومة لم يكن أربكان في موقف يُتيح له تطبيق برنامج حزبه والشعارات التي رفعها في حملته الانتخابية تطبيقاً كاملاً، إذ كان عليه أن يأخذ في الحسبان رأي شريكه في الائتلاف الحكومي، حزب الطريق الصحيح، وهو شريك داعم للنظام العلماني وضد التوجهات الإسلامية لحزب الرفاه، وقد سبق لتشيلر قبل تشكيل الحكومة الائتلافية أن اتهمت حزب الرفاه بأنه يريد "أن يعود بالبلاد وراءاً إلى العصور المظلمة" [66]، كما أن أربكان وقّع بروتوكولاً مع تشيلر وافق فيه على عدد من شروط حزب الطريق الصحيح، ومنها تأييد الاتفاق مع الاتحاد الأوربي بخصوص التعريفة الكمركية، ودعم وتأييد الجيش والقوى الأمنية التركية في حربها ضد "الإرهاب" (أي ضد حزب العمال الكردستاني)، وقبول جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها تركيا، بما فيها الاتفاقيات المعقودة مع اسرائيل [67]. إن قراءةً سريعة لبرنامج حكومة أربكان تُبين أيضاً مدى تأثير الائتلاف مع حزب الطريق الصحيح على مضمونه، ووفقاً لما ذكره أحد الباحثين فقد كان من الصعب تمييز ذلك البرنامج عن برنامج

حكومة ائتلاف حزبي يمين الوسط السابقة (أي حكومة يلماز- تشيلر)، فضلاً عن عدم ورود أية إشارة فيه إلى "النظام العادل" لحزب الرفاه [68].

أكد برنامج حكومة أربكان على الالتزام بالدستور وحقوق الانسان والنظام الجمهوري العلماني القائم على المبادىء الأتاتوركية، والالتزام بحرية الدين والوجدان والفكر بوصفها عناصر أساسية في النظام الديمقراطي في البلاد. وفي الجانب الاقتصادي أكد البرنامج على ضرورة تكثيف الجهود من أجل إعادة هيكلة الدولة، ومكافحة التضخم، وتقليص العجز في الميزان التجاري، ومعالجة مشكلة البطالة، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وزيادة إيرادات الدولة وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال مواجهة الإسراف في النفقات، وإقامة نظام ضريبي عادل وتفعيل إدارته، وتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية، وتطوير البُنى التحتية، والانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والتصدير. وأشار البرنامج أيضاً إلى الاهتمام بالتعليم والقيّم القومية والروحية والأخلاقية فيه، والاهتمام بالنظام القضائي والقانوني وتنظيمه ليكون أكثر عدالةً وكفاءةً، وتحسين الخدمات العامة، وتنظيم العمل الإعلامي، وإبعاد العاملين في الوظائف الدينية عن أي فكر أو تأثير سياسي. أما بالنسبة للمسألة الكردية فقد دعم البرنامج الخيار العسكري ضد حزب العمال الكردستاني بما ينسجم مع المؤسسات العلمانية، وفي مُقدمتها المؤسسة العسكرية. ولكن البرنامج أشار في المقابل إلى معالجة جميع المشاكل في المنطقة الكردية من خلال إعادة المُهجّرين إلى قُراهم وتعويضهم وتوفير سُبُل الحياة الشريفة لهم، ورفع الأحكام العُرفية عن تلك المنطقة وغير ذلك من الاجراءات. وفي مجال السياسة الخارجية أكد البرنامج الحكومي على الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية والإستراتيجية التي سبق وأن عقدتها تركيا، مع مراعاة عدم اعطاء مجال لتلك التي تتعارض مع المصلحة القومية والأمن القومي. وأكد البرنامج أيضاً على العمل من أجل تطوير علاقات تركيا مع دول البلقان، والشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية، فضلاً عن توثيق العلاقات مع منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات الاقتصادية التابعة لها [69].

لا شك أن وصول أربكان إلى السلطة ما كان ممكناً من دون هذه التسوية مع حزب علماني له توجهات تتقاطع مع توجهات حزب الرفاه. ولكن هذه التسوية لا تعني أن أربكان تخلّى عن برنامج وشعارات حزبه لأن ذلك يعني انتحاراً سياسياً بالنسبة إليه. كما أن ذلك لا يتفق مع ما عُرف عنه من التزام بمبادئه وأفكاره، والعمل من أجل تحقيقها منذ انتقاداته اللاذعة

لسياسات حزب العدالة في أواخر الستينات، وتأسيسه حزب النظام الوطني في عام 1970. وثمة مسألة أُخرى وهي أنه وصل إلى السلطة بعد نحو ثلاثة عقود من العمل السياسي، الأمر الذي يعني امتلاكه معرفة واسعة ودقيقة بالواقع السياسي التركي ومُقتضيات التعامل معه.

لم يمتد العمر طويلاً بحكومة أربكان الائتلافية، إذ أُجبرت على الاستقالة في 18 حزيران 1997 تحت ضغوط وتهديدات المؤسسة العسكرية التركية. وأثناء وجودها في السلطة قامت تلك الحكومة بعددٍ من الخطوات والتدابير في المجالين الداخلي والخارجي، والتي كان أربكان ورائها، إضافةً إلى وزراء حزب الرفاه في الحكومة، وخصوصاً وزير المالية عبد اللطيف شَنَر A.Şener، ووزير العدل شوكت قازان، ووزير الثقافة اسماعيل قهرمان I. Kahraman، الذين سعوا إلى إصلاح التعليم والثقافة والنظام القانوني والاقتصادي بما يتفق والتوجهات الإسلامية لحزب الرفاه [70]. وكانت تلك الخطوات والتدابير بمثابة جزء من التزامات حزب الرفاه تجاه أولئك الذين أدلوا بأصواتهم لصالحه في الانتخابات ،ولكي يُحافظ على دعمهم وتأييدهم للحزب. ويمكن إجمال تلك الخطوات والتدابير في ما يأتي :

1ـ خطوات وتدابير في المجال الديني :

ومنها الدعوة التي وُجِهت لعدد من رجال الدين والمفكرين والمثقفين، ومن ضمنهم زعماء بعض الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار رمضاني في مقر رئيس الحكومة في 11 كانون الثاني 1997، والتوسع في فتح المؤسسات الدينية، وتقديم مشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الحكومية، ومسألة تحديد ساعات عمل الصائمين في رمضان، والدعوة إلى إعادة فتح جامع" أيا صوفيا" في اسطنبول أمام المُصلين بعد أن تم تحويله إلى متحف في عهد أتاتورك، والدعوة إلى تنفيذ مشروع تمت الموافقة عليه سابقاً من قبل كل من أوزال وديميريل، وهو بناء جامع في ميدان" تقسيم" في قلب اسطنبول. واقتراح بناء مسجد آخر في محيط القصر الجمهوري في منطقة جانقايا بالعاصمة أنقرة، وترك الحرية للحجاج للسفر براً عبر سوريا لأداء مناسك الحج توفيراً للنفقات بدلاً من إلزامهم بالسفر جواً، وترك الحرية للمواطنين لإعطاء جلود الذبائح خلال عيد الأضحى إلى الجمعيات الخيرية والأوقاف للإستفادة منها في الأعمال الخيرية، بدلاً من مؤسسة الطيران التركية التي كانت تحتكر جمعها [71].

2ـ محاولة إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية :

على الرغم من قبول أربكان بالخيار العسكري في مواجهة حزب العمال الكردستاني لإرضاء المؤسسة العسكرية، إلاّ أنه سعى من أجل تسوية هذه المسألة بصورة سلمية أثناء وجوده على رأس الحكومة. وكان هذا بمثابة التزام منه تجاه المواطنين الكرد في شرق وجنوب شرق تركيا، الذين كانوا مصدر دعم مهم لحزب الرفاه في الانتخابات. وقد حصل حزب الرفاه على حصة الأسد من المقاعد البرلمانية التي تُمثل المحافظات الكردية بعد أن أخفق حزب ديمقراطية الشعب HADEP، وهو حزب كردي ومنافس لحزب الرفاه هناك، في الوصول إلى نسبة الـ 10 ٪ المطلوبة من الأصوات للوصول إلى البرلمان في انتخابات 1995 (72).

وفضلاً عن الكسب السياسي الذي يمكن ان يتحقق لأربكان وحزبه في حالة تسوية هذه المسألة، فإن مكسبها المالي للدولة سيكون مهماً أيضاً لأن الحرب ضد حزب العمال الكردستاني كانت تُكلف الدولة 7 مليارات دولار سنوياً على الأقل، وهو مبلغ يمكن إنفاقه على مشاريع التنمية الاقتصادية (73).

كانت رؤية أربكان لحل المسألة الكردية تقوم على ثلاثة محاور حسبما أوضح لصحيفة Turkish Daily News في آب 1996. المحور الأول يتعلق بمشكلة "الإرهاب" وبيّن أن القوات الأمنية تقوم بعمل جيد في محاربة حزب العمال الكردستاني، ولكن الأمر الأهم هو أن تتوقف إيران وسوريا عن دعم ذلك الحزب كما أن إعادة الأمن والاستقرار إلى كردستان العراق مهم أيضاً في هذا المحور، ويدعم فعالية الحرب ضد حزب العمال الكردستاني (74). أم المحور الثاني فيتعلق بشعور الكرد بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية، ويعترف أربكان بأن الكرد مُضطهدون ولذا على الدولة أن تعامل جميع مواطنيها على قدم المساواة، وتمنحهم حقوقاً ثقافية لم يتمتعوا بها سابقاً. ويتعلق المحور الثالث بمشكلة الفقر في المحافظات الكردية، ويتطلب هذا اتخاذ الدولة الاجراءات اللازمة لمواجهة المشكلة من خلال دعم الذين يعانون من العوز هناك، فضلاً عن مشاريع التنمية فيها (75).

وفي إطار مسعى حل المسألة الكردية أرسل أربكان كُلاً من فتح الله أرباش F.Erbaş، وهو نائب كردي عن حزب الرفاه من مدينة وان، والمثقف الإسلامي اسماعيل نجّار إلى جنوب شرق البلاد لإجراء لقاءات مع القادة الكرد هناك، والتباحث معهم حول موضوع إنهاء الصراع (76). ومع أن هذه المساعي لقيت ترحيباً في أوساط عديدة، كما أن حزب العمال قرر في آب 1996 إطلاق سراح بعض

الجنود الأتراك الأسرى لديه [77]، إلاّ بعض السياسيين، ومنهم ديميريل وتشيلر وأجويد، رفضوها. والأهم من كل ذلك هو موقف المؤسسة العسكرية التركية التي لم تُرحب بمقترحات حزب الرفاه ورفضت تدخله في هذه المسألة، بوصفها مسألة أمنية وعسكرية تخص المؤسسة العسكرية، وكان موقف المؤسسة الأخيرة سبباً لفشل مهمة أرباش ونجّار [78].

3ـ **الخطوات والتدابير الإقتصادية :**

عندما تولى أربكان رئاسة الحكومة كان الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات عديدة، أهمها العجز في الميزانية، والتضخم النقدي، وانتشار البطالة، وتدهور الحالة المعيشية لنسبة كبيرة من المواطنين، وخاصةً ذوي الدخل الثابت والمحدود الذين عانوا كثيراً من التضخم النقدي الذي أدى إلى تخفيض قيمة الليرة التركية وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وقد لاحظنا أن برنامج حكومة أربكان أكّد على وجوب معالجة تلك المشكلات والعمل من أجل بناء اقتصاد قوي، ولم تكن هذه مُهمة يسيرة في ضوء الظروف التي مرت بها تلك الحكومة، وانشغالها بالتحديات التي كانت تواجهها من القوى العلمانية في البلاد، وهي قوى مؤثرة في ميادين السياسة، والمال والأعمال، والإعلام، وكذلك المؤسسة العسكرية التركية، ناهيك عن قوى خارجية راغبة في فشل أربكان وإقصائه عن الحكم. والحقيقة أن الأشهر الستة الأولى من عمر حكومة أربكان مرت بهدوء نسبياً نوعاً ما وكان أداؤها الاقتصادي جيداً خلالها [79]، وواجهت بعد ذلك هجوماً من جانب تلك القوى، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية الأساسية.

استطاعت حكومة أربكان أن تتخذ عدد من الخطوات والتدابير الاقتصادية التي كان لها تأثير ملحوظ على تحسن الوضع الاقتصادي بصورة عامة، ووفقاً لما ذكره وزير المالية في تلك الحكومة عبد اللطيف شنَر في مُقابلة صحفية حديثة فإن أربكان شخصياً بذل جهوداً كبيرةً في هذا المجال [80]. أما أهم خطوات الحكومة فتمثلت في زيادة الرواتب والأجور لتحسين المستوى المعيشي لقسم كبير من المواطنين من ذوي الدخل الثابت، وتقديم العون لمستحقيه من الفقراء ؛ الأرامل واليتامى وذوي الاحتياجات الخاصة. والعمل من أجل تقليص نسبة العجز في الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات ومواجهة الإسراف الحكومي، ومعالجة مشكلة الديون الداخلية التي كانت تُشكّل عبئاً على ميزانية الدولة بسبب نسبة الفوائد العالية عليها. وكان المستفيد الوحيد من تلك الديون مجموعة من المصارف ومؤسسات المال والأعمال الخاصة التي

تتحايل على الدولة ،إذ كانت تقترض من المصارف الحكومية بفائدة قدرها 70 ٪ وتعود بعد أيام لإقراض تلك الأموال للحكومة إقراضاً قصير الأجل بنسبة فائدة مضاعفة، أو تقوم بإيداع أموالها في المصارف بفائدةٍ عاليـة جداً. وفي مقابلةٍ صحفية له بعد 10 سنوات من استقالة حكومته علّق أربكان على هذا الموضوع قائلاً "بعض رجال الأعمال وقفوا ضدنا لأننا عندما وضعنا ميزانيتنا أردنا ميزانيةً عادلة، فرجال الأعمال كانوا يضعون أموالهم في البنوك ويحصلون على نسب فائدة كبيرة جداً وإعفاءات كثيرة من قبل الدولة تُكلفنا عشرات مليارات الدولارات. وفي الميزانية أخذنا 10 مليارات دولار من رجال الأعمال وخصصناها لاحتياجات الطبقات الفقيرة، وهذا لم يُرض الكثيرين." [81]. وقد عملت حكومة أربكان على خفض فوائد تلك القروض وإطالة أمدها من 155 يوماً إلى 730 يوماً. وخصصت الحكومة مبالغ كبيرة لدعم المشاريع والبُنية الزراعية وشراء المحاصيل والمنتجات الزراعية من الفلاحين بأسعار مُجزية بعد أن كانوا يتعرضون للاستغلال من جانب الوسطاء والتجار، وتم وقف استيراد الحيوانات الحية واللحوم فوراً، وزيادة الدعم للمربين المحليين. كما تم زيادة حجم القروض المالية المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة لتعزيز الانتاج المحلي. ووفقاً لبعض المصادر ترتب على هذه الخطوات والتدابير الاقتصادية انخفاض العجز المتوقع في الميزانية، وانخفاض الدين الداخلي من 30 مليار إلى 22 مليار. كما ارتفع الدخل من مصادر العملة الصعبة إلى 13,33 مليار دولار في نيسان 1997، وزاد احتياطي الدولة من العملات الصعبة بمقدار مليار دولار في شباط 1997. وانعكس هذا التحسن في الوضع الاقتصادي على انخفاض نسبة التضخم من 97 ٪ إلى 50 ٪ تقريباً [82].

4 ـ مشروع تنظيم عمل الصحافة والإعلام :

عندما تولى أربكان رئاسة الحكومة كانت نسبة 66 ٪ من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية مملوكة من قبل مؤسستين قويتين هما، مؤسسة دوغان ومؤسسة بِلْكِن Bilgin أو صباح [83]. وكانت وسائل الإعلام التابعة لهاتين المؤسستين تدافع بقوة عن النظام العلماني في البلاد (أنظر الهامش 57 من هذا الفصل)، وفضلاً عن ذلك لم تكن موضوعية وحيادية في الكثير مما تنشره، وتهاجم من تشاء دون أن تعطيه حق الرّد، وتنتهك خصوصيات الأفراد، ولم تكن تُفرض على تجاوزاتها تلك سوى غرامات مالية بسيطة، ناهيك عن أفلام العُنف والرعب والجنس التي تبثها قنواتها التلفزيونية. كما كانت المؤسستان تمتلكان مؤسسات مالية ومصرفية وشركات سياحية

أيضاً، وتستفيد مثل غيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الكُبرى في البلاد من القروض والاعتمادات المالية من المصارف الحكومية كما سبقت الإشارة. ومن هنا قامت حكومة أربكان بإعداد مشروع تنظيم الصحافة لوضع الأُسُس العامة لكسر الاحتكار الإعلامي من جهة، وعدم السماح مُستقبلاً بتشكيل التكتلات الإعلامية الكبيرة من خلال عدم السماح للأشخاص بتأسيس أكثر من مؤسسة إعلامية واحدة، وعلى شكل شركة مساهمة غير عائلية ولا تدخل في أية عقود مالية وتجارية مع الدولة، وتعمل في الحقل الإعلامي فقط، وغير ذلك من الشروط. ونظراً لأن مشروع القانون هذا يمس مصالح الاحتكارات الإعلامية فقد قامت بهجوم شديد ضد أربكان وحكومته [84]. وسنتطرق إلى دور الإعلام في إسقاط هذه الحكومة لاحقاً.

5 ـ سياسة التقارب مع الدول الإسلامية :

كان أربكان من الداعين المتحمسين لتوثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وكانت هذه الدعوة من المحاور الأساسية في أيديولوجية "الرؤية القومية" التي طرحها أربكان قُبيل تأسيس حزب النظام الوطني في عام 1970، وفي برنامج وشعار "النظام العادل" الذي تبنّاه حزب الرفاه منذ عام 1991. وفي إطار هذا التوجه انتقد أربكان توجهات السياسة الخارجية التركية في موضوع توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، والإتحاد الأوربي، واسرائيل. ومع أن برنامج حكومة أربكان أكّد على التزامها بتلك التوجهات، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإستراتيجية التي وقعتها تركيا، إلا أن ذلك البرنامج دعا أيضاً إلى توثيق علاقات تركيا مع الدول الإسلامية أيضاً.

الواقع أن توثيق العلاقات مع الدول الإسلامية، وإقامة سوق إسلامية مُشتركة، كان من ضمن أولويات أربكان في مجال السياسة الخارجية بعد استلامه رئاسة الحكومة، وقد باشر مساعيه في هذا المجال منذ فترة مبكرة من نيل حكومته الائتلافية الثقة في البرلمان. ويرى بعض الباحثين [84] أن هذه المساعي المبكرة تعود أيضاً إلى رغبة أربكان في استرداد هيبته لأنه لم يستطع منع اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين تركيا واسرائيل، ولا منع تمديد عمل قوات المطرقة الأمريكية المتمركزة في قاعدة إنجيرلك التركية لحماية "الملاذ الآمن" للكرد في كردستان العراق وتتلذ. ولكننا لا نتفق مع هذا التقييم، بل نرى أن أربكان كان مدفوعاً بفكره وتوجهه الإسلامي، خصوصاً وانه عبّر، قبل الوصول إلى السلطة، عن رغبته في تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية.

بعد حوالي شهر من نيل حكومته الثقة في البرلمان قام أربكان بجولةٍ آسيوية استغرقت 10 أيام (من 10 لغاية 20 آب 1996) زار خلالها إيران، وباكستان، وسنغافورة، وماليزيا، واندونيسيا. وكان يرافق أربكان في الجولة عدد من الوزراء والنواب، فضلاً عن 150 من رجال الأعمال والصحفيين من بينهم أرول يارار E.Yarar رئيس رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين "موسياد". وتم خلال هذه الجولة توقيع اتفاقية بقيمة 23 مليار دولار لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي الإيراني على مدى 22 عاماً، وبناء خط أنابيب لهذا الغرض. وقد أعلن أربكان من إيران أنه يولي شخصياً أهمية خاصة على التعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا. كما تم توقيع اتفاقيات مع الدول الأخرى التي شملتها الجولة بخصوص تطوير التبادل التجاري والتعاون في المجال الصناعي وتبادل الخبرات. وقد عقد أربكان بعد عودته من هذه الجولة مؤتمراً صحفياً في العاصمة أنقرة في 21 آب حول أهمية الجولة وما تحقّق خلالها [85].

كانت جولة أربكان الآسيوية ناجحة، وقد استقبل المُثقفون الإسلاميون في تركيا بشكلٍ حسن تصريحات أربكان بأن تصبح تركيا "يابان إسلامية"، وأن تسعى إلى التحديث والإبتكار، مثل أندونيسيا وماليزيا، مع الحفاظ على هويتها الإسلامية. كما كان لها أصداء طيبة في عددٍ من الصحف التركية [86].

وفي 2 تشرين الأول 1996 قام أربكان بجولة أفريقية استمرت اسبوعاً وشملت مصر وليبيا ونايجيريا، وكان يرغب في زيارة السودان أيضاً لكنه تخلى عن ذلك بعد أن نصحه وزير الدولة للشؤون الخارجية عبدالله كول، وكبار موظفي وزارة الخارجية، بالعدول عن زيارة السودان. وقد تعرّض أربكان إلى انتقادات في الصحافة التركية بسبب زيارة ليبيا بعد أن وجه الرئيس الليبي انتقادات لاذعة إلى تركيا بسبب علاقاتها مع اسرائيل، وعبّر عن تعاطفه مع الكرد في تركيا وحقهم في تأسيس دولة مستقلة. واستغلت الصحف العلمانية ذلك للهجوم على أربكان فنشرت صحيفة "صباح" مانشيت بعنوان "ليلة العار" لتركيا، وكتبت صحيفة "ملليت" حول كيفية تعامل القذافي مع الأتراك وكأنهم شحاذون، أما مسعود يلماز فقد دعى أربكان إلى الاستقالة [87]. ومن جهة أُخرى لم يكن شريك حزب الرفاه في الحكومة، أي حزب الطريق الصحيح، مُستعداً لقبول مستوى التقارب الذي يريده حزب الرفاه مع دول إسلامية مُعينة مثل إيران وليبيا. كما حاولت تشيلر اقناع أربكان بعدم زيارة ليبيا والسودان ونايجيريا، ولم تُرسل أي مبعوث من حزبها في جولة أربكان الأخيرة. وعندما كان أربكان يقوم بجولاته في الدول

الإسلامية لإقامة سوق مشتركة كانت تشيلر تزور واشنطن وعواصم أوربية أخرى في إشارةٍ إلى استمرار التوجهات الغربية في سياسة تركيا الخارجية [88].

وعلى الرغم من بعض الإشكالات التي رافقت جولات أربكان إلا أنها أثمرت في تأسيس مجموعة الدول النامية الثمانية "D-8"، التي تألفت من تركيا، وإيران، ومصر، وباكستان، وبنغلاديش، وماليزيا، وأندونيسيا، ونايجيريا. وقد تم عقد أول إجتماع بين ممثلي هذه الدول في اسطنبول في 22 تشرين الأول 1996 للتباحث حول التعاون فيما بينها في مجال التنمية [89]. أما الإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة فكان في مؤتمر قمة عُقد في اسطنبول برئاسة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في 15 حزيران 1997. وكان لتأسيس المجموعة المذكورة دور في توثيق وتنمية علاقات التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عديدة، كما تم عقد مؤتمرات قمة لدول المجموعة لاحقاً للغرض ذاته، ومنها مؤتمر القمة الثاني في العاصمة البنغلاديشية دكا يومي 1 – 2 آذار 1999، ومؤتمر القمة الثالث في القاهرة يوم 25 شباط 2001، ومؤتمر القمة الرابع في طهران يوم 18 شباط 2004 [90]. لقد كانت جهود أربكان وراء تأسيس مجموعة الدول النامية الثمانية، ولكن المفارقة أن الإعلان عن تأسيسها جاء قبل ثلاثة أيام فقط من تقديم أربكان استقالة حكومته في 18 حزيران 1997 تحت ضغوطٍ من المؤسسة العسكرية التركية.

ـ موقف الجيش من حكومة أربكان قبل انقلاب 28 شباط 1997 :

كان الصعود السريع لحزب الرفاه في النصف الأول من عقد التسعينات مبعث عدم ارتياح لدى قادة المؤسسة العسكرية في تركيا، وخصوصاً منذ النجاح الذي أحرزه الحزب في الانتخابات البلدية عام 1994. فمنذ تلك الانتخابات ولغاية اسقاط حكومة أربكان في حزيران 1997 شدّدت أكثرية خطابات المؤسسة العسكرية على "الطابع الرجعي للحزب". وقبيل الانتخابات البرلمانية عام 1995 مباشرة سعى رئيس أركان الجيش التركي الجنرال اسماعيل حقي قَرَداي إلى التأثير في الناخبين من خلال الإعلان بأن "القوات المسلحة التركية هي الضمان الأعظم للجمهورية التركية، التي هي دولة علمانية وديمقراطية" [91]. وكان الجنرال قَره داي، الذي تولى منصب رئيس الأركان بين 30 آب 1994 و 30 آب 1998، مشهوراً بتطرفه في عدم التسامح تجاه أي وجود إسلامي داخل القوات المسلحة التركية، وقد أحال على التقاعد وعزل مجموعات من الضباط بدعوى "نشاطاتهم الرجعية" [92]. وبعد النتيجة التي أحرزها حزب الرفاه في انتخابات 1995 حاول الجيش منع تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة أربكان من خلال عرقلة

المباحثات التي جرت بين حزبي الرفاه والوطن الأم لهذا الغرض [93]. وفي وقتٍ لاحق قَبِل الجيش، على مضض، في حزيران 1996 تكليف أربكان بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة الحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح برئاسة مسعود يلماز.

الواقع أن قيادة حزب الرفاه كانت مُدركةً تماماً لأهمية دور وموقف المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، ومدى حساسيتها تجاه الحركة الإسلامية في البلاد، ولذا سعى أربكان إلى طمأنتها. فبعد الانتخابات البلدية في عام 1994 بدأ حزب الرفاه ينتهج استراتيجية محسوبة لإقامة علاقات أوثق مع الجيش، إذ أن العديد من قياديي الحزب ونوابه في البرلمان أطلقوا تصريحات عديدة تُمجد الجيش التركي "الذي هو جيش نبينا"، و"جيش الشعب"، وهو بمثابة "بؤبؤ العين لدى الشعب"، وتصريحات أخرى حول وجود جنرالات وجنود قريبون من الرفاه، وهم يثقون فيه. وقبل انتخابات عام 1995 البرلمانية دعا الرفاه عدداً من ضباط الجيش البارزين المتقاعدين لخوض الانتخابات كمرشحين له، وقد ضمّت القوائم الانتخابية لحزب الرفاه أسماء سبعة ضباط كبار سابقين، منهم 3 برتبة جنرال و 4 برتبة عميد. وكان غرض الرفاه من وراء كل ذلك إزالة شكوك الجيش فيه، ولكن دون جدوى [94].

وبعد تشكيل الحكومة الائتلافية برئاسته حاول أربكان تجنب أي مواجهة مع الجيش، إذ أكد برنامج حكومته على الالتزام بالأُسُس التي وضعها أتاتورك للجمهورية التركية، كما تكرّر هذا التأكيد عندما قام أربكان وأعضاء حكومته بزيارة ضريح أتاتورك، حسب التقليد المُتبع عند تشكيل أي حكومة جديدة، وتسجيل كلمة في سجل الزيارات حول التعهد بالالتزام بتلك الأُسُس [95]. ولم يمضِ وقتٌ طويل على ذلك حتى صادق أربكان على القرار الذي اتخذه المجلس العسكري الأعلى في 1 آب 1996 بطرد 13 ضابطاً من الجيش بسبب "تورطهم في مبادرات رجعية" [96].

مضت الأشهر الستة الأولى من عهد حكومة أربكان دون حدوث أي مواجهة مباشرة بينها وبين والمؤسسة العسكرية التركية، لكن الأخيرة لم تُخفِ أبداً عدم ثقتها في أربكان وتوجهاته الإسلامية من خلال توجيه تحذيرات بأن الجيش واقفٌ بالمرصاد لكل تهديد للنظام العلماني القائم في البلاد. ففي 19 تموز 1996 صرح قائد القوة الجوية الجنرال أحمد جوركجي A.Çorekçi خلال احتفال عسكري قائلاً، "ستكون سيوفنا بَتّارةً دائماً، وإن طائراتنا النفاثة التي تجوب في السماء قادرةٌ، مثل مخالب الصقر، على تمزيق التهديدات المناوئة للعلمانية، وكذلك [

الحركة الكردية] الإنفصالية "[97]. وفي 24 تموز نشرت صحيفة "حريت" التركيةمقطعاً من تقرير لرئاسة أركان الجيش التركي يتضمن تحذيراً بأن الأنشطة الدينية المتطرفة تهدف إلى تحطيم الأتاتوركية والنظام العلماني – الديمقراطي في البلاد[98].

ومنذ أواخر عام 1996 بدأت العلاقة بين الجيش التركي وحكومة أربكان، أو بالأحرى حزب الرفاه، تتجه نحو مزيدٍ من التوتر، ففي 24 كانون الأول 1996 وجّه رئيس أركان الجيش الجنرال قره داي تحذيراً إلى القوى المناوئة للعلمانية بالإحجام عن مهاجمة "إصلاحات أتاتورك". وجاء هذا التحذير على خلفية ازدياد التصريحات المناوئة للعلمانية منذ يوم 10 تشرين الثاني 1996، الذي يصادف الذكرى السنوية لوفاة أتاتورك، إذ انتقد رؤساء بلديات من حزب الرفاه في عددٍ من المدن والبلدات إلزامهم بالمشاركة في مراسيم إحياء ذكرى أتاتورك، وأبدى بعضهم ملاحظات فيها ازدراء للعلمانية ولمؤسس الجمهورية التركية [99]. فضلاً عن تصريحات لبعض نواب حزب الرفاه في البرلمان، مثل حسن حسين جَيلان و شكري قره تبه، في تشرين الثاني 1996 تضمنت ملاحظات قوية ضد النظام العلماني الذي أقامه أتاتورك. وفي كانون الأول 1996 أيضاً تم طرد مجموعة من الضباط في الجيش التركي بزعم كونهم من "الإسلاميين"، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه [100].

ومنذ كانون الثاني 1997 بدا واضحاً أن الأمور تسير باتجاه مزيد من التصعيد من جانب المؤسسة العسكرية التركية ضد حزب الرفاه. ففي مطلع عام 1997 أعلن قائد القوة البحرية التركية الأدميرال كوفَن إيركايا "Güven Erkaya" أن الأسلمة تشكّل التهديد الأعظم للأمن القومي التركي، وهي أخطر من حزب العمال الكردستاني. أما رئيس الأركان الجنرال قره داي فقد حذّر بأن حزب الرفاه "يجر تركيا إلى الوراء نحو العصور الوسطى"، وأبلغ أربكان بأن الجيش يراقب فعاليات الحكومة في مجال التعليم للتأكد من عدم تجاوز"الخطوط الحمراء" في هذا المجال [101]. وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي في كانون الثاني 1997 طلب الجيش من أربكان اتخاذ إجراءات ملموسة، وليس إطلاق التصريحات فقط، للدفاع عن العلمانية ووقف الأنشطة المعادية لها [102]. وفي سياق هذا التصعيد أيضاً أعلن رئيس استخبارات هيئة الأركان العامة التركية الجنرال جتين سانر "Ç. Saner" في كانون الثاني 1997 تشكيل مجموعة العمل الغربية "Bati Çalişma Grubu" لمراقبة تهديد "الرجعية الإسلامية" على حد تعبيره، وأعلن أن الجيش التركي يمكن أن يستخدم القوة ضدها [103]. وبغض النظر عن الاختلاف في

الآراء حول تأريخ تأسيس مجموعة العمل الغربية [104]، فإنها تأسست بأمر من رئيس أركان الجيش التركي الجنرال اسماعيل حقي قره داي، وكان مركزها في قيادة القوة البحرية، وتم اختيار أعضائها من دائرة الأمن الداخلي في رئاسة الأركان العامة، ورئاسة الاستخبارات التركية [105]، وكان فيها ممثلين عن قادة القوات البرية والبحرية والجوية. أما مهمتها الأساسية فهي جمع وتقييم المعلومات عن التوجهات السياسية والفكرية للجمعيات والاتحادات المهنية ومنظمات المجتمع المدني،والمؤسسات التعليمية ،والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتشكيلات المحلية والإقليمية للأحزاب السياسية وتشكيلاتها الإدارية، ووسائل الإعلام ودور النشر، والإداريين من ذوي الرتب والدرجات العليا (والي، قائمقام، رؤساء بلديات المدن الكبيرة، رؤساء البلديات المحلية، رؤساء الدوائر)[106]. وقد عنيت مجموعة العمل الغربية أساساً بجمع وتقييم المعلومات الخاصة بالفعاليات السياسية والاقتصادية للمؤسسات والجمعيات والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، وتقديم تقارير أو بيانات موجزة Briefing عنها إلى كبار رجال الدولة، وأعضاء المحاكم، والأكاديميين والصحفيين [107].

وفضلاً عن مجموعة العمل الغربية أعلن في 9 كانون الثاني 1997 عن تأسيس "مركز إدارة الأزمات في رئاسة الوزراء – Başbakanlik Kriz Yönetim Merkezi" [108]، وكان الغرض من تشكيله متابعة مختلف الأزمات التي قد تواجهها البلاد وتقييمها واتخاذ القرارات وفقاً لتلك التقييمات وتنفيذها. وكان مقر المركز في بناية السكرتارية العامة لرئاسة الأركان التركية، ومع أن المركز كان تابعاً لرئاسة الوزراء من الناحية القانونية، ولكنه كان مرتبطاً برئاسة الأركان العامة التركية فعلياً [109]، وبالتالي أضاف تأسيسه بُعداً جديداً لمركز وقوة رئاسة الأركان العامة التركية في تقرير السياسات التي يجب اتخاذها وتطبيقها في حال ظهور أي أزمة أو حالة طارئة تُشكّل خطراً على البلاد.

في غضون هذه التطورات كانت حكومة أربكان تتعرض لحملة قوية من جانب وسائل الإعلام المؤيدة للنظام العلماني منذ أواخر كانون الثاني 1997. فقد استغلت وسائل الإعلام تلك بعض الإجراءات والتدابير الإسلامية الطابع التي اتخذتها حكومة أربكان (ومنها الدعوة الموجهة لمشايخ الطرق الصوفية في 11 كانون الثاني 1997 لمأدبة إفطار في القصر الجمهوري والدعوة لبناء جامع في ميدان تقسيم باسطنبول وإعادة فتح جامع أيا صوفيا أمام المصلين كما سبقت الإشارة) وبدأت حملة إعلامية مُبالغ فيها مفادها أن نظام حكم إسلامي سيحل محل

النظام العلماني القائم في البلاد. ومع بداية شباط 1997 ازدادت الحملة الإعلامية شراسةً ضد حكومة أربكان وحزب الرفاه، وكذلك الحال بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية منهما، وخصوصاً بعد حادثة سنجان وهي بلدة صغيرة قرب العاصمة أنقرة. ففي 3 شباط 1997 أقدم رئيس بلدية سنجان بكر يلدز، وهو قيادي في حزب الرفاه، على تنظيم احتفال ديني بمناسبة يوم القدس دعا إليه السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري. وقد أُلقيت في الاحتفال خُطب مؤيدة لحركة حماس في فلسطين وحزب الله (اللبناني)، كما ألقى السفير الإيراني خطاباً دعا فيه الإسلاميين الأتراك إلى المضي قُدُماً في مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية. وكان رد الفعل المباشر على هذا الأمر إرسال العديد من الدبابات والمدرعات التي جابت شوارع سنجان في اليوم التالي للاحتفال [110]. وفي يوم 5 شباط أُقيل بكر يلدز من منصبه واعتُقل، وعُد السفير الإيراني باقري شخصاً غير مرغوب فيه، وكذلك الحال بالنسبة للقنصل الإيراني في اسطنبول محمد رضا راشد الذي كان قد صرح يوم 5 شباط مُمتدحاً ليلة القدس وقال ليس هناك من أحد يستطيع ان يمنع انتشار الإسلام، وقد غادر السفير والقنصل تركيا يوم 19 شباط. ورداً على سؤال حول نزول الدبابات إلى شوارع سنجان اعتبر الجنرال شفيق بير، نائب رئيس الأركان العامة خلال الاجتماع السنوي للمجلس التركي – الأمريكي في الولايات المتحدة في 21 شباط، هذا الحدث بمثابة "ضبط لعيار الديمقراطية" [111]. ومن جهة أخرى كان هناك تصعيد خطير في خطاب المؤسسة العسكرية تجاه الحركة الإسلامية في تركيا في تلك الأيام إذ ركّز ذلك الخطاب على خطورة نشاطات الإسلاميين في تركيا، وبأن الإسلام السياسي بات يُشكّل خطراً على تركيا يفوق خطر حزب العمال الكردستاني [112]. وفي 27 شباط، أي قبل يوم من انقلاب 28 شباط 1997، صدر تصريح قوي عن سكرتارية مجلس الأمن القومي التركي مفاده أن التنظيمات المدنية (ويقصد بذلك تنظيمات حزب الرفاه) تسعى إلى إقامة دولة إسلامية من خلال مزيج من الإرهاب والنشاط السياسي ضمن أجهزة الدولة [113].

انقلاب 28 شباط 1997 ونهاية حكومة أربكان :

لم يكن تحرك المؤسسة العسكرية التركية ضد حكومة أربكان أمراً مُفاجئاً في ضوء مواقفها وتصريحاتها السابقة المناوئة لأربكان وحزب الرفاه. وهناك من يرى أن الجيش تعمّد تأخير انقلابه ضد حكومة أربكان من أجل أن تتعقب تلك المؤسسة الحركات الإسلامية المختلفة، وتُحدّد شبكاتها التنظيمية، لكي تتمكن من تدميرها وحرمانها من مصادر تمويلها لاحقا (114).

كانت المؤسسة العسكرية في تركيا الدعامة الأساسية للنظام الأتاتوركي العلماني في البلاد، وكانت حارساً له على الدوام. ومن هذا المنطلق كانت تلك المؤسسة ضد الحركة الإسلامية في تركيا، وخصوصاً حزب الرفاه الذي نجح في الوصول إلى السلطة من خلال الفوز في الانتخابات البرلمانية. وقد لاحظنا سابقاً كيف أن المؤسسة العسكرية حاولت حرمان حزب الرفاه من ثمرة ذلك الفوز بعرقلة تشكيله حكومة ائتلافية. وعندما تشكّلت حكومة أربكان الائتلافية في حزيران 1996 عبّرت المؤسسة العسكرية عن عدم ارتياحها وقلقها بدعوى أن النظام العلماني القائم في تركيا بات في خطر، فبعد مدة قصيرة جداً من تشكيل حكومة أربكان سُرب إلى الصحافة التركية مقطع من تقرير موجز لرئاسة الأركان العامة التركية ورد فيه تحذير بأن "النشاطات الدينية المتطرفة تهدف إلى تدمير الأتاتوركية والنظام الديمقراطي والعلماني"(115). وقد استمرت مثل هذه التحذيرات والتصريحات من جانب المؤسسة العسكرية لحين إجبار أربكان على تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في 18 حزيران 1997. والواقع أن المؤسسة العسكرية لم تُقدم أي دليل ملموس يدعم تلك التحذيرات والتصريحات باستثناء الإشارة إلى عبارات مناهضة لنمط النظام العلماني القائم في تركيا صدرت عن أعضاء في حزب الرفاه في بعض المناسبات. ومن الواضح أن المؤسسة العسكرية بالغت كثيراً في مسألة "التهديد الإسلامي" للنظام العلماني والديمقراطي في تركيا من أجل تبرير القيام بالإنقلاب ضد حكومة أربكان. ففي مقابلة صحفية بمناسبة مرور 10 سنوات على انقلاب 28 شباط 1997 ذكر سليمان ديميريل، الذي كان رئيساً للجمهورية وقتئذٍ، بأنه قام بزيارة مقر رئاسة الأركان التركية في 17 كانون الثاني 1997 حيث أبلغته القيادة العسكرية بعدم ارتياحها من حكومة أربكان، وقدمت له ملفات 55 حادثة بهذا الخصوص. ويُضيف ديميريل بأنه أجرى تحقيقات بخصوص تلك الملفات "واتضح أن مابين 25 و 30 ملفاً منها لا تقوم على

أي أساس بل تعتمد على الروايات "[116]. بل أن المحكمة الدستورية في تركيا التي نظرت في الدعوى المُقدمة ضد حزب الرفاه وأصدرت قراراً في كانون الثاني 1998 بحظر نشاطه، أخفقت في تقديم أدلة على عزم حزب الرفاه إقامة نظام حكم ديني في البلاد، وكان الدليل الذي استندت إليه في إصدار قرار الحظر مجرد تصريحات متفرقة وأعمال عامة رمزية لأعضاء من حزب الرفاه في مواقف مختلفة على مدى السنوات الست السابقة [117].

إن أبرز العوامل التي دفعت المؤسسة العسكرية إلى العمل من أجل إسقاط حكومة أربكان هي :

1 – قلق المؤسسة العسكرية من تنامي شعبية حزب الرفاه وحصوله على تأييد متزايد من الناخبين في البلاد، وتوقع تحقيق الإسلاميين لنتائج أفضل في الانتخابات البرلمانية مستقبلاً بحيث يستطيعون تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى ائتلاف مع أحزاب سياسية أخرى. وربط قادة المؤسسة العسكرية تلك النتائج بالتوسع الكبير في التعليم الديني، وخصوصاً معاهد "إمام – خطيب" التي ازدادت أعدادها وكثُر الإقبال عليها. ووفقاً لإحدى تقارير المؤسسة العسكرية فأن عدم مواجهة فعاليات الإسلام السياسي سيؤدي إلى حصول أحزاب الرؤية القومية "مللي غوروش" (أي الإسلام السياسي) على حوالي 34٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية في عام 2000. أما في انتخابات عام 2005 فمن المتوقع حصولها على نسبة 66,94٪ من الأصوات، أي الأغلبية المطلقة بسبب كسب أعداد كبيرة من أصوات الناخبين من خريجي معاهد "إمام – خطيب" [118]. وبمعنى آخر فان الحكومة التي يُشكلونها ستكون قوية، وستكون لتلك الأحزاب الأغلبية المُريحة في البرلمان لإصدار التشريعات التي تريدها بسهولة. ومن المحتمل أيضاً أن قادة المؤسسة العسكرية كانوا يتوقعون تأثير مثل ذلك الوضع على دور المؤسسة العسكرية ونفوذها السياسي في البلاد، خصوصاً وأن الإسلاميين كانوا قد وَعَدوا بأنهم سيعيدون النظر في موضوع مجلس الأمن القومي التركي إذا فاز حزب الرفاه في الانتخابات من أجل أن تكون السياسة التركية أكثر ليبراليةً. وقد أبلغ أربكان بعض الصحفيين من صحيفة "ملليت" بانه في حالة فوزه في الانتخابات وترؤسه الحكومة سيُبقي على مجلس الأمن القومي، ولكن المجلس سيعمل وفق الرؤية القومية. وكان هذا التصريح يُمثل تحدياً بالنسبة للمؤسسة العسكرية لأنه يعني ضمناً

أن قرارات وتوصيات مجلس الأمن القومي وسكرتاريته التي يُهيمن عليها الجيش لا تنسجم مع قناعة الكثير من المواطنين. وأشار أربكان أيضاً إلى أن ذلك المجلس يتخذ القرارات دون التشاور مع المجلس الوطني التركي الكبير، أي البرلمان. واقترح أربكان أيضاً مشاركة أحزاب المعارضة في مناقشات مجلس الأمن القومي. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية على مُقترحات حزب الرفاه هذه وغيرها، حسب تعبير أحد الباحثين، هو "تغيير الموضوع، فبدلاً من السماح لمبادرات حزب الرفاه باكتساب الزخم بين الناس سعت المؤسسة العسكرية إلى التلاعب بالمجتمع أو التأثير فيه. فمنذ فوز الرفاه[في الانتخابات البلدية] عام 1994 ولغاية إزاحته عن السلطة [في حزيران 1997] شدّد الجيش على السمة" الرجعية" لحزب الرفاه" (119).

2 – عدم ارتياح المؤسسة العسكرية من توجهات أربكان في مجال السياسة الخارجية، وخصوصاً دعواته ومساعيه لتوثيق العلاقات مع الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وكانت المؤسسة العسكرية ترى بأن مساعي أربكان هذه لا تنسجم مع التوجهات التقليدية في السياسة الخارجية التركية نحو الغرب والولايات المتحدة، فضلاً عن العلاقات مع إسرائيل. كما كان لدى المؤسسة العسكرية حساسية خاصة تجاه بعض تلك الدول التي كانت تتهمها المؤسسة العسكرية التركية بتقديم المساعدة والدعم لحزب العمال الكردستاني، أو بالتدخل في الشؤون الداخلية التركية، وخصوصاً سوريا وإيران. وكانت المؤسسة العسكرية تعد هاتين الدولتين، فضلاً عن العراق، بمثابة تهديد للأمن والمصالح القومية التركية. ومن جهة أخرى كانت المؤسسة العسكرية ترى أن عضوية تركيا في حلف الناتو، وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة في المجالين العسكري والأمني، واتفاقيات التعاون العسكري والأمني مع إسرائيل التي تم توقيعها في شباط 1996، يضمن دعم تلك الدول لتركيا وأمنها. إن حزب الرفاه لم يُقدِم على أية خطوة تمس التزامات وعلاقات تركيا مع هذه الأطراف، ولكن يبدو أن المؤسسة العسكرية كانت ترى أن توجهات أربكان في السياسة الخارجية لا بد أن تكون لها تداعيات سلبية على علاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل لاحقاً.

3 – استياء المؤسسة العسكرية من محاولة أربكان فتح باب الحوار مع حزب العمال الكردستاني على أمل الوصول إلى حل سياسي للمسألة الكردية في تركيا، وكان هذا يتعارض مع نهج المؤسسة العسكرية في التعامل مع المسألة الكردية باستخدام القوة العسكرية. ومن المعروف أن استخدام القوة العسكرية مع المسألة الكردية أدى إلى تدمير آلاف القرى الكردية، وترحيل أعداد كبيرة من الكرد منها، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة أُخرى منهم بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية السيئة في مناطقهم [120]. ولعل من المناسب أن نُشير هنا إلى أن استخدام القوة في مواجهة الكرد، وما ترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية، أخذ يتعرض لانتقاداتٍ من أوساطٍ عدة، ومنها جهات محسوبة على القوى العلمانية في البلاد. ففي 20 كانون الثاني 1997، أي قبل نحو خمسة أسابيع من انقلاب 28 شباط، صدر تقرير عن اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك "TüSIAD" تقرير مهم يدعو إلى رفع يد المؤسسة العسكرية عن السياسة وإلغاء مجلس الأمن القومي، وإتاحة الفرصة أمام الكرد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم. وكان تقرير سابق صادر عن اتحاد الغُرف والبورصات التركية "TOBB" في عام 1995 قد انتقد أسلوب التعامل مع المسألة الكردية في تركيا، واتهم المهربين والموظفين الحكوميين (ومعظمهم من رجال الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة) بأنهم المستفيدين من استمرار الحرب مع حزب العمال الكردستاني. وقد عبّرت المؤسسة العسكرية عن استيائها مما ورد في هذه التقارير، فبعد نشر تقرير اتحاد الغرف والبورصات التجارية اتصلت رئاسة الأركان برئيس الاتحاد يالم أريز Yalim Erez وأبلغته بعدم قبولها لما ورد في التقرير، وتساءلت عن كيفية موافقة الاتحاد على التقرير ونشره. وعندما صدر تقرير اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك تم استدعاء رئيس الاتحاد خالص قوميلي Halis Komili إلى رئاسة الأركان بعد نصف ساعة من انتهاء تلاوة التقرير المذكور للتحقيق معه، وكان صدور هذا التقرير من بين الأمور التي دفعت قيادة المؤسسة العسكرية التركية للاجتماع يوم 27 كانون الثاني 1997 لتقييم الموضوع والتباحث حول ما يجب عمله [121].

4- العامل الاقتصادي المتمثل في سياسات ومبادرات حكومة أربكان الاقتصادية وما قد تؤدي إليه من تحولات وتغييرات في الأوضاع الاقتصادية تتقاطع مع مصالح المؤسسة

العسكرية. لقد أشرنا سابقاً إلى دور المؤسسة العسكرية التركية في الاقتصاد الوطني من خلال رابطة التعاون العسكري "OYAK"، والعلاقة مع الشركات الصناعية الكبرى في تركيا، والفُرص المتاحة أمام كبار الضباط لشغل مناصب ووظائف مرموقة في المشاريع العامة والخاصة. إن العلاقة مع تلك الشركات، وغيرها من المؤسسات المالية والتجارية الكبرى، التي تُشكّل الأساس لتقوية المؤسسة العسكرية، ومع أصحاب عقود الدفاع من الأمريكان والأوربيين والإسرائيليين والروس، كانت تُمثل جائزة السباق في أسلوب إدارة الأعمال في تركيا. وبناءً على ما سبق كان للمؤسسة العسكرية مصلحة في الإبقاء على الترتيبات الاقتصادية السائدة. وفي مقابل هذا كان البرنامج الاقتصادي لحزب الرفاه يهدف إلى فسح المجال أمام الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية المؤيدة للحزب، وإنهاء الإسراف، وإعادة النظر في نظام الضرائب، والتأكيد بشكل أوسع على علاقات تركيا الاقتصادية مع جيرانها في الجنوب والشرق، ومن هنا كان هذا البرنامج تحدياً واضحاً لجوهر المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية التركية [122]. وفي هذا الصدد أيضاً كان لكبار رجال الأعمال الأتراك الوثيقي الصلة بالمؤسسة العسكرية، والذين شعروا بخطورة سياسة أربكان على مصالحهم الخاصة، دور في عملية الانقلاب وإسقاط حكومة أربكان، فقد شكلّ رجال الأعمال والمؤسسة العسكرية بُنية ما يُسمى "الدولة العميقة – Derin Devlet" [123]. وقد اتضح ذلك من التحقيقات والمحاكمات التي جرت في تركيا في الآونة الأخيرة للجنرالات وغيرهم من المدنيين الذين شاركوا في انقلاب 28 شباط 1997، والتي نُشر الكثير عنها في وسائل الإعلام التركية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت).

5- كان تحرك المؤسسة العسكرية ضد حزب الرفاه بمثابة تعبير أيضاً عن القلق العميق لدى قسم من أولئك الذين لم يُصوتوا لذلك الحزب، والذين شعروا بأن النظام العلماني مُهدّد. وكان مبعث القلق لدى هؤلاء هو الانطباع الخاطئ عن بعض أعضاء حزب الرفاه، وكذلك المعلومات السيئة وغير الدقيقة التي كانت تنشرها الصحافة عن نشاطات حزب الرفاه ونواياه [124]. وقام هؤلاء في شتاء 1996-1997 بإطفاء الأنوار لمدة دقيقة في الساعة 8,30 من مساء كل يوم فيما عُرف بـ "دقيقة ظلام من أجل النور أو الضياء الدائم" احتجاجاً على حكومة أربكان وحزب الرفاه، وقد شاركت مكاتب

رئاسة الأركان العامة في هذه الممارسة. إن دعم هؤلاء الناس منح المؤسسة العسكرية حرية حركة للضغط على أربكان لدفعه إلى الاستقالة [125]

6- دور وسائل الإعلام المملوكة من مؤسسات إعلامية كُبرى (مجموعتي دوغان وصباح) التي أدت دوراً خطيراً في التحريض على الإنقلاب، وكذلك في شن حملة منظمة بعده ضد حكومة أربكان وحزب الرفاه من خلال الأخبار والتقارير الكاذبة بهدف تشويه صورتيهما، وإجبار أربكان على التخلي عن السلطة. ذلك أن بارونات الإعلام الذين لم يعودوا يستلمون تمويلاً من الدولة في عهد حكومة أربكان اصبحوا متلهفين للتخلص من تلك الحكومة [126]. وللدلالة على خطورة دور وسائل الإعلام وُصِف إنقلاب 28 شباط بأنه "إنقلاب وسائل إعلام" [127]، ومن المفيد الإشارة إلى أن نادي الاتصال "Iletişim Külübu" في جامعة اسطنبول أقام في 28 شباط 2013، أي في الذكرى السنوية السادسة عشر للإنقلاب، معرضاً لما نشرته الصحافة التركية في عهد الانقلاب من عناوين تحريضية وأنباء ومقالات ضد حزب الرفاه وحكومة أربكان، وكان عنوان المعرض "الإعلام يُعِدُ للانقلابات والعسكر يُنفذونها" [128].

7- تأثير العامل الخارجي، إذ أن وصول حزب إسلامي إلى السلطة في دولة شرق أوسطية حليفة للناتو، وذات نظام علماني، وأهمية جيو – سياسية، مثل تركيا كان مبعث عدم ارتياح وقلق في الدول الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل. فمع فوز حزب الرفاه في انتخابات 1995 "أصبح بإمكان المرء سماع أجراس الإنذار في عواصم أوربا وكأن قوةً ظلاميةً جديدة، وغير معروفة تماماً، برزت في أنقرة" [129]. وكان مبعث هذا القلق انتقادات الإسلاميين القوية لعلاقات تركيا الوثيقة مع الغرب، وعضويتها في حلف الناتو، وتلهفها للحصول على العضوية في الاتحاد الأوربي. كما أن حزب الرفاه كان ينتقد السياسة الخارجية الأمريكية، ويصف واشنطن بأنها أداة بيد القوى الصهيونية وإسرائيل [130]. وفضلاً عن ذلك كان موقف حزب الرفاه واضحاً من إسرائيل التي اتهمها بالتخطيط لاحتلال المنطقة الواقعة بين النيل والفرات، بما فيها تركيا [131]. ومع أن أربكان أبدى مرونةً واعتدالاً بعد توليه السلطة، ولم يتعرض لالتزامات تركيا وعلاقاتها الخارجية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكن تلك الأطراف كانت قلقة من أن استمرار أربكان وحزب الرفاه في السلطة لفترة طويلة قد

يؤدي إلى أسلمة الدولة وإلى تحولات في السياسة الخارجية التركية تكون على حساب علاقاتها مع تلك الأطراف. وقد تبيّن موقف الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، من مبادرات أربكان في السياسة الخارجية منذ بداية توليه السلطة. لقد شعرت واشنطن بالقلق من جولة أربكان في الدول الإسلامية بدءاً من إيران في صيف 1996، ووجهت انتقادات قوية لزياراته إلى إيران وليبيا وتوقيع اتفاقيات اقتصاديةمعهما [132]، ورأت أن من المرجح أن يُقوِض أربكان آمال الولايات المتحدة في عزل العراق وإيران، اللتين كانت واشنطن تتهمهما بدعم "الإرهاب"، وفي دفع سوريا نحو توقيع صلح شامل مع إسرائيل، وتهدئة التوتر في بحر إيجة بين تركيا واليونان [133].

هناك أمثلة كثيرة جداً عن تعليقات وتحليلات ومقالات صدرت في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أربكان وسياسته، نذكر نماذج منها تُعطي فكرة عن انطباع تلك الأطراف عنه. ففي 10 آب 1996 نشرت صحيفة النيويورك تايمزالأمريكية مقالةً تعليقاً على الزيارة التي ينوي أربكان القيام بها إلى إيران. وقد اقتبس كاتب المقالة من مورتون أبراموفيتز M. Abramowitze رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن، والذي كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا بين 1989-1991، قوله "كيف تتعامل مع حليف في الناتو هو ضد الناتو أساساً ومُعادٍ للسامية أساساً..." [134]. وفي 21 آب 1996 نشرت الصحيفة ذاتها مقالة للكاتب المعروف توماس فريدمان T.L.Friedman حذّر فيها من أن تركيا تصبح في عهد رئيس الوزراء أربكان "حليفاً غير جدير بالثقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في أحسن الأحوال، وتهديداً للمصالح الأمريكية في أسوأ الأحوال" وأشار إلى توقيع أربكان صفقة الغاز مع إيران [135]. أما معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى فقد أجرى مناقشة عامة في 18 تموز 1996 بعد أيام من المصادقة على تشكيل حكومة أربكان، وتحدث كل من ألان ماكوفسكي A. Makovsky وايان ليسر Ian Lesser، وهما من قيادات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص إبعاد أربكان عن السلطة في أسرع وقت [136]. وكان ماكوفسكي على علاقة وثيقة بالمؤسسة العسكرية التركية ففي زياراته لتركيا كان يتردد على رئاسة الأركان العامة التركية [137]، وقد كتب مقالةً في 1 آذار 1997 حول كيفية التعامل مع أربكان أشار فيها إلى تعاطف أربكان الصريح وعلاقاته مع من وصفهم بـ"المتطرفين الإسلاميين في إيران وليبيا

والسودان وتونس والجزائر ومصر وبين الفلسطينيين"، وأضاف بأن ذلك يُثير قضايا أمنية جديدة لأن أربكان" بوصفه رئيساً للوزراء وعضواً في مجلس الأمن القومي يستطيع الإطلاع على أسرار حلف الناتو، والخطط الأمريكية – التركية بخصوص مكافحة الإرهاب، وغير ذلك من المعلومات الأمنية (138). أما زبنغيو بريجنسكي Z.Brzeziniski مُستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(1977- 1981) فقد صرّح قائلاً" ما دام الرفاه في السلطة لن يمكننا تحقيق أهدافنا، لا بد من حل حزب الرفاه"، وفي هذا السياق أيضاً وصف دبلوماسي أوربي أربكان بأنه" أصولي وقومي مُتطرف"، وأضاف" إذا أردنا لتركيا أن تتوجه نحو الغرب فإنه الرجل الخطأ" (139).

وكانت إسرائيل من الدول التي شعرت بقلق كبير من وصول أربكان إلى السلطة إذ كانت لها علاقات قوية مع تركيا في مجالات التعاون العسكري والأمني والاقتصادي، وخصوصاً منذ توقيع اتفاقية شباط 1996. وكان مبعث هذا القلق هو تصريحات ومواقف أربكان المناوئة للصهيونية وإسرائيل، التي وصفها بالسرطان في قلب العالم العربي والإسلامي، وبأنها تسعى لتقويض العقيدة الإسلامية، وإقامة إسرائيل الكُبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات، كما عزا مشاكل تركيا الاقتصادية إلى مؤامرة صهيونية (140). هذا فضلاً عن مواقفه المؤيدة للحقوق العربية ففي أول لقاء له مع مبعوث من وزارة الخارجية الأمريكية في بداية تموز 1996 طلب أربكان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية ومن هضبة الجولان السورية (141). كما ساور القلق إسرائيل بخصوص مبادرات أربكان لتوثيق علاقات بلاده مع إيران وسوريا والعراق. ومع أن أربكان اضطر إلى مجاراة المؤسسة العسكرية التركية في توقيع اتفاقيات أُخرى مع إسرائيل في آب وكانون الأول 1996 (142)، إلا أن استمرار بقائه في السلطة كان أمراً غير مرغوب فيه من جانب إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت قيادة المؤسسة العسكرية التركية على علاقة وثيقة بكليهما (143).

في ضوء ما سبق لم يكن الانقلاب العسكري مجرد حدث داخلي بعيداً عن تأثير العامل الخارجي. والحقيقة أن هناك مؤشرات عديدة على التأييد الإسرائيلي – الأمريكي للإطاحة بحكومة أربكان. فعلى سبيل المثال قام رئيس الأركان التركي الجنرال اسماعيل قره داي بزيارة إلى إسرائيل في 24 شباط 1997 وعاد منها في 27 شباط، أي قبل يوم من بدء عملية الانقلاب ضد حكومة أربكان، وأُعلن خلالها عن التعاون ضد" العناصر المتطرفة" (144)، ومما له دلالته

الواضحة صدور تصريح عن سكرتارية الأركان التركية في يوم 27 شباط أيضاً ربط حزب الرفاه بـ"الإرهاب" والسعي لإقامة دولة إسلامية. أما نائب رئيس هيئة الأركان العامة التركية الجنرال شفيق بير، الذي كانت له علاقات قوية جداً مع أوساط الصناعة العسكرية الإسرائيلية [145]، فقد كتب مقالةً مع الكاتب السياسي الإسرائيلي مارتن شيرمان M.Sherman في عام 2002 بعنوان "وصفة الاستقرار : تركيا + إسرائيل" ذكر فيها أن الجيش أبلغ أربكان أنه لن يقف موقف المتفرج على أسلمة تركيا، ولن يسمح بتعريض العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل للخطر [146]. ومما له دلالته أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية استحدث جائزة باسم "رجل الدولة العالمي" وكان الجنرال بير أول شخص يُمنح هذه الجائزة [147].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهناك مؤشرات أيضاً على سعيها للتخلص من حكومة أربكان لعل أبرزها الاجتماع الذي عُقد في الطابق السابع من مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في 12 آذار 1997 برئاسة وزيرة الخارجية الأمريكية حينئذٍ مادلين أولبرايت Madelenie Albrihgt لمناقشة الأوضاع في تركيا بعد صدور مذكرة 28 شباط 1997 عن مجلس الأمن القومي التركي وبدء عملية الانقلاب على حكومة أربكان. وكان بين الحاضرين احد كبار رجال اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو المؤرخ المعروف برنارد لويس B.Lewis، وبول وولفويتز P. Wolfowitz، وهو من زعماء المحافظين الجدد ومعروف بتأييده القوي لإسرائيل، وريتشارد بيرل R. Perle، الذي كان يومئذٍ عضواً في اللجنة الاستشارية للسياسة الدفاعية في الولايات المتحدة. وكانت الخلاصة التي تم التوصل إليها هي "ضرورة إزالة حكومة أربكان ولكن ليس عن طريق انقلاب عسكري مباشر" [148]، أي ليس عن طريق انقلاب عسكري تقليدي بل ممارسة الضغوط عليها لحين الإطاحة بها، وهذا ما حصل لاحقاً منذ صدور مذكرة مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط 1997.

إن أي مُتابع للمصادر التي تناولت العلاقة بين المؤسسة العسكرية وحكومة أربكان سيلاحظ أن مُعظمها تُشدّد على أن الدافع المباشر للتفكير في الانقلاب هو الإجراءات الإسلامية الطابع التي اتخذها أربكان وحزب الرفاه، وفي مُقدمتها دعوة مشايخ الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار رمضانية في يوم 11 كانون الثاني 1997 واحتفالية يوم القدس في بلدة سنجان في نهاية ذلك الشهر [149] ويرى بعضها الآخر أن تصريحات عدد من أعضاء حزب الرفاه ورؤساء بلدياته ضد العلمانية وشخص أتاتورك كان لها دور في دفع الجيش إلى تحرك الجيش ضد حكومة

أربكان [150]. إلا أن التحقيقات التي جرت في تركيا مؤخراً حول ذلك الانقلاب تُشير إلى أن تفكير المؤسسة العسكرية في الانقلاب يسبق تلك الحوادث بأشهر. إن حسن جلال كوزل H.C.Güzel، وهو صحفي وسياسي تركي كان وزيراً للتربية والشباب والرياضة بين عامي 1987-1989، كشف في شهادة له عام 2012 أمام لجنة تحقيق برلمانية خاصة عن انقلاب ومذكرة 28 شباط 1997 بأنه علم بأمر تفكير الجيش في تدبير انقلاب ضد حكومة أربكان منذ أيلول 1996. وبحسب تلك الشهادة فإن قائد قوات الجندرمة الجنرال تيومان كومان Teoman Koman قد دعا حسن جلال كوزل إلى لقائه في أيلول 1996، وتحدث الرجلان لساعات أبلغ خلالها الجنرال تيومان ضيفه بأن الجيش يُخطط لانقلاب ضد حكومة أربكان ويُفكر في تنصيب حسن جلال كوزل أو مسعود يلماز رئيساً للوزراء ،لكن كوزل رفض ذلك العرض [151].

أُطلق على الانقلاب العسكري ضد حكومة أربكان تسمية "الانقلاب الناعم – Soft Coup"، و"انقلاب ما بعد الحداثة – Post-Modern Coup" [152]، إذ أنه لم يكن انقلاباً عسكرياً بالطريقة التقليدية حيث تنزل الدبابات إلى الشوارع ويستولي الجيش على السلطة فوراً ويُعلن الأحكام العُرفية، مثلما حصل في 1960 و 1980. ويبدو أن المؤسسة العسكرية كانت تُدرك أن انقلاباً عسكرياً تقليدياً يُمكن أن يُسبب لها إشكالات على صعيد علاقات تركيا الخارجية، وخصوصاً مع الاتحاد الأوربي وما قد يترتب على ذلك من تداعيات على مسألة طلب تركيا الحصول على العضوية فيه، أو احتمال استغلاله من قبل اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني في الولايات المتحدة ضد تركيا. ولهذا سعت المؤسسة العسكرية إلى الإطاحة بحكومة أربكان من خلال إصدار مذكرة 28 شباط 1997، وممارسة الضغوط على حكومة أربكان من خلال المؤسسة العسكرية والقوى المناصرة للنظام العلماني في تركيا لإجبارها على الاستقالة. إن الأدميرال كوفن أركايا، قائد القوة البحرية وأحد قادة انقلاب 28 شباط، خاطب القوى التي تضم سياسيين ورجال أعمال وقيادات منظمات مجتمع مدني قائلاً "على القوات غير المسلحة أن تحلها هذه المرة" [153]. وقد استمرت تلك الضغوط على أربكان قرابة 4 أشهر لحين إجباره على الإستقالة، وتُعرف هذه السلسلة من الضغوط والمواقف العدائية من حكومة أربكان بـ" عملية 28 شباط -Şubat Sureçi 28 ".

إن المذكرة التي صدرت بعد اجتماع مجلس الأمن القومي التركي الذي دام حوالي تسع ساعات ونصف يوم 28 شباط 1997 كانت قد أُعِدت من قبل قادة المؤسسة العسكرية قبل

مجيئهم إلى الاجتماع، حسبما ذكر سليمان دميريل [154]. وقد تضمنت المذكرة 18 توصية إلى الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، وصدرت على شكل مُلحق لقرار مجلس الأمن القومي رقم (406). وكان الغرض من تلك التوصيات الوقوف بوجه الحركة الإسلامية في تركيا وإضعاف ركائزها، واستغلال رفض تنفيذها من قبل الحكومة للضغط على أربكان لإجباره على الاستقالة. ونظراً لأن تلك المذكرة سرية ولا يمكن الكشف عنها بموجب المادة (312) من الدستور التركي، فإن مصدر المعلومات عنها هو ما نشرته وسائل الإعلام التركية، وقد ضخّمت تلك الوسائل التوصيات الواردة في المذكرة وجعلتها 20 توصية [155]. أما أهم تلك التوصيات فهي [156]:

1 – التأكيد على مبدأ العلمانية بشكلٍ صارم، وتعديل القوانين لهذا الغرض إذا دعت الضرورة.

2 – وضع المدارس والمعاهد والأقسام الداخلية للطلبة التابعة للطرق الدينية الصوفية تحت سيطرة السلطات الحكومية ذات العلاقة بالموضوع، ثم نقلها أخيراً إلى وزارة المعارف الوطنية وفق متطلبات قانون توحيد التدريسات (صدر هذا القانون في عام 1924).

3 – جعل مدة التعليم الإلزامي 8 سنوات متواصلة في جميع أنحاء البلاد، وإجراء التعديلات الإدارية والقانونية لوضع دورات تحفيظ القران، التي يلتحق بها الصبيان الذين أتموا التعليم الإبتدائي بموافقة آبائهم، تحت مسؤولية وسلطة وزارة المعارف الوطنية حصراً. (كان الغرض من هذه التوصية تقليص تأثير الإسلاميين على الفتيان والشباب من خلال قناتي دورات تحفيظ القرآن ومعاهد "إمام – خطيب"، ولا سيّما الأخيرة منهما. فقبل انقلاب 28 شباط كان الطالب الذي ينهي دراسته الإبتدائية يستطيع الدخول إلى معاهد "إمام – خطيب" التي تضم المرحلتين المتوسطة والإعدادية، لكن هذا التعديل ألغى المرحلة المتوسطة وأبقى على الإعدادية فقط، على أساس أن الطالب يكون عندها في سن الرابعة عشر على الأقل مما يحد من رغبته في الحصول على تعليم ديني. وعلى هذا الأساس شهدت هذه المعاهد تراجعاً هائلاً في عدد المنتسبين إليها بعد انقلاب 1997) [157].

4 – إنهاء نشاطات الطرق الدينية المحظورة بموجب القانون رقم 677 (يقصد قانون التكايا والزوايا الصادر عام 1925)، وكذلك جميع الكيانات المحظورة بموجب ذلك القانون.

5 – عدم استخدام الأفراد المطرودين من القوات المسلحة التركية بسبب نشاطاتهم الإسلامية، أو علاقاتهم مع تنظيمات غير قانونية، في الدوائر والمؤسسات العامة أو تشجيعهم بشكلٍ أو آخر. (والمقصود بهذا الحكومات المحلية أو البلديات التابعة لحزب الرفاه التي كانت تستخدم ضباطاً مطرودين من الجيش).

6 – إن الإجراءات المُتبعة في إطار النظم القائمة لمنع تغلغل "المتطرفين الدينيين" إلى القوات المسلحة يجب تطبيقها أيضاً في المؤسسات الأخرى، وخصوصاً في الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، وفي الجهاز الإداري، والمؤسسة القضائية.

7 – المُتابعة الدقيقة للمساعي الإيرانية لزعزعة استقرار نظام الحكم في تركيا، وتبّني سياسات تمنع إيران من التدخل في الشؤون الداخلية التركية.

8 – رفع دعاوى قانونية وإدارية في أقرب وقت ضد أولئك المسؤولين عن الحوادث التي تُعد انتهاكاً لدستور الجمهورية التركية، أو قانون الأحزاب السياسية، أو قانون العقوبات التركي، أو قانون البلديات. ويجب اتخاذ إجراءات قوية على كافة المستويات لعدم السماح بتكرار مثل هذه الحوادث. (في أيار 1997 وجه المدعي العام التركي وُرال سافاش V.Savaş تُهمة خرق قانون الأحزاب السياسية إلى أربكان وحزب الرفاه بدعوى أنهم أصبحوا بؤرةً مناوئة للعلمانيين، أما بالنسبة لقانون البلديات فالمقصود كما يبدو منع حصول المجالس البلدية على أموالٍ من منظمات دينية في الخارج. وهذه نفس النقطة التي ذكرها مصطفى أوزجان كتوصية منفردة ضمن توصيات مذكرة 28 شباط تنص على مراقبة نشاط منظمة "مللي غوروش" التابعة للرفاه في ألمانيا الاتحادية وعرقلة تحويل العملة الصعبة إلى البلديات التابعة لحزب الرفاه).

9 – منع الممارسات التي تُشكّل خرقاً لقانون الأزياء. (المقصود هنا أساساً حظر ارتداء الحجاب من قبل الفتيات والنساء في المدارس والجامعات، وأثناء العمل في

الدوائر الحكومية. وفي هذا إشارة إلى مطالبة أربكان السماح بارتداء الحجاب فيها، كما أن مشايخ الطرق الدينية الذين تمت دعوتهم من قبل أربكان إلى مأدبة الإفطار في رمضان كانوا من الشخصيات المرموقة في الشارع الإسلامي وقد حضروا مأدبة الإفطار وهم مُعممون مما أثار حفيظة القيادة العسكرية التركية)

10 – فرض الرقابة، أي السيطرة، على وسائل الإعلام التي تقف موقفاً سلبياً من القوات المسلحة التركية. لأن هذه الوسائل تحاول أن تُصور القوات المسلحة بأنها مُعادية للدين من خلال استغلال قضايا أفراد طُردوا من الجيش بناءاً على قرارات المجلس العسكري الأعلى "Yüksek Askeri Şûra" بسبب نشاطاتهم الأصولية. (المقصود هنا طبعاً وسائل الإعلام التابعة للحركة الإسلامية أو المؤيدة لها).

11 – يجب تنفيذ القانون رقم 5816 الذي يُعرِّف الجرائم التي تُرتكب ضد "المنقذ العظيم أتاتورك"، بما فيها أعمال الازدراء، تنفيذاً تاماً. (الإشارة هنا إلى التصريحات التي صدرت عن بعض أعضاء حزب الرفاه في تشرين الثاني 1996، وكان فيها ازدراء لمصطفى كمال أتاتورك).

12 – اتخاذ التدابير القانونية والإدارية لمنع المبادرات التي تهدف إلى حل مشاكل البلاد على أساس الأمة [كمفهوم إسلامي] وليس الشعب [كمفهوم قومي]، والتي تُشجع تنظيم "ب. ك. ك" الإرهابي الانفصالي من خلال إجراء اتصالات معه على نفس الأساس (أي بوصفه جزء من الأمة). (المقصود بهذا البند دعوات أربكان وأعضاء آخرين في حزب الرفاه لحل المسألة الكردية على أساس الوحدة الإسلامية).

13 – منع جمع جلود الذبائح في عيد الأضحى من قبل مؤسسات وتنظيمات مناهضة للنظام وغير مُسيطر عليها بهدف تأمين موارد مالية لها. ويجب عدم السماح بأي جمع لتلك الجلود خارج السلطة التي يُنظمها القانون. (كانت مؤسسة الطيران التركية تحتكر جمع هذه الجلود سابقاً، لكن حكومة أربكان تركت الحرية للمواطنين لإعطائها إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية للاستفادة منها في مقاصد خيرية).

14 – إعادة تنظيم تراخيص الأسلحة النارية ذات المواسير القصيرة والطويلة [يقصد المسدسات والبنادق الآلية]، التي صدرت لأغراض مختلفة، وفق المناطق الكائنة

ضمن دائرة سلطة مراكز الشرطة والجندرمة. ويجب تقييد منح هذه التراخيص، وإجراء تقييم دقيق لطلب تراخيص البنادق الآلية. (أدرج هذا البند على خلفية تقارير زعمت بأن الإسلاميين يخزنون الأسلحة، وخصوصاً البنادق الآلية).

إن صدور مذكرة 28 شباط جعل رئيس الحكومة أربكان في موقف حرج، وقد حاول في الأيام القليلة التي أعقبت ذلك الامتناع عن التوقيع عليها، وعدّ ذلك التدخل من قبل المؤسسة العسكرية مُنافياً للديمقراطية، إلاّ أنه اضطُر تحت ضغط من الأركان العامة التركية، وإدراك عجزه عن مواجهة المؤسسة العسكرية، إلى التوقيع عليها في يوم 5 آذار 1997 [158]. وقد منح مجلس الأمن القومي التركي حكومة أربكان مدة شهرين لتنفيذ التوصيات الثمانية عشر [159]. وبالرغم من توقيعه على المذكرة لم يكن في نية أربكان تنفيذ ما ورد فيها لأن ذلك بمثابة انتحار سياسي بالنسبة إليه. وفي محاولة للمماطلة في هذا الموضوع حصل أربكان على موافقة شريكته في الائتلاف تانسو تشيلر على طرح تقديم التوصيات في المذكرة إلى البرلمان لمناقشة النقاط الواردة فيها. لكن هذه المحاولة أخفقت إذ أعلنت أحزاب المعارضة أنه ستقاطع الجلسة التي تُخصّص لمناقشتها، كما عارضها رئيس البرلمان مصطفى قلملي M.Kalemli، الذي قال أن رئيس الجمهورية ديميريل يُشاطره الرأي. ومن جهة أخرى انتقدت الصحافة التركية الاقتراح على أساس أنه سيؤدي إلى مواجهة بين البرلمان والجيش مما يُشكل خطراً على البلاد[160]. ولم يكن نصيب بعض الدعوات إلى إجراء انتخابات مُبكرة في البلاد بأفضل من اقتراح مُناقشة التوصيات في البرلمان [161].

كانت مذكرة 28 شباط مؤشراً على أن القوى العلمانية في تركيا، وفي مُقدمتها المؤسسة العسكرية، قرّرت اللجوء إلى خيار غير ديمقراطي ضد حكومة شرعية وصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخابات، والمفارقة أن بلاغاً صدر بعد اجتماع مجلس الأمن القومي بأن تركيا ستبقى مُلتزمة "بالقيّم المعاصرة والديمقراطية للجمهورية" [162]. كما كانت المُذكرة مؤشراً على أن المؤسسة العسكرية تخلّت عن فكرة أن الدين يُمكن أن يُستخدم لتعزيز المجتمع وبذلك "فقد الطرح التركي – الإسلامي دوره البارز بوصفه إيديولوجية رسمية" [163].

أبدت المؤسسة العسكرية التركية مزيداً من التصلب في موقفها تجاه أربكان منذ صدور مذكرة 28 شباط، فبعد الاجتماع المذكور لمجلس الأمن القومي صرّح أربكان قائلاً "اتخذنا القرارات سويةً في مجلس الأمن القومي ونحن في وئام مع القوات المسلحة التركية، ومتفقون في

وجهات النظر تماماً". إلا أن سكرتير رئاسة الأركان العامة الجنرال إيرول أوزكاسناك E.Özkasnak علّق على تصريح أربكان بالقول "إن القوات المسلحة التركية في وئام مع المؤمنين باستمرار أُسس الجمهورية العلمانية التي أقامها أتاتورك... وفيما عدا هؤلاء ليست القوات المسلحة في وئام مع أحد "[164]. كما أن كل اجتماعات مجلس الأمن القومي التركي بعد 28 شباط كان تتحوّل إلى أزمة، فالقادة العسكريون يدخلون وهم حاملين ملفات، وينتقدون مسألة عدم تنفيذ ما أسموه "برنامج الكفاح ضد الرجعية "[165].

حظي موقف المؤسسة العسكرية بتأييد المناصرين للعلمانية في تركيا، أو الذين رأوا في حزب الرفاه تهديداً لمصالحهم ومواقعهم السياسية. إذ وقفت وسائل الاعلام التابعة للمؤسسات الإعلامية الكُبرى المؤيدة للنظام العلماني، إلى جانب المؤسسة العسكرية وشنّت هجوماً قوياً على أربكان وحزب الرفاه لغرض تشويه صورتهما، وإضفاء الشرعية على إجراءات المؤسسة العسكرية ضدهما. كما وقف عدد من الاتحادات المهنية إلى جانب المؤسسة العسكرية وهي، اتحاد نقابات المُستخدمين في تركيا "TISK"، واتحاد الحِرفيين وأصحاب المهن "TESK"، واتحاد الغرف والبورصات التركية "TOBB"، واتحاد نقابات العمال "TÜRK-İŞ" واتحاد نقابات العُمال الثورية "DISK". وكان رؤساء هذه الاتحادات (وهم على التوالي ؛ رفيق بايدور R.Baydur، ودرويش كونداي D.Gunday، وفؤاد ميراس F.Miras، وبايرام مَرال B.Meral، ورضوان بوداق R.Budak) من بين الفاعلين الرئيسيين في الانقلاب، وقد أُطلق عليهم تسمية "عصابة الخمسة – Beşli Çete "[166]. وسبقت الإشارة إلى رابطة "TüSIAD"، التي تُمثل كبار الصناعيين ورجال الأعمال في تركيا الذين كانت مصالحهم مع ديمومة النظام العلماني في تركيا وتوجهاته الغربية، ويرون أن سياسات أربكان وتوجهاته الداخلية والخارجية لا تنسجم مع تلك المصالح.

وكان موقف عدد من السياسيين البارزين إزاء أربكان وحزبه مُنسجماً مع موقف المؤسسة العسكرية حتى قبل انقلاب 28 شباط، ووجهوا انتقادات قوية لأربكان وحزب الرفاه. فقد نشرت جريدة "جمهوريت" التركية في 14 شباط 1997 تحت عنوان "العائق أمام حزب الرفاه هو الدولة"، أن مسعود يلماز، زعيم حزب الوطن الأم، شبّه حزب الرفاه بالحزب النازي في ألمانيا، الذي وصل إلى السلطة بأساليب ديمقراطية. وبأن حزب الرفاه يُمثل تهديداً لتركيا، وأن الحزب يرى الدولة والقوات الأمنية عائقاً أمام هدفه لإقامة نظام حكم استبدادي في البلاد.[167].

ونقلت جريدة "صباح" التركية عنه أيضاً في عددها الصادر في 22 شباط 1997 قوله بأن الرفاه يريد إقامة نظام حكم مثل نظام الحكم الإيراني في تركيا [168]. ومع احتدام المواجهة بين المؤسسة العسكرية وأربكان رأى يلماز أن أربكان "يبدو وكأنه لا يفهم ما يجري"، وأضاف بأنه سيطلب من أربكان الاستقالة عندما يلتقي به [169]. كما برّر قلق المؤسسة العسكرية بجهود حزب الرفاه الحثيثة لإدخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة، خصوصاً مؤسسات وزارة المعارف الوطنية، وكذلك سعي حزب الرفاه إلى "تسليح" قواعده، فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأربكان في زي موحد، ورأى أن هذه المظاهر لا تعكس "مجادلة سياسية" بل "مواجهة مُسلحة" [170].

ووقف بولند أجويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي، بقوة إلى جانب المؤسسة العسكرية في صراعها مع حزب الرفاه، ورأى أن رد فعل المؤسسة العسكرية على أربكان والرفاه ردّ "ديمقراطي" [171]، وذهب في تصريح آخر إلى حد القول "أن الرفاه أكثر خطراً من حزب العمال الكردستاني" [172]، كما اتهم حزب الرفاه بتسييس الدين [173]. ومثل يلماز كان أجويد يرى بأن حزب الرفاه يعمل على تهيئة كوادر مقاتلة، وأن لأربكان صلات مع مقاتلين في البلدان الإسلامية، وبذلك عدّ أجويد حكومة أربكان بمثابة تهديد ليس لتركيا فقط بل لدول إسلامية عديدة [174].

وكان موقف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل مع الانقلاب أيضاً إذ أنه لم يكن مع وصول حزب الرفاه إلى السلطة أساساً، ووفقاً لما ذكره شوكت قازان، وزير العدل في حكومة أربكان، في مقابلة صحفية بمناسبة مرور 10 سنوات على الانقلاب فإن ديميريل قال عند تشكيل حكومة أربكان "لقد كُنت مُكرهاً على تكليف أربكان بتشكيل الحكومة" [175]. ويوجه البعض أصابع الاتهام إلى ديميريل أيضاً بإدارة عملية الانقلاب [176]، ويبدو هذا الأمر مُحتملاً في ضوء تعبير ديميريل عن هواجسه من احتمال استمرار حزب الرفاه في السلطة، فضلاً عن موقف ديميريل السلبي من تانسو تشيلر ومحاولته إقناع أتباعه السابقين بتشكيل حزب وسط جديد يحل محل حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تشيلر، ويكون بديلاً ممكناً لحزب الرفاه والأحزاب الأخرى. وكان يريد أن يكون الحزب المُقترح بزعامة حسام الدين جندوروك H.Cindoruk، الناطق السابق باسم البرلمان والعدو اللدود لتشيلر، إلا أن مساعي ديميريل لإنشاء الحزب الجديد أخفقت [177]. ومن الجدير بالذكر هنا أيضاً أن تانسو تشيلر صرّحت في تشرين الثاني 2012 بأن الانقلاب من تدبير القصر الرئاسي "جانقايا"، وأن الهدف الأساسي للانقلاب كان القضاء على

حزبها ولم يكن عملاً موجهاً ضد أربكان [178]. وفي توضيح لدور ديميريل في الانقلاب يذكر أحد الكتاب الأتراك أن ديميريل كان يدعو نواب حزب الطريق الصحيح إلى القصر الرئاسي ويقول لهم "إنجوا بأنفسكم فالانقلاب قادم"، ويقول لأربكان وتشيلر "اتركوا المنصب وإلاّ فإن الانقلاب وشيك جداً" [179]. وقد ذكر ديميريل مؤخراً في حديث لجريدة ملليت التركية في كانون الثاني 2013 ما يؤكد موقفه من الانقلاب، فقد قال بأن "كل ما حصل في عملية 28 شباط 1997 تمّ في إطار الدستور"، كما ذكر أن قرارات 28 شباط دافعت عن المبادئ الأساسية للجمهورية التركية، وأن ما حدث لا يُسمّى انقلاباً [180].

وفضلاً عما سبق أيدّ تحرك الجيش أيضاً قسم من القضاة، ومن رؤساء الجامعات وطلابها، وآخرون من مواطني تركيا المؤيدين للنظام العلماني. ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة التعليم العالي "YÖK"، وهي هيئة رسمية، أصدرت خلال هذه المرحلة نُظُم وتعليمات جديدة لحماية الأيديولوجية الأتاتوركية في مؤسسات التعليم العالي من خلال السعي لإزالة كل أشكال المُطالبة بالهوية الإسلامية. وخولّت النُظُم والتعليمات الجديدة إدارات الجامعات طرد أولئك الذين "يعملون ضد الجمهورية وقيّمها"، وتجريد الأساتذة الذين يُعبّرون عن آراء تتعارض مع الإيديولوجية الرسمية للجمهورية من الألقاب الأكاديمية، فضلاً عن إمكانية خسارتهم لحقوقهم في الضمان الاجتماعي وحرمانهم نهائياً من التوظيف الحكومي [181].

لم يكن في نية أربكان تنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية، التي وقّع عليها في 5 آذار 1997، لأنها بمثابة انتحار سياسي بالنسبة إليه كما قُلنا سابقاً. ويُنسب إلى أربكان قوله لاحقاً بأنه لم يوقّع على التوصيات المُلحقة بمذكرة 28 شباط بل وقّع على القسم الأول من المذكرة فقط [182]. أما سكرتير حزب الرفاه أوغوزهان أصيل تورك فقد ذكر، بعد حوالي اسبوعين من توقيع أربكان على مذكرة 28 شباط، بأن التوصيات المذكورة التي نُشرت في جريدة "صباح" التركية تختلف عن تلك التي وقّع عليها أربكان [183]، ولا يُمكن التأكد من هذه الأقوال إلاّ إذا تم نشر الوثائق ذات العلاقة بالموضوع. وفي هذا السياق أيضاً نُشير إلى أن حزب الطريق الصحيح شريك حزب الرفاه في الائتلاف الحكومي حاول دفع أربكان لتنفيذ مطالب المؤسسة العسكرية، وخصوصاً مسألة جعل التعليم الإلزامي 8 سنوات. والسبب في ذلك أن حزب الطريق الصحيح لم يكن يريد انهيار ائتلافه مع حزب الرفاه، لأن زعيمة حزب الطريق الصحيح تشيلر كانت تُدرك جيداً أنها لا تستطيع إيجاد شريك بديل عن حزب الرفاه يُمكن الاستمرار معه في

الحكومة[184]. وعلى أي حال، لم تُفلح جهود تشيلر في هذا الخصوص إذ لم يُنفذ أربكان شيئاً مهماً يُذكر من مطالب المؤسسة العسكرية. ووفقاً لأحد الباحثين فإن كل ما عمله أربكان بخصوص تلك المطالب منذ صدور مذكرة 28 شباط ولغاية تقديم استقالته في 18 حزيران 1997 كان إغلاق 120 مدرسة فقط وذلك ليتجنب الوصول إلى نُقطة الصدام مع المؤسسة العسكرية [185].

كانت المؤسسة العسكرية تتابع سياسة حكومة أربكان ومدى استجابتها لتوصيات مذكرة 28 شباط خلال مدة الشهرين التي مُنحت للحكومة لتنفيذها، وتواصل في الوقت نفسه الضغوط عليها وعلى الحركة الإسلامية قبل انقضاء تلك المدة. فمنذ منتصف نيسان 1997 أكمل الجيش استعداداته العسكرية "لعمل محتمل ضد العدو الداخلي الذي هو امتداد للعدو الخارجي "[186]. وعندما عُقد الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي يوم 26 نيسان استعرض التوصيات التي قدمها للحكومة قبل شهرين، وطلب منها اتخاذ اجراءات ضد النشاطات الأصولية، وبأن توصيات 28 شباط يجب أن تُنفّذ [187]. وبعد ذلك الاجتماع بثلاثة أيام فقط، أي في 29 نيسان، أعلنت المؤسسة العسكرية عن "مفهوم استراتيجية عسكرية قومية – Milli Askeri Strateji Konsepti" جديد، ووفقاً لهذه الاستراتيجية عُدّت الحركة الإسلامية الخطر الأول على الأمن القومي التركي، وتليها القضية الكردية، ثم العلاقات التركية - اليونانية [188]. وبالتزامن مع ذلك تقريباً هاجمت قوات الشرطة التركية مراكز تعليم إسلامية غير مُرخصة، للمرة الأولى منذ أن بدأ الجيش يُطالب حكومة أربكان باتخاذ إجراءات صارمة ضدها [189].

أثار هذا التشديد من جانب المؤسسة العسكرية على ضرورة تنفيذ توصيات 28 شباط، وخصوصاً تقليص معاهد "إمام – خطيب" وفق لائحة إصلاح التعليم، ردود فعل قوية من جانب الإسلاميين ومؤيديهم. ففي الأسبوع الأول من شهر أيار 1997 قدمت رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المُستقلين "MüSIAD" بياناً يحمل تواقيع 107 رابطة ومؤسسة ومنظمة ثقافية ضد لائحة إصلاح التعليم. وأوضح رئيس رابطة الموسياد إيرول يارار أن خريجي دورات القرآن ومعاهد "إمام – خطيب" لم ينخرطوا في أية اعمال احتجاج، أو نشاطات تخريبية ضد الدولة. وهدّد البيان بأن أسماء كل من يوافق على لائحة إصلاح التعليم من الوزراء وأعضاء البرلمان، وحتى أربكان، ستُكتب في قائمة سوداء تُعلّق على أبواب معاهد "إمام – خطيب" المُغلقة. وفي 11 أيار نزل الإسلاميون إلى الشوارع، إذ تجمّع مئات الآلاف منهم (قدّرهم ياوز بحوالي 300,000 متظاهر) في منطقة السلطان أحمد باسطنبول تحت شعار "لا تغلقوا معاهد إمام –

خطيب". وكان بين المتظاهرين عدد من نواب حزب الرفاه في البرلمان، ونائب عن حزب الوطنالأم، ونائب رئيس حزب الوحدة الكُبرى رجب كِرِش R.Kiriş، ورئيس حزب الانبعاث حسن جلال كوزل، والرئيس السابق لموقد المثقفين نوزاد يالجين تاش N.Yalcintaş، ورؤساء بلديات من حزب الرفاه، وأعضاء من رابطة خريجي معاهد إمام – خطيب، والمئات من الجمعيات والمؤسسات الإسلامية [190].

جرت مظاهرة الإسلاميين هذه دون تجاوزٍ أو إخلالٍ بالأمن، لكن مُدعي عام الجمهورية التركية وورال سافاش، الذي عيّنه الرئيس ديميريل في هذا المنصب في 17 كانون الثاني 1997، أعلن في 21 أيار رفع دعوى إلى المحكمة الدستورية لحظر حزب الرفاه على أساس أن هذا الحزب تحوّل إلى بؤرة للنشاطات المناهضة للعلمانية [191]. وهكذا كان سافاش أول مُدعي عام يقيم دعوى لإغلاق الحزب الذي يتولى السلطة، والذي كان أكبر حزب في البلاد يومئذٍ [192]. وقد ردّ حزب الرفاه على اتهامات سافاش من خلال تأكيد أربكان بأن حزبه هو الضامن الحقيقي للعلمانية ولكنه يُريد نظاماً علمانياً على غرار الغرب، أي الفصل الكامل بين الدين والدولة. وأعلن أربكان بأن حظر الرفاه سيؤدي إلى ظهور حزب آخر في اليوم التالي وأن أصوات المؤيدين لحزب الرفاه لن تذهب لأي طرفٍ آخر أبداً. كما أوضح رئيس كتلة حزب الرفاه في البرلمان صالح كابوسز S.Kapusuz بأن اتهامات مدعي عام الجمهورية عبارة عن قُصاصات من أوراق الجرائد ولا تقوم على أرضية صلبة [193]. وفي 27 أيار وجه سافاش في مؤتمر صحفي اتهاماً ضمنياً لسياسيين من حزب الرفاه بالخيانة، وكان رد عبدالله كول، وهو من القياديين في الحزب، على ذلك بأن أولئك السياسيين سيرفعون دعوى ضد سافاش لتقديمه وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدهم [194].

إن إقدام المدعي العام التركي على رفع دعوى ضد حزب الرفاه جاء عقب فشل محاولات حجب الثقة عن حكومة أربكان في البرلمان، فقد حاولت أحزاب المعارضة استغلال تلك الظروف للتخلص من أربكان وحكومته إذ قدمت أحزاب الوطن الأم (بزعامة مسعود يلماز) واليسار الديمقراطي (بزعامة بولند أجويد) والشعب الجمهوري (بزعامة دنيز بايكال) مُذكرة لحجب الثقة عن حكومة أربكان الائتلافية [195]. ومن جهة أُخرى تعرض نواب حزب الطريق الصحيح إلى ضغوط وتهديدات تطالبهم للتخلي عن تأييد الحكومة لأن تأييدهم لها سيُعرض البلاد لانقلاب عسكري آخر مثلما حصل في 12 أيلول 1980، ووفقاً لما نُقل عن

أربكان فإن تشيلر أبلغته بأن 50 نائباً من نواب حزبها تعرضوا للتهديد. ومن الجدير بالذكر أن بعض وزراء حزب الطريق الصحيح قد استقالوا من حكومة أربكان خلال مرحلة انقلاب 28 شباط، ففي اليوم الذي سبق اجتماع مجلس الأمن القومي في 26 نيسان 1997 استقال وزير الصناعة يالم أريز Y.Erez ووزير الصحة يلدرم اكتونا Y.Aktuna. وبعد تأزم الأوضاع منذ أواخر أيار استقالت وزيرة الدولة لشؤون المرأة والأسرة أشيلاي صايغن A.Saygin، وهي من حزب الطريق الصحيح أيضاً [196].

كان رد فعل المؤسسة العسكرية أيضاً قوياًعلى مظاهرة الإسلاميين، ففي 27أيار عُقد اجتماع مجلس الأمن القومي بحضور رئيس الوزراء أربكان، وأُعلن بعد الاجتماع عن "تطهير" الجيش من الإسلاميين [197]، حيث تم طرد 161 من الضباط والمراتب من الجيش بسبب ميولهم الإسلامية [198]. وفي الوقت نفسه بدأ الجيش بتصعيد الاتهامات ضد أربكان وحزب الرفاه والتهديد باستخدام القوة العسكرية، إذ اتهم رئيس الاستخبارات العسكرية في هيئة الأركان التركية الجنرال فوزي توركري F. Türkeri في 11 حزيران 1997 الإسلام السياسي (المقصود هنا أساساً حزب الرفاه) بالعمل بشكلٍ وثيق مع دولٍ إسلامية هي، إيران والسعودية وليبيا والسودان، والحصول على الدعم المالي والعسكري منها "لسحب تركيا إلى ظلام لا متناهٍ... بعيداً عن الحضارة الغربية". كما أشار إلى دعم رجال أعمال إسلاميين للحركة الإسلامية في تركيا، إضافة إلى الدعم من رجال أعمال إسلاميين وشركات في أوربا، وخصوصاً في ألمانيا الاتحادية، والذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع بلديات حزب الرفاه ويدعمونها مالياً، وبأن عُمدة اسطنبول أردوغان اتصل بعددٍ من تلك الشركات الإسلامية أثناء مناقشة عامة لرابطة MüSIAD في ألمانيا. كما اتهم الإسلاميين بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني من خلال دعم بعض المطالب التي تصب في مصلحة ذلك الحزب. وصرّح توركري أيضاً أن الانتفاضة الإسلامية العنيفة وشيكة وأن الجيش اتخذ الاستعدادات لاستخدام القوة ضدها [199]. وفي اليوم نفسه أيضاً أوضح الجنرال جتين سائر Ç.Saner في بيان موجز لرئاسة الأركان التركية أعداد وسائل الإعلام، والمؤسسات والشركات والجمعيات والمدارس التابعة للإسلاميين، أو تقدم الدعم للحركة الإسلامية في البلاد. وقد عدّد البيان 19 صحيفة و 110 مجلة، و20 محطة تلفزيون و51 إذاعة، و 2500 رابطة وجمعية، و 500 مؤسسة وأكثر من 1000 شركة، و 1200 مهجع للطلبة، وأكثر من 800 مدرسة خاصة ودورات تهيأة الطلبة لامتحانات الجامعة [200]. ومن

الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الصحف التركية الصادرة يوم 6 حزيران 1997 كانت قد نشرت خبراً مفاده أن رئاسة الأركان العامة التركية أرسلت أمر "سري" إلى جميع الوحدات والدوائرالعسكرية التركية بخصوص حظر التعامل مع الكثير من الشركات التجارية والمؤسسات المالية التي تدعم "النشاطات الرجعية". وكان من بينها مؤسسات كبيرة وبارزة في ميدان التصدير مثل شركة "أولكر – ülker"، والشركات التابعة لمؤسسة "إخلاص – Ihlas Holding"، و"كومباسان– Kombassan" و"يمباش – Yimbaş"، و"إتفاق – Ittifak"، و"آسيا فينانس – Asya Finans" وغيرها [201]. كما أدرجت المؤسسة العسكرية الصحف ووسائل الإعلام ومهاجع الطلبة المذكورة أعلاه بوصفها "متورطة في نشاطات إسلامية تخريبية" [202].

وصلت الضغوط والتهديدات التي مارستها المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية المتضامنة معها إلى حدود لم يكن في امكان حكومة أربكان مواجهتها. وقد وصفت افتتاحية جريدة الأخبار اليومية التركية Turkish Daily News الوضع يومئذٍ بأن الحملة لإخراج الرفاه [من السلطة] وصلت إلى مدياتٍ لا يُمكن تصديقها، وأشارت إلى التعسف في استخدام التضليل والتهديد لإيذاء بعض رجال الأعمال والشركات. وورد في تلك الافتتاحية أيضاً "إذا كان هنالك أناس لا يشعرون بالمسؤولية يريدون إغراق تركيا في حرب أهلية فإن حزب الرفاه، الشريك الرئيسي في الحكومة، لا يستطيع أن يكون جزءاً من هذا، ولذا عليه العمل من أجل إنقاذ البلاد من الإنزلاق إلى وضعٍ قد يكون بمثابة كارثة" [203]، وهذا ما حصل فعلاً بعد أيام قلائل. فقد أدرك أربكان مدى حساسية الوضع السياسي في البلاد، والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن ذلك، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي كانت تتعرّض لها حكومته، ولذا استقر رأيه على تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في 18 حزيران 1997. ووفقاً لاتفاق تناوب السلطة بين أربكان وتشيلر عند تشكيل حكومتهما الائتلافية كان من المفروض أن يُكلف رئيس الجمهورية تشيلر بتشكيل حكومة جديدة، لا سيما أنها كانت تحظى بتأييد العدد الأغلبية من نواب البرلمان لمنحها الثقة، وهم نواب حزبي الرفاه والطريق الصحيح، وحزب "حزب الوحدة الكبرى – Büyük Birlik Partisi" [204]، الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو [205]. إلاّ أن رئيس الجمهورية، الذي كان يكن العداء لتانسو تشيلر، كلّف مسعود يلماز بذلك، وقد تشكّلت الحكومة الجديدة في 30 حزيران 1997 واستمرت حتى 11 كانون الثاني 1999.

رحبت الأطراف المناوئة لأربكان وحزبه باستقالة حكومته وتكليف يلماز بتشكيل حكومة جديدة، ففي اليوم التالي لتشكيل حكومة يلماز صدرت صحيفة "حريت" وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان رئيسي هو : "نصر للقوات غير المسلحة". وقد اتصل رئيس الجمهورية ديميريل برئيس تحرير الصحيفة المذكورة وقدم له التهنئة على اختيار العنوان المذكور [206]. وفي محاولة لاستباق أي تحديات مُستقبلية أعلنت رئاسة الأركان العامة التركية، على لسان الجنرال حسين كيفرك أوغلو، أن "عملية 28 شباط ستستمر لألف عام إذا دعت الضرورة" [207].

شهدت الأشهر التي أعقبت استقالة حكومة أربكان تسارعاً في تنفيذ بنود مذكرة 28 شباط 1997، وفي مُقدمتها إلغاء المرحلة المتوسطة في معاهد إمام – خطيب واقتصارها على المرحلة الثانوية، من خلال القانون رقم (4306) الذي أصدرته حكومة مسعود يلماز في 18 آب 1997 [208]. وترتب على ذلك تراجع عدد طلبة معاهد إمام – خطيب تراجعاً كبيراً، وساهم في هذا التراجع منع حكومة يلماز، وخلافاً لما كان قائماً، قبول خريجي هذه المعاهد في الاختصاصات المختلفة في الجامعات باستثناء كلية العلوم الدينية "كلية الإلهيات". كما تراجع عدد تلاميذ دورات القران الكريم، التي وُضعت تحت إشراف لجنة تضم ممثلين عن مديرية الأمن، والمحافظة، ودائرة مكافحة الإرهاب، ووزارات الصحة والتربية والدرك، والإفتاء والأوقاف [209]. وفي الوقت نفسه كانت السلطات ماضية، وفقاً لتقارير منظمات حقوق الانسان في تركيا، في انتهاك حقوق الانسان من خلال اجراءاتها المتشددة ضد الأشخاص والجمعيات والمؤسسات على خلفية الميول والنشاطات الدينية، بما في ذلك ارتداء العمائم والحجاب [210].

أما بالنسبة للدعوى المرفوعة إلى المحكمة الدستورية العليا ضد حزب الرفاه فقد حُسمت في 16 كانون الثاني 1998 عندما أعلن رئيسها أحمد نجدت سيزر قرار المحكمة القاضي باغلاق حزب الرفاه "لثبوت قيامه بأعمال ضد الجمهورية العلمانية". كما نص قرار المحكمة على منع رئيس الحزب نجم الدين أربكان، وشوكت قازان، وأحمد تكدال من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات. وشمل المنع نواب في البرلمان تركوا حزب الرفاه وهم ؛ شوقي يلماز، وحسن حسين جيلان، وابراهيم خليل جليك، وكذلك رئيس بلدية مدينة قيصري شكري قره تبه [211].

لقد طوى قرار المحكمة الدستورية الصفحة الأخيرة من تاريخ حزب الرفاه الإسلامي، إلاّ أن الإسلاميين سرعان ما عادوا لتأكيد وجودهم على الساحة السياسية التركية في إطار

أحزاب جديدة، أولها حزب الفضيلة الذي تأسس في كانون الأول 1998 واستمر لغاية حظره من قبل المحكمة الدستورية العليا في 22 حزيران 2001، ليظهر بعده حزبان آخران هما حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية. وقد حقق الحزب الأخير، الذي يترأسه رجب طيب أردوغان، الفوز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 3 تشرين الثاني عام 2002 بحصوله على نسبة 34 ٪ من الأصوات و 363 مقعد من مجموع 555 مقاعد في المجلس الوطني التركي الكبير. وقد أتاح له هذا الفوز تشكيل الحكومة، واستمر هذا الحزب في الحكم بعد فوزه مجدداً في الانتخابات البرلمانية التركية في 22 تموز 2007، وفي 12 حزيران 2011.

هوامش الفصل السادس

(1) Birol A.Yeşilada," The Refah Party Phenomenon in Turkey " in Birol Yeşilada (ed.),Comparative Political Parties and Party Elites ،Essays in Honor of Samuel J.Eldersveld (U.S.A- University of Michigan Press-1999)p.130..

(2) Yücel ،op.cit ،p.77. ؛ أوجار، المصدر السابق، ص 277.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 271.

(4) Ben Lombardi ،"Turkey: The Return of Reluctant Generals " ،Political Science Quarterly ،vol. 112 ،No.2 ،Summer – 1997 ,p.193 ; Federal Research Division Staff ،op.cit ،P. 288.

(5) كانت نسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى المشاركة في تلك الانتخابات هي ؛ 19,8 ٪ لحزب الطريق الصحيح، و 19,65 ٪ لحزب الوطن الأم، و14,64 ٪ لحزب اليسار الديمقراطي، و10,71 ٪ لحزب الشعب الجمهوري، وتوزعت بقية الأصوات على الأحزاب الأخرى التي شاركت في تلك الانتخابات وأخفقت في الحصول على نسبة 10٪ المطلوبة للدخول إلى البرلمان. يُنظر،

INFO – TURK ،NO.223 ،November – December 1995،www. info – turk.be /223 E.htm

(6) محمد نورالدين، "المواجهة بين الرفاه والعسكر...، ص ص 33-34.

(7) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(8) Banu Eligur ،The Mobilization of Political Islam in Turkey (U.S.A – Cambridge University Press – 2010) ،pp. 145 -148.

(9) هلال، المصدر السابق، ص 156. ؛ يوسف ابراهيم الجهماني، حزب الرفاه : الرهان على السلطة (دمشق – دار حوران للنشر – 1997) ص 16.

(10) Yavuz ،Islamic Political Identity ،p. 221.

(11) Eligur ،op.cit ،p.149.

(12) كانت نسبة 90 ٪ من القروض والاعتمادات التي توفرها البنوك في تركيا تذهب إلى نحو 100 مؤسسة اقتصادية كبيرة، فيما تحصل المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة على نحو 5 ٪ منها فقط. ويتضح انعدام العدالة في توزيع القروض والاعتمادات المصرفية من حقيقة أن المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة كانت توفر 75 ٪ من فُرص العمل في البلاد، و 60 ٪ من سلع التصدير. يُنظر،

ميشال نوفل، " مدخل مفهومي للأزمة التركية : البُنية السياسية والحركة الإسلامية "، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، آب – أغسطس 1997، ص 31.

(13) Mehran Kamrava ،" Pseudo – Democratic Politics and Populist Possibilities : The Rise and Demis of Turkeys Refah Party " ،British Journal of Middle Eastern Studies ، Vol.25 ،No.2 ،November 1998,p.289.

(14) لمزيد من التفاصيل عن الخطاب السياسي لحزب الرفاه، والنظام العادل الذي تألف من 31 بنداً تناولت قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية، يُنظر،

هلال، المصدر السابق، ص ص 156 – 158 ؛

Eligur ،op.cit,pp.145 – 153 ; Kamrava ،op.cit ،pp.288 – 290.

(15) Yesim Arat ،Rethinking Islam and Liberal Democracy: Islamist Women in Turkish Politics (Albany – State University of New York Press-2005) p.33.

(16) Atilla Yayla ," Turkeys Leaders : Erbakans Goals " ،Middle East Quarterly ، Vol.IV,No.3 ،September 1997.

www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals

(17) Henri J.Barkey & Graham Fuller ،Turkeys Kurdish Question (Lanham – ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS ,INC – 1998) P.101.

(18) Ibid ،pp. 102 – 103.

(19) Levant Kiliç ،Turk Siyasal Hayati ،trans.by Ali Resul Usul (Anadolu Universitesi – 2003) s. 71.

(20) Taspinar ،op.cit ،p.149.

(21) Eligur ،op.cit ,p.184.

(22) Ibid ،p. 183.

(23) تشاندار، المصدر السابق، ص 12.

(24) Metin Heper ,op.cit,p.36.

(25) Birol A.Yeşilada ," Realignment and Party Adaptation : The Case of Refah and Fazilet Parties " ،in ،Sabri Sayari & Yilmaz Esmer ،Politics ،Parties and Elections in Turkey (London – Lynne Rienner Publishers -2002) p.173.

(26) كرامر، المصدر السابق، ص 143 ؛ Eligur، op.cit ,p.188.

(27) Seval Yildirim ،" The Search for Shared Idioms : Contesting View of Laiklik Before the Turkish Constitutional Court " ،in ،Gabriele Marranci (ed.) ,Moslim Societies

and the Challenge of Secularization : An Interdisciplinary Approach (Heidelberg-Springer Dordrecht- 2010)p243.

وكذلك، معوض، المصدر السابق، ص 84.

(28) كرامر، المصدر السابق، ص 143.

(29) The New York Times16 ،.1.1996.

(30) Arat ،op.cit ،pp. 40 – 41.

(31) Nuket Kardam ،Turkeys Engagement With Global Womens Human Rights (U.S.A – Ashgate Publishing Limited – 2005) P.75.

(32) Arat ،op.cit ،p.45.

(33) Eligur ،op.cit,p.196.

(34) Augustus R.Norton ،Civil Society in the Middle East (Brill -1996)p.30.

(35) Taspinar ،op.cit,p. 149.

(36) تعود بدايات حركة "الرؤية القومية" في أوربا إلى عام 1971 عندما أسسها أربكان في سويسرا، التي ذهب إليها بعد الانقلاب العسكري في تركيا في ذلك العام. ونمت هذه الحركة في السنوات اللاحقة وانتشرت في أقطار أوربية أخرى، وأصبح لها تنظيم يُشرف على نشاطاتها في أوربا. وكانت علاقات أربكان قوية مع الحركة قبل وصوله إلى السلطة، وقد زار أربكان أوربا في عام 1990 للحصول على دعم مالي من الحركة وحشد تأييدها لحزب الرفاه. وفي عام 1991 حصل الحزب على مبلغ 6 ملايين مارك ألماني منها لدعم حملته في الانتخابات البرلمانية. للمزيد من التفاصيل يُنظر،

Liza Mugge ،Beyond Dutch Borders : Transnational Politics Among Colonial Migrants ، Guest Workers and the Second Generation (Amsterdam University Press – 2010) pp. 157 -158.

(37) كرامر، المصدر السابق، ص 144؛ Lombardi ،op.cit ،p 193.

(38) حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان : قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون – 2011) ص 181.

(39) للمزيد من التفاصيل عن أعمال أردوغان في الفترة التي تولى فيها منصب عُمدة اسطنبول يُنظر، المصدر نفسه، ص ص 164 – 216.

(40) معوض، المصدر السابق، ص 55.

(41) Uğur Akinci ،" The Welfare Partys Municipal Track Record : Evaluating Islamist Municipal Activism in Turkey." ،Middle East Journal ،Vol.53,No. 1 ,Winter 1999 ، p.77.

(42) بخصوص أمثلة على ذلك يُنظر،

Ibid ،pp.83 -85. ; Lombardi ،op.cit,p.193.

(43) M.Hakan Yavuz ،" Turkeys Imagined Enemies : Kurds and Islamists." ،The World Today ،April 1996 ,p.166.

(44) بسلي و أوزباي، المصدر السابق، ص 225.

(45) Sencer Ayata,op.cit ،pp.45 -46.

(46) Kepel ،Jihad : op.cit ،p. 353.

(47) Yücel ،op.cit ،p.101.

(48) سعد عبد المجيد، "الفقر في تركيا"، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، السنة السابعة، العدد 358، 11 تشرين الثاني 1996.

(49) معوض، المصدر السابق، ص 53.

(50) Ayşe Guneş ،Ayata & Sencer Ayata ," Ethnic and Religious Bases of Voting." in ، Sayari & Esmer ،op.cit ،p.148.

(51) نورالدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، ص 36.

(52) Ziya Öniş ,The Political Economy... ،p. 756.

(53) لمزيد من التفاصيل بخصوص التدمير الذي تعرّض له العراق في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني – شباط 1991، يُنظر على سبيل المثال، جيف سيمونز، التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998) ص ص 31 – 60.

(54) Kenneth Katzman & Alfred Predos ،" Iraq : Erosion of International Isolation " ،in ، Leon M.Jeffries (ed.). Iraq: Issues ،Historical Background ،Bibliography (New York – Nova Science Publishers.Inc- 2003) p. 52.

(55) Öniş ،The Political Economy ...,pp.745 – 746.

(56) Sinan Ciddi ،Kemalism in Turkish Politics : The Republican Peoples Party ، Secularism and Nationalism (New York – Routledge – 2009)p.89.

(57) تُسيطر هاتان المؤسستان على قسم مهم من وسائل الإعلام في تركيا، ووفقاً لمقالة عنهما كُتبت في عام 1996 كانت مؤسسة صباح تُصدر 8 صحف، وتمتلك لمفردها، أو بالاشتراك، 7 قنوات تلفزيونية، مع حوالي 100 إذاعة وعلى كافة الموجات العاملة. أما مؤسسة دوغان أو "حريت" فكانت تقوم بإصدار أقوى صحيفتين وهما ؛ حريت Hürrieyt، التي تصدر منذ عام 1947، وصحيفة ملليت Millieyt، التي تصدر منذ عام 1957، إضافةً إلى 9 صحف أُخرى، كما تمتلك 6 قنوات تلفزيونية مع حوالي 90 إذاعة بمختلف الموجات. كما تمتلك المؤسستان شركات أموال وبنوك ومؤسسات سياحية، وتقومان بتكوين اتجاهات الرأي العام وفق المنطلقات الغربية والعلمانية التركية التي تعني الإلحاد والعداء للدين. للمزيد يُنظر ،إبراهيم الداقوقي، "الإعلام التركي...، ص ص 22 – 23.

(58) Yavuz ،Islamic Political Identity … ،p.240. ; Eligur ،op.cit ،p.215.

(59) معوض، المصدر السابق، ص ص 55 – 56.

(60) المصدر نفسه، ص 60.

(61) Yavuz ،op.cit ،p. 240.

(62) معوض، المصدر السابق، ص 63.

(63) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 79 – 84.

(64) لمزيد من التفاصيل عن تشكيلة حكومة أربكان يُنظر، المصدر نفسه ،ص ص 84-85 ؛ ابراهيم الداقوقي، "تركيا جسر بين الشرق والغرب"، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، العدد 341، السنة السابعة، 15 تموز 1996، ص 17.

(65) أوجار، المصدر السابق، ص 294.

(66) Jenny Barbara White ،Islamist Mobilization in Turkey : A Study in Vernacular Politics (Seattle – University of Washington press – 2002) p. 119.

(67) Heper ،Islam and Democracy …,p.44.

(68) Eligur ،op.cit ،p. 217.

(69) راجع النص الكامل لبرنامج حكومة أربكان في ،

Erbakan Hükümeti Programi،htpp://tbmm.gov.tr/hukumetleri/HP54. htm

(70) Alon Liel ،Turkey in the Middle east : Oil ,Islam and Politics (Colorado – Lynne Rienner Publishers. Inc. – 2001) p.222.

(71) أوجار، المصدر السابق، ص ص 307 – 309 ؛ الصفصافي أحمد القطوري، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة (القاهرة – سفير الدولية للنشر- 2012) ص ص 183 – 186.

(72) Ilnur Çevik ," ray of hope for the Kurdish Issue " ،Hurrieyt Daily News (electronic edition)6 ،.8.1996. www.hurrieyt daily news. com.

(73) Ibid.

(74) ويذكر الكاتب والصحفي التركي جنكيز تشاندار، الذي كان ضمن الوفد الذي رافق أربكان في زيارته لإيران في آب 1996، أن أربكان "كان يريد أن يجمع بين تركيا وسوريا والعراق، إضافةً إلى [جلال] الطالباني و[مسعود] بارزاني، وحتى الاتجاه [الاسلامي]الذي يُمثله الشيخ عثمان [عبد العزيز]، ليناقشوا معاً ويجدوا حلاً للمسالة الكردية"، يُنظر، تشاندار، المصدر السابق، ص 15.

(75) Ilnur Çevik ،" As Refah starts addressing the Kurdish problem." ،Hurrieyt Daily News23 ،.8.1996. www.hurrieyt daily news. com.

(76) Cook ،op.cit ،p.113.

(77) حول موضوع إطلاق سراح الجنود الأتراك السبعة من قبل حزب العمال الكردستاني، وتوجه وفد إلى كردستان العراق، بضمنهم النائب الكردي عن حزب الرفاه فتح الله أرباش، وإجراء الوفد لقاءات مع عناصر قيادية في حزب العمال الكردستاني هناك، يُنظر ما نشرته الصحف التركية في الأيام الأخيرة من شهر آب والأولى من شهر ايلول 1996 ضمن التقرير الصادر في عام 1996 عن مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا، والتقرير مُتاح على موقع : www.tuerkeiforum.net.

(78) Cook ،op.cit ،p.115.

(79) " erbakandan şenere ince asker sorunu." www.haber 5.com.

(80) Ibid.

(81) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10555، 22 أكتوبر 2007.

(82) لمزيد من التفاصيل يُنظر، أوجار، المصدر السابق، ص ص 286-290 ؛ القطوري، المصدر السابق، ص ص 181-182.

(83) Zürcher ،op.cit ،p.299.

(84) الداقوقي، "الإعلام التركي..."، ص 22.

(84) Mükerrem Hiç & Ayşen Hiç Gencer ،Turkish Economy and Politics From 1923,the Foundation of the Republic Until 2002 (Istanbul – Beykent University Press- 2009) p.171.

(85) لمزيد من التفاصيل يُنظر، مجلة قضايا دولية (الباكستان)، العدد 348، السنة السابعة، 2- 8 سبتمبر 1996، ص ص 18-19؛ الجهماني، المصدر السابق، ص ص 94-98؛ منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون–2012) ص ص262-263.

(86) Philip Robins ،Suits and Uniforms : Turkish Foreign Policy Since Cold War (London – C.Hurst & Co. Publishers Ltd – 2003) pp.156-157.

(87) Ibid ،pp.158-159.

(88) Mark L.Hass ،The Clash of Ideologies ،Middle Eastern Politics and American Security (Oxford – Oxford University Press-2012) p. 185.

(89) Mesut Taştekin ," Turk Diş Politikasinda D-8 " ،Gazi üniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Facültesi Dergisi7 ،/2 (2006) s.227.

(90) لمزيد من التفاصيل عن هيكلية التكتل، ونشاطاته اللاحقة، ومؤتمرات قمة الدول الأعضاء يُنظر ، Ibid ,pp. 228-239.

(91) Cook ،op.cit ،pp. 118121 ،.

(92) Lombardi ،op.cit ،p. 211.

(93) Ercan Yavuz ،" ANA-REFAHi Kim Engelledi " ،Aksiyon ،sayi 652 ،.3.1996. http://www.aksiyon. com.tr.

(94) Kamrava ، Pseudo-Democratic …,p.293.

(95) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon…,p.141.

(96) Koonings & Krujit ،op.cit,p.167.;.130 السيد، المصدر السابق، ص

(97) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon…,p.141.

(98) Cook ،op.cit ،pp179 ،118 ،.

(99) Yeşilda ،The Refah Party Phenomenon ،p.141.

(100) Eligur ،op.cit ،pp.218-219.

(101) Liel ،op.cit ,p.223.

(102) Eligur ،op.cit,p.221.

(103) ibid ,p. 227.

(104) تذكر بعض المصادر أن مجموعة العمل الغربية بدأت منذ أيلول 1996، بينما تذكر مصادر اخرى أنها تأسست بعد انقلاب 28 شباط 1997. بخصوص الرأي الثاني يُنظر ؛ أوجار، المصدر السابق، ص 345. أما بخصوص الرأي الأول فيُنظر؛

Ahmet ünal ،" BÇG den Takip Kuruluna Uzanan Yol " ،Aksiyon ,sayi 16210 ،.1.1998.

(105) Ibid.

(106) لمزيد من التفاصيل يُنظر، أوجار، المصدر السابق، ص ص 347-348.

(107) Taspinar ،op.cit ،p.156.

(108)ünal ،op.cit.

(109) ümit Cizre ،Politics and Military in Turkey into the 21st Century ،European University Institute – Robert Schuman center – 2000 ,p.11. ; Baskin Oran & Atay Akdevelioğlu ،Turk Diş Politikasi : Kurtuluş Savaşindan Bugune : Olguler ، Belgeler ،yorumlar (Istanbul – Iletisim Yayinlari – 2004) p.88.

(110) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 110-111 ؛

Taspinar ،op.cit ،p.155.

(111) مصطفى أوزجان، "أربكان... من المقاومة إلى الرضوخ لمطالب العسكر"، مجلة قضايا دولية، العدد 375، السنة الثامنة، 17 مارس 1997، ص ص 16-17.

(112) الجهماني، المصدر السابق، ص ص، 114-115.

(113) Cook ،op.cit ,p. 124.

(114) Vertigans ،op.cit ،p.69.

(115) Cook ،op.cit ،p 118.

(116) Faruk Mercan," Karadai Ikili Oynamadi Muhtemel Derbeyi Önledi "Aksiyon ،sayi 63612 ،.2.2007.

(117) Christian Moe ،Refah Revisited : Stratsbourgs Construction of Islam ،Advance Draft for Circulation at the Conference of Experts " Emerging Legal Issues for Islam in Europe " ،Central European University ،Budapest ،Hungary3 ،-4 June 2005 ،p.2.

(118) ünal ،op.cit ; Eligur ،op.cit ،p. 222.

ووفقاً لبيان صادر عن رئاسة الأركان العامة التركية قُبيل الإطاحة بحكومة أربكان قُدر عدد الذين يتابعون دورات القران الكريم بحوالي 1,850,000 طالب، وأن هذا الرقم يتضاعف سنوياً بحيث

سيصل مجموعهم إلى 7 ملايين في عام 2005. أما بالنسبة لمعاهد "إمام خطيب" فقد قدّر البيان عدد طلابها بنصف مليون شخص يتلقون تعليمهم في 561 معهداً، وأن هذه المعاهد تُخرّج 53,000 سنوياً في حين أن حاجة تركيا للأئمة هي 2288 سنوياً، وأن العدد المتبقي من الخريجين يحاولون التوظف في الدولة ليكونوا نواة لكوادر الدولة الإسلامية. يُنظر، نورالدين، المواجهة بين "الرفاه" والعسكر، ص 42.

(119) Cook ،op.cit ،pp. 117-118.

(120) وفقاً لبعض المصادر أدت العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية التركية في المناطق الكردية من تركيا منذ اندلاع الحرب ضد حزب العمال الكردستاني في 1984 ولغاية عام 1992 إلى تدمير نحو 2000 قرية، كما أرغم حوالي 2 مليون كردي على ترك مناطقهم والتوجه إلى المناطق الغربية من البلاد. ومع اشتداد العمليات العسكرية خلال السنتين التاليتين تعرضت المزيد من القرى الكردية للتدمير، فقد صرح الحاكم الإقليمي في جنوب شرق تركيا أونال أركان في 13 تموز 1995 أن 2667 قرية أُخليت من سكانها منذ عام 1994،

Mark Muller ،" Nationalism and the Rule of Law in Turkey : The Elimination of Kurdish Representation during the 1990s " ،in ،Robert Olson (ed.) ،The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s : its Impact on Turkey and the Middle East (Kentucky – The University Press of Kentucky – 1996) p. 182.

(121) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 112 – 113. ؛ وانظر أيضاً،

Uğur ،op.cit.

Cengiz Kapmaz – Dincer Gokce ،" Tozlu Raflarde Unutulan Kürt Raporlari" ، www.dincergokce.blogcu.com.

(122) Cook ،op.cit ،pp.110-111.

(123) Tevik Diker ،" 28 Şubat Darbesinin Sivil Uzantilari da Cezalandirmalidir ". www.Analitikbakis.com.

(124) Ilnur Çevik ،" Time for Reconciliation and Cooling of in Turkey " ،Turkish Daily News24 ، March 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(125) Cook ،op.cit ,p.122. ; Çağaptay ،op.cit ،p.11.

(126) Ilnur Çevik ،" They have decided not to give a chance to serve " ،Turkish Daily News19 ،. July. 1996. www.hurrieyt daily news. com.

(127) Cem Uzandan Bomba Aciklamalar ،" 28 Şubat Medya Darbesidir " ، www.Medyaradar.com.

(128)" Darbeleri Medya Hazirlar ! (Foto Galeri)"،www. Postmedya. com ; "Manşetlerdeki 28 şubat : Darbeye Giden Yolda Medyanin rolu" ،www.Sde.org.tr.

(129) Mumtaz Ahmad ،" Islam and Democracy : The Emerging Concensus " ،The Journal of Turkish Weekly20 ، June 2005. www.turkishweekly.net.

vol.III ,No. 3. ،Middle East Quarterly ،" Turkeys Islamist Challenge " ،Sabri ،(130) Sayari www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals

(131) Alan Makovsky ،" How to Deal with Erbakan " ،Middle East Quarterly ،vol ,IV ,No.1 ،March 1997.www.meforum.org/335/how-to-deal-with-erbakan.

(132) The New York Times10 ،.8.1996 ،and 8.9.1996.

وعدّت جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية زيارات أربكان إلى إيران وليبيا من بين الأسباب المهمة لإسقاط حكومته. يُنظر،

The Financial Times7 ،.4.2003.

(133) The New York Times ,10.8.1996.

(134)Ibid.

(135) The New York Times ,21.8.1996.

(136) Fatih Uğur ،" BÇG de Derin Devlet Faaliyetiydi" ،Aksiyon ،Sayi 63826 ،.2.2007.

(137) Cengiz Çandar," 28 Şubat Darbesinde Israil Var" ، www.ukam. org.

(138) Makovsky ،op.cit.

(139) بخصوص تصريح بريجنسكي راجع ما ذكره أربكان في مقابلةٍ أجرتها معه جريدة الشرق الأوسط بعد مرور عشر سنوات على انقلاب 28 شباط، الشرق الأوسط، العدد 10555، في 22 اكتوبر 2007. أما بخصوص وصف الدبلوماسي الغربي لأربكان، يُنظر،

James Dorsey ،" Europeans Rebuffs Strengthen Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties " ,Washington Report on middle East Affairs ،March 1997 ،p. 24.

(140) Cevik Pir & Martin Sherman ،" Formula for Stability : Turkey Plus Israel " ،Middle East Quarterly ،Fall 2002 ،vol ،IX ،No.4 ، ,www.meforum.org/511/formula-for-stability-turkey-plus-israel.

(141) The New York Times1 ،.7.1996 ;281 الصالح، المصدر السابق، ص.

(142) الصالح، المصدر السابق، ص 298.

(143) Nuh Yilmaz," Israil Washingtonu 28 Şubate Nasil Ikna Etti "،www.haber10.com.

(144) أوزجان، المصدر السابق، ص 17.

(145) Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(146) Pir & Sherman ،op.cit.

(147) Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(148) Ibid. ; Cengize Çandar ," 28 Şubattaki Washington ve Israil " www.hurrivet.com.tr.

(149) انظر مثلاً، نورالدين، المواجهة بين "الرفاه" والعسكر، ص ص 38 – 39.

(150) Eligur ،op.cit ،pp.218 -219.

(151) Evrin Güvendik ," Teoman Koman darbeyi Eylul 1996 de söyledi " ، www.sabah.com.

(152) يذكر الصحفي التركي المعروف جنكيز تشاندار أن استخدام مُصطلح "انقلاب ما بعد الحداثة" يُنسب إليه وإلى المؤرخ برنارد لويس. ويقول أنه التقى لويس في إحدى المناسبات فسأله الأخير "لماذا يُنسب هذا المصطلح إليك ؟ لقد سمِعت به قبلاً". وعندما استفسر منه تشاندار عن كيفية سماعه بالمصطلح أجاب لويس "لقد سمعت هذه العبارة في رئاسة الأركان" وكان لويس على علاقة وثيقة برئاسة الأركان التركية على حد قول تشاندار. يُنظر، Cengiz Çandar28 ، Şubat Darbesinde Israil Var.

(153) Bülent Erandaç ،" 28 şubatin Silahsiz Kuvvetleri " ، www.takvim.com.tr.

(154) Mercan ،op.cit.

(155) ابراهيم الداقوقي، "بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان : مستقبل الحكم في تركيا"، مجلة قضايا دولية، العدد 375، السنة الثامنة، 17 مارس 1997، ص 19. (156) ذُكِرت توصيات أو تدابير مذكرة 28 شباط بصيغ مُختلفة نسبياً في الكتبوالدراسات المعنية بالموضوع. وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على ؛ أوزجان، المصدر السابق، ص ص 15-16. ؛ هلال، المصدر السابق، ص ص 197-199. ؛ الجهماني، المصدر السابق، ص ص 118 – 120 ؛

Niyazi Gunay ،Implementing the " February 28 " Recommendations : A Scorecard ،The Washington Institute for Near East Policy ،Research Notes ،Number 10 ،May 2001 ،pp.5 – 16.

وقد نشر هذا المصدر الأخير نص التوصيات أو التدابير باللغة التركية أيضاً، وتابع ما تم اتخاذه من اجراءات لتنفيذها بعد استقالة حكومة أربكان.

(157) نور الدين، تركيا : الصيغة والدور، ص 114.

(158) أوزجان، المصدر السابق، ص 14. ؛

Eligur ،op.cit ،p.221.

(159) Taspinar ،op.cit ،p.156.

(160) الجهماني، المصدر السابق، ص 125. وكان أربكـان قـد قـال في 4 آذار 1997 رداً علـى أسـئلة بعض الصحفيين الخاصة بمضامين مناقشات مجلس الأمن القومي وطلبات القوات المسلحة "أود أن أؤكد هنا على حقيقةٍ واقعية هي أنه لا يمكن لمجلس الأمن القومي أن يطلب مـن الحكومـة أو البرلمان تنفيذ هذا الأمر أو ذاك، لأنه يُقدم توصيات إلى الحكومة، لا سيّما وأن البرلمان هو الـذي يُقرر ما يمكن تنفيذه، وأن الحكومة هي المسؤولة عن السلطة التنفيذية وتستمد قوتها من البرلمـان الذي يُقرر إقامتها أو إقالتها، وليس مجلس الأمن القومي". يُنظر، الداقوقي، "بعـد إنـذار الجـيش لحكومة أربكان... "، ص 20.

(161) وفقاً لما ذكره مصطفى أوزجان فإن كوركوت أوزال، الشقيق الأكبر لرئيس الجمهوريـة الأسـبق توركوت أوزال، والسياسي المخضرم في حزب الوطن الأم أوصى جناحي الائتلاف في حكومـة أربكان اتخاذ قرار بـإجراء انتخابـات مُبكـرة ليكـون بمثابـة ردٍ ديمقراطـي علـى الجـيش. ويـذكر الجهماني أن أحد مساعدي أربكان دعا أيضاً إلى إجراء انتخابات عامة مُبكرة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة. يُنظر، أوزجان، المصدر السابق، ص 14. ؛ الجهماني، المـصدر الـسابق، ص 125.

(162) Turkish Press Review from Turkish Ministry of Foreign Affairs ، 3.3.1997. www.hri.org /news /turkey.

(163) Fulya Atacan ،" Explaining Religious Politics at the Crossroads : AKP- SP " ،in ،Ali Carkoglu & Barry M.Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (L0ndon – Routledge – 2006) p. 51.

(164) Aras Erdoğan ،Umut Adam Ecevit (Istanbul-Kesit Yayinlari-2006) p. 80.

(165) Ridvan Akar ve Can Dundar ،Ecevit ve Gizli Arşivi (Istanbul – Image Kitabevi – 2008) p.398.

(166) "28 Şubat Sozlugu ! Beşli Çete Neydi " ، www.medyafaresi. Com.

(167) Eligur ،op.cit ،p.220.

(168) Sabah22 ،.2.1997.(169) الجهماني، المصدر السابق، ص 118.

(170) المصدر نفسه، ص 126.

(171) Akar ve Dundar ،op.cit ،p. 397.

(172) Sabah31 ،.3.1997.

(173) Sabah1 ،.4.1997.

(174) Eligur ،op.cit ،p.220.

(175) Uğur ،op.cit.

(176) Habil Teciman ve Bülent Bengisu ،Koşke " Gül " Harekati (Akis yayinlari – 2007) SS.92 – 94. ; Rasim Ozan ," 28 Şubat Darbesi ve Süleyman Demirel " ، www.takvim.com.tr.

(177) Ilnur Çevik ," Bring down Refah and you will have stronger Refah " ،Turkish Daily News27 ،.Sep.1996. www.hurrieyt daily news. com.

(178) " 28 Şubat Darbesi Bana Karşi Yapildi " ،gündem.milliyet.com.tr.

(179) Rasim Ozan ،op.cit.

(180) " Demirel : 28 Şubata darbe denilmez ",www.ntvmsnbc.com.

(181) Yavuz ،Islamic Political Identity ،p. 246.

(182) " 28 Şubat postmodern darbesinin öyküsü "،www.haber7.com.

(183) Sabah ,21.3.1997.

(184) Ilnur Çevik ،" Turkey cant afford such political maneuvering " ،Turkish Daily News ، 3 April 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(185) هلال، المصدر السابق، ص 199.

(186) Unal ،op.cit.

(187) Ilinur Çevik ،" Refah has two options : Fall in line or leave " ،Turkish Daily News ، 28 April 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(188) Yavuz ،Islamic Political Identity,p. 246.; Eligur ،op.cit ،p.222.

(189) The New York Times29 ،.4.1997.

(190) Eligur ،op.cit ،pp.225 – 226.; Yavuz ،op.cit ،p.246.

((191) Ibid ,pp.226 – 227. ; Zürcher ،Turkey : A Modern history,p.301.

(192) أوجار، المصدر السابق، ص 349.

(193) Eligur ،op. cit ،p. 227.

(194) الجهماني، المصدر السابق، ص ص 146 – 147.

(195) المصدر نفسه، ص ص 144 – 145.

(196) المصدر نفسه، ص 145. ؛ الصالح، المصدر السابق، ص ص 316 – 317.

(197) The New York Times27 ،.5.1997.

(198) Zürcher ،Turkey : A Modern History ،p.301.

(199) لم يتسنى لي الإطلاع على النص الكامل لتصريحات الجنرال تـوركري، واعتمـدت في جمـع أبـرز مـضامينه علـى ؛ نورالـدين، المواجهـة بـين "الرفـاه" والعـسكر، ص ص 41-42. ؛ Eligur ، op.cit,p.228. ; Zeynep Alemdar ،" Fears of a military coup intensify " ،Mid – East Realities13 ،.6.1997.

(200) Eligur ،op. cit ،p. 222.

(201) Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ،pp.95 – 96.

(202) Taspinar ،op.cit ،p. 156.

(203) Ilinur Çevik ،" Time has come for Refah to quit government " ،Turkish Daily News ، 11 June 1997. www.hurrieyt daily news. com.

(204) تأسـس حزب الوحدة الكبرى رسمياً في 29 كانون الثاني 1993 برئاسـة محـسن يـازجي أوغلـو. وقد شارك في الانتخابات البلدية وفاز برئاسة 11 بلدية، كما دخل الانتخابات البرلمانيـة في عـام 1995 بالإتفاق مع حزب الوطن الأم، وحصل فيها علـى 7 مقاعـد في المجلـس الـوطني التركـي الكبير، ثم انضم إليه لاحقـاً نائـب آخـر هـو دوراك أونلـو D.Unlu فـصار للحـزب 8 مقاعـد، للمزيد من التفاصيل يُنظر، Yücel,op.cit، pp. 113-115.

(205) H.Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ،p.97; الصالح،المصدر السابق، ص 318.

(206) Vural Savaș ،Emperyalizmin Ușaklari : Ihanetin Belgeleri2 ، Baski (Ankara – Bilgi yayinlari – 2005) p. 225.

(207) Cook ،op.cit ،p. 126.

(208) Savaș ،op.cit ،pp. 225 – 226.

(209) نورالدين، تركيا : الصيغة والدور، ص ص 114 – 116.

(210) لمزيد من التفاصيل حول ما تم رصده من انتهاكات في هذا الـصدد بـين 28 شـباط 1997 و 28 شباط 1998 يُنظر ؛

Human Rights Violations Concerning 28 February Period. www.mazlumder. org.

(211) H.Tecimen ve B.Bengisu ،op.cit ,pp.101 – 102.

الخاتمة

لم يكن قيام النظام العلماني في تركيا حصيلة عملية تحول تدريجي، أو استجابةً لمطالبةٍ مُجتمعية مُلحّة، بل فُرض من قبل الدولة عبر سلسلةٍ من الإجراءات السريعة والحازمة على مُجتمع يُشكّل المسلمون نسبة حوالي 99 ٪ منه. وكان ذلك النظام نُسخةً من النظام العلماني في فرنسا ما بعد ثورة عام 1789، أي أنه لم يكن علمانياً بمعنى الفصل بين الدين والدولة وعدم تدخل أحدهما في مجال الأخر، بل اتسم بطابع مناهض للدين ومؤسساته ومختلف أشكال التعبير عنه. وقد أفرز قيام ذلك النظام انقساماً مُجتمعياً في تركيا بين مؤيدي العلمانية والتوجهات الغربية من جهة، ومناهضي ذلك النظام من ذوي التوجهات الإسلامية الذين وجدوا فيه تهديداً صريحاً ومباشراً لهوية مجتمعهم الإسلامية. وعلى مدى عقودٍ من الزمن استأثر العلمانيون بالسلطة ومنافعها، وأقصوا التيارات والقوى الاجتماعية ذات التوجهات الإسلامية، التي نظروا إليها بريبة ممزوجة بشيء الاستخفاف من خلال توصيفها بالرجعية والتخلف. ولم يلبث ذلك الانقسام أن تحوّل إلى صراع إسلامي – علماني مُتعدد الأبعاد، وخصوصاً منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين عندما تأسست أحزاب سياسية، ومنظمات اجتماعية ومهنية، وفعاليات ثقافية واقتصادية، تُمثل الحراك الإسلامي، وتسعى إلى تحقيق غاياتها بوسائل سلمية ومشروعة في إطار النظام السياسي القائم في البلاد.

من خلال متابعة مسيرة الإسلاميين في تركيا في تلك العقود الثلاثة يتبين بجلاء أنهم استطاعوا أن يتجاوزوا وضعهم الهامشي، ويتحولوا إلى قوة فاعلة مهمة في تركيا سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وكان فوز حزب الرفاه الإسلامي بالمركز الأول في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول 1995، وتكليف رئيسه نجم الدين أربكان في حزيران 1996 بتشكيل حكومة ائتلافية، أبرز محطات نجاح الإسلاميين في تلك المرحلة، إذ كانت تلك المرة الأولى التي يحرز فيها حزب إسلامي مثل تلك النتيجة في الانتخابات البرلمانية، ويتولى رئاسة الحكومة منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923. ومع أن هذا الأمر تحقّق عبر صناديق الانتخابات، وعبّر عن إرادة نسبة مهمة من الناخبين، إلاّ أن القوى العلمانية في البلاد لم تتقبله وعملت ما بوسعها من أجل إسقاط تلك الحكومة، وكان للمؤسسة العسكرية التركية دور أساسي في ذلك.

إن الحفاظ على الإرث الأتاتوركي، وتوجه تركيا نحو الغرب، يُعد من المبادئ الأساسية في العقيدة السياسية للمؤسسة العسكرية التركية، التي عملت على اختيار كوادرها بعناية، وتلقينها تلك العقيدة. وترى تلك المؤسسة أن دورها لا يقتصر على حماية تركيا من التهديد والخطر الخارجي، بل حماية النظام العلماني الذي أقامه مصطفى كمال أتاتورك من أي تهديد أو خطر داخلي أيضاً. وتستند تلك المؤسسة في أداء ذلك الدور إلى حجمها وقوتها، ودورها في صنع القرار السياسي من خلال مجلس الأمن القومي. ولا يكتمل تفسير دور المؤسسة العسكرية التركية في هذا المجال دون الأخذ في الاعتبار مصالح قياداتها المتشابكة مع قوى ومؤسسات اقتصادية وإعلامية بارزة في تركيا مؤيدة للنظام العلماني ومنتفعة منه، كما لا يمكن إغفال تأثير العامل الخارجي عليها من خلال التحالفات واتفاقيات التعاون العسكري والأمني، ولا سيّما مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

إن أهم التهديدات والأخطار الداخلية في العقود الأخيرة من القرن الماضي تكمن، حسب بيانات رئاسة الأركان العامة التركية وتصريحات كبار القادة العسكريين، في الحركة القومية الكردية التي تصفها بـ"الانفصالية" على أساس أنها تنطوي على خطر تقسيم أراضي تركيا، وفي الحراك الإسلامي الذي تصفه بـ"الرجعية" على أساس أنه يسعى إلى إسقاط النظام العلماني وإقامة نظام حكم إسلامي في البلاد. وقد تجاهلت المؤسسة العسكرية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحركة القومية الكردية والحراك الإسلامي، وتعاملت معهما من منظور أمني بحت، وبدت غير مُستعدة لأي حوار أو تسوية بهذا الخصوص.

الواقع أن القوى العلمانية، بما فيها المؤسسة العسكرية، أدركت جيداً أهمية دور الإسلام والشعور الديني في الحياة السياسية منذ دخول البلاد عهد التعددية الحزبية عام 1946. فقد عملت الأحزاب السياسية العلمانية على كسب أصوات الناخبين من ذوي الاتجاهات الإسلامية من خلال الوعود بإرخاء القيود على ممارسة الشعائر الدينية، وبناء الجوامع والمساجد، والتوسع في التعليم الديني. وكان الحزب الديمقراطي، الذي تأسس في عام 1946، أول حزب استثمر موضوع الدين في حملاته الانتخابية، واستفاد منه في الفوز بالانتخابات البرلمانية في أيار 1950.

ومع أن المؤسسة العسكرية كانت ضد استغلال المسألة الدينية في الانتخابات البرلمانية، وأوضحت وجهة نظرها هذه للأحزاب السياسية بعد الانقلاب العسكري الأول عام 1960 إلا

أنها لم تستطع ضمان عدم حدوث ذلك لاحقاً. ومن جهة أخرى كانت تلك المؤسسة ترى أن الإسلام "المُسَيْطَرْ عليه" يمكن أن يخدم النظام القائم في مواجهة التنظيمات والأفكار اليسارية والثورية التي كانت تجذب الكثير من الشباب أولاً، وفي مواجهة الحركة القومية الكردية ثانياً. وقد اتضح هذا من مواقف وتصريحات قادة المؤسسة العسكرية بعد الانقلابات العسكرية في الأعوام 1960، 1971، 1980 بخصوص التعليم الديني والمؤسسات الدينية، فضلاً عن تبنّيهم التوليف التركي – الإسلامي" بعد انقلاب 12 أيلول 1980.

كانت مساعي الأحزاب السياسية للإنتفاع سياسياً من العامل الديني منذ بداية عهد التعددية الحزبية إحدى العوامل التي مهدت لما عُرف بـ" الانبعاث الإسلامي" في عهد الحزب الديمقراطي 1950 – 1960. وبعد ذلك أسهمت عوامل داخلية وإقليمية ودولية، تمت الإشارة إليها في مواضع عديدة من هذا الكتاب، في ظهور تيار إسلامي في السبعينات لم يلبث أن تحول منذ أواخر الثمانينات إلى حركة إسلامية مؤثرة في الساحة السياسية التركية. وكانت تلك الحركة ذات واجهات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، وتعتمد على نُخب تتمتع بقدرة تنظيمية أفضل، وإستراتيجية عمل محسوبة جيداً" لم تترك شيئاً للصدفة" كما قيل، وقد مهّد ذلك لإحراز حزب الرفاه الإسلامي فوزاً مهماً في الانتخابات البلدية (المحلية) في آذار 1994، ثم المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية في كانون الأول 1995.

كان ذلك الفوز مؤشراً على عزوف نسبة غير قليلة من الناخبين الأتراك عن تأييد أحزاب اليمين واليسار العلمانية، التي كانت سياساتها في السلطة تخدم بالدرجة الأولى مصالح نخبة من كبار الصناعيين ورجال الأعمال والمؤسسات المالية والإعلامية التي تُشكّل، مع المؤسسة العسكرية، الدعائم الرئيسة للنظام العلماني في البلاد. والمفارقة أن تلك النخبة، التي كانت تتباهى بأن النظام السياسي في تركيا نظام ديمقراطي ليبرالي يُميّزها عن العديد من الأنظمة السُلطوية في المنطقة، رفضت تقبل ذلك الفوز. فقد نظرت إلى وصول حزب الرفاه إلى السلطة، وتوجهاته في السياستين الداخلية والخارجية، من زاوية مصالحها الخاصة فقط ولذا حاولت، من خلال الضغوط والمناورات السياسية، حرمان ذلك الحزب من ثمرة ذلك الفوز بعرقلة تشكيل حكومة برئاسته أولاً، وعندما تشكّلت تلك الحكومة كثفت القوى العلمانية جهودها من أجل اسقاطها، وكان للمؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام العلمانية في تركيا دور حاسم في ذلك.

والمفارقة إن المؤسسة العسكرية التركية التي وجدت في الإسلام "المُسَيْطَرْ عليه" أداة يمكن استغلالها سياسياً لصالح النظام العلماني القائم، لم تتسامح إزاء أي نشاط إسلامي خارج ذلك النطاق "بوصفه استغلالاً للدين لأغراض سياسية"، وتدخلت عسكرياً ضده في أكثر من مناسبة في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد كان الانبعاث الإسلامي في عهد الحزب الديمقراطي من بين أسباب الانقلاب العسكري الأول عام 1960، كما كان تأسيس حزب النظام الوطني والتأييد الذي حظي به من بين أسباب الانقلاب العسكري الثاني عام 1971، وكذا الحال بالنسبة للانقلاب العسكري الثالث في أيلول 1980 إذ كان المد الإسلامي الذي شهدته تركيا يومئذٍ من بين الأسباب المهمة لقيام الانقلاب المذكور. أما الانقلاب العسكري الرابع الذي وُصِف بـ "انقلاب ما بعد الحداثة"، وأُطلق عليه أيضاً تسمية "عملية 28 شباط"، فقد استهدف تقويض أسس قوة الحركة الإسلامية، وإسقاط حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية. وقد حظي ذلك الانقلاب بتأييد دول لا تريد لتركيا أن تُغير من نهجها في السياستين الداخلية والخارجية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ولغرض تبرير موقفها المتشدّد تجاه الحراك الإسلامي فإن المؤسسة العسكرية وصفته بـ "الرجعية"، وسعت إلى تخوينه من خلال الزعم بأنه ضالع في مُخطط مدعوم خارجيا يهدف إلى القضاء على النظام العلماني وإعادة البلاد إلى عهود "الظلام" بعيداً عن الحضارة الغربية. ومع أن الموضوعية تقتضي الإشارة إلى بعض الشعارات والهتافات التحريضية أحياناً في بعض تجمعات ومسيرات الإسلاميين، وكذلك بعض التصريحات ضد الأيديولوجية الكمالية من قبل بعض النواب ورؤساء البلديات المنتسبين لحزب الرفاه، إلا أن هذا لا ينفي طابع الاعتدال ونبذ العنف الذي اتسم به الحراك الإسلامي عموماً في تركيا، والتزامها بالعمل في اطار النظام السياسي القائم، وهذا ما يُميزها عن العديد من الحركات والتنظيمات الإسلامية المُتشدّدة في دول إسلامية أُخرى.

الواقع أن الأفكار والبرامج الأساسية للحراك الإسلامي في تركيا، وفي مقدمتها "الرؤية القومية" و"النظام العادل"، تضمنت عناصر إيجابية عديدة فيما يتعلق بهوية تركيا الإسلامية، وإقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة في البلاد، وتسوية القضية الكردية سلمياً، وانتهاج سياسة خارجية تضمن مصالح تركيا السياسية والاقتصادية، وتُعزّز مركزها الإقليمي، من خلال توثيق العلاقات مع الدول العربية والإسلامية. ومع ذلك فإن القوى العلمانية، ومن ضمنها المؤسسة

العسكرية، لم تعتمد أسلوب الحوار مع القوى الممثلة للحراك الإسلامي في تركيا للتوصل إلى صيغة مُشتركة أو تسوية تأخذ المصالح العليا للبلاد بنظر الاعتبار، بل فضّلت الدخول في مواجهة معها، وإسقاط حكومة أربكان التي كانت قد بدأت بوضع بعض تلك الأفكار والبرامج موضع التطبيق.

وفي غمرة النشوة بنجاح "عملية 28 شباط" في إسقاط حكومة أربكان أعلن قائد القوات البرية التركية الجنرال حسين كيفرك أوغلو H.Kivrikoglu (تولى رئاسة الأركان التركية بين 30 آب 1998 و 28 آب 2002)، بأن "عملية 28 شباط ستستمر لألف عام". ولكن بعد 15 عاماً فقط وجد المشتركون في تلك العملية، أو الانقلاب العسكري، أنفسهم يَمْثلون أمام المحاكم التركية بسببها. وفي حين عدّ البعض تلك المحاكمات بمثابة انتقام من المؤسسة العسكرية العلمانية من قِبل حكومة حزب العدالة والتنمية التي يرأسها رجب طيب أردوغان، الذي كان عضواً في حزب الرفاه في 1997، فإن تلك الحكومة ترى فيها مؤشراً على تحوّل تركيا نحو الديمقراطية وحكم القانون.

المصادر والمراجع

أ ــ العربية والمُعرّبة :

ــ أحمد، ابراهيم خليل، "الأحزاب السياسية في تركيا"، في ؛ ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1988).

ــ أحمد، ابراهيم خليل، "الحركة النورسية في تركيا المعاصرة"، بحث قُدم في المؤتمر الأول للدراسات التركية، جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية ــ30 أيار ــ 1 حزيران 1986.

ــ أحمد، ابراهيم خليل وخليل علي مراد، ايران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1992).

ــ أحمد، فيروز، "تدخل العسكريين والأزمة في تركيا"، في ؛ نوبار هوفسبيان (مُحرّر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد ومراجعة غانم بيبي وسامي الرّزاز (بيروت – مؤسسة الأبحاث العربية – 1985).

ــ أحمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري (بغداد – بيت الحكمة ــ 2000).

ــ أحمد، فيروز، "النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة"، في، نوبار هوفسبيان (مُحرّر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري...

ــ أحمد، كمال مظهر، انتفاضة 1925 في كردستان تركيا (بيروت ــ منشورات رابطة كاوه للثقافة ــ د. ت).

ــ ألقان، خلوق، "منظمات رجال الأعمال في تركيا والدولة"، شؤون الأوسط، العدد 104، خريف 2001.

ــ أوجار، صباح الدين، أربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة الصفصافي أحمد المرسي (القاهرة – إيتراك للنشر والتوزيع – 2003).

ــ أوزجان، مصطفى، "أربكان... من المقاومة إلى الرضوخ لمطالب العسكر"، مجلة قضايا دولية – العدد 375، السنة الثامنة، 17 مارس 1997.

ـ إينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م. الأرناؤوط (بيروت – دار المدار الإسلامي – 2002).
ـ بسلي، حسين و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان : قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون – 2011).
ـ تشاندار، جنكيز، "صورة لتركيا من الداخل : أزمة النظام ودور الجيش"، شؤون الأوسط – العدد 64، آب / أغسطس 1997.
ـ الجبوري، سعد عبد العزيز مسلط، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983 – 1991 : دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه – كلية التربية – جامعة الموصل – 2007.
ـ الجليلي، طلال يونس، التجربة البرلمانية في تركيا 1971 – 1980، رسالة ماجستير – معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية – الجامعة المستنصرية – 1988.
ـ الجليلي، طلال يونس، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 – 1983، أطروحة دكتوراه – كلية التربية – جامعة الموصل – 1999.
ـ جلود، ميثاق خير الله، العلاقات الخليجية – التركية 1973 – 1990 (جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية – 2008).
ـ الجهماني، يوسف ابراهيم، حزب الرفاه : الرهان على السلطة (دمشق – دار حوران للنشر – 1997).
ـ حسن، جرجيس، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه (د. م – 1990).
ـ حسن، ياسر أحمد، تركيا : البحث عن مستقبل (القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – 2006).
ـ الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2 (بيروت – دار العلم للملايين – 1960).
ـ حمدون، أفراح ناثر جاسم، الحركات الإسلامية في تركيا 1980 – 2002 : دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه – جامعة الموصل – كلية الآداب – 2008.
ـ الداقوقي، ابراهيم، "الإعلام التركي بين الحرية والإرهاب"، مجلة قضايا دولية، العدد 363 – السنة السابعة – 16 ديسمبر 1996.
ـ الداقوقي، ابراهيم، أكراد تركيا (دمشق – دار المدى للثقافة والنشر – 2003).

ـ الداقوقي، ابراهيم، "بعد إنذار الجيش لأربكان : مستقبل الحكم في تركيا"، مجلة قضايا دولية، العدد 375 – السنة الثامنة – 17 مارس 1997.
ـ الداقوقي، ابراهيم، "تركيا جسر بين الشرق والغرب"، مجلة قضايا دولية، العدد 341 – السنة السابعة – 15 تموز 1996.
ـ الداقوقي، ابراهيم، صورة الأتراك لدى العرب (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 2001).
ـ دانيلوف، فلاديمير إيفانوفيتش، الصراع السياسي في تركيا : الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة، يوسف ابراهيم الجهماني (دمشق – دار حوران للطباعة والنشر – 1998).
ـ دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة (بيروت – دار الكشاف – 1946).
ـ دستور الجمهورية التركية لعام 1982، ترجمة صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.
ـ رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين (بيروت – شركة المطبوعات للنشر والتوزيع – 2006).
ـ روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري (ليما سول – دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث – 1993).
ـ زلوم، عبد القديم، كيف هُدمت الخلافة (د. م ـ د. ت).
ـ الزين، مصطفى، أتاتورك وخلفاؤه (بيروت – دار الكلمة للنشر – 1982).
ـ سليمان، أحمد السعيد، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة (القاهرة –دار المعرفة ـ د. ت).
ـ السيد، طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة : دراسة في الفكر والممارسة (القاهرة – جواد الشرق للنشر والتوزيع – 2001).
ـ السيد، فكرت رفيق، "سعيد النورسي والفكر السياسي التركي المعاصر 1873- 1960"، مجلة دراسات اقليمية – العدد 5 – السنة الثالثة – حزيران 2006.
ـ سيزر، دويغو بازوغلو، سياسات تركيا الأمنية (بيروت مؤسسة الأبحاث العربية – سلسلة دراسات استراتيجية – الدراسة رقم 37 – السنة الثانية – 1981).
ـ سيمونز، جيف، التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998).

ـ شريف، إيمان غانم، سعيد النورسي : حياته ونشاطه السياسي في تركيا 1876-1960، اطروحة دكتوراه – كلية الآداب – جامعة الموصل – 2008.

ـ شميم، أحمد، "مأساة اليسار التركي"، في، نوبار هوفسبيان (مُحرّر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري...

ـ الصالح، منال، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997 (بيروت – الدار العربية للعلوم ناشرون – 2012).

- صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10555)، 22 أكتوبر 2007.

ـ الطحّان، مصطفى محمد، تركيا التي عرفت من السلطان... إلى نجم الدين أربكان 1842 – 2006 (الكويت – مطبعة الخليج العربي – 2010). تاريخ؟؟؟

ـ العادل، محمد، "قراءة في أبرز النجاحات والإخفاقات في المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا"، بحث أُلقي في ندوة "الحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية في البلاد العربية وتركيا" مراكش – 16 – 17 حزيران 2006. مُتاح على الموقع :
www.syriakurds.com/2007/derasat/der008.htmlhttp://

ـ عبد القادر، عصمت برهان الدين، "جبهة مقاتلي الشرق الإسلامي العظيم في تركيا 1984 – 2008"، مجلة آداب الرافدين – السنة 33 ـ العدد 55 ـ 2009.

ـ عبد القادر، عصمت برهان الدين، "الطريقة السليمانية (سليمانجيلر) في تركيا المعاصرة"، مجلة دراسات إقليمية ـ السنة الخامسة ـ العدد 11 – تموز 2008.

ـ عبد المجيد، سعد، "الفقر في تركيا"، مجلة قضايا دولية، العدد 358 ـ السنة السابعة ـ 11 تشرين الثاني 1996.

ـ العدول، جاسم محمد حسن، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول 1512 ـ 1520، أطروحة دكتوراه – جامعة الموصل – كلية التربية – 2004.

ـ العزاوي، عباس، "مولانا خالد النقشبندي"، مجلة المجمع العلمي الكردي – العدد 1 ـ 1973.

ـ العظمة، عزيز، العلمانية من منظور مختلف (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1992).

ـ العلاف، ابراهيم خليل، خارطة التوجهات الإسلامية في تركيا المعاصرة (جامعة الموصل ـ مركز الدراسات الإقليمية ـ 2005).

ـ غفور، جبار قادر، "انقلاب عام 1960 في تركيا : تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية"، دراسات تركية ـ السنة الأولى ـ العدد 1 ـ كانون الثاني 1991.
ـ غول، نيلوفر، "المطلب الديمقراطي للإسلام التركي"، شؤون الأوسط ـ العدد 64 ـ آب / أغسطس 1997.
ـ كرامر، هاينتس، تركيا المُتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر (الرياض – مكتبة العبيكان – 2001).
ـ كركوكلي، جمال كمال اسماعيل، "حزب الله التركي"، مجلة آداب الرافدين ـ العدد 44 ـ القسم الأول ـ أيلول 2006.
ـ كواترت، دونالد، الدولة العثمانية 1700 – 1922، تعريب أيمن الأرمنازي(الرياض – مكتبة العبيكان – 2004).
ـ كيدر، ساجلار، "تركيا الحديثة"، في نوبار هوفسبيان (مُحرّر)، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري...
ـ مجموعة من الباحثين السوفييت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة هاشم صالح التكريتي (السليمانية – مؤسسة حمدي للطباعة والنشر – 2007).
ـ محمد، مصطفى، الحركة الإسلامية الحد\يثة في تركيا (ألمانيا الغربية – 1984).
ـ محو، لقمان. أ، الكورد وكوردستان : بيبلوغرافيا مُختارة ومُعرَّفة، ترجمة هفال (اربيل – مؤسسة آراس للطباعة – 2007).
ـ مراد، خليل علي، "الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا 1946 – 1960"، في، ابراهيم خليل أحمد وآخرون، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة (الموصل – جامعة الموصل – مركز الدراسات التركية – 1996).
ـ مراد، خليل علي، "تركيا والمنظمات الدولية" في، ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1988).
ـ مراد، خليل علي، "القضية الكردية في تركيا 1919 – 1925"، في، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار (الموصل – جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية – 1995).

ـ معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – 1998).
ـ الناصري، خليل ابراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية (الموصل – دار الكتب للطباعة والنشر – 1990).
ـ النعيمي، أحمد نوري، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا (عمّان –0 دار البشير – 1992).
ـ النعيمي، أحمد نوري، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919 – 1938(بغداد – دار الحرية للطباعة – 1990).
ـ النعيمي، أحمد نوري، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1950 – 1980(بغداد – دار الحرية للطباعة – 1989).
ـ نور الدين، محمد، تركيا : الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية (بيروت – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - 1998).
ـ نور الدين، محمد، تركيا: الصيغة والدور (بيروت – رياض الريس للكتب والنشر – 2007).
ـ نور الدين، محمد، حجاب وحراب : الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت – رياض الريس للكتب والنشر – 2001).
ـ نور الدين، محمد، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا (بيروت – 1997).
ـ نور الدين، محمد، "المواجهة بين الرفاه والعسكر : التباسات الديمقراطية والهوية"، شؤون الأوسط – العدد 64 – آب / أغسطس 1997.
ـ هلال، رضا، السيف والهلال : تركيا من أتاتورك إلى أربكان (القاهرة – دار الشروق – 1999).
ـ هوليداي، فرد، دراسات شرق أوسطية، ترجمة أحمد رمو (دمشق – منشورات دار علاء الدين – 2004).
ـ هيل، وليم، "الجيش التركي والسياسة"، في، تركيا : المجتمع والدولة، تحرير أندرو فنكل و نوكهت سيرمان، ترجمة جمدي حميد الدوري و عدنان ياسين مصطفى (بغداد – بيت الحكمة – 2002).
ـ يوسف، بشار حسن، الحركات الإسلامية في المشرق العربي 1945 – 1991 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه – جامعة الموصل – كلية التربية – 2005.

ب- الإنكليزية :

- Abu – Manneh ,Butrus ،" The Naqshbandiyya – Mujaddidiyya in the Ottoman Lands of Early 19th Century " Die Welt Des Islam ،Vol. XXII ،Nr. 1-4 (1982).
- Abun – Nasr ,Jamil M. ،The Tijaniyya : A Sufi Order in the Modern World (London – Oxford University Press – 1965).
- Acar ,Feride ،" Turgut Özal : Pious Agent of Liberal Transformation " in ، Metin Heper & Sabri Sayari ،Political Leaders and Democracy in Turkey (Lanham – Lexington Books – 2002) PP. 163-170.
- Adaş ,Emin Baki ،" Culturalizing Economies ،Economizing Cultures : Religion and Entreprenurship in Turkey " ،University of Gaziantep Journal of Social Sciences7 ،(1)2008 ،.
- Ahmed ،Feroz ،" Islamic Reassertion in Turkey." Third World Quarterly ، vol.10 ،No. 2 ،Islam & Politics (April – 1988).
- Ahmad ،Feroz ،" Politics and Islam in Modern Turkey " Middle Eastern Studies ،Vol. 27 ،No. 1 (January – 1991).
- Ahmad ،Feroz ، The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975,(London-1977).
- Ahmad ،Mumtaz ،" Islam and Democracy : The Emerging Concensus " ،The Journal of Turkish Weekly20 ، June 2005. www.turkishweekly.net
- Akin ،Erkan & Ömer Karasapan ،" The Rabita Affair. " Middle East Report ، No.153 (July – August 1988).
- Akin ،Erkan & Ömer Karasapan ،" The Turkish – Islamic Synthesis " Middle East Report ،No. 153 ،July – August 1988.
- Akin ،Erkan & Ömer Karasapan ،" Turkey's Tarikat " Middle East Report ،No. 153 (July – August – 1988).
- Akinci ,Ugur ،" The Welfare Partys Municipal Track Record : Evaluating Islamist Municipal Activism in Turkey." ،Middle East Journal ،Vol.53,No. 1 ,Winter 1999.

- Alemdar ،Zeynep " Fears of a military coup intensify " ،Mid – East Realities ، 13.6.1997.
- Alkan ،Türker ،" The National Salvation Party in Turkey " in ،Metin Heper & Raphael Israeli (eds.) ،Islam and Politics in the Modern Middle East (Oxford – Taylor & Francis – 1984).
- Aral ،Perdal ،" Dispensing with Tradition ? : Turkish Politics and International Society During the Özal Decade 1983-1993." Middle Eastern Studies ،vol. 37 ، No.1 ،January 2001.
- Aras ،Bulent ," Turkish Islam's Moderate Face." Middle East Quarterly ،vol. V ،No. 3 ،September – 1998.
- www.meforum.org/404/turkish-islams-moderate-face
- Arat,Yesim ،Rethinking Islam and Liberal Democracy: Islamist Women in Turkish Politics (Albany – State University of New York Press-2005).
- Atacan ,Fulya ، " Explaining Religious Politics at the Crossroads : AKP- SP " ، in ،Ali Carkoglu & Barry M.Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (London – Routledge – 2006).
- Atalar ،M. Kürşad " Hizballah of Turkey : A Pseudo – Threat to the Secular Order ?." Turkish Studies ،vol.7 ،No. 2 ،June 2006.
- Atasoy ,Yilmaz ،Hegemonic Transition ،The State and New – Liberal Crisis in Capitalism(New York- Routledge – 2009).
- Ayse Gunes – Ayata & Sencer Ayata ," Ethnic and Religious Bases of Voting." in ،،Sabri Sayari & Yilmaz Esmer ،Politics ،Parties and Elections in Turkey (London – Lynne Rienner Publishers -2002).
- Ayata ,Sencer ،" Patronage ،Party and State : The Politicization of Islam in Turkey." Middle East Journal ،vol. 50 ،No. 1 ،(Winter – 1996).
- Barkey ،Henri J. & Graham Fuller ،Turkeys Kurdish Question (Lanham – Rowman & Littlefield Publishers ،INC – 1998).
- Baskan ،Filiz ،" The Political Economy of Islamic Finance in Turkey : The Role of Fethulla Gülen and Asya Finance " in ،Clement M. Henry & Rodney

Wilson ،The Politics of Islamic Finance (Edinburgh – Edinburgh University Press – 2004).

- Beinin ،Joel & Joe Strok ; Political Islam : Essays From Middle East Report (Berkely – University of California Press – 1997).
- Bellah ،Report N. ،" Religious Aspects of Modernization in Turkey and Japan ". The American Journal of Sociology ،Vol. 64 ،No. 1 ،(July – 1958).
- Berkes ،Niyazi ,The Development of Secularism in Turkey (New York– Routledge – 1998).
- Bianchi ،Robert ،Guests of God : Pilgrimage and Politics in the Islamic World (U.S.A – Oxford University Press – 2002).
- Cağaptay ،Soner ," European Union Reforms Diminish the Role of Turkish Military : Ankara Knocking on Brussels' Door." The Turkish Year book ، Vol.XXXIV2003 ،.
- Cağaptay ،Soner ،Secularism and Foreign Policy in Turkey (The Washington Institute for Near East Policy – Policy Focus No. 67 ،April – 2007).
- Çakir ،Rusen ،The Re-emergence of Hizbollah in Turkey (The Washington Institute for Near East Policy – Policy Focus74 ، – September - 2007). - - Çarkoğlu ،Ali & Barry M. Rubin ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006).
- Cevik ،Ilnur ،" As Refah starts addressing the Kurdish problem." ،Hurrieyt Daily News (electronic edition)23 ،.8.1996. Available on website: www.hurrieyt daily news. com.
- Cevik ،Ilnur ،" Bring down Refah and you will have stronger Refah " ،Turkish Daily News27 ،.Sep.1996. Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- Cevik ،Ilnur ," ray of hope for the Kurdish Issue " ،Hurrieyt Daily News (electronic edition)6 ،.8.1996. Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.

- Cevik ،Ilnur ،" Turkey cant afford such political maneuvering " ،Turkish Daily News3 ، April 1997. Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- Cevik ،llnur ،" They have decided not to give a chance to serve " ،Turkish Daily News19 ،. July. 1996.Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- Cevik, Ilnur ،" Time for Reconciliation and Cooling of in Turkey " ،Turkish Daily News24 ، March 1997.Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- -Cevik ،Ilinur ،" Time has come for Refah to quit government " ، Turkish Daily News11 ، June 1997.Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- Cevik ،Ilnur ،" Turkey cant afford such political maneuvering " ،TurkishDaily News3 ، April 1997.Available on website ;www.hurrieyt daily news. com.
- Ciddi ،Sinan ،Kemalism in Turkish Politics : The Republican Peoples Party ، Secularism and Nationalism (New York – Routledge – 2009).
- Çinar ،Menderes & Burhanettin Duran " The Specific Evolution of Contemporary Political Islam in Turkey and it's " difference ". " in Umit - Cizre ،Secular & Islamic Politics in Turkey (New York – Routledge Taylor & Francis group – 2008).
- Cizre ،Ümit ،" Ideology Context and Interest : The Turkish Military." in ،Reşat Kasaba (ed.) ،the Cambridge History of Turkey ،Vol. 4 (Cambridge – Cambridge University Press – 2008).
- Cizre ،Ümit ،Politics and Military in Turkey into the 21st Century ، European University Institute – Robert Schuman center – 2000.
- Cook Steven A. ،Ruling but not Governing : The Military and Political development in Egypt ،Algeria and Turkey (Baltimore – The John Hopkins Press – 2007).

- Commett ، Melani Clair ، Globalization and Business Politics in Arab North Africa ،A Comparative Perspective (New York – Cambridge University Press – 2007).
- Darnton ،John ،" Uneasy Crossroad : Discontent Seethes in Once StableTurkey." The New York Times2 ،.3.1995.
- Daver ،Bulent ،" Secularism in Turkey." Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi ، Cilt ،IV ،Sayi ،II ،Mart1988 ،.
- Deliso ،Christopher ،The Coming Balkan Caliphate (U.S.A – Greenwood Publishing Group – 2007).
- Denli ،Özlem ، " Freedom of Religion : Secularist Policies and Islamic Challenge" in ،Zehra F. Kabasakal Arat (ed.) ،Human Rights in Turkey (Philadelphia – University of Pennsylvania Press – 2007).
- Dorsey ،James ،" Europeans Rebuffs Strengthen Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties " ,Washington Report on Middle East Affairs ،March 1997.
- Dumont ،Paul ،" The Origins of Kemalist Ideology " ،in ،Jacob M. Landau (ed.) ،Atatürk and the Modernization of Turkey (Leiden – E.J. Brill – 1984).
- Eligur ،Banu ،The Mobilization of Political Islam in Turkey (U.S.A – Cambridge University Press – 2010).
- The Encyclopedia of Islam ،New Edition ،Vol. VII (Leiden – E.J. Brill – 1993).
- Federal Research Division Staff ،Turkey : A Country Study (Washington D.C. – Kessinger Publishing – 2004).
- Feroze ،Mohammed R. ، Islam and Secularism in Post-Kemalist Turkey ، (Islamabad – 1976).
- Fidel ،Kenneth " Military Organization and Conspiracy in Turkey." in Kenneth Fidel (ed.) ،Militarism in Developing Countries (New Jersey – Transaction inc. – 1975).
- The Financial Times21 ،.8.1996.

- Franz ،Erhard " Secularism and Islamism in Turkey " in ،Kai Hafez and Others ،The Islamic World and the West : an introduction to political Cultures and International Relations (Leiden – Brill – 2000).
- Fuller ،Graham ،The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal State in the Muslim World (Institute of Peace – Washington – 2008).
- Ganser ،Daniele ،Nato's Secret Armies : Operation Gladio and Terrorism in Western Europe (London – Frank Cass – 2005).
- Göle ، Nilüfer ،" Secularism and Islamism in Turkey : The Making of Elites and Counter – Elites." The Middle East Journal ،vol. 51 ،No. 1 ،(Winter – 1997).
- Gülalp ،Haldun ،" Globalization and Political Islam : The Social Bases of Turkey's Welfare Party " ،International Journal of Middle East Studies ،vol. 33 ،No.3 ،(August – 2001).
- Gumuscu ، Sebnem ،Economic Liberalization ،Devout Bourgeoisie and Changes in Political Islam : Comparing Turkey and Egypt (EUI Working Papers – RSCAS 2008/19 – Mediterranean Programme Series).
- Gunay ،Niyazi ،Implementing the " February 28 " RecommendatinsScorecard ، The Washington Institute for Near East Policy ،Research Notes ،Number 10 ، May 2001.
- Gunter Michael M. ،The Kurds and the Future of Turkey (New York – Palgrave Macmillan – 1997)
- Gürbey ،Sinem " Civil Society and Islam in Turkey " ،Graduate Student Conference- Culumbia University – Spring 2006 ,
- Hale ،William M. ،Turkish Politics and the Military (New York – Rout ledge- 1994).
- Harris ،George S. ،" The Role of the Military in Turkish Politics." (part 1) Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Winter – 1965).
- Harris ،George S. ،" The Role of the Military in Turkish Politics." (Part 2) ، Middle East Journal ،Vol. 19 ،No. 2 (Spring – 1965).

- Hass ،Mark L ،. The Clash of Ideologies ،Middle Eastern Politics and American Security (Oxford – Oxford University Press-2012).
- Helvacioğlu ،Banu " ' Allahu Ekber ' ،We are Turks : yearning for a different homecoming at the periphery of Europe " ،Third World Quarterly ،Vol. 17 ، No. 3 ،(September – 1996).
- Heper ،Metin ،" Islam and Democracy in Turkey : Toward a Reconciliation ?." Middle East Journal ،vol. 51 ،No. 1 (Winter – 1997).
- Heper ،Metin ،" Political Modernization as Reflected in Bureaucratic change : The Turkish Bureaucracy and " Historical Bureaucratic Empire " Tradition ". International Journal of Middle East Studies ،Vol. 7 ،No.4 ،(October – 1976).
- Heper ،Metin & Sabri Sayari ،Political leaders and Democracy in Turkey (Lanham – Lexington Books – 2002).
- Heydt ،Uriel ،" Islam in Modern Turkey." Journal of the Royal Central Asian Society ،vol. XXXIV ،January 1947.
- Hic ،Mukerrem & Aysen Hic Gencer ،Turkish Economy and Politics From 1923,the Foundation of the Republic Until 2002 (Istanbul – Beykent University Press- 2009).
- Howard ،Douglas A. ،The History of Turkey (California – Greenwood Publishing Group – 2001).
- Human Rights Violations Concerning 28 February Period. Available on ,www.mazlumder. org.
- INFO – TURK ،NO.223 ،November – December 1995،www. info – turk.be /223 E.htm
- Jung ،Dietrich and Wolfango Piccoli ،Turkey at Crossroads (London – Zed Books – 2007).
- Kaplan ،Sam ،" Din-U Devlet All Over Again ? The Politics of Military Secularism and Religious Militarism in Turkey following the 1980 Coup." International Journal of Middle East Studies ،Vol. 34 ،No. 1 (February – 2002).
- Kaplan ،Sam ،The Pedagogical State : Education and Politics of National Culture in post – 1980 Turkey (California - Stanford University Press – 2006).

- Karabelias ،Gerrassimos ،" The Evolution of Civil – Military Relations in Post-War Turkey 1980-1995." Middle Eastern Studies ،Vol. 35 ،No. 4 (October – 1999).
- Karakas ،Cemal ،Turkey : Islam and Laicism between the Interest of the State ، Politics and Society (Frankfurt – Peace Research Institute ،Report No.78 – 2007).
- Karmon ،Ely ," Radical Islamic Groups in Turkey." Middle East Review of International Affairs ،Vol. I ،No. 4 ،December 1997. www.gloria-center. org
- Karpat ،Kemal H. ،" The Military and Politics in Turkey 1960-1964 : A Socio-Cultural Analysis of a Revolution." The American Historical Review ،Vol. LXXV ،No. 6 ،(October – 1970).
- Karpat ،Kemal H. ،Ottoman Past and Todays Turkey (Leiden – Brill – 2000).
- Kasaba ،Resat ," Kemalist Certainties and Modern Ambiguities ". in ،Sibel Bozdoğan & Resat Kasaba (eds.) ،Rethinking Modernity and National Identity in Turkey (Washington – Washington University Press – 1997).
- Katzman ،Kenneth & Alfred Predos ،" Iraq : Erosion of International Isolation " ،in ،Leon M.Jeffries (ed.). Iraq: Issues ،Historical Background ،Bibliography (New York – Nova Science Publishers. Inc - 2003).
- Kedourie ،Sylvia ،Seventy Five Years of the Turkish Republic (Portland – Frank Cass Publishers – 2000).
- Kepel ،Gilles ،Jihad : The Trail of Political Islam (London – I. B. Tauris Publishers – 4th ed. – 2006).
- Kilavuz ،M. Akif ،Adult Religious Education at the Quranic Courses in Modern Turkey. www.sosyalaraştirmalar.com/cilt2/sayi6pdf/kilavuz-akif.pdf
- -Kinross ،Patrick ،Ataturk : the Rebirth of a Nation (Istanbul – Remzi Kitabevi – 2004).
- Koonings ،Kees ،& Dirk Krujit ،Political Armies : The Military and Nation Building in the Age of Democracy (New York – Zed Books – 2002).

- Kutschera ،Chris ،" Turkey: The little Known World of the military hierarchy". www.chris-kutschera.com
- Laciner ،Sedat ،" Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy : Özalism." Turkish Weekly ،Monday9 ، March 2009. http://www.turkishweekly.net
- Landau ،Jacob M. ،Exploring Ottoman and Turkish History (London – C.Hurst & Co. Publishers – 2004).
- Landau ،Jacob M. ،Radical Politics in Turkey (Leiden – Brill – 1974).
- Landau ،Jacob ،" Turkey Between Secularism and Islamism ".
- www.jcpa.org/jl/vp352.html
- -Lapidot،Anat ،" Islam Activism in Turkey since 1980 Military Takeover " in ، Bruce Maddy – Weitzman & Efraim Inbar (eds.) ،Religious Radicalism in the Greater Middle East (New York – Routledge – 1997).
- Larrabee ،F. Stephen & Ian O. Lesser ،Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty (Rand Corporation – National Security Research Division – 2003).
- Le Gall ،Dina A Culture of Sufism ،A Naqshbandis in the Ottoman World 1450-1700 (New York – Sunny Press – 2005).
- Leicht ،Justus " Government Crackdown Against the Hezbollah in Turkey ". 16 February 2000. www.wsws.org
- Lerner ،Daniel & Richard D. Robinson ," Swords and Ploughshares : The Turkish Army as a Modernizing Force." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military and Modernization (New Brunswick N.J – 2008).
- Lewis ،Bernard ،The Emergence of Modern Turkey (London – Oxford University Press – 1966).
- Lewis ،Geoffery ،Modern Turkey (New York – 1974).
- Liel ،Alon ،Turkey in the Middle east : Oil ,Islam and Politics (Colorado – Lynne Rienner Publishers. Inc. – 2001).
- Lombardi ،Ben ،"Turkey: The Return of Reluctant Generals " ،Political Science Quarterly ،vol. 112 ،No.2 ،Summer – 1997.

- Ludington ،Nicholas S. & James W. Spain ," Dateline in Turkey : The Case for Patience." Foreign Policy ،No. 50 (Spring – 1983).
- . - Macfie ،A.L. ،Ataturk (London – Longman – 3rd impression – 1998)
- Makovsky ,Alan ،" How to Deal with Erbakan " ،Middle East Quarterly ،vol ,IV ,No.1 ،March 1997. www.meforum.org/335/how-to-deal-with-erbakan
- Mango ،Andrew ،Turkey and the War on Terror(New York – Routledge – 2005).
- Mardin ،Serif ،" Center – Periphery Relations : A Key to Turkish Politics " Daedalus ،vol. 102 ،No. 1 ،Post – Traditional Societies (Winter – 1973).
- Mardin ، Şerif ،" Ideology and Religion in the Turkish Revolution " International Journal of Middle East Studies ،Vol. 2 ،No. 3 (July – 1971).
- Mardin ,Şerif ،Religion ،Society and Modernity in Turkey (New York – Syracuse University Press – 2006).
- Margolis ،Erig " Turkeys Generals Warm Up their Thanks." The Wisdom fund. www.twf.org/News/Y1997/Generals.html
- Margulies ،Roonie and Ergin Yildizoğlu ," The Political uses of Islam in Turkey." Middle East Report ،No. 153 ,Islam and the State (July – august 1988).
- Mateescu ،Dragoş C. ،" Kemalism in the Era of Totalitarianism: A Conceptual Analysis " ،Turkish Studies ،vol. 7 ،No. 2 ،June 2006.
- Mayall ،Simon V. ,Turkey : Thwarted Ambition (Washington – D.C – Institute for National Strategic Studies – McNair Paper56 ، – January 1997).
- McFadden ،John H. ، " Civil – Military Relations in the Third Turkish Republic " ،The Middle East Journal ،vol. 39 ،No. 1 (Winter – 1985).
- Moe ،Christian ،Refah Revisited : Stratsbourgs Construction of Islam Advance Draft for Circulation at the Conference of Experts " Emerging Legal

Issues for Islam in Europe " ،Central European University ،Budapest ، Hungary3 ،-4 June 2005.

- Mugge ،Liza ،Beyond Dutch Borders : Transnational Politics Among Colonial Migrants ،Guest Workers and the Second Generation (Amsterdam University Press – 2010).
- Muller ،Mark " Nationalism and the Rule of Law in Turkey : The Elimination of Kurdish Representation during the 1990s " ،in ،Robert Olson (ed.) ،The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s : its Impact on Turkey and the Middle East (Kentucky – The University Press of Kentucky – 1996).
- Nadolski ،Dora G. " Ottoman & Secular Civil Law ". International Journal of Middle East Studies ،Vol. 8 ،No. 4 ،(October – 1977).
- The New York Times2 ،.3.1995 ; 16.1.1996 ; 1.7.1996 ; 10.8.1996 ; 21.8.1996 : 29.4.1997 ; 27.5.1997.
- Norton ،Augustus R. ،Civil Society in the Middle East (Brill -1996),
- Odekon ،Mehmet ،The Costs of Economic Liberalization in Turkey (New Jersey- Rosemont Publishing & Printing Corp. – 2005).
- Onis ,Ziya ," The Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey :The Rise of the Welfare Party in Perspective." ،Third World Quarterly ،Vol.18 ، No.4 ،September 1997.
- Oniş ,Ziya ،Turgut Özal and his Economic Legacy : Turkish neo-Liberalism in Critical Perspective. home.ku.edu.tr/~zonis/onis-ozal
- Özdalga ,Elisabeth ،The Veiling Issue ،Official Secularism and Popular Islam in Modern Turkey (New York – Routledge – 1998).
- Parla,Taha & Andrew Davison ،" Secularism and Laicisim in Turkey ". in ، Janet R. Jakobsen & Ann Bellegrini (eds.) ،Religion (U.S.A – Duke University Press – 2008).
- Peretz ,Don ،The Middle East Today (California – Greenwood Publishing Group – 1994).

- Pir ،Cevik & Martin Sherman ،" Formula for Stability : Turkey Plus Israel " ، Middle East Quarterly ،Fall 2002 ،vol ،IX ،No.4 ،Available on website ، www.meforum.org/511/formula-for-stability-turkey-plus-israel.
- Pok ،Soon-Yong ،" Cultural Politics and Vocational Religious Education : The Case of Turkey " Comparative Education ،vol. 40 ،No. 3 ،August – 2004.
- Rabasa ،Angel ،The Muslim World after 9/11 (Santa Monica – The Rand Corporation – 2004).
- Rabasa ،Angel & Stephen Larrabee ،The Rise of Political Islam in Turkey (Santa Monica – Rand Corporation – 2008).
- Regeringsbeleid ،W.R. & Others ،The European Union ،Turkey and Islam (Netherlands – Amesterdam University Press – 2004).
- Reich ,Bernard (ed.) ،Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa (Connecticut – Greenwood Press Inc. – 1990).
- Robins ،Kevin ," Interrupting Identities Turkey / Europe " ،in ،Stuart Hall & Paul Du Gay (eds.) ،Questions of Cultural Identity (London – SAGE PublicationLtd – 2005).
- Robins ،Philip ،Suits and Uniforms : Turkish Foreign Policy Since Cold War (London – C.Hurst & Co. Publishers Ltd – 2003).
- Robinson ،Richard D. ،The First Turkish Republic (Cambridge – Harvard University Press – 1963).
- Rouleau ،Eric ," The Challenges to Turkey." Foreign Affairs ،vol. 72 ،No. 5 ، November – December 1993.
- Roy ،Oliver and Others ،The Culumbia World Dictionary if Islamism (U.S.A – Culumbia University Press – 2007).
- Sakallioğlu ،Umit Cizre ," The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy." Comparative Politics ،Vol. 29 ،No. 2 (January – 1997).
- Sakallioğlu ،Umit Cizre ،" Parameters and Strategies of Islam – State Interaction in Republican Turkey " International Journal of Middle East Studies ،No. 281996 ،.

- Salt ،Jeremy ،" Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey." Middle Eastern Studies ،Vol. 31 ،No. 1 ،(January – 1995). Middle East Quarterly ،
- Sayari ،Sabri ،" Turkeys Islamist Challenge " ،Middle East Quarterly ،vol.III ,No. 3. www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals
- Schiffauer ,Werner ،Islamism in the Diaspora : The Fasciations of Political Islam Among Second Generation German Turks (WPTC – 99 – 06 – Frankfurt / Oder).
- Shaw ، Stanford J. & Ezel K. Shaw ،History of the Ottoman Empire and Modern Turkey ،vol.-2 (Cambridge – Cambridge University Press – 1977).
- Silverstien ،Brian ،" Sufism and Modernity in Turkey : From the Authentcity of Experience to the Practice of Discipline." in ،Martin Van Bruinessen & Julia D. Howell ،Sufism and the " modern " in Islam (London – I.B. Tauris – 2007).
- Smith S. Graig S. ،" Terror attacks and Politics put Turkey's Military on edge " ،New York Times ،Nov. 30.2003 ،
- Sözen ،A. ," Terrorism and the Politics of Anti – Terrorism in Turkey." in Report W. Orttung : National Counter – Terrorism Strategies (Amsterdam – IOS Press – 2006).
- Tachau ،Frank and Metin Heper ،" The State ،Politics and Military in Turkey." Comparative Politics ،Vol. 16 ،No. 1 (October – 1983).
- Tamkoç ،Metin ،" Stable Instability of Turkish Polity." Middle East Journal ، Vol. 27 ، No. 3 (Summer – 1973).
- Taspinar ,Omar ،Kurdish Nationalism and Political Islam in Turkey Kemalist Identity in Transition (New York – Routledge – 2005).
- Toprak ،Binnaz " Islam and Democracy in Turkey " in ،Ali Çarkoğlu & Barry M. Rubin (eds.) ،Religion and Politics in Turkey (New York – Routledge – 2006).
- Toprak ،Binnaz ،Islam and Political Development in Turkey (Leiden – E.J. Brill – 1981).

- Toprak ،Binnaz " Islam and the Secular State in Turkey." in ،Gigdem Balim (ed.) ،Turkey : Political ،Social and Economic Challenges in the 1990's (Leiden – E.J.Brill – 1995).
- Toprak ،Binnaz " Politicization of Islam in a Secular State : The National Salvation Party in Turkey " in ،Said Amir Arjomand (ed.) ،From Nationalism to Revolutionary Islam (Albany – State University of New York Press – 1984).
- Tuğal ،Cihan ،" Islamism in Turkey : Beyond Instrument and Meaning." ، Economy and Society ،vol. 31 ،No. 1 ،February 2002.
- Turkey : HRW World Report 2000. www.hrw.org/press
- "Turkish Hizballah (Hizbullah) : A Case Study of Radical Terrorism " ،The Journal of Turkish Weekly18 ،. April. 2007. www.turkishweekly.net
- Turkish Press Review from Turkish Ministry of Foreign Affairs3 ،.3.1997 www.hri.org/news/turkey
- Uysal ،Ahmet ،" Media and Religious Reform in Turkey." GMJ : Mediterranean Edition 3 (1) ،Spring – 2008 ،PP. 50-56.www.globalmedia.emu.edu.tr
- -Vertigans ،Stephen ،Islamic Roots and Resurgence in Turkey: Uder-standing the Muslim Resurgence (U.S.A – Greenwood Publishing Group – 2003).
- Waldner David ،State Building and Late Development (Ithaca - Cornell University Press – 1999).
- Westerlund ،David & Ingvar Svanberg (eds.) ،Islam Outside the Arab World (New York – Palgrave Macmilan – 1999).
- White ،Jenny B. ،" The End of Islamism ? Turkey's Muslim hood Model." in Robert W. Hefner (ed.) ،Remaking Muslim Politics : Pluralism ،Contestation ، Democratization (New Jersey – Princeton University Press – 2005).
- White ، Jenny Barbara ،Islamist Mobilization in Turkey : A Study in Vernacular Politics (Seattle – University of Washington press – 2002).

- Yalman ،Nur ،" Intervention & Extrication : The Officer Corps in the Turkish Crises." in ،Henry Bienen (ed.) ،The Military Intervens ،Case Studies in Political Development (Connecticut – Russel Sage foundation – 1968).
- Yavuz ،M Hakan ،Islamic Political Identity in Turkey (New York – Oxford University Press – 2003)
- -Yavuz ،M. Hakan ،" Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey." Comparative Politics ،Vol. 3 ،No. 1 ،(October – 1997).
- Yavuz ،M. Hakan ،" Towards an Islamic Liberalism ? : The Nurcu Movement and Fethullah Gülen ". The Middle East Journal ،vol. 53 ،No. 4 (Autumn – 1999).
- Yavuz ،M.Hakan ،" Turkeys Imagined Enemies : Kurds and Islamists." ،The World Today ،April 1996.
- Yayla ،Atilla ," Turkeys Leaders : Erbakans Goals " ،Middle East Quarterly ، Vol.IV,No.3 ،September 1997. www.meforum.org/358/turkeys-leaders-erbakan-goals
- Yeşilda ،Birol Ali ،" Problems of Political Development in the Third Turkish Republic." Polity ،Vol. 12 ،No. 2 (Winter – 1988).
- Yeşilda ، Birol A. ," Realignment and Party Adaptation : The Case of Refah and Fazilet Parties " ،in ،Sabri Sayari & Yilmaz Esmer ،Politics ،Parties and Elections in Turkey (London – Lynne Rienner Publishers -2002).
- Yeşilda Birol A. ," The Refah Party Phenomenon in Turkey " in Birol Yeşilda (ed.),Comparative Political Parties and Party Elites ،Essays in Honor of Samuel J.Eldersveld (U.S.A- University of Michigan Press-1999).
- Seval Yildirim ،" The Search for Shared Idioms : Contesting View of Laiklik Before the Turkish Constitutional Court " ،in ،Gabriele Marranci (ed.) ,Moslim Societies and the Challenge of Secularization : An Interdisciplinary Approach (Heidelberg- Springer Dordrecht- 2010).
- Yilmaz ,Ihsan ،Muslim Laws ،Politics and Society in Modern Nation State (England – Ashgate Puplishing Limited – 2005).

- Zürcher ،Erik – Jan ،Islam in the Service of National and Pre-national State : The Instrumentalisation of Religion for Political Goals by Turkish Regimes between 1880-1980 www.leidenuniv.nl/contentdocs/wap/ejz29
- Zürcher ,Erik J. ،" The Ottoman Legacy of the TurKish Republic : An Attempt at a new Periodization." Die Welt Des Islams ،New Series ،Bd. 32 ،Nr. 2 ، (1992).
- -Zürcher ،Erik Jan ،Turkey : A Modern History (U.S.A – I.B Tauris Publishers).

جـ- التركيـة :

- Akar ,Ridvan ve Can Dundar ،Ecevit ve Gizli Arşivi (Istanbul – Image Kitabevi – 2008)
- Atatürk ،Kemal ،Nutuk 1919-1927 (Ankara – Turk Tarih Kurumu Basimevi – 1989).
- Buyrukçu ،Ramazan ،Din Görevlisinin Mesleğini Temsil Gücü (Ankara – Türkiye Diyanet Vakfi – 1995).
- Çandar ،Cengiz : 28 Şubat Darbesinde Israil Var ،www.ukam.org
- Çandar ،Cengiz ،" 28 Şubattaki Washington ve Israil "، www.hurriyet.com.tr
- "Cem Uzandan Bomba Aciklamalar ،" 28 şubat Medya Darbesidir " ، www. Medyaradar.com
- Darbeleri Medya Hazirlar ! (Foto Galeri)،www. Postmedya. com
- " Demirel : 28 şubata darbe denilmez " ،www.ntvmsnbc.com
- Diker ،Tevik ،" 28 şubat Darbesinin Sivil Uzantilari da Cezalandirmalidir " www.Analitikbakis.com
- Erandac ،Bülent ،" 28 şubatin Silahsiz Kuvvetleri " ،www.takvim.com.tr
- Erbakan Hükümeti Programi ، htpp://tbmm.gov.tr/hukumetleri/HP54. htm
- " erbakandan şenere ince asker sorunu." ،www.haber 5.com.
- Erdogan ،Aras ،Umut Adam Ecevit (Istanbul-Kesit Yayinlari-2006).
- Güvendik ،Ervin," Teoman Koman darbeyi Eylul 1996 de söyledi " ، www.sabah.com.

- Kapmaz ،Cengiz – Dincer Gokce ،" Tozlu Raflarde Unutulan Kürt Raporlari" ، www.dincergokce.blogcu.com.
- Kiliç ،Levant ،Turk Siyasal Hayati ،trans.by Ali Resul Usul (Anadolu Universitesi – 2003).
- Manşetlerdeki 28 şubat : Darbeye Giden Yolda Medyanin rolu ,www. Sde.org.tr.
- Mercan ،Faruk" Karadai Ikili Oynamadi Muhtemel Derbeyi Önledi "Aksiyon ، sayi 63612 ،.2.2007.
- Mumcu ،Ahmet ،Tarih Açisindan Türk Devriminin Temeleri ve Gelişimi8 ،. Baski (Istanbul – Inkilap ve AKA Kitabevleri – 1983).
- Oran ،Baskin & Atay Akdevelioğlu ،Türk Diş Politikasi : Kurtulus Savaşindan Bugune : Olguler ،Belgeler ،yorumlar (Istanbul – Iletişim Yayinlari – 2004).
- Ozan ،Rasim ," 28 şubat Darbesi ve Süleyman Demirel " ، www.takvim.com.tr.
- Sabah Gazetesi22 ،.2.1997 ; 21.3.1997 ; 31.3.1997 ; 1.4.1997.
- Savaş ،Vural ،Emperyalizmin Uşaklari : Ihanetin Belgeleri2 ، Baski (Ankara – Bilgi yayinlari – 2005).
- Taştekin ،Mesut ," Türk Diş Politikasinda D-8 " ،Gazi üniversitesi Iktisadi ve Idari Bilimler Facültesi Dergisi7 ،/2 (2006).
- Teciman ،Habil ve Bülent Bengisu ،Koşke " Gül " Harekati (Akis yayinlari – 2007).
- Uğur ،Fatih " BÇG de Derin Devlet Faaliyetiydi" ،Aksiyon ،Sayi 638 ، 26.2.2007.
- Unal ،Ahmet ،" BÇG den Takip Kuruluna Uzanan Yöl " ،Aksiyon ,sayi 162 ، 10.1.1998.
- Yavuz ،Ercan ،" ANA-REFAH I Kim Engelledi " ،Aksiyon ،sayi 65 ، 2.3.1996 ، http://www.aksiyon. com.tr.
- Yilmaz ،Nuh " Israil Washingtonu 28 şubate Nasil Ikna Etti " ، www.haber10.com.

- Yücel ،M. Serhan Türkiye'nin Siyasal Partileri 1859-2005 (Istanbul – Melisa Matbaacilik – 2005).
- " 28 şubat Darbesi Bana Karsi Yapildi " ،gundem.milliyet.com.tr.
- " 28 şubat postmodern darbesinin oykusu " ، www.haber7.com.
- " 28 şubat Sozlugu ! Beşli Çete Neydi " www.medyafaresi. Com.





دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 5353402 6 962+ خلــوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com

www.darghaidaa.com E-mail: info@darghaidaa.com